



مستأوى أني الفتح المرحوم ، أبو الفتح به حسيه به أحمد
سه علماء القرية العاشر . كتب في القرية الثالث
عشر الهجري تقديرأ

٦٩٤ ١٩٨ هـ ١٤٤ هـ ١٧٥٢ هـ

نسخة جيدة ، ناصحة الآخر ، خط نسخ عباد

الذهب الشامي



واني مولانا العلامة عبد الرحمن بن محمد الاهدري صاحب السراج له على سوال من المقام
 عليه السلام منه ولقد خلافاً في المسئلة فبعد تقريره انه لا اعلمنا علم محمد
 الخطاي ما نصه نعم فاي الا ادرى في القوت شرح المنهاج وعن
 الشيخ ابي محمد وغيره وجهاً انه يجوز الاعمال على الخط اذا وثق
 به ولم يتداخله غيره وفروصته شرح الروايات في كتاب
 القاضي الى القاضي ان جده حكى عن بعض اصحابنا انه اذا
 وقع العلم للقاضي المكتفب الله بمضمون الكتاب اما بخط او
 بعلامات منها فهل يقبله بعينه سنة قولان بناء على
 القولين مرفعي القاضي يعلم نفسه قائله والاشارة الاصطحي هي
 ادب القضاء الرقبوله انتهى وفيه موافقه للشيخ
 ابي محمد ومن موافقه من باب اولى والقلب جميل اليه
 عند عدم تداخل الترتيب وان كانت خلاف المذهب الا ترى
 الى قوله صلى الله عليه وسلم البما اطاعوا اليه النفس انتهى ما في نسخة
 القوت اورد ذلك العلامة الحبيشي فتاونه والله اعلم للفقيه الذي قلت
 مرسله حروفه

وَضَرَفِي مَلِكِ الْفَيْفَةِ بِالْبَشَرِ وَالْشَّرِّ
دَانَا الْعَاجِزِ الْيَقِينِ حَضَرِي الْيَدِ الْيَسْمِينِ
الْبَرِّ الْبَاقِي مَعْنَى كَقَعْدَةِ الْمَلِكِ الْغَنِيِّ
عَفْرَتُهَا

من كتب اضر العباد
الى العاصم
عمر
من كتب

بسم الله الرحمن الرحيم عليه السلام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وبعد فمذهبه مسابيل متضحة يتعين كتحصيلها على اولى الرغبات واصحاب
الهمم العاليات لما فيها من الاجوبة المسبوبات المشتملة على النفايس المستحبات
والنفوس المحررات النقيسات ضاع عن الله لصاحب الثواب ورفع له الدرجات في الدنيا
وبعد الملمات من فتاوى سيدنا وشيخنا والوالد المحقق المدقق الحجة في الدين والامام
شيخ الاسلام والمسلمين وبقية المجتهدين خاتمة المحققين جمال الدنيا والمدين
ابو الفتح ابن الفقيه العالم بهر الدين حسين بن شيخ المذهب والاسلام العلامة اكر
البحر الزهامة شيخ المدرسين مفيد الطالبين شهاب الدين احمد ابن عمر المزجد
ابن عمر المزجد التستقي المرادي المرحي قدس الله ارواحهم واسكنهم جوارح جاتهم
ثم هي على ابواب الفقه المرتبات لبسها من راجعة عند الحاجات في عموم الاوقات
كتاب الطهارة مسيلة في جنة الجنة موضع لا يوجد فيه الماء واهله مسلمون
وعندهم سكر وطيب كثير لما يبيده ياخذون ويعلمون له

كلما هو كما قال شيخ الاسلام خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن عمر المزجد في عبا به
حينئذ قال وكفره اشهر استعماله في كثير من فوطا هو الاصح والله
عز وجل اعلم **مسيلة** الا اذا اكر بالمصطك فعقب فيه العرق وعمل فيه الماء وكان
عرف الماء بخور اهل تصح الطهارة منه ام لا فتونا ما جورين **اجاب** شيخ مشايخ
الاسلام نعم يصح هذه رايحة محاورة لا في الحلة كما قاله سيدنا المجد شهاب الدين
احمد بن عمر المزجد في فتاويه بصحة الوضوء به مطلقا سواء تغير طعمه اولونه ورائحه
الحسن يطفوا على الماء ويغير الرايحة بروج لا يضر وواقعه على صحة الطهارة
به السيد السهرودي وشيخنا المحققين بن زياد والشهاب ابن حجر الهيتمي والله عز وجل
اعلم **مسيلة** ماء القروح والنفطات من البهايم الطاهر اذا لم يتغير هل هو طاهر
ام لا فتونا ما جورين **اجاب** نعم الله به نعم هي طاهرة والله اعلم **مسيلة**
اذا وقعت بعد في ما كثير فارتفع لوقوعها ريشا شر فاصاب ثوبا او غيره فهل يجسه
اختلف فيه في الانوار لا يجسه وحري عليه سيدي الجدي عبا به وهو المعتد وفي نظم
النجاسات للترمذي يجسه والله عز وجل اعلم **مسيلة** هل يحل استعمال الزباد
مع وجود الشعور فيه ام لا وهل يعني عبا وما القدر المعفو عنه **اجاب** شيخنا
ان الزباد طاهر كما قاله سيدي الجدي في عبا به وفيه عليه في شرح المذهب والعفو

البحر
باب النجاسة

عن يسير بشعره عرفا والله عز وجل اعلم **مسيلة** اذا وجد بشعر حيوان او عظم ولم
يعلم انه مأكول اللحم او غير واحد منه بعد ذكايه او موته هل هو طاهر ام لا **اجاب**
رضي الله عنه وارضاه بما احاصله ان المعتد الطاهر في صورة الشك وان ذلك هو
المعتدل كما قاله شيخنا ابن زياد في فتاويه بعد ان حكى الخلاف فيما ذكر والله اعلم
باب النجاسة مسيلة النجاسة اذا لم يكن لها رايحة ولا لون ووقعت في ثوب هل
يغرض بها لئلا تشد حتى يعتمد الى الحث اذا قلنا بوجودها ان يعدل زوال الاثر
لو كانت ذات اثر ام لا فتونا ما جورين **اجاب** رضي الله عنه لا يعتمد الحث والقرض
والله اعلم **باب** الاجابة في المشقة من ما او غيره **مسيلة** في رجل اعطى اجنبا ثوبا
فقلد بصيرا ثم حبره فهل يتيمم ويصلي ويصلي ما صلا ام لا فتونا ما جورين **اجاب**
رضي الله عنه نعم يتيمم ويصلي ويصلي ما صلا كما قاله سيدنا المجد شهاب الدين احمد
ابن عمر المزجد في عبا به والله اعلم **مسيلة** ثياب الصبيان والمجانين والقصاين
والجوار من الذين لا يتقون لا بعلمة تتعلق بعينه فهل هو طاهر ام لا
افتونا ما جورين **اجاب** نعم ما صله الطاهر وغالبه النجاسة لا بعلمة تتعلق
بعينه فهو طاهر ثياب المجانين والقصاين والمجانين والقصاين الذين لا يتقون
النجاسة كما جرى عليه صاحب العباب والله عز وجل اعلم **باب الابنية** مسيلة هل حل
الحذاء ابنة من ذهب او فضة ام لا فتونا ما جورين **اجاب** لو اتخذ اثنان ذهبا
وقصنة بدل اثنائه الاصلية او اصعبا بدل اصبعة لم يكر ما بناؤه كما قاله
سيدنا المجد شهاب الدين احمد بن عمر المزجد في تحديده وواقعه ابن حجر الهيتمي
في شرح العباب والله اعلم **مسيلة** الا اذا من جلد ادمي او شعره او عظمه حرام ام لا
اجاب نعم الا اذا المذكور من الاذي حرام كما قاله شيخ الاسلام في عبا به والله اعلم
باب صفة الوضوء مسيلة هل الوضوء يقيد او معتول لانه كثر فيه الخلاف
ببعضنا ذلك **اجاب** اعلم ايها السائل نور الله بصيرتك والهيئك الى الخير وانا نا
ان جماعة ذكر والله معتول وقالوا المقصود به النظافة واجاب الامام بالاول لان فيه سكا
وهو لا يصير تخلفا واختار الشيخ عز الدين واختلف العلم في ان الامور التقيد به شرعت
بحكمة عند الله خفيت علينا ولا بل المقصود الامتثال للثواب والاكثرون على الاول والمعتد
ما قاله شيخ الاسلام شهاب الدين احمد بن عمر المزجد في عبا به حيث قال وهو المعتول لا يقيد
والله عز وجل اعلم **مسيلة** شرط البينة العلم بالموتى ام لا **اجاب** نعم الله فيه وشرطها العلم بالموتى
ومقارنتها الفعل بالشئ كما يوجد من قول صاحب العباب والله اعلم **باب** اسباب
الحث **مسيلة** في اللوح المكتوب فيه القرآن بقصد القراءة اذا حي وبقي اثر الكتابة في اللوح

الطهارة

حيث انه بقوله حكم القرآن املا فان الرئي رحمه الله اجاب بانه ليس له حكم
ذلك فهل هو كما قال من جميع الوجوه ام فيه تفصيل فاذا كان فيه تفصيل فيسئلنا وما
الراجح وهل يجوز امتنانه والسفر به الى بلد الكفار على ما قال الرئي في كتابه ام لا فتونا ما جوبين
اجاب اعلم ايها السائل وفقنا الله واياك للصواب له حكم القرآن اذا هي المكتوب ولم يزل
بالكلية بل بقيت في اللوح صورة الحروف حيث انه يقرأ كما قاله العلامة الشهاب بن حجر الهيتمي
في الابعاب بشرح العباب وعبارته ولو هي ما في اللوح فليزل فالذي يظهر بقا حروفه
الى ان تذهب صورة الحروف وتعد فرائها واما فقينا حكم المشقة على عمومها بخلافه
فيما مر في مسالكنا لان هذا الاجلال بالنعظيم وهو حاصل بكل من لم يحرك السهم
وهو خاص بالافاضة الواردة لا هنا انتهى مع ان الاصل الاستصحاب للحكمة
حتى يتحقق نوال سبيلها وهو وجود القرآن الذي في اللوح الذي هو للتعليم والتعليم
والدراسة حاصلان بذلك اذا غابته ان يكون كما لو كتب او لا بخط غير واضح كان
كتب بغير مداد ليس له جرم فصار غاضا بالكلية لكن يقرأ ولان اللوح اثبت فيه
القرآن لتعظيم المقصود منه حتى حصل له السنة بالمصنف وذلك بان يبقى صورة
الحرف حاصل وايضا يطلق عليه قرآن كما يطلق عليه مكتوب ويؤيد ذلك انه لو
قال الروح لزوجته ان جال كتابي هذا فانت طالق فالجواب المكتوب ولكن بقيت صورة
حروف المكتوب تقرأ فانه اذا وصل كذلك طلقت لبقا صورة المكتوب ففعل هذا
ينبغي لما ذكرنا ولا حكم القرآن كما هو صريح عبارة ابن حجر في حرم امتنانه والسفر به
الى ارض الكفر سواء كانت للذميين او للحريين كما اقتضاه تغييره بالكفار وهذا ان
خفيف وتوجه في ايديهم لما فيه من بعد لصحة الامتنان والله عز وجل اعلم
مسئلة في قوم اجتمعوا لتلاوة القرآن العظيم ثم دعوا واحدا منهم عتب الختم بعبارة ابن ابي حنيفة
حتى بلغ قول مصنفه **ال** هي كمن ذكره كور فاعترض بعض الحاضرين فقال لا يجوز لك
بل قل **ال** هنا بينوا لنا ما الافضل في هذه اللفظة وكذلك اذا قرأ الخطيب الخطبة
وقال عتبة بآرك الله في وكلم في القرآن العظيم هل الافضل ان يقول بآرك الله في وكلم
في القرآن كما قال ابن نباتة ام يقول بآرك الله في وكلم في القرآن العظيم فتونا
ما جوبين **اجاب** الاول في هذه اللفظة ان يقول وان ياتي بها الداعي على ما وصف
في الدعاء المذكور وهي **ال** هي كمن ذكره كور اتباعا للفظ الدعاء المنقول عن هذا الولي المشهور
اعني صاحب الدعاء الذي قد نقل عنه انه نقله من محل عظيم وادسابعه ومع من تنعه
ذلك من الائمة العظمى الاجلاء الاوليا فنع الله تعالى بهم امين مع ان سيد الشريفة الى افق
حسين وابن عبد الرحمن الا هزل قال في شرح هذا الدعاء روى صاحب الدعاء انه قال
قد قال الله في قلبي نور ايتدع كمدع ع التي قيل لي اختصر منه هذا الدعاء

الايام المذكورة
وفصلها من سنة

وروي عنه ايضا انه قال جمعت هذا الدعاء ليلة القدر وانا اشاهدها وروي وانا اشاهده
الروح المحفوظ ولكن لا يصح هذا الاخير عن صاحب الدعاء لانه لا يصح للاولياء وقوله
ايها الرئي محد واليا وهذا انما على الله تعالى وهو اسير الله للاجابة لقوله تعالى
لن ينسركن لان يد نكرو قوله تعالى **واحر** دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
قلت ولان هذا من نحو قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر استدر ك
عهدك ووعدك اشارة منه على ما قيل الى قوله تعالى واذ بعدكم الله احدى
الطائفتين انها لكم فالداعي يحير بمتهمه كرمه المستمر على كل احد فتبين على الشكر
ليحصل المراد به كما وعد ولان هذا المقام مقام التواضع لانه لو قال الهنا
احتمل نون الجمع واذا اني بلغنا الدعاء المشهور وهو الهنا كان اثباته بصير الوجه
المشير الى التواضع وليس هذا ادعاه حتى يطلب منه ان يشارك الجماعة الذين معه
وكذا قال الخطيب بآرك الله في وكلم في القرآن العظيم كان الاولى له ذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم ابد انفسك كما رواه البخاري ولان هذا مقام الاتباع
لمن سبقه على ذلك من الفضلاء لقوله تعالى واتبع سبيل من انا ب اليك
وايضا اذا اتى بذلك كما درج عليه الاخبار من قايله ابن نباتة وغيره لم يوجد
فيه تخصيص نفسه بالدعاء المذكور لان التخصيص المذكور هو الاقتصار
على نفسه كخصيصها كما قاله ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في شرح العباب
والله عز وجل اعلم **مسئلة** في مسجد جامع من جوامع المسلمين له مقدم ومؤخر
وله امام راتب بيده حكم شرعي يتوليته مكتوب فيه معلومه الذي يستحقه
في وظيفته ومشروط عليه في الصلوات الخمس والعيان والكسوف والاشفا
وقراءة حديث البخاري في كل جمعة عقب الصلوة فاذا فرغ الناس من صلوة
الجمعة فتدفع الامام المذكور في قراءة الحديث المذكور وفي المؤخر
جماعة ممن ينسب الى التصوف يستغلون بعد الصلاة بقراءة بسم مع تشاغلهم
بالمدح والمديح وغير ذلك وذلك ان وراءهم وتحتهم للامام المذكور واثباتها
لهذا المجلس الشريف ليفتحوا بينك عند جهال العوام لكونهم جلسا هم واهل
حضرتهم ولظنهم واستهم كما في الحديث ان يتخذ الناس جهالا رؤسا
كما هو المشاهد في هذا الوقت فهل يجابون الى تأخير قراءة الحديث ام لا ام الراتب
الذي هو البخاري للحديث اولا بتقدير قراءة الحديث لكونها متعينة عليه
بالا لتمام الشرعي ويكون ذلك من مواعيد استحقاقه للمقدم للامامه كما هو
المنقول وعبارة العباب بعد قوله ويقدم امام راتب ويكره اقامتها بغير ادنه
وان يحضر ندب اعلامه الى غير ذلك وعبارة الروض وامام المسجل الراتب احق

من غيره قال شارحه وان اختص غيره بفضيلة والموت
وقد نقل العلم رضي الله عنهم سنن قراءة الحديث الصحيح في المساجد
والوعظ وقالوا يستحب عقد حلق العلم في المساجد وذكر الواعظ والذائق
وقولهم قال في الايعاب بعد اسرار الاحاديث المشهورة والحديث على ما ذكر
وفيما التصريح بان ذلك سنة مع ان قراءة الحديث المذكور في المسجد المذكور
حلق كثير حيث انها كثرت رغبة الناس في الحضور لصلاة الجمعة لقصد
سماع الحديث المذكور فهل يكون الساعي في تأخير ذلك وابطاله والمعين
له على ذلك انما داخل في وعيد قوله تعالى اتخذوا مسجدا ضرابا الى قوله
وتفريقا بين المؤمنين لكون ذلك لفرق الجمع الكثير او يظلمهم وفي قوله تعالى
ومن يرد فيه بالحاد بظلمة فله اي بسببه بان ارتكب منهيا ولو سلم
الحاد في قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكروا فيها اسمه
وسعى في خرابها فالساعي في ذلك ساع في خراب المسجد واول ذلك تقدير
الناس واما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كثر ما مورون باحاديثها
كالحديث ذكر ذلك شيخنا في رايه في رسالته المسماة بفتح الكريد الواحد
في ابطال باحث الصلاة على ائمة المساجد ونقل شيخنا المذكور عن القاضي
ابن بكرا انه قال ويجوز ان يقال لو سكت العلماء عن الامور بالخواطر جوا
فهل يجب كل احد من تعذر على الزجر عن ان يزرع عن مثل ذلك وبذل
الصحة في الانكار البليغ عليهم وعلى فعل مثل ذلك لان ذلك امانة ليست
الرسول ويجوز اهلها لكون ذلك بصير ما امر الله به من الامور بالمعروف
والنهي عن المنكر ويكون ذلك بعز والجهال ويزيد جهلا لكونهم
يعتقدون ان ما فعل ذلك محض وبدار من زجر عن هذه
الثواب الجزيل بالقصد الجليل امر لا ينبغي لنا ذلك **احاب** قارئ الحديث
في امانة المسجد المذكور وفي قراءة الحديث النبوي على صاحبه افضل الصلاة
والسلام عقب صلاة الجمعة كما ذكرنا في واحد بتعريضه على قراءة الحديث
المذكور عقب الصلاة كما ذكرنا لانه قايما بالوصيفة التي رتب واقم فيها
في المسجد المذكور بالوجه الشرعي كالامام الراي في المسجد فانه
يقدم بالامامة فيه لانه لا خلاف بالامامة قارئ الحديث المذكور مثله من حيث
الاحقية بالتقدم لان الاقامة له في قراءة الحديث في ذلك الزمان والمكان
اثبت له احقية بالتقدم لان الاقامة له في قراءة الحديث في ذلك الزمان
والمكان اثبت له حقية التقدم على القراء المذكورين في ذلك فلا يجوز تأخير

القاري المذكور عن ذلك في المسجد المذكور لاجل من هو متبرع منقطع للتلاوة
المذكورة في ديتك لاسيما اذا كانت القراءة للحديث المذكور في ذلك الزمان
نسبيا للاجتماع خلق كثير فيه ووسيلة الى كثرة رغبات الناس للحضور في صلاة
الجمعة لغرض سماع قراءة الحديث المذكور وللوسائل حكم المقاصد مع ان
الجمهور بالتلاوة اما نحن ان من القاري الريا والعجب وغيرهما من التباع
وامن ايضا من ايدى احد يرفع صوته كما قال ذلك في العباب وشرحه
لابن حجر الهيتمي وذلك كان يامن ايدى مصل او قاري اخر كما قاله في الشرح
المذكور اي او قاري حديث او مدرس علم شرعي او ذكرا ما اذا لم يامن الريا
والعجب والاذا المذكورين فذلك ان يبر كما صرح به النووي رحمه الله تعالى
في كتبه ثم قال ابن حجر ولا يبعد حمل ذلك على من هو نحو الريا دون تحققة
وهو ظاهر وحمله على تأديف او على ما اذا رخصت مصلحة القراءة على
مصلحة تركها كما يشير اليه كلام الامام النووي في فتاويه اما اذا حصل بها
اي القراءة مع الجمهور تأديف ولم يرخ مصلحة فلا يبعد القول بغيرها
حينئذ وعلى القول بها ينبغي تعييدها لمن سبق قومه على القراءة وكذا الصلاة
في غير المسجد اما فيه فينبغي الحرمة وان يوجز الشرع فيها عن الشرع
في القراءة وهل يلحق القراءة اي وقراءة الحديث بالنوم او بالصلاة محل نظر
وكونها بالصلاة اولى لان كل عبادة بذاتها بخلاف النوم فانه لا يكون
عبادة الا بالقصد نعم ينبغي الحاقه بذلك اذا لم يكن للناس
محل غير المسجد انتهى فعلى هذا اذا قرأ الجماعة المذكورون في حال
قراءة القاري للحديث المذكور وجهر وادبها تحصل بذلك الاذي
الشديد على القاري المذكور بالتشويش عليه والمعاينة له مع زيادة
المدح والمجاورة فيما بينهم والازدراء منهم به وتحقيرهم له وامتنان
مجلس قراءة الحديث المذكور قد اك حرام عليهم لما ذكره مع انه يتركون
بذلك عليهم من الجلالة والاحرام بقراءة الحديث المذكور
من امتنان هذا المجلس الشريف بل كان الواجب عليهم التعظيم والتعجل
له كما يشير لذلك في قوله العلامة الكمال موسى الراد في كوكبه
الوقاد وهو وكره بعضهم رفعه اي الصوت في مجالس العلم الا انهم ذرته
الانبياء قال القاضي ابو بكر ابن العربي حرمة من النبي صلى الله عليه وسلم
ميتا حرمة حياته وكلامه الماتر عنه بعد موته في رفعه مثل ذلك كلامه

المسموع من لفظه واذا قرأ كلامه وجب على كل حاضر ان لا يرفع صوته
ولا يعرض عنه كما كان يلزم ذلك في مجلسه عند تلفظه به وقد نبه
الله سبحانه وتعالى على دوام الحرمة له وكلام النبي صلى الله عليه وسلم له
من الحكم مثل بالقرآن من الحكم انتهى وسكت عليه والله اعلم **مسئلة**
فمن يقرأ القرآن وفي يده اليمنى جزء منه فإراد شخص ان يعطيه شيئا
مما يستحب تناوله باليمن فهل ينتقل الجزء الى اليد اليسرى
المتناولة باليمن لاستحباب التيامن في ذلك ام يأخذ باليسرى ويضعه
قبالة حتى يفرغ من القراءة ام يوضع له احدا مما في الصحيح عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه كان اذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ام لا اقتونا
ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى ورضي عنه الاولى للشخص المذكور
ان يضع الشئ المذكور بين يدي القاري المذكور قريبا منه بحيث يكون
قبضه له سهلا عند تفرغه له ليعينه بذلك عن شغل فكره بغير ذلك
وعن شغل بوجه وحشوه ولما في ذلك من الاكرام للجزء المذكور
وتعظيم المجلس الذي القاري متوجه فيه للقراءة المذكورة فاذا اراد الشخص
المذكور خلاف ذلك واعطى القاري ذلك الى يده اظهر له القاري المقلبة
والقبول لذلك بالبشر والانس اذا لم يكن مانع شرعي وجعل الجزء المذكور
في يده اليسرى واحدا ما اعطاه ما ذكر يمينه مراعاة لسنه الاخذ باليمن
واظهار الرود والانس المعطى والتكريم لما في ذلك من زيادة الكرامة
المطلوب شرعا ومن سلامة الجزء من التناول بوضعه في اليسرى فانه
يجوز وضعه على جزء من الانسان المكرم واولى ما وضعه على من يرتفع
من ثوب او حشب والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن الصبي المميز
المراهق يجوز له حمل المصحف واللوح والكتف للدراسة والتعليم وشتم
كما هو متروك عبارتهم بالمنع للبالغ ام لا اقتونا ما جوبين **اجاب** رحمه
الله فعلى من وضعه لا يجب على الوي وغيره مع الصبي المميز ولو قرأه
اعنى المحدث من حمل المصحف واللوح والكتف للدراسة والتعليم
ومسألة ذلك كما هو صريح كلامهم في تعبيرهم بالصبي في ذلك وقد قال
الاسيوطي في الاشباه والنظائر وكذلك غيره ان الفقهاء يطلعون
الصبي على منه وما يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف الواجبات والمحرمان انتهى

وايضا علوا وجواز ملكيته من نحو التعليق مشتقة استمراره متطهرا وجنبه
كما قال الاسنوي والاذري وغيرهما يكون محل ذلك في الحمل المتعلق بالرأس
ولو في غير المكتب والتقييد بالمكتب في كلام كثير للغالب فان كان لا لغرض
او لغرض اخر منع منه جزءا انتهى وقال ابن النجار قضية ذلك حرمة مسه
للمتبرك وهذا باطل بلا فرق كما اقتضاه صريح كلامهم من محل ذلك للدراسة
والتبرك ونقله من مكان الى مكان انتهى قال ابن حجر في شرح العباب
هذا مردود نقله ونحوه **فصل** في الظاهر ان حمله من المكتب واليه
اذا احتاج الى اخذه منه كخوف سرقة وارادة منه ونحو ذلك مما يحتاج
اليه بالتعليم ومن ثم قال الاذري وعبارة جماعة يمكن من ذلك في المكتب
ارادوا حال دراسته لا مطلقا ثم قال ابن حجر وجزم القاضي بملكته
من اللوح مطلقا ضعيف انتهى وما يؤيد ذلك كجوابهم
ولو مبراهنا الحرير والذهب يوم العيد وغيره وعللوا بانه غير مكلف
ولا شهادته تنافي خيونه ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما اذا جعل شخص
مقدمة امامه واحدا منها جزءا وشتره عليه وقراه فاذا وقع فوق جزءه هل
يجرم عليه ذلك وهل ورد في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى ورضي عنه لا يجرم
ذلك والصورة ما ذكرنا يوجب ذلك ما قاله السبكي كالحليم من ان الاولى
ان لا يجعل فوق المصحف غير مثله من كوكب او ثوب او كقبة الكلي
جوامع السنن نقل ذلك ابن حجر في شرح العباب وسكت عليه بل نقل
غيره عنها التصريح بجواز وضع مصحف فوق مصحف فافهم اطلاقها
الجواز مطلقا اي لان ذلك ليس فيه انتهاك لحرمة الموضوع عليه ولا انتهاك
له لكن اذا كان المقصد بذلك الدراسة من الجزء المنشور والرفع
ذلك لغيره فليس من نظره كما هو صريح السؤال في ذلك ترك التعظيم
عليه والاكرام له فيكون فعل ذلك خلاف الاولى ويخص بذلك
اطلاقها لما ذكرناه فالسنة ترك ذلك وجعل الجزء المنشور على مرتفع
غير ذلك ككرسي وكوه كما نقل ابن حجر عن الزركشي في شرحه المذكور من
جعل المصحف على كرسي اي لما في ذلك من التعظيم والاكرام المطلقين له
وما قاله بعضهم من انه لا يجوز وضع كتاب من كتب الشرع ليضع عليه
كنا باخر بطايعه ويقرا منه فيحمل على منع الاباحة وان الاولى ترك التعظيم
ذلك لما قلناه وقد رأينا جماعة من العلماء الراسخين ممن يقتدي بهم ويقولون

قراءة

يفعل مثل ذلك ثم وجدت في جواهر العقدين في اواخر التسم الاول
 في فضل العلم والعلماء الفظه الثالث نسخ من الكتاب المطبوعة
 فلا يضعه على الارض مفروشا مشورا بل يجعله بين كتابين او شيئين
 كي لا يسرع تقطع حكمة فهذا اصرح في جواز الوضع للدراسة المذكورة
 واما ما ذكره من الجواز للشيوخ فمسلك لما سياتي واما يحرم ذلك اذ وضع
 الموضوع عليه من ذلك لاجل جود النساخه من الذي وضع فوقه وضياعه
 فيكون فيه اتكال واقتران للموضوع عليه من ذلك يجعله اياه كالرجل
 لذلك ليسهل عليه حرفة النساخه منه فقيه فاسل لشرعه كصير المعاش
 غالبا وتسهيله المودي الى الاكثر مما يقترب به جميع ما يخطئه بخلاف
 التلاوة التي هي عبادة محضه في ذلك وسيله الى تقربها وتسهيلها
 المودي الى الاكثر منها يقترب جميع ما يتصور فلا و من ذلك والتجوز
 من اخذ غيره لشي من ذلك في جميع الاجزاء لديه وللوسائل حكم المقاصد
 وما انتار عن ذلك بخصوصه فلا يجعله لاحد مع الاصل جمع القرآن
 الكريم في المصاحف والكثيرة له على هذه الكيفية المعروفة انما
 كان بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يوجد شيء عن ذلك
 خصوصه فذلك بعيد انما جوابه وقد افق في ذلك مولفه ورد
 على من حرم بان ذلك حرام من اهل محصرة والله اعلم **مسئلة**
 في ارباب الاحوال اذا حصل عليهم وجدوا اذا خطبوا لم يجزوا
 مع الحركة والاحياز عن الكشف ومع ما يحصل عليهم من الذهول
 لمشاهدة ما يرون من الاحوال من غير احوال اغما ولا غنى هل ينتقض
 وضعهم ولا بذلك او لا ينتقض الا اذا صاروا كالغنى عليه
اجاب رحمه الله تعالى ورضي عنه قال القا ضي عبد الرحمن الناشر
 لا ينتقض وضعهم لكن رايك خطبنا الطنيد اوى رحمه الله تعالى
 ما لفظه راي جوابا معروفا الى القا ضي عبد السلام الناشر رحمه الله
 وينفع به البعض قال شيخنا ابن زباد بعد ذلك هذه الصورة
اجاب بانه لا ينتقض وينسب عليه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم
مسئلة هل ينتقض الرضى بامر الجنبه للادنى وعكسه والجاني
 للادمية وعكسه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى ورضي عنه ما لفظه ان جواز
 المتناكح نقض والا فلا كما قاله القا ضي عبد الرحمن الناشر رحمه الله اعلم
 ونقلته من المجموع المسمى بعقد الدرر الجامع لما تفرق والنشر والله اعلم

باب
نقض
الاحوال

الجنبة

باب الغسل مسئلة

الى ان اصرح ثم بعد انقضاءه بادربالغسل لرفع الجنابة والحال انه قد مضى
 عليه معظم النهار هل يلحقه الاثر ام لا واذا تعد شخص تاخير الغسل
 الى ان غربت الشمس هل يحرم عليه ذلك وبما تم انما عظميا بسبب تعدد
 امر لا فلو تنهى عن ذلك وقال قد احتيا فقيه بذلك الى ثلثة ايام انه ليس
 على شيء في ذلك هل لكلام الفقيه اثر ام يكون ذلك تشعلا وماذا على المقلد
 له فيما ذكر وهل يصح صياحه ام يفسد اقتونا ما جوبين انما بكم الله الشواب
 الجزيل **اجاب** رحمه الله تعالى اذا غلبه النوم الى ان اصرح ثم ذكر
 لم يلحقه اثر لعدم ارتكابه بذلك ما يحصل به المعصيات بل تركه بذلك
 بسببه فانه الشواب الحاصل على فعله ولم يحصل له اثر ولا عقوبة ريث
 ما في الصبي من انه كان صلى الله عليه وسلم يصح جنبا من جماع غير
 احتلام ثم يغسل ويصوم واما خبر البخاري من اصرح جنبا فلا صومه
 وقيل انه منسوخ او محمول وهو على الاولين اصرح مجابا واستند امر
 الجماع وقد قرر الاصحاب استحباب غسل المجنب عن الجنابة فيقبل الغفر
 ليودي العباد كمالها على طهارة ولا يخرج من قول من اخذ بظاهر الحديث
 الثاني كالي هزيمة رضي الله عنه وحسنه من وصول المالى باطن الاذن والدير
 ومن ثم كان الاحوط له غسل هذه المواضع ان لم ينزل له الغسل الكاين
 قبله واما اذا تعد المجنب عن الجنابة تاخير الغسل الى ان غربت الشمس
 كما ذكره وحرام عليه وان لم يترك انما عظميا لان ذلك يودي الى ترك
 الفردض الناريه ان لم يباشرها والى عدم صحتها منه لو باشرها بذلك
 وفسقه بذلك ان حسنا الظن به وقلنا لم يستبح ذلك فاذا تنهى عن ذلك
 فلم يغسل وزاد جهلا وقال قد احتيا فقيه بذلك فقد اقرى هو وفقيهه
 في ذلك وقال بهنا فاعلم ما التعزير التبليغ الراجر لهما عن ذلك وهذا
 الذي سماه فقيه التسمية له بالحي هل اولى لامرانه بذلك ونجاسه
 في دين الله عز وجل لما هنا لك اعز الله بلاد الاسلام والمسلمين من جهل
 هذا الفقيه وصوفه وسلط الله عليه من يتقم منه بسبب ذلك لترجيحه
 للجهال والعوام الضلال وانما صياحه لو مضى حتى نحو ثلثة ايام تصح
 اخر بالدليل الاول لكن فسقه من حيث ترك الفردض فيه وكذا ذلك
 من منى كونه محض وغير ذلك والله اعلم **مسئلة** اذا وصل المني الى الكوة

لاقتابه

ثم قطع ذكره هل يجب عليه الغسل بصدق خروج المني من حده ام لا
افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجب عليه انما
يجب الغسل بظهور المني ولم يظهر فلو عصر اطمأن بعد ذلك فظهر
منه مني فلا اعتبار به لا يخرج من عضو ميت ولو عصر المقتطوع
المتصل فظهر منه مني وجب عليه كما اثنى بذلك العلامة شهاب الدين
النفقيد احمد بن كمال الدين موسى بن عجيل والعلامة اسمعيل الحصري
والعلامة العمري وغيرهم رحمهم الله تعالى كما نقل عنهم في كتابه المسما
بعقد الدرر الجامع لما تفرق وانتشر

بلغ

الحضور انتهى فنسوي المصلحة عليه الصلاة على الغائب لعدم حضوره لديه
اي المصلحة المذكور واذا صلى رجل مثلاً على ميت سقط بصلاته خروج الفرض
اي ان تركه لا هو اي للفرض فاذا اعادها وقعت منه نقلاً كما جزم به
العباب تبعاً للامام النووي في المجموع واذا صلى على ميت وهو في قبره قد
سدت عينه لحده واهيل عليه التراب في الصلاة على الميت الحاضر لان
سائرته بالدفن قريب السنة من السر بالنعش وان غاب عن الناظر
وحصل بعض مشيخته في الكشف عنه مع ان الامام احمد بن موسى عجل
رحمه الله تعالى قال في هذا انه غائب من وجهه وحاض من وجهه
اي غائب عن الناظر من حد في حضرة المصلي وان ووري على العين
واما حقيقة صلاة المصلي عليه فان كان اعادة الصلاة عليه بعد ان
صلى عليه فيقع نقلاً والافضل والله اعلم **مسئلة** في مونة الميت
يوم الثالث من اجرة المزين والمختم والعود والماورد وجميع ما يتعلق
بالثالث والوليمة التي تجعل هل يجوز من تركه الميت ام لا ونسوا وحى
بن كك ام لم يوص افقونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى بالنظر
في جواز ذلك من تركه الميت اذا كان ورثته بالغين عقلاً رشداً ولم يكن
لهم دين على الميت المذكور بوضعي جميع الورثة او كان عليه دين ورثي بذلك
واذن مستحقه مع رضي الورثة المذكورين وان لم يوص الميت بذلك واما
اذا لم يررض المذكورون او بعضهم او كان في الورثة نجور عليه فلا يجوز
ذلك والله اعلم **مسئلة** لو اوصى ان يدفن في داره هل يجوز الوصية
بذلك ام لا بيقولنا ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى بما لفظه **لعمري**
يجوز ان يوصي به فنه في داره لا سيما اذا كان له حاجة اكد او مصلحة
لان الدفن في المقبرة الاولى اذا كانت ليست لا بد منه او فسق ولا ترتبها
نفيه ولا يخاف تغير الميت بنقله اليها لما في ذلك من الاتباع وبيل دعاء
الطارقين كما قالوا وان الدفن في البيت خلاف الاولى كما رحمه ابن حجر
رحمه الله تعالى في شرح العباب وقال هذا محل له حيث لا حاجة ولا مصلحة
فان دعت حاجة اليه او مصلحة فلا كراهة ولا خلاف الاولى كما بحثه
الاذرع رحمه الله تعالى انتهى فاذا اوصى بدفنه في بيته فقد اوصى باسما
حقه كما لو اوصى بالاقتصار على الثقب السائر للعورة فانه يجوز كما جزم
به في العباب تبعاً لغيره وعلى بان الزايد على سائر العورة حقه فجاز استيفاء

الصلوة
على الغائب

مونة الثالث

الوصية بالدفن
في دار

ظ
لاهل بيته

وان لم يكن عليه دين وما يوجب جوار ذلك **قول الزركشي رحمه الله**
 ان الشهيد لو اوصى بان يزال عنه الدم فقدت لانه حق له ان يشهد
 له بالشهادة يوم القيمة **التميم** وما يوجب ذلك ايضا انه لو اوصى بتعقب
 معين فعين على الاوجه كما جزم به في القباب نفع الغيرة اي لان الميت
 في ذلك عرضا تاما من يتقن الحلي فيه او ظنه دون بنية ماله او يكون
 له في ذلك قصد صالح وما يوجب ذلك ايضا انه لو اوصى بتكفينه
 في مفصول كان ادنى وان فصلنا الجدي كما قاله الاذرع رحمه الله تعالى
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في جماعة اجتمعوا بقصد التهليل الى روح
 شخص ميت واهدوا الى روحه بقولهم **اللهم** انا نصدقنا واهدنا
 وجعلنا ثواب ما هملنا الى روح فلان ابن فلان **اللهم** اجعل ذلك
 قداه من النار فصل هذا هو الافضل والا فضل غيره بينونا كيفية
 اهدا اليهم الى روح الشخص المذكور انما بكر الله الثواب الجليل
اجاب رحمه الله تعالى بما نظره الاولى للجماعة المذكورين ان يقولوا
 عقب التهليل **اللهم** اوصل ثواب ما هملنا الى روح فلان ابن فلان
 اي الميت المذكور واجعل ذلك قداه من النار فان ذلك لا يختلف فيه
 اي في وصول ثوابه الى الميت لانه دعا ونقل بيننا المحقق بن زياد رحمه
 الله تعالى في مولفه الملقب بفصل الخطاب عن مولف المناوي الملقب
 بنجات الرحمت الواصل الى الاموات ان الدعاء واصل الى الميت بالاجماع
 انتهى ويؤيد ذلك ما نقله ابن الصلاح رحمه الله تعالى في فتاويه
 في اهدا القرآن فانه قال فيه خلافا للفتا والذبي عليه عمل اكثر الناس
 حتى يز ذلك قال ويبلغ ان يقول اذا اراد ذلك **اللهم** اوصل ثواب
 ما قرأته لفلان ولمن يريد فتجعله دعا ولا يختلف في ذلك القريب
 والبعيد انتهى **مسئلة** في امرأة حامل ان وقت وضعها فخرج
 واس الجنين الى اثنا وجهه وهو ميت والمرأة برحمتها ونفس
 حروج الجنين مع وجود نسوة لهن خبره في معالجة الجنين للخروج
 باذن الله تعالى فحصل التنصير بسبب منع من شخص اخر حتى ادى
 الى هلاك المرأة بذلك السبب بعد مدة فهل يجوز المعالجة وبان
 المقصر هل يمانع للنسوة اللاتي لهن خبره وماذا يجب عليه او هو
 ما جاور على ذلك وهل يخرج الجنين الميت من الميتة او يترك فيغسل

روا اوصى بتعقب

كيفية الاهدا

معا ويد فتان كذلك فان قلتم لا يخرج هل يصل عليها معا وعلى الامر
 فقط وهل ترثه والحالة هذه افلحنا ما جاوز **اجاب** رحمه الله
 الله تعالى بما نظره يجب على النسوة المذكورات المعالجة المذكورة المودعة
 الى اخراج الجنين المذكور بما في ذلك من انقاذ الروح الواجب انقاذه
 بها هو اسرع الى ذلك كالغريق وكذا فانه يلزم القادر انقاذه من مخ الغرق
 بنفسه لما رواه البخاري رحمه الله تعالى اما الظلم فظاهر حكمه واما قوله
 لا يسلمه فقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في فتح الباري اي لا تركه
 مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه بل ينظره وليدفع عنه وهو اخضر من
 ترك الظلم وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب اختلاف
 الاحوال زاد الطبراني رحمه الله تعالى من طريق اخرى عن سالم ولا يسلمه
 في حصية نزلت به انتهى **فيا** ثم النسوة المذكورات بالتقصير في ذلك
 حيث لا مانع وكذلك المانع لهن عنه ويجب على المانع من ذلك التعذر
 لما في ذلك من المعصية ولا يجب عليه فصا ص ولاديه والصورة
 ما ذكر اذا لم يحدث منه فعل هلك به ويجرم اخراج الجنين الميت
 من الميتة المذكورة بما فيه من هتك حرمة والدفن للميتة والصلاة عليه
 فوجب ذلك ظاهرة او بالجنين من حيث هو فلا يجب ذلك لانه لما قال
 النووي رحمه الله تعالى في المنهاج والسقط المستحل ادبكي ككبر انتهى
 اي في جميع احكامه لتقن حيوته وموته بعد ما قال العلامة ابراهيم
 ابن ابي القاسم مطير في شرحه للمنهاج هذا اذا انفصل كله فخرج بعضه
 حيا وكفقت حيوته ومات ولم ينفصل فالذهب انه كذا لم ينفصل
 منه شيء اصلا وهو يشعر بان لا يصل عليه واذا لم ينفصل وفيد برحمة
 الرب ثم في شرحه للارشاد وجوب القسمل له وتكفينه ودفنه بالاقتضال
 لكن ينبغي له ذلك ولنه كحرقة رعاية كرامة اصل نوعه ولا ترثه
 ولا يرثها لان الارث متركه الانفصال كما هو مطلق صريح نقل الاسيوطي
 في الاشياء والنظر يرتفع لغيره عن الاصحاب وانه يعتبر في الارث
 انفصاله الانفصال التام انتهى والله عز وجل اعلم وقد تقدمت هذه
 المسئلة في شرح الصلاة واعيدت هنا للمصلحة والله اعلم **مسئلة**
 ورجل جالي مقبرة وخفرها اساسا وبنى فيها مربعة ودهليز او صار
 يسلمها ويخرجها ويؤذي الاموات ويؤذي قبورهم والبور والاعسال

بحسب المعالجة في اخراج الجنين

بحسب اخراج الميت من الميتة

شروط الارث الانفصال

عليه فهل يحرم عليه فعل ذلك في المقبرة المسبلة للمسلمين وبأنه يترك ذلك حيث
 يؤدي المؤمن في قبره ما يؤديه في أهله أو ما هذا معناه ويجب عليه رفع
 البناء ونسوية القبور كما كانت أم لا افتونا ما جورين **أجاب**
 رحمه الله تعالى بما لفظه نعم يحرم عليه فعل ذلك في المقبرة المسبلة
 المذكورة لما في ذلك من التعدي والظلم فنصرف الرجل المذكور في المقبرة
 المذكورة بما هو ممنوع منه شرعا لأن المقبرة المذكورة لدفن الأموات مسبلة
 وفي فعله لذلك حجر ومنع يخرج به عن الجهة المسبلة لها فبما ثبت ذلك
 لما ذكره السائل زاد الله تعالى علما ولا ريب أن ما ذكره المتكلم والحاشا بما فعله
 ويجب عليه رفع بناء المقبرة المذكورة ونسوية القبور كما كانت أن لم يتل وتبعدم
 ما فيها ولا تقسوة أرضا والله عز وجل أعلم **مسئلة** عن رجل احتفر لنفسه
 قبرا في الأرض صبيلة واستاجر من يجره باجرة معلومة وسلمها ثم مات
 ودفن في غير القبر الذي احتفره وخلف ولدا صغيرا فما ينبغي أن يخص آخر دفن
 ميتة له في القبر المحفور فهل يغير الدفن لليتيم أم لا افتونا ما جورين
أجاب رحمه الله تعالى إذا حفر آخر القبر لنفسه أو لقريبه لم يكن
 أحق به من غيره إذا بدري ابن يوت كما ذكره العبادي وابن يونس
 وقيداه بما دام حيا حتى إذا مات عقب الكفر كان أولى به حتى لو أرا داهر
 أن يزاحم فيه كان الأولى له عدم المزاوجة عليه كما قاله العبادي فافهم ذلك
 أنه إذا مات الحافر ودفن في غيره كما ذكر وقد دفن رجل آخر في القبر المذكور
 جان ولا عزم على الدفن لأنه دفن في موضع مباح الدفن فيه وأما الكافر
 فاحدث مجرور شرع طامع في عرض وقد استغفر عنه بجعله في غيره
 والله عز وجل أعلم **كتاب الزكاة مسئلة**
 في هذا الذي يوجه في عدد النخل قبل معرفته قدر الثمرة بالخوص أو بالكيل
 هل يقوم مقام العشر أم لا وإذا لم يقم مقام العشر على أي طريق يكون أخذه ولو
 أن رجلا استدان من رجل ديناً فغدا قدرا معلوما ورهنه بذلك قطعة
 أرض ونخل وأقبضه ذلك عن جهة الأرضان ثم نذر الراهن لله تعالى
 للمرتهن المذكور بما يتحصل من ثمره النخل المذكور مدة بقا الدين في ذمته
 نذرا معلقا بقربة وجدت من النادر هل يملك المذور له ثمره النخل
 المذكور مدة بقا الدين في ذمته النادر فإذا قلتم نعم وكان من عادة صاحب
 النخل أن يسلم في كل سنة في عدد غلة المذكور شيئا معلوما وجاء أن الأخذ

هذا القبر قبل المات

فهل يدون في اسم صاحب النخل لكونه ملكه ولا يدون في اسم المرتهن
 لكون المرهن على شرف الزوال ويدون في اسم المرتهن فهل نقله إلى اسم
 الراهن لكونه هو المالك والحال ما ذكرنا أم لا افتونا ما جورين **أجاب**
 رحمه الله تعالى بما لفظه لا يقوم ذلك مقام العشر ولا يجزئ عنه اتفاقا
 إلا أن أخذه الإمام أو نائبه المفوض إليه ذلك منه أو من وكيل له مناوفا
 ونوى الدافع بذلك البدلية عن الزكاة فيجزي كما يؤخذ ذلك من صريح كلام
 شرح العباب للعلامة ابن حجر الهيتمي ثم قال فيه وما يتوجه به بعض المتنبهين
 من إخراج ذلك عن الزكاة مطلقا فهو خطأ صريح وزيادة في القمايه والنسوق
 بترايت بعضهم قال وخرج بذلك ما لو أخذه أي السلطان أو أحد نوابه
 في مقابلة الذب عن الرعية يستعين به على تحصيل الجنداي وقيامه بسد
 الثغور بصرفه في ذلك وفي منع القطاع والمتلصصين عنهم وعن أموالهم
 فلا يجزي عن الزكاة قطعا ورايت من لا يعرف له ينشئ بالأجزاء
 ويهل به وهو خطأ صريح انتهى وفي فتاوى الكمال الرداء نحو ذلك وقيل
 السائل وقتة الله تعالى ولو أن رجلا استدان من رجل إلى أخذه **أجاب**
 يملك المذور له ثمره النخل مدة بقا الدين في ذمته النادر كما ذكرتم أن أخذه ذلك
 بالتناول المذكور كان الأخذ من بدو الصلاح في الثمرة في ملكه لأن الزكاة تجب
 على من بدو الصلاح في ملكه فيدون في اسمه كما لمذوره في صورة الثمرة
 المذور بها كما ذكره الله عز وجل أعلم **مسئلة** في قول الروضة قال أصحابنا
 وتكون الأرض خراجية في صورتين حتى قال وأما البلاد التي فتحت فهذا
 وقسمت بين الغامقين وبقيت في أيديهم وكذا التي أسلم أهلها على والأرض
 التي أحيها المسلمون فكلها عشرية وأخذ الخراج منها ظلم انتهى فهذا
 مع ما قاله كغيرهما في الجزية من أن أرض اليمن ما أسلم أهلها عليها أي وهو
 ما اتفق عليه أهل التواريخ والسير صريح في أن أرض اليمن ليست خراجية
 بل عشرية وبه صرح في الجواهر أيضا وعبارة الخبر الأصغر في نحو عبارة الروضة
 كما لا يخفكم ذلك ثم قال في أصل الروضة **مسئلة** في النواحي التي يؤخذ منها
 الخراج ولا يعرف كيف حالها في الأصل **مسئلة** الشيخ أبو حامد عن نص
 الشافعي رحمه الله تعالى أنه يستدام الأخذ منها فإنه يجوز أن يكون الذي فتحها
 صنع بها كما صنع عمر رضي الله عنه بسواد العراق إلى آخره فلو وجدنا سيدي
 الخراج في بعض أراضي اليمن ولا نعلم له أصل فهل يستدام أو لا لا نعرفنا
 حالها في الأصل وهو أن أهلها أسلموا عليها وبزيد هذا أيضا حاقوله بعد

ويدون

فانه يجوز ان يكون الذي فكرها صانع بها كما صنع عمر رضي الله عنه فان هذا
 الاحتمال متف في اراضي اليمن بينوا لذلك ونحوه اتاكم الله التواضع
اجاب رحمه الله تعالى ما لفظه **الاجاب** اعلم ايها السائل
 وقتنا الله واياك للحق امين انه اذا وجد في بعض اراضي اليمن ذلك
 ولا يعلم له اصل لا يستند امر شرعا لانه قد عرفنا ذلك بالنقل الصحيح كما
 سياتي بيانه وكما اشار الى ذلك السائل رحمه الله تعالى على بقوله لا تأخذ
 عرفنا حاله في الاصل كما يوجد ذلك في الجواهر الذي ذكره السائل
 رحمه الله تحقيقا وعبارة الجواهر واما البلاد التي ذكرت فثبتت
 بين الغائبين واثبت بين ايديهم وكذا التي اسلموا بها كراخي اليمن
 في عشرة لا خراجية لان اهلها اسلموا عليها من غير قهر ولا صلح انتهى
وراجع في السراج الوهاج شرح التدوير للعالم الصالح
 سيد الفقيه العلامة ابن تيمية على الحداد الحنفية رحمه الله تعالى ونفع
 به ما لفظه الاراضي العشرية ارض العرب كلها وهي ريف العراق
 الى عدن الى اقصي حجر اي بفتح الحاء والجيم باليمن مع ان العلامة اما العباس
 الطنبغاوي نقل في فتاويه في الجزية ما هو عن الشيخين كما ذكره
 السائل رحمه الله تعالى اي ان اليمن اسلم اهلها وقرر ذلك وقال قد علم ذلك
 اي اسلام اهل اليمن واما حد اليمن فهو كما قاله في القاموس ما عن يمين الكعبة
 الى منتهى انتهى مع ان الاحتمال المذكور كما ذكر سبقت في اراضي اليمن
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما اذا خرج رجل زكاة فقد بعد ان توري
 بها الفقراء ثم بعد ذلك اخذ بها عروضا وفروها على الفقراء كما ذكر لم يجز
 ذلك لان المستحق للزكاة من الاصناف الثمانية الفقير وغيره
 ولهذا لو امتنع المالك من اخراجها اخذها الامام منه فقل كما يقسم المال
 المشترك فقرا اذا امتنع بعض الشراك من قسمته وايضا الواجب بيع
 في البصقة واما جاز الادى من مال اخذ بصفته لبقا الزكاة على الوقت
 الواجب بصفته والله اعلم **فصل** في زكاة الفطرة **مسئلة**
 ما قولكم رضي الله عنكم فيمن كان مستحقا للفطرة فاجتمع عنده ما يزيد على
 قوته وقوت من يجب عليه نفقته هل يجب عليه اخراجها فهل اجد
 صرح بذلك افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى ونفع
 ما لفظه الجواب اذا اجتمع عنده ما يزيد على قوته وقوت ممونه من
 زوجة وقرين وبهية ليلة العيد ويومه وعلى دست ثياب

لايق به ونمونه منصبا ومروه قد راوينا عازنا ومكانا ليلة العيد
 ويومه ايضا وجب عليه اخراجها منه ثم ان كان في الزايد المذكور قدر
 صاع وجب عليه اخراجه وان لم يكن فيه ذلك بل بعض صاع لزومه اخراجه
 لانه يسورة كما يوجد ذلك من خرج كلامهم رضي الله عنهم ونقل في جريد
 الروايد عن السرخسي انه قال اذا زمت شخصا فطرة فان فضل
 صاع وهو فقير ليس له كفاية على الدوام فله اخذ الفطرة وغيرها من
 الركوات انتهى والله عز وجل اعلم **باب قسم**
الصدقات **مسئلة** في رجل اخذ من اخروينا معلوما في ذمته
 وله دكاكين يملكها الهاقمة تقارب في قضا الدين فلوان الدين ذهب او نذر
 بالدكاكين لبعض ارحامه وهو لا يملك سواهم لتضاد بينه المذكور
 ثم هلك بعد ذلك فهل تكون الدكاكين المذكورة ملكا للموهوبه له ولو تعلق
 لدى الدين بها والصورة ما ذكرنا فتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا ذهب او نذر الدين المذكور بالدكاكين المذكورة لبعض ارحامه
 المذكور وهو لا يملك سواهم ولا يرجوا فادبته المذكور من غيرهم
 حرم عليه ذلك لانه يريد ان يتحمل على صاحب الدين وان يصير
 من يعول كما ورد في الحديث ولم يصح ذلك ايضا لحرمه التسليم بما ذكر
 الى من ذكر كما اتي بذلك شيخنا المحقق حبيب الدين عبد الرحمن بن زياد
 تبعنا شيخه العلامة الطنبغاوي وكذا العلامة عبد الفتاح رحمهم الله تعالى
 التابع لفتوى تخرج ابن الوفاء بل نقل ابن الكوي الاجماع على ذلك فلا يملك
 البعض المذكور الدكاكين المذكورة بل يتعلق الدين المذكور بعد موت
 المدين المذكور يتعلق الدين بالعين التي هي موهونه به والصورة
 ما ذكرناه والله سبحانه عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل كامل له ابوان
 ينفق ران على الكسب يقع موقعا من كفايتهما ولا ينفقهما ولهما مال بين كيه
 كل حول فهل يجزيه ان يدفع اليهما من الزكاة ما يدفعه لغيرهما
 من المستحقين ويكون ذلك ازيد من ثوابه لكونه صدقة وحسنة
 ويتأب الثواب الجزيل ام لا افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله
 تعالى ورضي عنه لا يجزي الرجل المذكور ان يدفع الى ابويه من زكاته
 كما ذكر من سهم الفقراء والمساكين لان قدر ما كفايتهما واجب عليه
 لاجل كونها ابويه وما زاد على ذلك لا يجزيه من جهة كونها قد استغنيا

تبع الدين

بما ذكره كالكتيب كل يوم قدر كفايته لكن له ان يعطيها ما زاد على ذلك من
باقي السهام ان كانا من اهلها فيعطيهما من سهم ابن السبيل ما زاد على
تقتهما الواجبة عليه بسبب السفر فقط لان تقتهما الواجبة عليه من جهة
الابوة يستحقه عليه سفرهما وحضرا وهذا الاجوز ان يعطيها من سهم
المع لفة اذا كانا فقيرين لانه يسقط تقتهما عن نفسه بذلك فعلى هذا
اذا اعطاها ما زاد على ذلك من باقي السهام لكونها من اهلها حصل له من
الثواب ما هو زائد مما حصل له باعطاها غيرها اخذ من عموم قوله
صلوات الله عليه وسلم الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ثنتان
صدقة والله عز وجل اعلم **باب صدقة التطوع**
مسئلة في ثبوت نفقة اهل بلد وهو ان يحل رجل اخر من اعيان
اهل الخير كصوفي او فقيه او غيرهما فيقدم اليه شئ من البنا او الكفة
والمجموع من السكر الاحمر المسقى بالشراب او الفلوة او غير ذلك
بطريق الاكرام والتودد والحب والبرك فلا يقبض المقدم اليه
ما ذكره جعل لمن حضر مجلسه شئ من ذلك بطريق الاكرام والحب
والتودد ايضا حتى انه يعطى المقدم ما ذكره شئ من ذلك لتحصل له
البركة وقوة التودد والمحبة فهل يباح ذلك له او يكره امتونا ما حورين
اجاب رحمه الله تعالى ورحمته بها صورة الجواب بياح ذلك
ويجعل للمبد ولله اذا رجع اليه شئ مما ذكره الاكل منه ولا يكره لا سيما
وقد اقرن ما ذكر من قصد قوة التودد والحب المطلوبين شرعا
وقد اشار الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم تفادوا تحابوا وغير ذلك
وللوسايل حكم المقتاضد ولما رواه البخاري في الصحيح وهو ما رواه
عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خيمته
اهل اعلام فنظر الى ذلك اعلامها فظفره فلما انصرف قال اذ هموا
بمنحني هذه الى ابي جهل وابتوني بانجابية ابي جهل فانها
الهي عن صلاتي انتهى **قال** الحافظ بن حجر العسقلاني في شرحه
واما حصره صلى الله عليه وسلم بارسال الخيمصة لانه كان اهداها
لنبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مالك في الموطا قال ابن بطال انما
طلب منه فق باعيرها ليعلم انه لم يرد عليه هديته استحقاقا **قال**
وقد ان الواهب اذا ردت عليه عطيته من غير ان يكون هو الراجع
فيها فله ان يقبلها من غير كراهة انتهى **وقال** العلامة الشريف

بلغ ثمانية

في زكوة او كفارة او نذر او نحو ذلك من الغزبات ان يشتريه من دفعه
اليه او يقبضه او يملكه باختيار منه انتهى والله اعلم **مسئلة** عن رجل اخذ
من اخر دينيا في ذمته وله دكاكين يملكها لها قيمة تقارب في قضا الدين
فلوان المدين وهب او نذر بالدكاكين لبعض ارحامه وهو لا يملك
سواهم لقضا دينه المذكور ثم هل يملك بعد هل يكون الدكاكين المذكور
ملكا للموهوب له ولا يتعلق لدى الدين بها والصورة ما ذكره امر لا افتونا
ما حورين انما يملك الله الثواب الجزيل منه وكرمه امين **اجاب** رحمه
الله تعالى اذا هب او نذر المدين المذكور بالدكاكين المذكورة لبعض
ارحامه المذكور وهو لا يملك سواهم ولا يبرجوا وفادينه المذكور
من غير هو حرر ذلك عليه لانه يريد ان يتحلل على صاحب الدين ولم
يصح ذلك ايضا لحرمة التسليم لما ذكره في من ذكره افي ذلك شيئا
المحقق وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد كنيحة العلامة الطنيدوي
رحمه الله تعالى وكذا العلامة عمر الفقي المبالغ فيقتضي خروج ابن الرفعة
بل نقل ابن الكوي الاجماع على ذلك فلا يملك البعض المذكور الدكاكين
المذكورة بل يتعلق الدين المذكور كتعلق الدين بالعين التي هي موهوبة
به والصورة ما ذكره والله سبحانه عز وجل اعلم **كتاب**
الصيام **مسئلة** في بلد لم يثبت عند قاضيه ثبوت بدخول رمضان
الا بعد ثبوت عند غيره من الحكام بليلة متقدمة على ليلة صوم القاضي
المذكور قل ان انقضا رمضان وكذا في انشائه شاع في اهل بلد القاضي
المذكور انه ثبت وصح عند غير حاكمها كما ذكره بتقدمه بصيام اليوم
الاول من رمضان فهل لمن هو في ولاية القاضي الذي لم يثبت عند
ما ذكره يجوز في الفطر بهذا الشاع المستفاض عند غيره او قد ارتكبت
المحظور في اقامه على فطر اليوم الاخر من رمضان بغير ثبوت
عند قاضيه على ان العلم صرحوا في كتبهم ان المراسلة بالخطوط من بعض
الحكام لبعض لا يفيد ثبوت الاحكام الا بثبوت معها وكذلك لو قر
فرضنا اعلام بعض الحكام لم يهوي ولا يثبت بذلك ولا اعتبار بما هناك
فكيف في مسئلتنا هذه وانما لما اجتمعت اهل بلدة القاضي المذكور
على الفطر بهذه الشاع الفاسدة المحكمة بالقبيل والقان فان
لله وانا اليه راجعون ثم انا لله وانا اليه منقلبون عاذا بالله عن غيبيات هذا

هذه المسئلة
تقدمت في كتاب
تم الصدقات

الصوم
بلغ

ولا في صحة بعضهم حيث قال ان غربة الاسلام هو قول العلم يكون عروب
فبالله جفتوا سوالنا الواقع انا بكم الله الثواب الجزيل **اجا**
رحم الله تعالى علما بها السائل وقفا الله واياك للحق بمنه امين ان اول
يبلغ ان تقدم مقدمه ثم بالحكم في الميسر عنه فنقول ان الخبر الم
المستفيض بين الناس هو الشياخ وخبر الاستفاضة كخبر الواحد
في الحكم لان خبره مظهر الصدق وقيل انه قسم ثالث غير المتواتر
والاحاد كما صرح جميعه الشيخ زكريا في غلبه الاصول والاستفاضة
كما جزم به في العباب هي ان يسمع شخص خبرا من جمع كثير يا من تعاليمهم
على الكذب في ذلك حيث يقع العلم والظن القوي بالخبر وان قد
منهم اهلitate الشهادة وكان سماعه منهم في مدة يغلب ظن **صحة**
المخبر به والحال انه لم يطعن فيه احد من الناس والا فذكره المنسحب
اليه قال السيد السمرودي لا ينبغي الاعتقاد في الاستفاضة بالاربعة
حيث حصل بالظن القوي انتهى هذا والعلامة الشهاب احمد بن حجر
الهيتمي ذكر في تقرير كتبه على مولف شيخنا المحقق وجيه الدين
عبد الرحمن بن زباد رحمه الله الملقب بخبر المقال في حكم من اخبر
برؤية الهلال بشوال فقال افتي الشيخ شمس الدين الجوجوري شارح
الارشاد فيما

الذي رواه اصحاب السنن وقال الترمذي انه حسن صحيح اذا انصف
شعبان فلا تصوموا وفي رواية فلا صيام حتى يكون رمضان ولهذا
قال في الميجر وغيره ويكره فلا يصح على الصحيح عند المجتهدين صوم لاسب
له بعد انتصاف شعبان الا ان وصله بما قبله اي الا ان صام تطوعا
ليس له سبب ووصله بما قبله انتصاف شعبان فيكون روي لا ان
قول الرجل المذكور بان شهر رمضان وكوه يدخل على ثلث الف
او ربعة او نحو ذلك صريح في مخالفة ما قاله صلى الله عليه وسلم وهو قوله
الشهر يكون ثلاثين او تسعة وعشرين ولم يقل بغير ذلك ولغظ الحديث
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر كذا وكذا
وصنف يبد به مرتين بكل اصابعهما ونقص في الثالثة ابهام اليمنى
او اليسرى رواية البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم والناسي اناامة امية
لا تكتب ولا تحسب هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين
وخبر البخاري صوم الرويتة وافطروا الرويتة فان غم عليكم فاكلوا عسلة
شعبان ثلاثين وهذا هو صريح في عدم النطق بما قاله هذا الرجل المذكور
واما قول السائل وقد الله اعتمادا على الحساب الى اخره فوجه
ان العلامة السمعيل المقرري رحمه الله تعالى قال في الروضة ولا عبرة بقول
المجتهد وقطره شارحه الامام زكريا ثم قال ولا يجب به الصوم ولا يجوز
والمراد بالاية وبالحجم هو بهتدون الاهتداء في أدلة القبلة وفي السفر ثم قال
في الروضة ولكن له ان يعمل بحسبه كالصلاة ولطاهر هذه الآية وصرح
في الروضة ايضا بان اذا صام اجزاه قال ابن حجر رحمه الله في شرح العباب
وكذا في المجموع في باب الكلام على ما اذا اعتقد ان عدا من رمضان
بقول من ثبوت اجزاه فانه قال ثم استناد الاعتقاد في ذلك الى كتاب
حيث جوزه كذا كذا انتقل الاجزاء الكفاية عن الاصحاب وصح
وصوبه الزركشي بنوعا للسبيل وهو كما قال قاله الامام زكريا في شرح الارض
وقال السمرودي بعد ان نقل عن شرح المصنف ما ذكره ابن حجر من ان
قصته انه يكره هذا خلا في قول الشرح المذكور هنا اي في الكلام
على الروية والحاصل ان في المسئلة خمسة اوجه احدها لا يلزم الحاسب
والثاني ولا غيرهما بذلك ولكن يجوز له ما دون غيرها ولا يجوز لهما
عن فرضهما انتهى ومعنى جواز الصوم لهما استناد اليه انه اذا غلب

الشهر

على الظن حصول الروية لا اعتقاد صدق مخبر ليس من اهل الروية او
كان من اهلها وقلنا ان المعبر لا يجاب بالشهادة واستند في اعتقاده
ذلك الى ما علم من الحساب جاز ان ينوي به الصوم حينئذ فيجعل
ما ذكره مستندا لجزئية النبيه حتى لو علم بعد ذلك ليلا بثبوت الروية لم يجز
الى استئناف بنية اخرى واليه يرجع قول الجرجاني وان عقد لعله
بمنزل النجوم فكان من رمضان فوجها ان يصح ما تجزيه لانه تسكن
النفس اليه كما تسكن اليه اليه اي فيصير عقد النبيه من غير تردد
وهذا المحل ما في شرح المهدب من نصيحة جواز الصوم للحائض
والمحجم دون غيرها **واما قوله** ولا يجز بها عن فرضها فمحمول على
ما اذا لم يعلم بعد تلك النبيه بثبوت الروية **انتهى** وقال **السمهودي**
ايضا في الكلام على ما اذا اعتقد ان عدا من رمضان وعدم الاجز المحل
على ما اذا لم يحصل العلم بعد ذلك النبيه بثبوت الروية حتى محض ذلك
اليوم **انتهى** **والخامس** هو من يعتد بمنزل القمر وتقدر
سيره **والسابع** من يرى ان اول الشهر طلوع النجم القلاني وقال
السبكي اعتقاد الحساب منازل القمر اذا دل على ان الهلال قد طلوع
يكن برويته لولا العلم له وجه يمكن ان يقال له لانه سبب من اسباب
العلم كافاة الصلاة ويمكن ان يمنع لان الشارع نصب نسيبا خاصا
وهو الروية فلا يعدل عنها واما التخييم بغير هذا الطريق فلا وجه
للقول بجواز ذلك لافي حق نفسه ولا في حق غيره ولا فرق في ذلك بين الصوم
والفطر **انتهى** فانظر الى معنى ما قاله السبكي وهو ما يعتد بالحساب
اي على ما قاله الروض وغيره من ان له ان يعمل به اذا دل على ان
الهلال قد طلوع يمكن معه رويته لولا الغيم واما على غير هذا
الطريق فلا وجه للقول بجواز ذلك ومما يفتقر ما قاله
السبكي ما سبق اليه ابن الصلاح في مشرحة مشكل الوسيط وهو
قال الغزالي من المستند المعتد في جزم النبيه وجواز الصوم
بنا عليها ان يكون له معرفة سير الاهلة واذا كان الغيم مطبقا
واقتضى الحساب الروية في وجوبه على من عرف الحساب **انتهى**
قال ابن الصلاح اما معرفة سير الاهلة فهو معرفة سير

القمر فاذا نرى الصوم بنا عليها ولم يثبت الشهر بالشهادة صح صومه
وهو غير المعرفة بالحساب على ما استعبر به كلامه فالحساب امر دقيق
يختص بمعرفة الاحاد والمعرفة به اي المعرفة بالمنازل كالمحسوس
في دركه الجمهور **انتهى** ومما قاله السبكي شرح بقول الروضة وعلم به
وجود الهلال وعبارتها وهل يجوز ان يعمل بحساب نفسه وجهان
وجعل الرويات الوجهين فيما اذا عرف منازل القمر وعلم به وجود
الهلال وذكر ان الجواز اختيارا بين شرح والفقهاء والقاضي الطبري
قال ولو عرف بالحكم لم يجز الصوم به فظعا **قال** **السمهودي**
في حاشيته قال السبكي ويتعين القطع بذلك لتظاهر الادلة الشرعية
على المنع من الرجوع الى ما لم يجز وعنده اعتقاد قولهم في حق انفسهم
وغيرهم **انتهى** والذي في الشامل انه لو كان عارفا بحساب المنازل
والسير او اخبره بذلك من هو من اهل المعرفة بذلك فتوى فهل
يجز به فيه وجهان ونسب الاجز الى من يشرح ويشيخه القاضي الى
الطبيب وهو اعني ما ذكره الراعي والروضة في المحكم وايضا نقل
ابن الصلاح اتفاق اصحاب على انه لا يجوز العمل بالحكم **انتهى**
والخلاف في تقليد العالم بسير القمر شهر من الشمس **انتهى**
والعighth من هذا الباب في الاحكام الشرعية بترك
الاحكام الشرعية التي ساءت لاجل التكلم بها والامور مما تقتضيه
او امرها وغير ذلك ويرجع كما قال السمهودي في حاشيته الى علم ما لم
يسبقه من الشرع بل من اسفرا **انتهى** ذات جواز الشرع والفعل
انكرامها وقواعد الشرع باقي رجوع حكم الشريعة في مثل هذا
الى علم الهيئة المشتق على امور لا يسلمها اهل الشرع **انتهى**
عول على اختلاف المطالع ويرجع فيه الى حساب اهل الهيئة فقال
السبكي لعل السبب في ذلك كونه تابع للروية في موضع اخر بخلاف
ما اذا لم توجد الروية اصلا فلذلك لم يرجع اليه في الوجوب **انتهى**
الصحيح **انتهى** **فبحر** على الثاني المذكور ان يصرح بان اليوم
يدخل في ثلث النهار او ربعة او نحو ذلك الحديث السابق الشهيد
هكذا وهكذا مع ان الامام الغزالي قال في البسيط ومحل تأثير الروية
الليل فلور في هلال شوال نهارا لم يجز الاطوار من غير فرق بين
ما قبل الزوال وما بعده **انتهى** وعبارة المهدب في مسيلة تعليل

قد علم ان يوم
ان يصرح بان
اليوم دخل بان
النهار

الطلاق بروية الهلال وان راه بالدار لم تطلق لان روية هلال الشهر
 انما تكون بعد الغروب ولهذا لا يتعلق الصوم الا بما يراه بعد
 الغروب انتهى وقال الشيخان هناك والمعتقة الروية بعد غروب
 الشمس ولا اثر للروية قبله انتهى **قال** السهمودي وبذلك يعلم
 رد قول المهات في الصوم وهل يلتفت بالروية في بقاء التاسع
 والعشرين فيه نظر واصله ان الروية المعتبرة في دخول الشهر
 هل هي الحاصلة بعد الغروب فقط حتى لو روى قبله ثم غمر فلا اثر
 لها ام لا فرق بين ما قبل الغروب وبعده وبيته ان ينصل فيقال
 اذا رآه فلان كان ارتفاعه بمقدار لو لم يحصل عارض لكان
 باقيا بعد الغروب فحكمه حكم المروى بعد الغروب وان كان
 بمقدار لا يبقى فلا اثر له انتهى **قال** العلامة الشمس الحوري
 وما قاله انه منكره لا يظهر اتجاهاه لان فيه حكما لقول المنجيين
 والحساب ولذلك لم يجعل عليه صاحب الارشاد اي جزمه بعدم
 ثبوت الشهر بالروية النهارية في التاسع **قال** وانما قلته
 لانه يشبه على بعض الطلبة انتهى فانظر ايها السائل رادك
 الله فها هذا التحقيق وتأمله فاذا كان هذا في الروية التي نطق
 الشرع بانها مستغنية بقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرويته وافطروا
 لرويته فكيف بهذا العلم الموجود المستقر من العادة التي تجرى
 الاجتزاع فيها مع انه ايضا يستفاد من الشرع هذا وقد ذكر شيخنا
 المحقق في فتح الباري شرح البخاري ان الكاهن يطلق على العراف
 والذي يضرب الحصى والمجهر **وقال** في المجهر ان الكاهن القاضي
 بالغيب **وقال** في الجامع العرب يسمى كل اذن قبل وقوعه كاهنا
 ورده في دم الكهانة ما اخرجته اصحاب السنن وصححه احكامهم
 حديث ابي هريرة رضي الله عنه رفعه من اني كاهنا وعرافا فصدق
 بما يقول لم تقبل صلاته اربعين يوما والوعيد جارية بعدم
 قبول الصلاة وتارة بالتكفير فكل حالين في الاتي وفي هذا الحديث
 الثاني عن اتيان الكهانة **قال** القزطبي رحمه الله تعالى يجب على كل
 من قدر من محاسب وغيره ان يقيم من يتعاطا شيئا من ذلك في موضع
 من مواضعه ويترك عليه الشك والتكثير وعلى من يحكي اليه ولا يقبل بصدقه
 في بعض الامور ولا بكثره من يحكي اليه ممن ينسب الى العلم فانه

يطلق
 على الكاهن
 العراف

غير راسخ في العلم بل من الجهال لما في اتيانه من المحذور انتهى كلام الفتح
قال الامام النووي رحمه الله في فتاويه قال العراف مجرم تعاظم هذه
 الامور والمشى اليها ونصد يقيم ويكره بئس المال لهم ويجب على
 من ابتلى بشئ مما ذكرناه المبادرة الى التوبة منه انتهى كلام النووي
 وهذا جميعه كما ذكر يحيى في الرجل الممسك المذكور والاتي اليه من البلد
 المذكور المعتدون المذكورون لما يسمعون منه مما ذكره فقول
 الرجل المذكور **قال** السائل من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم من
 في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اي مردود فلا يقبل ذلك منه
 ولا يقبل عليه فان قبول ذلك وتقريره حرام بارتكابه ما ذكره يفسده
 بذلك وسره ما صار شعارا وموديا الى التلبس به على العامة والى
 تجويزهم على العمل به وايها مهم صحته شرعا بسبب تحليه بالمنصب المذكور
 فهو صفة بالجهل اولى من وصفه بالمسك بذلك لما لفته الشريعة
 وتظاهره بذلك مع خدعه العوام ما هناك وما يؤيد ذلك ما ذكره
 شيخنا ابن ريادة في فتاويه عن قوت الاورعي وهو قال الصبري ولا يجوز
 شهادة مني ولا كاهن ولا عراف لان شعارهم التلبس على اعاقبه
 انتهى **والعراف** ضرب من الكهانة الا انه يختص باصلاح مريض
 وانه باخذ ذلك من الكهنه **قال** شيخنا في فتاويه عن الاورعي **وقال**
 ابن حجر العسقلاني ايضا في موضع اخر من اوائل الفتح والكهانة
 فتشبهت الى لقاء الشياطين وتارة تستفاد من احكام النجوم وكان
 كل من الهوليين الامرئين في الجاهلية شاعرا ذابعا الى ان اظهر الله
 الاسلام فانكثرت شوكتهم وانكسر الشرع الاعتماد عليهم وكان من
 اطلع عليه هو قل من ذلك بمقتضى حساب المنجيين فان قيل كيف
 شاع للخاري ايراد هذا الخبر المستقر بشهرته امر المنجيين فلا
 والاعتماد على ما يند عليه احكامهم فالحوا **قال** انه لم يقصد
 ذلك بل قصد ان يبين ان الاشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم
 جات من كل طريق وعلى لسان كل طريق من كاهن او منجيم حق
 او مبطل انبي اوحى وهذا من ابداع ما شتر اليه عالم ذو حجة اليه
 محتج انتهى **وقال** شيخنا المحقق ابن ريادة في اول النكاح من فتاويه
قال الشيخ تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى في ترجمه الامام

شعار الكاهن
 والعراف ضرب منه

اسماعيل بن يحيى المزني ان الشافعي رضي الله عنه كان وقد صدق معه
 بعض المجهين فجعل الشافعي رضي الله عنه انه لا ينظر في النجوم واعلم
 انه قد يعترض معترض على نظر هذا الامام في النجوم ويحجب بحجب
 بان ذلك كان في حداثة سنه وليس هذا الكواب والخطب في مسيلة
 النظر في النجوم جليل عسير وجماع القول فيه ان النظر فيه لمن حب
 الاحاطة بما عليه اهله غير منكرا ما اعتقادنا ثبوت ما يتولاه
 اهله فهذا هو المنكر ولم يقل بحله لا الشافعي ولا غيره رضي الله
 عنهم ورايت الشيخ برهان الدين بن الفر كاج ذكر في كتاب الشهادات
 من تعليقاته وقد ذكر عن الشافعي رضي الله عنه ما ذكرناه فقال بعده
 ان كان المجه كذا والموت هو الله تعالى فهذا اعندي لا باس به
 وحيث جاء النجم بحمل على من يعتقد تأثير النجوم وغيرها من المخلوقات
 اتى وكانت المسيلة قد وقعت في زمانه فذكر هو ما ذكرناه وافق
 الشيخ كمال الدين ابن الزملاكي بفتح الزاي وسكون الميم وفتح اللام
 والكاف وفي اخرها نون هذه النسبة الى قريتين احدهما بد مشقة
 والثانية يبايخ نقله بن مأكولا في مختصر الانساب بالنجوم مطلقة
 واطلاق فيه وليس ما ذكره بالبين والظن لو استخصر صنع الشافعي
 لما اطلق لسانه هذا الاطلاق انتهى وقال الفقيه حسين
 ابن عبد الرحمن الاهدل نفع الله به وما يوجد من التعاليف
 ما يفاك من ذلك اي قولهم يوم كذا اوليلة كذا او ساعة كذا سعد
 او خمس فن خرافات بعض المجهين المتخذ لقين ونزهااتهم
 لاجل اعتقاد ذلك وهو من الاستقسام بالاف لام ومن جملة
 الطيرة المنهي عنها ولقد اورد به كثير من الفقهاء كآية وعلا ولقد انكره
 علي بن ابي طالب رضي الله عنهم فلا تغتر بقول صاحب المعاني وغيره
 في لومه تحس مستم يوم ربيع لا بد و انتهى والله عز وجل اعلم
 مسيلة عن قول الداعي اللهم اجعل صيا منا بالشكر والقول
 على ما ترضاه ويرضاه الرسول محكمة فروع بالاصول فما المراد
 بالفروع المذكورة والاصول اقونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى
 بالفظه محكمة فروع اي حال كونه مكملا باحكام فروع بالامانة

رملكان

حلال
 ما يفاك من ذلك
 حنيفة بعض
 خرافات
 المجهين
 ونزهااتهم

على شروطه من عدم المفطر كالحجاء ونحوه ودخول عين جوفاء وغير ذلك وعلى
 منته ايضا من تحيل الفطر عند الغروب وعلى تمر ثم ماء وتأخير السحور
 وغير ذلك بالاصول اي باصول الشريعة المطهرة اي الادلة من الكتاب
 العزيز والسنة النبوية والاجماع والقياس ومطلوبه بذلك من التزم
 الممان ان يزرقة بفضل من درجات الصوم الثلاث كما قال الغزالي
 رحمه الله تعالى صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص
 الخصوص وصوم العموم هو كف البطن والفرج عن قضاء الشهوة
 وصوم الخصوص وهو صوم الصالحين هو كف السمع والبصر واللسان
 واليد والرجل وسائر الجوارح عن الأتام وصوم خصوص الخصوص
 وهو صوم الانبياء والصديقين والمقربين وهو صوم القلب عن
 الهمم الدنية والافكار الدنيوية وتخفف عن من سوى الله بالكلية
 انتهى **فالحاصل** ان الداعي المذكور سال من الله تعالى ان يجعل
 صيامه مقرونا بالشكر على توفيقه له وان يزرقة القبول والاعتراف
 على ما يرضاه جل وعلا ويرضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه
 المحكمه مراعات الادلة المذكورة والله سبحانه عز وجل اعلم
كتاب الاعتكاف لم اقف فيه على شيء من
 فتوى سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقد اعني ان اورد فيه ما يرضاه الله
 تعالى من مدونات المذهب لا استفيد لنفسي ومن شاء الله
 تعالى من ابناء جنسي فاقول **مسيلة** قال البيهقي في التدريب ويحطل
 الاعتكاف لا فيما مضى غير المندور متابعه بعشرة اشيا الايلاج في قيل
 او دبر والائزال بل من بشيرة ومباشرة فيما دون الفرج لا محذور
 اللبس وكونه في الاصح والسكر والردة والحجابه والحيض والنفاس
 والجنون والاعمال والحروج مطلقا في الاعتكاف في المطلق او الخروج بغير
 قضا الحاجة فيما عين من المدة من غير نذر ومجردنية الخروج
 لا يحطل الاعتكاف على الاصح والارجح خلافة كما في الصوم انتهى **قال**
 العلامة كمال الدين موسى بن الرين الراد رحمه الله ومقتضاه ان
 جميع ما ذكر من المحطلات اذا زالت في التصوير الذي ذكره يحتاج
 الى تجديد النية انتهى **قال** البيهقي واما المندور المشروط بتابعه
 في الصوم فيحطل ما مضى منه باثني عشر شيئا الايلاج والائزال بل ونحوه
 والسكر والردة والحيض في مدة يتقصد عنها غايها ومثله في النفاس

بالتقاسم والخروج بحق واجب عليه وهو مقصد بالمطلة والخروج لاداء
 شأونه لم يتعين او تعين ولم يتعين التحمل والخروج لحد يثبت باقراره
 ولصلاة الجمعة ولتمام الحج ولم يشرع معه المقام في المسجد فان شق
 لم يطل على الاظهر وكذا في الجنون والاغما وحديث يخرج بحسب ركن الاغما
 من الاعتكاف دون الجنون فيكون كما لو خرج واخرج بغير عذر انتفى
 وصرح بان الاغما اذا لم يخرج بحسب من الاعتكاف الى الواجب المسابع
 ثم قال ولا يجوز للمعتكف ان يخرج اذا كان اعتكافه واجبا قبل ان ينتهي
 الواجب الا بواحد من احدي وعشرين شيئا الاول الاكل الثاني الشرب
 ان لم يجد الماء في المسجد الثالث قضاء الحاجة وهو البول والغائط
 ولا يكلف فعل ذلك في سقاية المسجد ولا في دار صد بقة التي بجانب المسجد
 بل له الخروج الى داره الا ان تقاضى البعد الا ان لا يجد في طريقه
 موضعاً يليق به او لا يليق بحاله فضاء الحاجة في غير داره ولا يعدل
 الى البعدى من داره الى الارض على الاصح ولا يتأخر اكثر من عادته
 وله التوضؤ حينئذ خارج المسجد وله عيادة مريض اذا لم يطل ولم
 يعدل عن الطريق وله الصلاة على الجنازة وضبط القصير بقدرها
 الرابع ان يخرج للاذان فيصعد المذاعة ولو كانت منفصلة عن
 المسجد اذا كان المودن رتبة الخامس الخروج للحض الذي لا يقطع
 التابع السادس الخروج للنفاس كذلك السابع الخروج للمرضى
 الذي يشق معه القيام في المسجد والثامن الخروج للحنف الثامن
 الخروج للاغما كذلك العائش الخروج للعدى الحادي عشر للخروج الثاني
 عشر لحرف السلطان الثالث عشر الخروج لغسل الاحتلام وان
 امكن في المسجد الرابع عشر خروج ناسيا الخامس عشر خروج مكرها
 السادس عشر خروج لوقوع تغير يجاوز على البلد منه السابع عشر
 هدم المسجد الثامن عشر خروج لاداء شهادة تقيت عليه عند
 الاداء التحمل التاسع عشر خروج خوفا من ظالم الهوى العشرون
 خروج لحد ثبت عليه بالبيت الحادي والعشرون الخروج للمشروطة
 ولكن شغل ديني او ديني في قوله الا لشغل لا للنظر
 والشرع وحيث زال ما ذكرنا عاد للنظر على الفور في هذه الامور كلها
 ويقضي ما فات غير اوقات الحاجة وغير الزمان المصروف المستثنى
 في حالة تغير المدة ولا يجب تجديد النية في ذلك كله عند العود للاعتكاف

انتهى ونقله العلامة كمال الدين موسى بن الشيخ الزين الرداد رحمه الله تعالى
 في الكوكب وقال عقبه وهو كلام محرز انتهى فتأمل ذلك فاني اوردته هنا
 لهذه الفتاوى العظيمة والله اعلم **كتاب الحج**
مسئلة ما قولكم في مكة المشرفة هل تكون الحسنة فيها بخسنة والسجدة
 بسببها ام لا ما قولنا ما جاورين **باب** ما لفظه نقل البخاري في باب من هجر حسنة او سيئة حديثا في اخره
 فان هجرها اي سبها فعلمنا كسرها الله له سيئة واحدة قال العلامة
 ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وفي رواية الاخرج فالتبوه هاله
 بمنزلة ورا د مسلم في حديثه الى ذر حراوه بمنزلة ويستفاد من التاكيد
 بقوله واحد ان السيئة لا يضاعفها كما تضاعف من الحسنة وهو على وفق
 قول له تعالى فلا يجوز الا مثله وقد استثنى بعض العلماء وقوع المعصية
 في الحرم المكي قال السجق ابن منصور **قلت** لا حمل
 هل ورد في شيء من الحديث ان السيئة تكتب بالثر من واحدة قال لا
 ما سمعت الا ملة تعظيم البلد والحرم على التقويم في الازمنة والامكنة
 لكن قد يتفاوتت بالعظم انتهى وقال الامام النووي في الايضاح
 وقد ذهب جماعات من العلماء الى انه يتضاعف السيئات فيها ايضا ممن
 قال ذلك مجاهد واحمد بن حنبل انتهى نقل هذا في المسئلة الخامسة
 والمثلثون عن من ذكر من غير ان يزيد عليه ولكن كان قد جزم قبل
 هذا في المسئلة الثالثة عشر في الباب الخامس في المقام بمكة
 اللتان هما جميعا فيها فيه بان الذنب في مكة لا يوجب منه في غيرها كما ان
 الحسنة في اعظم منها في غيرها وذلك بعد ان نقل كلاما عن احمد
 ابن حنبل يقتضي ان هذا منه وقال ابن ظهير في شفا العليل الصحيح
 عند جمهور اهل العلم لا تتضاعف السيئات نعم السيئة فيه اعظم
 من السيئة في غيره بلا شك قال الزركشي ومن اخذ بالعمومات
 لم يحكم بالمضاعفة قال الله تعالى ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثله
 وقال صلى الله عليه وسلم من هجر سيئة وعلمها كسبت له سيئة واحدة
 انتهى وما قرره ابن حجر وابن ظهير والزركشي قوي متين معتمد
 حتى يصح دليل صحيح بخلافه واما الحسنة في مكة فقال الامام النووي
 ان انواع الطاعة بمكة يتضاعف الاجر فيها وقال الحسن البصري صوم
 يوم بمكة بمائة الف وصدقة درهم عاينة الف وكل حسنة بمائة الف

فيستحب ان يكثر فيها من الصلاة والصوم والصدقة والقراءة وسائر
 الطاعات التي يمكنه ان يفعلها وايضا جزم النووي في الايضاح قبل ذلك
 بان فيها يحصل تضعيف الصلوات والحجرات وغير ذلك وقد قال
 صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا افضل من اربع صلوات
 فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة
 صلاة في مسجد هذا وهذا اصل عظيم وشاهد قوي على تضاعف
 الطاعات بالمسجد الحرام والحجرات به والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في شخص آخر بالنسبة بعد مجاوزته فبقاها مريد للنسك وذلك
 من قد رساقته على ما قيل في الكتب ان مفاصل كذا وكذا كليل لم
 وذات عرق وقرن قبل مرحلتان مرحلتان فاذا قيل له في زمنا
 هذا ان الميقات الذي حاورته يدبر على مرحلتين على ما اخبرنا به
 السفاره وكان ذلك بطريق التخييل حتى ذهبت اليه بعض فتراها
 الوقت فهل يعول عليه ويترك القول المتقدم المذون وهل يترك
 بين من مجاوزته بسا او غير ساكن مريه عينه او يسير ام لا فتونا
 ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى رضى عنه بالنقطة اعلم ايها السائل
 وفقنا الله واياك للحق والصواب ان الميقات المعين الشرعي
 كليل الذي قرره الامة المعتمدون في متونهم المعتمدة ان مساقته مرحلتان
 ونحو ذلك من المواقيت المعينه التي قرر الامة في متونهم المعتمدة بتقدير
 مساقته لا سيما على املة المحققين اذا اخبر السفاره بطريق التخييل
 الذي هو ناشئ عن اجتهاد ولان الذي قدره الامة كالاخبار عن علم لا
 لا يوقعون ذلك في كتبهم الا بعد التحقيق ولا يهتم بصدور تقرير
 المواقيت الشرعية ومساقاتها المحققه ولا يهتم ولا يظن منهم التقليد
 وحمل السهل في ذلك بخلاف المشار اليهم فان المقصود الاعظم لهم
 غالبها التجارة ومصالحها وما تخمينهم لذلك بطريق السبع بطريق
 اكرس في مروجهم في تلك الاماكن الشريفة وعلى تقدير التعارض
 بذلك بالكلية فقد مرانا ان ذلك انما ينشأ عن اجتهاد مجتهد منهم
 والمجتهد يصيب ويخطئ بخلاف هؤلاء الامة المشار اليهم اعلاه فعلى
 ما ذكرناه من ان ما في كتبهم كالاخبار به عن علم لا يكون تقليد من خالفهم
 ممن ذكرناه ما ذكره كالفيلة ويؤيد ذلك ما ذكره في العباب وشرحه لابن
 حجر الهيتمي وانما شكل عليه الميقات او موضع مجاذبه واجره عدل

منه على هذا

عن علم لزمه قبوله لواخذه به عدل عن اجتهاد امتنع قبوله كافي القبلة فيتحري
 هو لنفسه في هذه الحالة **اشهر** وهذا في الميقات المعين اما غير المعين
 اما غير المعين فقد قال في الروضة ولو سلك في البحر او طريقا في البر
 لا ينتهي الى شئ من المواقيت المعينه فبقاها مجاذبة المعين فان استند
 تحري قال السيد السمرودي في حاشيته اي فيكره ما غلب على ظنه ان
 مساقته قرب المواقيت اليه من جهة اليمن او اليسار دون الظهر واما
 يجتهد من له معرفة بالاجتهاد والا فان اخبره غيره عن يقين وسعه
 ان يتبعه او عن اجتهاد لم يتبعه ان يتبعه كذا في تعليق الشيخ الى حامد
 وكانه جعله كالمحرري في القبلة بقوله وسعه ان يقبله اي لزمه قبوله
 قال الاورعي رحمه الله وكان هذا فيما اذا كان اهلا للاجتهاد اما غيره
 كالاعشى وكثيره فالظاهر ان حكمه كافي القبلة **اشهر** وفي شرح
 العباب تحري ذلك ومن هذا ما لو ترك اليمن الاحرام من مجاذبة يلم
 وهو المكان في البحر المسمى بشعب المحرم وجاوزه الى جده واخرمه
 من جده فهذا من قبيل ما ذكرناه سابقا عن السمرودي وشرح العباب
 لابن حجر فيكون جوابه كما قال شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن
 ابن زباد في فتاويه وهو ان ركب اليمن المذكور البحر وجازي يلم
 من جهة البحر فذلك مساقته فاذا جاوز ذلك الى جهة جده فقد ذكر اهل
 الجدة ان مجاوزة ذلك لا تعد مجاوزة للميقات الى جهة الحرم بل تكون
 مجاوزته الى جهة يسار الميقات بل يكون فان صح ذلك بان كان المحرر له
 له عدلا لا اخبر عن علم واخرم من جده وكان بين جده ومكة كافي يلم
 ومكة او اكثر فلا دم عليه قال شيخنا وقد كتب الى بعض المحققين من
 اهل مكة اي عبد العزيز الزمزمي ان النشلي مفتي مكة المشرفة
 في عصره افتى بذلك وهو ظاهر في المذهب **اشهر** وقول
 السائل زاده الله توفيقا وكذلك هل يفرق اي في التعويل بين مجاوزة مشا
 الى اخره **جواب** انه لا يفرق في ذلك فلا يعول عليه في ذلك جميعه بل يعتمد
 في ذلك جميعه على ما هو مدون في المتن المذكوره والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل استوجر على حجة الاسلام من الجبل فوصل الى ربه فحصل
 عليه عذر فهل له ان يوجر غيره ام لا فتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا استوجرت عينه على ان لا يوجر غيره ان يستاجر غيره **عن**
 لانه معتود على منفعة الخاصة فلم يجز الا بدال به وان يحصل العذر

والا فاعلم

كالمبيع وان كانت الاجارة على ذلك اجارة ذمة جاز له ذلك لان الاجارة
 وارادة على الذمة على منفعته الخاصة كالسلم فاذا استاجر غيره لذلك فقد
 عين من يقوم بالواجب عليه من ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل
 من الزيدية اوصى الى شخص شافعي انا به يستاجر عنه شخصاً حنفياً والحال
 بعد موته فلما مات الزيدية استاجر الوصي المذكور شخصاً حنفياً والحال
 ان كلا من المذكورين عامي لا يعرف شيئاً من الاركان الخ فهل يصح الاستيجار
 المذكور ام لا يجوز له ان يستاجر الاشافعي افتونا ما جاور من **اجاب**
 رحمه الله تعالى لا يصح الاستيجار المذكور والحال ان المستاجر والاجير عاميين
 لا يعرفان اركان الخ فلا يرد به الوصي المذكور من ذلك لعدم صحة ذلك
 والصورة ما ذكره لا يشترطهم رضي الله عنهم علم المتعاقدين باعمال النسك
 من اركانها وواجباتها وكذا سنة علمها اقتضاء كلام الماردي والرواني
 والشيخ محمد بن عبد السلام رحمه الله تعالى وبعضهم احتمال انه يكتفي
 معرفة ما عداها فلو كانا تابعه قال بن حجر رحمه الله تعالى وهو مذهبهم
 من قوة كلامهم انتهى لكن قولهم لو ترك الاجير ما مور لا يجبر به
 كطواف القدوم الزمته رد فسطحه من الاجرة بلا خلاف ولاد عليه كما صرح
 بذلك ابن حجر في شرح العباب وايضاً ردين حجر على من استبعد معرفة الاعمال
 كابن الاستاذ بان عقد الاجارة يستدعي معرفة المعتقوب عليه عند
 العقد والسنن من المعقود عليه وهذا اذا كان المذكورون غير عارفين
 كما ذكر فان كانوا عارفين بذلك اي بان كان كل منهم عارفاً بالاعمال المذكورة
 في مذهبهم المتفكر به فلا يصح استيجار المذكور كما ذكر ايضا الظهور القربينة
 ان الموصي المذكور لا يريد الامد هبه وكذا الوصي المستاجر والاجير
 المذكوران وتحتل مقتضى مذهب المذكورين فيما ذكر من الاعمال موجوب
 في مذهبهم المتفكرين بها فلا تنو ولا يضا والاستيجار على اعمال مما ذكر
 سجده في الركينة والواجبية والسنة في اعتقادهم ومعرفةهم وكذلك
 لا يصح الاستيجار ايضا اذا كان احد المذكورين عارفاً بذلك دون الاخرين
 او اثنين منهم او الموصي متمسكاً بمذهبهم كما ذكر كما يوجد ذلك من قولهم
 في الوكالة يجب موافقة تصرف الوكيل بمقتضى اللفظ والقرينة لانه
 اذا كان الموصي المذكور كما ذكر فالقرينة ظاهرة في ان مراده مقتضى مذهب
 والشافعي والحنفي المذكوران ظاهراً مرادها مقتضى مذهبها مما ذكر ولا يسل
 الى انهما يمتثلان على مقتضى مذهب الموصي او يريده فاذا لم يكن يصح الاستيجار

قوله عليه

المذكور مما ذكر فعلى هذا ليس للشافعي ان يستاجر اجيراً من مذهب ولا من
 مذهب الحنفي الا ان يوكل على فيما كان الموصي متمسكاً بمذهب فيوكل الوصي
 زيدا يستاجر من ذلك على شروط طاهرة ذلك في مذهب فيصح **الموصي**
 عن ذلك او ان يكون الزيدية قلداً امام الشافعي رحمه الله تعالى واوصى الى
 الشافعي مقلداً من مذهب فيصح للوصي المذكور ان يستاجر شافعي
 بشرط علمه لما ذكره اولاً واما العامي غير المتمسك فليس له اعمال معلومة
 مما ذكر لعدم تمسكه بمذهب معين فلا يصح منه ما ذكر والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في وضع اليد في حال الطواف هل يضعها الطائفتين
 صدره فيا ساعداً الصلاة لان الطواف **اجاب**
 الدعاء كيف اكلهم افتونا ما جاور من ان تابك الله الثواب اكله **اجاب**
 رحمه الله تعالى ورضي عنه ما لعظه **نفس** من ان يضع الطائفتين
 في حال طوافه يد يده تحت صدره احداً يمينه يساره هذا اذا لم يكن داعياً
 ولم يكن في حال الطلب منه في خلاف ذلك بشرط الاستلام نحو الحجر بيمينه
 وتقبيلها وغير ذلك وعند الدعاء رفعها كما ذكر في الدعاء خارج الصلاة
 كما يوجه ذلك من كلام الشهاب ابن حجر الهيتمي في شرح العباب فانه
 قال فيه قال الشيخ في الرونفق ان يرفع يديه في ابتد الطواف كالصلاة
 قال ابن جماعة وفيه نظر ولا يغتر به ولا بمن تبعه لانه ليس بمذهب الشافعي
 رضي الله عنه ولا بمن رفع اليدين عند الحجر عند ابتد الطواف قبل استقبال
 الامام الى حنيفة فقط انتهى قال ابن حجر انكار الحكم المذكور ظاهر
 من جهة النقل لا المذكر كيف وقياهم الطواف صلاة يتأدب بادابها
 ويؤيد ما في الرونفق من تشييعهم بها في ذلك واخرج ابو ذر الهروي
 انه صلى الله عليه وسلم قال ترفع الايدي في سبعة مواضع عند
 افتتاح الصلاة وعند استلام الحجر اكد يث والارزقي عن ابن
 عيسى عن طاووس وسعيد بن منصور عن بن جبر وهشام ابن
 عروة عن ابيه انهم كانوا يرفعون ايديهم عند محاذات الحجر ويكبرون
 وذكر في الرونفق ايضا انه يسكن التكبير مع رفع اليد **ويؤيد**
 قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه ويقول عند الطواف
 الله اكبر لا اله الا الله وكلما ذكر الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم محسن بل قال بعض المتأخرين لو قيل بوجوب التكبير كالحنة

مقام

المحب الطبري رحمه الله تعالى لم يبعد انتم وما نقل الا ذرع والروفق برفع
 يد مع التكبير قال وكانه جعله بمنزلة التخمير للصلاة والذي ذكره
 غيره انه يفتتح الاستسلام بالتكبير انتم وقياس الصلاة انه ليس
 ان يكون يداه في حال طوافه حيث لم يكن داعيا تحت صدره اخذ ايمنه
 يساره انتم والله عز وجل اعلم **باب الاصلية**
مسئلة تدرى بشاة الضحية ولم يعين له ذبحا مكانا فحل له نقلها
 من مكان الذبح قبل الذبح ليدعها في مكان اخر ام لا يبينوا لنا ذلك
 واذا ذبحها مكان هل يجوز نقل جها الى مكان اخر ام لا افتونا
 ماجورين انما بكم الله الثواب الجزيل **اجاب** رحمه الله تعالى
 بما لفظه نعم يتعين له محل اقامة النذر حال نذره لها حيث
 الصحة فيه ويفرق بينها على فقرائه كزكوة بخلاف سائر النذور
 اخذ ذلك قول الشيخين وغيرها ونقل الاصلية عن البلد لنقل الزكوة
 وكما هو صريح بن حجر الهيتمي في شرح العباب والله عز وجل اعلم
باب العقيقة مسئلة في من اسمه عمر هل يجوز
 لاحاد الناس ان يكسبه باني حفنض ام لا وهل في ذلك خروج ام لا وهل
 يترتب على القابل بذلك شيئا وهل يجوز لليهود ان يتفاحزون في اسماء
 اولادهم ويسمونه باسم الانبياء كبراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب
 ام لا وهل لحاكم الشريعة المطهرة رجوعهم عن تسمية اولادهم ام لا
 خرج في ذلك افتونا **اجاب** نعم يجوز ذلك لاحاد الناس
 ولا في ذلك خروج كما يوجد ذلك من شرح العباب لابن حجر ولا يترتب
 على القابل بذلك شيء ويجوز لليهود ان يتفاحزون في اسماء اولادهم
 وتسميتهم لهم بذلك فلا يرجمهم الحاكم المذكور وفتحه الله تعالى
 عن ذلك ولا يمنعهم منه لان العادة قاضية بان الشخص لا يسمى ولد
 الا بما يحب او بما لا يستهزي به فلا يخرج في ذلك كما يوجد ذلك من قول
 الشهاب العلامة بن حجر في شرح العباب فانه قال الذي يتجه عندي وهو
 الاصح الذي لا ينبغي العدول عنه الا لليهود والنصارى متى سموا
 بعضهم عند نادوهم فان قامت قرينة على الاستهزاء كان سموا بذلك
 منا منهموا والا كان سموا به اولادهم فلا لان العادة قاضية بان الشخص
 لا يسمى ولده الا بما يحب او بما لا يستهزي به انتم وكان قد نقل

قبل هذا ان الاذرع نقل عن بعض حنا بلذعصر انه افق منع اليهود
 والنصارى عن التسمية لمحمد واحمد وابي بكر وعمر وعلي والحسن
 والحسين ونحوها وان بعض ضعفا الشافعية تتبعه على ذلك ثم قال
 الاذرع ولا ادري من اين اهم ذلك وان كانت النفس غيل الى المنع
 من الاولين حسنة النسب والسجدة وفيه شيء فان اليهودي لو يسمى
 بعيسى والنصراني موسي فغير منكر على مهر الاعصار واما غير ذلك
 فلا ادري له وجهها اصلا نعم روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ان لا يتكلموا بكلمة المسلمين ويقولوا ذلك فيما يتضمن مدحا وشرقا
 كما في الفضل واني المحب واني المحاسن واني المكارم انتم والوجه
 كما قاله بن حجر لان حسنة ما ذكر جارية في المسلمين واما النصراني جارية
 التسمية في ان يسمى بذلك كما اخبره بن حجر والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 هل يجوز التسمية بحبيب الله او لا افتونا ماجورين لا عدكم المسلمين
 رحمه الله تعالى بما لفظه نعم يجوز التسمية بذلك
 او لا مانع من ذلك وقد قال الاصحاح رضي الله عنهم بجوز التسمية
 باسم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد روي القاضي عياض رحمه الله
 تعالى في كتابه الملقب بالشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا
 وانا حبيب الله ولا تحرم غير ذلك من الدليل المأخوذ من ما خص السنة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام **مسئلة** هل الحنا في اليدين
 والرجلين حرام على المكلفين من الرجال ام لا فاذا قلتم انه حرام فما
 الدليل على ذلك فهو عام فنه يظهر فيه ذلك ومن لا يظهره كلسوان
 ام خاص فمن يظهر فيه فان قيل الدليل على التحريم ما في كتب
 المذهب من نقل التحريم على اية المذهب فهل هذا النقل معارض
 بنقل مثله على اية المذهب فهل هذا النقل ايضا ام لا وهل العمل بالبراة
 الاصلية عند عدم ثبوت الدليل حيث لا معارض ام لا افتونا ماجورين
 انما بكم الله الثواب الجزيل **اجاب** رحمه الله تعالى بما لفظه
 نعم حرام كما نقله عن الامام الشافعي والاصحاب رضي الله عنهم
 وقال يثبت ذلك بالدلالة الواضحة من السنة كما في الصحيح لعن
 الله الملتصمين بالنساء من الرجال وكثيرا الشيخين ان يزعموا
 الرجل وما ذاك الا كونه به تشبه بالنساء لا كونه فان الرجوع

الطيب للرجال محبوب والخاء هنا كالزعران والخير الترمذي وحسنه
 النسيان انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عليه خلوق فقال اغسله
 ثم اغسله ثم لا تعد وفي النار عن الخلق احاديث كثيرة وكام
 صلى الله عليه وسلم بنق من كان يتحنن من المدينة الى البقيع على نحو عشرين
 ميلا فلما وقته صنف العلامة بن حجر في حقه مولفا ولقبه بشيخ الغارة
 على من اظهر صغره لقوله في الحنا وعذارة ورد فيه على من خالف في ذلك
 وشبههم الى السمرية والسقطط والهوس والغلط ومن خالف في ذلك
 الامام الرزقي وقال المختار الحلواني في الانتصار له بين كراهية احاديث
 موضوعة وعلل ذلك بعلل واهية او مصنوعة كما قال بن حجر وكلام
 البيان والماوردي والرافعي يقتضي الحل لكن المنقول ما ذكرناه سابقا
 واما من لم فيه ذلك كالسودان فيقتضي كلام شرح المذهب والروضة
 العموم فيمن فيه ومن لم يظهر فيه لكن مقتضى التشبه الذي استدل به
 يقتضي عدم العموم فيمن لم يظهر فيه وهو الذي يظهر واما تعارض
 النقل فقد ذكرناه لكن المعتمد ما عليه شرح المذهب والروضة
 ومن الامور المشا في رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **باب**
الاطعمة مسيلة عن رجل اودع عند اخر طعاما ثم بعد مدة حصل بالبلد
 التي بها المودع غلا بحيث انه اضطر الى اخذ شيء من ذلك الطعام فحل
 يجوز له ذلك سواء استأذن صاحبه ام لا فتونا ما جاورين **اجاب**
 رحمه الله تعالى ورخص عنه يجوز للوديع المذكور اخذ ذلك المضطر اليه
 من الطعام المذكور باذن مالكه ان امكن استيلايه من غير حصول
 صد على الاخذ مدة طلب استدائه ويكون ذلك بثمن مثله وقت
 الاخذ ويجب على المالك بدل ذلك بالعوض المذكور ولو نسيبه لم يعتبر
 ويلزم المضطر المعسر شراره في الدمة وان لم يكن له مال في محل اخر
 ويلزم المالك حينئذ البيع في الدمة ولا يلزمه مجانا ولا يجوز
 للمضطر اخذ بلا عوض لان الضرر لا يزال بالضرر لتعوله
 عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار فان يبدله ما لكانه والحال
 انه قد لزمه بدله او يبدله له لكنه طلب عوضا فوق ثمنه الذي
 يترتب به فيه من ذلك الوقت على المنقول المعتمد **وجب** على المضطر
 اخذه من ماله فصر التقدي به بالامتناع من بدله اللازم له وله

يغ

ملكها كاجز منه في العباب والروض تبعا للروضة فلو باع الوصي لغنطة
 او لحاجة فاذا اقام اليه بذلك تبين صحته ونفاذه والله اعلم
مسئلة في امرأة هلكت الى رحمة الله تعالى وخلفت بنتا واه شقيق وخلفت
 تركته ثم ان البنت صاكت خالها في سهمه من التركة على دابة وهو راض
 مختار وقبض الدابة واقروا عتق كحضرة ثمود اما عادله عند بنت
 احتية لا دعوى ولا مطالبة في صامت ولا في ناطق ثم بعد ايام تزوجت البنت
 فانتهى خالها وقال يريد نصف التركة والدابة باقته تحت يده فهاهنا **اجاب**
 الى ذلك بعد المصاحبة واقراره ام لا فتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا صاكت المذكورة مما ذكره الحال المذكور مما ذكره قد آك كناية في البيع
 لانه صلي لم تسبقه خصومة وان نوي بالبيع صح كما يروى من العباب
 وقتاوي الاصحى وشرح العباب واقرار الحال كما ذكر مبني على صحة ذلك
 حيث اتبعه بذلك كما ذكر فاذا صح ذلك لتوفر شروطه صح البيع فيه
 فلا يجوز لخالها الا انتقاض في ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** هل حرمة الاقرب
 ملحق بحرمة الخمر ام لا واذا كانت ملحقه بحرمة الخمر هل يجوز بيعها
 واشترائها ام لا وماذا يجب على من يملكها حيث كانت في ملك الغير هل هي
 منقومة فتضمن بالقيمة ام غير منقومة فلا تضمن فتونا ما جاورين
اجاب رحمه الله تعالى لا يلحق بحرمة الخمر اكل الاقرب بغير شراب الخمر
 من جميع الوجوه بل في تحريمها كالمشركا عند عدم الضرورة الى اكلها واما
 تحريم ذلك كالحجاسة في الخمر والحد فيها ونحو ذلك فلا واما بيع الاقرب
 وشرائها فيجوز شرعا سواء القليل والكثير كما هو مقتضى صريح الروضة
 وغيرها فان الذي فيها من الروضة الصم ان كان بقليل كثيرة وينفع
 قليله كالسقمونيا والاقرب جار بيعة انما وجزم بذلك العلامة بن حجر
 الهيثمي في شرحه للعياب وهو المعتمد لان ما جار بيع قليله لنفعه
 حان بيع كثيره لذلك كقوله في الشامل وان كان اكل الاقرب لضرورة
 الندوي من قول كوجع عين او اذن او المجرحة وغير ذلك من الامور
 التي تشبه الطب او التبر به بنفعها فلا بأس بذلك بل الندوي
 لها مندوب ان لم يقع غيرها مقامها بشرط القلة وعدم الاضرار وقد يكون
 اكلها واجبا كما ذكره جمع من العلماء المتأخرين كمن اعتادها ودام عليها وخاف
 من تركها الهلاك وان كان ابتداءها حراما فيصير دواها واجبا كما انكره

الصلح
كتاية في البيع

يضر

قاعده

قوله

خاتمة المحققين سيدي الجيد احمد المزيدي والعلامة محمد بن ناصر والعلامة
 ابوالعباس الطنيداري والعلامة ابن حجر الهيتمي لكن ما ياكل منها
 الا ما يعلم انه يدفع عنه ضرر تركها دون ما زاد على ذلك ويجب عليه
 ان يتدبر في قطعها بالتفصيل في كل يوم شيئا يسيرا كان يترك قد رجحة
 السقيم في كل يوم فانه يودي الى تركها بغير مشقة **قال**
 ابن حجر العسقلاني والطنيداري تلتفها بدلها فان كانت مثلية
 مثلها وان كانت متقومة بقيمتها لانها متقولة والله عز وجل اعلم
مسألة عن رجل باع قطعة ارض على اخر وهو جائز التصرف بشرعها
 بشئ معين ثم ان المشتري لم يدفع الثمن حالا في مجلس البيع فلما كان
 بعد مضي ثلثة اشهر او اكثر باع البايع القطعة المذكورة على رجل اخر
 وقبض الثمن برعه ان البيع الاول لم ينعقد بعد تسليم الثمن وبقا
 الخصمان متنازعان على ذلك والمشتري الاول باق على شرايه لم يفسخ
 وبادل الثمن للبايع فهل يلزم البايع قبول الثمن ويكون المشتري الاخر
 منعقد ليس له شئ بحره الحاكم استرجاع ماله من البايع ام لا فتونا
 ما جاورين اثابكم الله الثواب الجزيل **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح بيع
 البايع المذكور القطعة الارض المذكورة على الرجل الاخر المذكور ولا عبرة
 برعه ان البيع الاول لم ينعقد لما ذكر لان البيع الاول انعقد بتمام
 الصيغة بالايجاب والقبول اي مع اخرا حرف من ذلك لما جزم به
 علامة الحرمين الشريفين الشهاب احمد بن حجر في شرح العنايات
 وهو قوله اما صحى عقد البيع ينقضي مع اخرا حرف من القبول
 ان تاخر والا فخر حرف من الايجاب وقيل عقبه وقد حكى الشيخان
 هذين الوجهين من غير ترجيح في كتاب الرضاع انما فخر صريحا
 ان البيع الاول في صورة السؤال صحى منعقد من غير خلاف
 لان الخلاف في الصحة اي صحة الانقضاء ومع اخرا حرف من المتاخر
 من احد شتى الايجاب والقبول وعقبه كما يؤخذ مما مر انما لاني
 نحو صورة السؤال وكلام الاصحاب مصرح بان الصحة لا تتوقف
 على قبض المبيع والتصرف فيه وغير ذلك واما اذا بدل المشتري الثمن
 العتيق المذكور فليزمه قبوله وقبضه كخروج المشتري بذلك عن
 عهدة الاستقرار ضمان اليد كما ذكره الزركشي في المبيع نقلا عن غيره

القبض

البيع ينعقد بتمام الصيغة

بيع

فان

فان امتنع البايع من قبض الثمن اجبره القاضي عليه فان اصر على الامتناع من
 قبضه اناب القاضي من قبضه عنه للضرورة كما هو صريح العنايات
 وغيره في المبيع واذا علق المشتري الاخر البيع على القطعة المذكورة مع علمه
 العنايات فهو انحرى واما قبضه البايع في مقابلة ذلك فهو اقباض غير صحيح
 واما الاسترجاع له فهو خير منه لان الحق له ولا يترتب له ذلك والله اعلم
مسألة عن رجل له ولد محبوس مع ذي الشوكة مغفل في القيد والرباير
 والعياذ بالله فسعى والده في اخراجه فقال له شخص من اصحاب
 ذي الشوكة لا يخرج ولدك الا اذا بعثى النخل الفلاني والا استمر
 ولدك فيها هو فيه والحال ان الشخص المذكور لا يملكه السعي في اخراج
 ولده الا بهن الرجل فانه لو خالفه في عدم بيع النخل عليه خاف على ولده
 بل يتحقق استقراره وهلاكه فباع الرجل المذكور النخل المذكور من الشخص
 المذكور لاجل اخراجه ولده فهل يكون البيع صحيحا ام لا ولو ان المشتري
 المذكور وقف النخل المذكور فهل يصح الوقف المذكور ام لا فتونا ما جاورين
 لا علمكم المسلمين **اجاب** رحمه الله تعالى البيع المذكور غير صحيح اذا
 كان حال ان باع البايع المذكور وهو على هذه الكيفية من جهة ولد
 المذكور وكان بحيث نواتر البيع المذكور خوفا من ذلك علو له من استقرار
 الحبس وخوفا عليه وهلاكه كما ذكر والشخص المذكور يقدر على اقامته
 نوعه به ويغلب على ظن البايع تحقيق ذلك اي اتمام ما توعد به ان لم
 يبع عليه ويعجز عن الدفع عن ولده بالهرب وغيره لان ذلك اكراه بالنسبة
 الى بيع ما ذكر كما ذكر فاذا صدر البيع المذكور كما ذكر لم يصح وقف النخل
 من المشتري المذكور والله اعلم **مسألة** في رجل جاء الى اخر بالليل وهو خائف
 من الدولة وله ارض لم يعلم كم يحيى من الغلة لانه خاف قتل ان يزرعها
 فقال للاخر الا تستري مني المكان الفلاني قال بلا بشرط عليه بيع
 الاقاله اذا جاء حقه قبله منه فاشترى منه بشرط الاقاله فلما جاله
 حقه لم يقبل فهل يصح البيع ولا يفسده الشرط او لا **اجاب**
 رحمه الله تعالى لا يصح عقد البيع لا بشرط الاقاله فيه وهذا شرط متحقق
 لا يقتضيه العقد ولا هو من مصالحه ولا من محال لا عرض فيه فهو من

في شرط الاقاله يفسد البيع

مطلات البيع للزمن عن بيع وشروط في تناوي شتات المحققين زياد
 رحمه الله تعالى ما يخذ منه ذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل هرب
 من ولده وله ارض مزروعة ثم ان حاكم تلك البلد الزم رجلا اخر
 ان يجر طارضا الهارب واكرهه على ذلك فحوطها الرجل الى وقت حصرها
 ودفع له غلة الارض الى يد الحاكم فقال الحاكم للرجل المذكور فحسه الحاكم
 الارض بل القيت فداشيا في يدك فانكر الرجل المذكور فحسه الحاكم
 بسبب ذلك وضربه ضربا عنيفا وحسه مدة كثيرة فطلب الحاكم
 منه بيع ارضه ليؤدي ثمنه اليه بعد طول الحس فباع الرجل المحبوس
 ارضه لياخذ ما فهل يبيع البيع في هذه الحالة ويبت بصرقه
 امر لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يبيع البيع المذكور لما ذكره الصورة
 ما سطر فان الامام حجة الاسلام الغزالي رحمه الله تعالى قال اذا طلب
 ظالم من شخص ما لا يباع عينا على شخص اخر وكان البايع لم يكن له
 طريق في الخلاص من هذا الظالم لا باستقراض ولا بتسليم العيني
 المبيعة اليه ولا بغيره الا يبيع العيني المبيعة فباعها لذلك لم يبيع
 بيعه وجزم بذلك في الانوار وبتبعها خاتمة المحققين شيخنا
 سيدي الجدا حدين عمر المزجد رحمه الله تعالى في عبا به وهو الذي
 يقتضيه تغليل الشيخين رحمهما الله تعالى في بيع المصادر وعبارة الروضة
 في نصف الباب الثاني من كتاب الاطعمة قال اي الامام ولذا المصادر
 من جهة السلطان الظالم اذا باع ماله للضرورة ولدفع الاذى الذي
 ماله والاصح عدم صحة البيع لانه اكراه على البيع ومقصود الظالم
 تحصيل المال من اي جهة كان وبهذا قطع الشيخ ابراهيم المروزي
 انتهى فنقول العلامة شهاب الدين ابن حجر الهيتمي في الامداد وغيره
 قضية اطلاق الشيخين انه لا فرق اي في صحة المصادر يعني ان يظل
 نقرأ من احواله انه لا طريق له سوى البيع وبين ان لا يعلم ذلك مردود
 بما افهمه صرح تغليل العبارة المذكورة والله اعلم **مسئلة** اذا نظر رجل
 محصنا او كتابا او درهما او دينارا او غير ذلك من الاعيان من خلف
 البصرة التي تجعل في لانت واحاط بالمنقور علما ثم اشترى ما نظره

اعتاد الشيخ
 في بيع المحصن
 صاحب الانوار

فهل يصح شراؤه بعد الرواية المذكورة كروية الارض والمال الصافي
 عليها او لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح شراؤه كما ذكر لانه لا يكتفي
 الرواية من وراء الزجاج ولو كان شفافا كما هو صريح العباب ومشرحه
 لابن حجر وعلل ذلك التشارح باليقين اتمام المعرفة وبانه لا مصلحة
 في الاقتصار على رواية ذلك من وراء ما ذكر بخلاف رواية السمك
 والارض تحت الما الصافي لان به صلاحهما وبخلاف الما الكدر
 فانه يمنع الصحة لمنع النظر من اصله والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 الامام احمد بن موسى عجل رحمه الله تعالى اذا كان رجل يومي بعين
 وهي تتبعه هل يصير بذلك قابضا لها ام لا **اجاب** ان كانت قريبة
 منه فقد صارت تحت يده والا فلا انتهى وفي تناوي الامام العامري
 ما يقتضي خلافه ولفظا ما وجدت متولا عنه كخط يده مدها فتمت العيني
 من الفقهاء اهل الخيار **مسئلة** لو مر به حلف بدابة فداها باسمها
 فتبعته او وهب لها شيئا تاكله فصارت تتبعه فهل يصير بذلك
 قابضا لها بذلك **اجاب** الامام العامري الذي يسري والله اعلم
 انه لا يصير قابضا لها بذلك انتهى فهل المعتقد التفصيل الاول
 بين القرب والبعد او قضيته اطلاق في سوالنا ذلك وهل بدر
 لهذا الاطلاق ما افترقه ابن الصلاح فانه سئل عن رجل اخذ بيد
 مملوك لغيره وخوفه بسبب ثمة فهرب من ساعته فهل يصير
 فاجاب لا يصير ما لم يكن نقله من مكان الى مكان وقصد
 الاستيلاء انتهى وذكره الشهاب المزجد في تجريد واقره ونقله
 الغزالي ايضا في ادب القضا واقره وجري عليه الشيخ زكريا ومختصر
 في الجواب الذي يظهر لي كقررت سابقا ان ما افترقه الامام بن عجيل
 متجه لان الرجل المذكور بايما يه اليها ونقله لها بذلك اي القرب اليه
 صيرها بذلك تحت يده عرفا لانه لو لم يفعل ذلك ما تبعته ولا انتقلت
 من موضعها ندما يعرف اليه وبذلك يفرق بين ما قاله بن عجيل وما قاله
 ابن الصلاح مع ان الاياما المودي الى ما ذكر قرينه ظاهره على قصد الاستيلاء
 بخلاف الهروب من ساعته ومع ان العبد له اختيار في ذلك مع القرب
 والبعد عن الاستيلاء وعن القرب الى المحوف فلا بد للمحوف له عليه

والاستيلاء فلا ضمان بخلاف اللقيط ان ما قرب من البالغ العاقل بحيث يعد مستوليا عليه يحكم بملكه له لان له رعاية ولا يشكك على ذلك ما جرم به في العباب وغيره من ان من غصب بقرة او هاديا فبيع الولد او التطيع لم يضمن البايع لانه لم ينقل البايع الا بايما ولا يجوز بل بيع ما نقله فلا يملكه عليه عرفا والله اعلم **مسئلة** في رجل اشترى عجورا من شخص اخر بمال معلوم الى اجل معلوم والعجور في مكان يعملها المشتري المذكور واصل العدد والتجمل يعلمه فبعد ان تم البيع اذن له بقبضه ثم بعد مضي حصة ايام وصل المشتري الى البايع وقال ان العجور حرق وقال له البايع انت قد بشرت مني فانكر المشتري عدم ايضا الشرا ولم يكن مع البايع بيعة تشهد بذلك فهل يصح قوله بذلك وبصا دقة البايع ويطلب منه الثمن ام لا افتونا ما جاورين **حاجب** رحمه الله تعالى اذا راي المتعاقدان البايع والمشتري العجور المذكور قبل ان يزرع صح البيع وان راياه او احدهما بعد ان زرع لم يصح لعدم روية من ذكر له الروية المعتبرة فيه شرعا كما في جده ذلك من فتاوى العلامة الطنطاوي واذا اذن البايع للمشتري المذكور في قبض العجور المذكور فلا بد في صحة قبضه له من نقله من موضعه الى موضع اخر ولو ملكه البايع باذنه وان قرب ليصير في قبضه شرعا الا انه منقول فاذا حرق بعد الاذن وقبل قبضه القبض المذكور كما يقتضيه سياق السؤال فخرقه قبل صيرورته في ضمان المشتري بالقبض المذكور وان كان بعد قبضه كما ذكر فخرقه بعد ان صار في ضمان المشتري المذكور فان تقارب على ذلك فذلك وان اختلفا في قبضه فالقول قول المشتري المذكور لان الاصل عدم قبضه وعلى البايع البينة بذلك واذا صح قبضه فان كان البيع صحيحا فعلى المشتري حمله وان لم يكن البيع صحيحا فعلى المشتري اكثر قيمته من يوم قبضه الى وقت حرقه والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل باع عن اخر معاود بعد وده وعينه له في قطعتين متميزتين اقل عددا مما ذكر وعين الباقي في قطعة اخرى مشاعا فهل البيع المذكور غير صحيح ام لا ولو ان المشتري بسط على القطعة من المتميزتين وزرعها ببذره باذن من البايع

شرط صحة بيع العجور

لانه مقتضى بيع فاسد

واقباضه اياها فما الحكم في ذلك ولو ان البايع بسط القطعة الاخرى اجنبيا بزرعه او غيرها وزرعها ذلك الاجنبى بغير اذن المشتري فماذا يجب على البايع بسط افتونا ما جاورين **حاجب** رحمه الله تعالى اذا باع رجل على اخر معاود وده من غير ذكر ارض كما هو ظاهر السؤال ثم جعل بعضها في قطعتين والباقي في قطعة اخرى بان قال يكون كذا وكذا لتدري معلوم من المعاود التي ذكرها في القطعتين المذكورتين والباقي يكون في الاخرى والبيع المذكور على هذه الصورة غير صحيح ولو ان البايع المذكور اذن للمشتري ان يزرع القطعتين المذكورتين فزرعها ببذره فالغلة له ولا يجب عليه شيء من الاجرة للبايع لوجود الاذن واذا بسط اجنبى على القطعة الاخرى وزرعها بتسليط البايع له عليها بزرعة او غيرها فلا شيء عليه من الاجرة للمشتري لان البيع المذكور غير صحيح وقد بسط عليها ما ذكرنا وهو البايع لان الارض جميعا باقية على ملكه البايع المذكور والحال ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل يستحق على اخر مالا معلوما ويدين رهن وثيقة في المال المعلوم ثم ان صاحب الحق قدم الى الحاكم الشرعي وطلب منه تامين الرهن المذكور وما كان الرهن غائب الغيبة الشرعية فباع الحاكم الشرعي الرهن وغيره من ملك الغائب المذكور بدون ثمن المثل في الوقت فهل البيع المذكور غير صحيح وان حكم بذلك الحاكم المذكور وهل ينفذ الحكم به ومن ثمن المثل ام لا ينفذ ولا يعتد به والحالة هذه وما قولكم لو لم يوجد من يشتري الرهن وغيره بثمن المثل هل يجب على الدائن الصبر الى ان يوجد راغب ياخذ بثمن المثل وحيث لم يملك الا ذلك والحالة هذه بينونا ذلك بالنقل الصريح انا بكم الله الحنة امين وما قولكم رضى الله عنكم لو كان مالك الرهن وغيره ادعى الاعسار ولم يعرف له مال غير الرهن وما باعه الحاكم هل يكون القول قوله يمينه في الاعسار وتحريم ملازمته وجبته على ما ذكر في السؤال او لا املا **حاجب** رحمه الله تعالى ايصح البيع المذكور حيث كان بدون ثمن المثل كما ذكر لعدم وجود الشرط صحته ولا ينفذ الحكم لصحته والحال ما ذكر لان ذلك هذا الحكم بالباطل فلا يعتد به لما ذكر وحيث لم يوجد راغب في شراء الرهن وغيره بثمن المثل وجب على التمايز الصبر الى ان يوجد راغب بثمن المثل من نفس الدائن

بيع معاود في غير ذكر ارض

قضى بالاذن لا يوجب اجرة

او غيره حيث كان المدين الغايب المذكور لم يكن له موجود في البلاد
 من جنس مال الدين المذكور ولا يعد كصل به ذلك فاذا حضر الغايب
 وانتهى لدى الحاكم الشرعي وفتحه الله تعالى انه لا يملك الا الرهن وغيره
 من اعتبار وخوة ولا يملك من جنس الدين ولا نقد احرم على الدين
 المذكور ملان منه والترسيم عليه بتوكيل ملازم له وجسه الى ان يجل
 راعب في ذلك يثن المثل وقول السائل وفتحه الله تعالى وما قولكم
 لو ان ملك الرهن وغيره ادعى الاعسار الى اخره جوابه ان عهد له
 مال فلا بد من البيه باعتباره مع يمين طلبها غير محجور عليه فان كان
 الدين محجور حلفه القاضي من غير طلب وان لم يعهد للمدين مال
 لا الرهن ولا غيره مما ذكر كان القول قوله في الاعسار يمينه وادا
 صاح اعساره بالبينه او يمينه حرم على دايته ملان منه وجسه
 فانه جرم في العياف بانه اذا ثبت اعساره حرم جسه وملان منه
 ووجب انتظاره الى ميسرة التار وقد بسطنا الكلام على ذلك في جواب
 بالنقل والتعليل والدليل فمن اراد الفايقة فليطلبه وادى عنه عز وجل
 اعلم **مسئلة** في رجل له اولاد ذكور واثاث ومعه ارض تحت
 بيع يملكها ثم اراد بيعه شقيا من الارض على ولد من اولاده المذكور
 دون الباقيين يثن قليل كثيرا وكثيرين والشقص يساوي قدر عشرين
 دينار والصورة ان قصده بذلك امتياز على الباقيين مع ما حو
 من الميراث في ارضه فهل يصح البيع على هذه الصفة المذكورة
 مع التحريم او الكراهة او لا يصح افتونا ما جوب **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم يصح البيع على هذه الصفة المذكورة في الصحة مع التحريم
 اخذ اما قالوه في بيع الامر ممن عرف بالجور وجوز ذلك لان التحريم
 لا مر خارج وهو الحرام لا لنفس البيع وليس القرية شرطا فيه ولا انتا
 المعصية فيما ثبت بذلك من اجل شبهة الى معصية واما اذا باع حال المرض
 والحال ان ولد المشتري وارثه ومات من ذلك المرض ولم يجر الرثة
 بطل البيع في الجميع كما ذكره البلقيني وغيره لتعذر التوزيع **حيث**
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في امرأة باعت من ابن عم لها ما كان لها
 من ارض وصدائق يثن معلوم ولم يسلم لها بل نذر على نفسه بوقاها
 الثمن واللحمة والحطب فهل يصح البيع والنذر ام لا بينوا لنا ذلك

ع
 الاعسار بالنقد

ع
 ينظر في هذه فان الذي
 يظهر ان الذي
 على من المثل وصية
 بوارثه

اجاب رحمه الله تعالى اذا باعت المرأة من ابن عمها المذكور ما كان لها من
 ارض وصدائق وهما يعلمان ذلك العلم الشرعي يثن معلوم صح البيع اذا
 كان مستوفيا شرعا وادكانه المعتبرة فيه شرعا والا فلا واذا صح
 ولم يسلم ابن العم المذكور الثمن المذكور بل نذر بما ذكر فنظر فان نذر
 به بعد لزوم البيع لم يضر في صحته ولزومه ما نذر به وان جهل لصحة
 النذر بالجهول وان صدر النذر لمن ذكر كما ذكر قبل لزوم البيع
 المذكور كان صدر في خيار مجلسه او خيار شرطه فسد البيع كما ذكره الله
 عز وجل اعلم **مسئلة** في مكلف اقترض اربعة اثمان طعاما من نوع معلوم
 من انواع الطعام يرد مثلها او نقد ذلك مقترضه ثم هلك وخلف دينه في
 ذمته فلو باع ذلك الدين مستحقه بمال معلوم على ورثة الهاكذ المذكور
 ثم انظرهم الى اجل وبرا مورثهم عما يستحقه عليه هل يكون مستحقا لمبلغ
 المال المذكور على ورثة الهاكذ المذكور وبما اؤتم مورثهم والصورة
 هذه ام لا بينوا لنا ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى اذا باع الدين المذكور دينه
 الذي على الهاكذ المذكور على ورثته نظر فان كان باعه بنقد او عرض غير
 طعام فلا بد من تعيين العوض في مجلس عقد البيع ليخرج عن بيع الدين
 بالدين المذموم ولا يستحقا للعين في العقد فان كان باعه بشئ من جنسه
 او جنس اخر من الجبوب الموافقة له في علة الربا فلا بد من تعيين الذي باعه
 به في المجلس وقبضه فيه بالخبر وحذر من الربا وهذا الذي قررناه بناء على
 العقد الذي صحه في الوضحة وغيرها من جوار بيع الدين من غير من
 عليه فعلى هذا لو باعه على الورثة المذكورين بشئ من ذلك ولم يقبضه
 منهم بل انظرهم به الى اجل فيبيعه غير صحيح ولو ابرا مورثهم عما يستحقه
 عليه من الطعام فابراه غير صحيح الا ان ابراه موطن نفسه على ارضه
 عقد باطل لا يملك به العوض فان ابرا جنيدي يتبع صحيحا كما حقق ذلك
 العلامة بن حجر الهيثمي في شرح العياف والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن رجلين ابني عم قتل احدهما الاخر فاخذ بعض حكام السياسة القاتل
 وجسه وقبضه وحضر ولي المقتول فعني عنه وبني القاتل محبوس
 مع الحاكم المذكور ولم يرض الحاكم بخروجه حتى جاء الى المحبوس اجنبي

وقال له بعض ارضك الغلانية بالجهة المعينة والتزم تخلصه من الحاكم المذكور
 فباعه الارض على ان يخلصه من الحاكم المذكور وجعل الخلاص مئنا فالبيع
 غير صحيح لكن الثمن مجهول وان باعه الارض المذكورة بثمن معلوم غير
 الخلاص المذكور ولم يجعل الخلاص المذكور شرطا في البيع بل لفظ به
 بعد تمام البيع مع شروطه ولو لم يظهر انه جعل اتيان بيع الارض
 عليه لاجل سعيه في خلاصه من الحاكم المذكور فالبيع صحيح ولا يفسد
 كونه محبوس حال البيع فان حبسه المذكور صادر من غير المشتري
 المذكور بلا اكراه لان الاكراه ان يحبس المشتري او غيره لبيع على المشتري
 المذكور في الارض المذكورة كالوجوه حاكم شخصيا فاقرا المحبوس لغير الحاكم
 الحاسي في الحبس وان حبس عند البيع المذكور قريته وانه لا يفسد
 له الخلاص من الحبس الا بالبيع من الاجنبى المذكور لان من ذهب امامنا
 الشافعي رضي الله عنه عدم اعتبار القرائين والمواطاة في العتق كالباع وغيره
 فيقال بصحته ولا يقال هذا جعله لان الجائزة في خلاص المحبوس
 من الحابس له ظمنا هو بذل جعل معلوم للفظ ذال على الاذن في عمل معلوم
 او مجهول ان عسر عليه كاخلاص وهذا فيه لفظ البيع الصحيح في باب
 انشر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل نصب على ايتام نصبه عليهم من له
 ذلك شرعا والاحمال ان لهم عتاق اراض تزرع ولم يكن لهم موجود سوى
 ذلك العتاق فاقترصوا عليهم ما لا معلوما لاجل النفقة والكسوة الا يقتصر
 وبما لهم رجا حصول غلة تحدث لهم ثم انفق المال المتترض وحاسب
 ما ذون له شرعا عن الايتام المذكورين فاذا طلب رب الدين بدنيه ولازم
 على ذلك ولم يكن لهم غلة ما يقع بذلك او ببعضه هل يقتض من تركهم ام لا
 فلواراد المنصوب المذكور ان ينتقل شيئا من ذلك لا يبقا الدين المذكور بعد
 ثبوت قيمة العتاق المذكور فشاؤت اهل الخبرة بها الثبوت الشرعي فهل
 يجوز له النقلة المذكورة لا يراذ منهم عن ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله
 تعالى نعم يجوز للمنصوب المذكور ان ينتقل ذلك على الوجه الشرعي الممكن
 في ذلك بعد ثبوت ذلك بان يقول لمريد ذلك نقلت ذلك او ملكته
 ذلك او بعته ذلك بكذا القدر المذكور للضرورة الى ذلك وقد قال امامنا
 الشافعي رضي الله عنه اذا ضاق الامر اتسع وقد وسع فيما هو اعظم من ذلك

القرابين والمواطاة
 في العتق لا تعتبر

صيغة النقلة قال

من الاحكام المتفق فيها كالفروع يتخير من توليه المرأة عدلا بعد تقدير
 مذهبه بعدم جواز فلكه كذا في ذلك منها لكن لما راي الضرورة بعدم الولي العام
 بيع عنه الولي الخاص جواز ذلك كما يؤخذ من موضعه وقال اذا ضاق الامر
 اتسع وهذا في الفروع الذي يحتاج له اكثر من مسالتنا وايضا قال يتخير من
 استعمال انية الحرف المخلوطة بشئ من البروت بعد تحمدها بالشار
 وغير ذلك ومن قال بعدم جواز بيع العتاق شيئا ابن زياد رحمه الله تعالى
 وقد اثنى بجواز ذلك بقتيا لم تكن مدونه في فتاوى وعمل في حياته بعض
 المتفكرين بعد ان سمع منه هذا وقد قالوا بجواز بيع عتاق اليتيم
 في كونه ذلك وهو ابقا من العتاق المذكور واحرز ما فيه بخلاف العتاق فان
 معرجن للزوال والاضمحلال بخلاف الرياح لطول الزمان فالاستئصال
 لا اثره بخلاف الزراعة وغير ذلك والله عز وجل اعلم ثم انه بعد
 وفاة سيدي الوالد العلامة جمال الدين رحمه الله تعالى صاحب هذه الفتاوى
 بسير وصل بعض تلامذته من بلد يفرس حيث دفن سيدي الشيخ
 القطب الرباني احمد بن علوان رحمه الله تعالى ونفع به وهو القيد العلامة
 العدل الزهامة الخبيب الصمصامة شيخ اهل زمانه ومجرا اهل
 عصره واوانه نور الدين علي بن نور الدين القرشي نسبنا ثم الحناشي بلدا
 وذكر انه وجد عند بعض العلماء السالكين في الجبل فتوى **سيدي**
 الشيخ المحقق عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى وصورة المسئلة والحوار
 في ذلك **مسئلة** في يتييم له عتاق وكل وقف اي ذهب وهو محتاج
 الى النفقة والكسوة وتمر رغب بنقله اليه ويسلم لليتيم ما لا يكفيه
 لموتة خمسين سنين كيف الحيلة في نقله اليه افتونا ما جاورين **اجاب**
 رحمه الله تعالى ما لفظه اذا دعت حاجة اليتيم الى النفقة والكسوة
 ولم يكن طريق الى تحصيله الا بنقل العتاق الذي اقوله في ذكره واتفق
 به ان الراغب في نقل العتاق بلكه اليتيم قيمة العتاق وهي ما زادت به
 قيمة الارض ويجوز للولي بعد التملك ان يبتد ربا العتاق المذكور ولا يقال
 ان في ذلك تبرعا بما لليتيم لا ما نقول ليس ذلك تبرعا محضا وانما هو
 وسيلة الى المعاوضة او العتاق لا يجوز بيعه منفردا كما حققنا ذلك في مسالتنا
 الموسومة بمزيل العتاق فيما يحدث في الاراضي المزروعة من العتاق وفتاوى
 الامام ابي عمرو ابن الصلاح ما يقتضي ما اقتينا به فلا يجوز على غيره

والمتنع من ذلك ان قاله احد جود على الالفاظ صادرة عن الفقهاء
دون اسرارهم والله اعلم انتهى ما وجد عن الفقيه عبد الرحمن ابن زياد
رحمه الله تعالى فلهذا الجدل على ذلك **مسئلة** عن قول ابن عبد السلام رحمه
الله تعالى في قواعد اذ وقع من المعاوضات والتبرعات والاقواف
والهبات والوصايا والعوارض والهدايا ظاهرا انه يملكه فكذا ظنه
بطل تصرفه ولو بشرط عقد في عقد فاني بالعوض المشروط ظاهرا وجوبه
عليه ثم اختلف في وجوبه صح تصرفه انتهى فما حقيقة شرط العقد
الى تمام الكلام افترقا انا بك الله تعالى **اجاب** رحمه الله تعالى
حقيقة ذلك كما في العباب وبشرحه ان يبيعه عبدا بالشرط ان يقرضه
ما به او يبيعه دار امراه مثلا والمعنى فيه انه جعل الالف ورق
مثلا واشترط العقد الثاني فاسد فيبطل بعض الثمن وليس له قيمة
مقاومه حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فيبطل البيع وكذا يبطل
العقد الثاني اي المشروط وان جهلا او احدا بطل العقد الاول لا نه
حينئذ لم يوت به الا على حكم الشرط الفاسد بخلاف ما اذا علم هذا ما صححه
الامام النووي في المجموع وغيره ورد قول الرافعي اي وابن عبد السلام
القباس الصحة لان الموطاة لا يعتد ان لزوم الوفا بها من سائر ما انما لا يعتد
فيها ذلك وهذا كله ان صدر العقدان بصيغتين مستقلتين كما افهمه كلام
المصنف فان صدر بصيغة واحدة بطل الثاني ايضا مطلقا على وجهه
انتهى ملخصا من شرح العباب لابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى والله اعلم
مسئلة في شخص باع على ابن شجر حيا يملكه منه يدين يستحقه عليه واشترط
في صلب العقد انه اذا سلم مثل الدين الى المشتري ان يفسخ في البيع ويرده
عليه وقبل المشتري البيع المذكور مع الشرط المذكور فهل يفسد البيع والحالة
هذه او لا ولو انها تواضعا قبل ان يكون رهنا وانما يتلفظان بلفظ المبيعة
حتى يكون الاوراق ملكا للمشتري مدة بقا الدين في ذمة المدين فهل يكون
رهنا ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اما في الصورة الاولى فالبيع
فاسد لا بشرطه بشرط ليس هو من مصلحة العقد بل منافع
لمقتضاه كما لو اشترط المشتري ان يرد البيع متى شا فانه جرم في العيب
وغيره يفسد عقد البيع المشروط فيه كذلك واما في الصورة الثانية
فيصح العقد فيما يبيعا لارهنا كما افترقا بذلك العلامة الطينطاوي

الشرط المفسد

قاعدة

رحم الله تعالى فانه قال في فتاويه انه يكون بيعا وان من قال انه يكون
رهنا فهو مخالف لمقتول المذهب فان اللفظ اذا وجد نفاذا في موضوعه
اي كلفظ البيع هنا لا يكون كناية في غيره ولا شك انه اذا صدر بلفظ
البيع كان بيعا وان قصد الرهن وخالفه القاعدة الممهدة التي
لا تخالفها احد من الاصحاب فليعتد ذلك وليحسب ما سواه فليس
هو من المذهب في بشرط الله عز وجل اعلم **مسئلة** في مطلق التصرف
اشترى من مثله ايضا خمسة دنانير ذهبيا بشرط الرد وكان صدور
ذلك قبل لزوم العقد وبقيت الارض في يده المشتري يستغلها ثمان
فهل يصح البيع المذكور او لا ولمن تكون الغلة **اجاب**
رحم الله تعالى لا يصح البيع المذكور حيث جرى الشرط المذكور في صلبه
او حريمه كما هو المعتقد عند جماعة منهم القاضي مسعود بن علي العنسي
بشرح اللع وقدره العلامة عبد الله بن احمد باخرمه وهو الذي
يقضي القاعدة للذين عن بيع بشرط واما الغلة فخر لصاحب البيت
لكن عليه اي المشتري المذكور صاحب البيت اجرة مثل الارض
المذكورة مدة يسطه عليها من نقد البلد الغالب وان لم يتفع بها
كما هو صريح كلام الاصحاب رحمهم الله تعالى والله عز وجل اعلم
مسئلة عن رجل اشترى من اخر دمنه سكك عقوقها وما عرف
لها ونسب اليها وللدمنه المذكورة محاربه يرفيه اليها وللبايع
المذكور دمنه اخرى بالمجان المذكور فهل يستحق المشتري المرور
في المجاز المذكور بذكر الحقوق المذكورة ام لا ولو ان المشتري
سأى الدمنه المذكورة وجعل بابا ما يلي المجاز المذكور يرفيه
منها الى المجاز المذكور ثم اوقفها على جهة معينة ثم بعد ذلك
نقذ في البايع والمشتري وراى الناظر على الوقف المذكور المصلحة
في سد الباب الذي جعل الى المجاز المذكور فسد فهل يستحق
الوقف في المجاز باق ولا يسقط بالسداد المذكور حتى يبدى الناظر
فتح الباب المذكور وان يرفيه على مكان في القديم هل له ذلك ام لا
ولو ان رجلا اشترى من ورثة البايع الدمنه التي تلي المجاز وبني فيها
واراد البنا في مقابلة الباب المسدود ومنع الوقف من الاستطراق

الاستحقاق
لا يسقط بالسداد

الفلوس وكان الكبير مثله يوم العقد خمسة عشر نقيروا يوم المطالبه عشرون
 منقروا فلما يلزم المشتري من الفلوس ما كانت يوم العقد وهي خمسة عشر مثله
 او يوم المطالبة وهي عشرون افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى بتعين في ذلك
 الفلوس والصورة ما ذكر للاتبان بلفظ يتناولها غالبا ومما هو صريح في ذلك
 ما جزم به في العباب والروض بتعال الروضة من ان لو غلب التعامل بالفلوس
 انصرف الاطلاق اليها قال ابن حجر في شرح العباب ثم ما ذكر من التثريب
 على الغالب انما يظهر اذا اتا بلفظ يتناولها انتهى **كس** قيد الشيخ
 زكريا في شرح الروض الانصراف الى الغالب في ذلك اذا سمي الفلوس
 فقال شيخنا المحقق وجيه الدين بن زياد رضي الله عنه اي بان يقول
 من الفلوس والرواح انه لا **ل** لشيء كما اطلقت الاصل وغيره من
 كتب الشيوخ ومثله اذا قال ما به دينار وفي عمرهم ان الدنانير
 تقع على الدراهم فانه يصح ويترى على الدراهم انتهى **ومما** يؤيد ذلك
 ايضا ما نقله القاضي ابو الطيب عن بعض اصحاب انه جوز المعاقبة
 بشئ لم يوصف ويتوهم العرف منه مقام الشرط قال ابن حجر وظاهر كلام الشيخين
 وغيرهما يوافقونه **واذا** اختلف عدة الفلوس في الكسر حال العقد
 وحال المطالبة كما ذكرنا الذي يلزم المشتري ما كان عدة الكسرين العقد وهي
 خمسة عشر مثله كما ذكرنا يوم المطالبة لان العبرة في نحو ذلك بحال العقد
 دون ما بعد ها كما قالوه بسوا في ذلك الثمن الحال والمرجل والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في رجل يملك شجر حور في محرت له من الاراضي المزروعة
 ساومه دابن له فيه بعشرين كبيرا فقال له ان لم يتعنى بهذا القدر
 رفعت امرك بسبب ديني الذي عليك الى الوالي وغرمك غراما
 قريب على ذلك فباع عليه خوفا مما توقعه به فحل هذا البيع غير صحيح ولا
 افتونا ما جزم به **اجاب** رحمه الله تعالى البيع المذكور غير صحيح
 انما غلب على ظن البائع المذكور تحقيق فعل ما توقعه به ان لم يبع عليه
 ذلك بعشرين وغيره عن دفعه بالهرب او غيره لقوله صلى الله
 عليه وسلم تجاوز الله ابن ادم عما غلب عليه وفي رواية رفع عن امتي
 ما استكرهوا عليه وفي رواية اخرى ما الجوا اليه والله عز وجل اعلم **مسئلة**

القدر استقار

يعمل على اللقط

تغير العرف
مقام الشك

لا اعم

في شخص

في رجل يملك شجر عطب في أرض يستحق منفعتها بعقد الاجارة ثرائه باع الثمن
 الموجود في العطب الى انما مدة معلومة فهل يكون بيعه غير صحيح لما فيه
 من الناقص ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح البيع المذكور والصورة
 ما ذكر لما فيه من الناقص وذلك لغلبة ملاجته واختلاط حادته
 بالموجود والله عز وجل اعلم **مسئلة** في أرض مشتركة بين اخ واخت فقال لها
 اخوها بايعنا باريك من ابيك فباعها بحول من التركة جميع ارضها من
 ابيها وهي لا تعرف الارض ولا كره حصتها من الميراث فهل يصح البيع ام لا
 افتونا ما جزم به **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح بيعها لذلك والصورة
 ما ذكر لعدم علمها بغير البيع وجهها نصيبها من التركة كما قاله البغوي
 وقرره لك ابن حجر في شرح العباب وقال ان المتيح ترجحه والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** عن رجل كامل يملك خلا في ارض له فباع منه عشرين نخلة
 معينة على اخيه بثلث معلوم مسلم حال العقد ثم رهن منه عشرين نخلة
 ايضا في غير معلوم يستحقه المشتري المذكور عليه رهنا مقبوضا ثم هلكت الرجل
 المذكور بعد وخلف ابنة واخا فباعت البنت نصيبها فيما ذكر من النخل والارض
 المرهون وغير المرهون على المشتري المذكور اولا بثلث معلوم بعضه نصف
 الدين الذي في ذمة ابنتها والباقي مسلم اليها ثم استدانت عمها المذكور **سبعة**
 ذهب ونصف ورهنه بذلك ما جره الدارث اليه من اجبه فيما ذكر رهنا
 مقبوضا ثم قال له يحضر من عدول المسلمين بعتك نصيبي فيما ذكره بقرنه
 بنوا فلان قبل منه المشترك لثمنه ذلك ثم غاب المدين المذكور وقوم النخل
 بنوا فلان لبراءة ذمة الهاك من دين الراهن فلم ينف بثلثه بدينني الهاك
 واخته فلوانا المشتري المذكور استحل باستغلال جميع النخل هل للغايب
 اذا عاد او وارثه بعد موته مطالبة المشتري بشئ من الثمن مدة بسطة
 على النخل المذكور بالطريق الشرعي والصورة هلته ام لا بينونا ذلك وافتونا
 ما جزم به **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان قول عمها المذكور
 بعقد جميع نصيبي فيما ذكره بقرنه بنوا فلان غير صحيح لجهالة الثمن
 فاذا استقل المشتري المذكور باستقلال جميع نصيب النخل المذكور كان
 للعمير اذا عاد من الغيب وكذا الورثة بعد موته مطالبة المشتري
 المذكور بما وقعت يده عليه من غلة النصيب المذكور مدة بسطة عليه

لا يصح البيع
الموقت

عن
لا بد من علم عين
البيع

والصورة ما ذكره هذا اذا كانت الغلة المذكورة موجودة فان تلفت قبلها
واما رهن العبد المذكور فصحيح لكن لا يملك به المرفق المذكور لاشياء
من الغلة المذكورة والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل باع ارضاً له
ولاخيه الصغير بغير نصيب من ابيه ولا من قاضي بلده ونصرف
بالثمن فهل البيع غير صحيح في حق الصغير او لا واذا صدرت من
الصغير المذكور وكالة او اقرار او بيع او اجازة **ويجوز ادعاء**
ان هذه العقود انما صدرت منه في حال صغره فهل يقبل قوله **حيث**
امكن حتى يجب على المشتري البسنة ببلوغه او لا وما الحكم لو ادعت
المرأة انها باعت في حال صغرها وكان عند البيع مزوجة باذنها
لاخيه وادعت ان البيع صدر في حال الصغر فهل يقبل قولها او لا
اذنها يوم العقد الذي صدر منها بناء على انها بارعة بالسبب بقول الوصي
افتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى البيع المذكور غير صحيح
والصورة ما ذكره كما ذكر في حق الصغير واذا صدرت الوكالة والاقرار
والبيع والاجازة من الصغير كما ذكرتم بعد ذلك ادعاء ان هذه العقود
صدرت منه في حال صغره قبل قوله في ذلك حيث امكن يمينه الا ان
يثبت خلاف ذلك بالطريق الشرعي كما جزم به في العباب وغيره ويصدق
الصغير المذكور في ذلك حيث امكن يمينه **والصورة** ما ذكره ولا يمنع
من تصديقه في ذلك اذنها يوم العقد كما ذكر لانها لم تقرب بالبلوغ الا بالسبب
ولا ينفي الاحتلام لو سدد بل صدر منها مجرد اذن لاخيه في التزويج لا غير
والبلوغ بالسبب لا ينسب الا بالسبب والبلوغ بخلاف الاحتلام يثبت
بالاقرار ويجوز الاذن كما ذكر ليس فيه شك من دينك والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجلين مشتركين في ملك مزرعة لاحدهما الثلثان وللآخر
الثلث قد وقع صاحب الثلث ملكه بزيادة الى صاحب الثلثين مدة
معلومة الا بتد او الامتناع بسبب المدفوع اليه وهو ما ذكره الثلثين على اصلاح
سهمين اثنين للدافع وهو ما ذكره الثلث في الطعام ونصف العجور
فهل يكون لما ذكره الثلثين سبعة اشباع الغلة بحكم الملك وبحكم المزارعة
فاذا قلتم نعم وباع ما ذكر السبعة الاشباع حصته في زرع العقب
على ما ذكره التسعين بحصته من سبعة اثمان طعام عقب وقيل ما ذكر
التسعين ذلك بعد ايجاب البايع فهل يصح البيع ويبرن للبايع على المشتري

يقبل قوله والصبي
في صغره ان امكن
ويظهر النصرف

الاذن بالتزويج
سبب ما اقرار
بالبسنة

تسليم حصته مما وقع العقد عليه لا غير ام كيف الحكم في ذلك افتونا ما جاورين
اجاب رحمه الله تعالى لا تصح المزارعة المذكورة وملكه الزرع
المذكور على حكم صبيته وحيث اتفق الرجلان المذكوران ان قيمة الزرع
المذكور سبعة اثمان طعام كما يقتضيه سببا والسؤال صارت القيمة
معلومة بينهما فاذا باع ما ذكره الا سبعة الاسهم المذكورة حصته فيما ذكر
على المالك المذكور بحصته اي بتد مقابل حصته وهي سبعة اسهم
من اصل تسعة من سبعة اثمان طعام بالصفة المذكورة والحال ان الزرع
المذكور حال عن الطعام وقبل المالك المذكور ما ذكره فورا صح البيع ان
كاننا يعرفان ذلك حال البيع او ياتي الحال كما نقل ذلك العلامة حمزة
الناشري عن القاضي موفق الدين علي بن ابي بكر الناشري واذا صح
البيع كان على المشتري المذكور تسليم سبعة اسهم من اصل تسعة
من سبعة اثمان طعام بالصفة المذكورة والله عز وجل اعلم
مسئلة يا سيدي عمت البلى اهل الاراضي المزروعة من الرعايا
يند اينون ديونا من اهلها فاذا اجال الدين وطولوا بتسليمه وعجزوا
بعد توجه ذلك عليهم شرعا باعوها او فقلوها بئمن مثلاً في الوقت
من رب الدين برضى انفسهم وطبيعة خواطهم وورعاً اختا جوا على البيع
او النقلة ابتداء من غير دين لضررهم فاذا دفع الله على احدهم وجد
المال الذي باع به او حصل راغب بزيادة على ما باعوا به او كان هذا
المشتري عرض في المشتري الاول بعد مضي البيع على الصفة وتقدم
الزمان ووضع حكام الشرع احكامهم عليه وذلك انهم حال البيع مقرباً
بالملك وورعاً مسؤولوا عن وقفية المبيع فنقولها ثم اذا عن لهم عرض
من الاعراض ادعوا وقفية المبيع الذي صدر منهم او شاغلة في الارض
المنقولة مما يبطل حق المشتري او ينقصه ورعاً يكون المشتري قد صرف
في الارض ما يفي بقيتها او يزيد ويخزجون بصاير شرعية تحكي وقت
ما باعوه او شاغلة فيما نقلوه ويكسبهم حكم الشرع الى ذلك من غير انكار
عليهم في ذلك ولا يجب ورعاً فعلوا ذلك قصد انكسبهم مصرين على انكار
من يوم عقد البيع بل هو الغالب من فعلهم بغيره عليهم بالوقفية
واختفائهم لها وذلك مشاهد في هذا الوقت فهل فاعل ذلك فاسق
ام لا داخل في وعيد قوله تعالى يحادعون الله والذين آمنوا وفي وعيد

ع

ر

ن

ن

قوله صلى الله عليه وسلم من اخذ اموال الناس ليلتها اتلفه الله ورعا
 رفعوا بالغير الى حاكم السياسة ويغرمونه شيئا من امواله ورعا
 بهذا لي وهسف بسبب شكواهم وقد ينطرق اذا هم الى الوسايعة
 فهل يجب على حاكم الشريعة المطهرة اذا رفع اليه مثل ذلك زجر
 فاعله وتغزيره بما يراه من انواع التعزيرات الزاجرة له ولا مثاله
 وكذلك ولي الامر صلى الله تعالى اذا رفعت اليه مثل هذه الامور
 يجب عليه او يبين له التوقف ^{المبادرة الى اجابة الشاكي حتى يسأل}
 اهل العلم عن حقيقة هذا الامر وما يترتب عليه شرعا واذا ظهر له
 اسياسة ادب الشاكي وزجره بليغا وعاقبه عقوبة شديدة على ارتكابه
 هذه المنسدة وجعله الشرع ملعبه ويكون ولي الامر ما جورا بما بالشوا
 الخزيل بقصده الجميل ناصركنا ب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عما يقوله تعالى ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم
 وتناصروا للفرع عمن معاقله صلى الله عليه وسلم انصرا حاكم ظالما
 او مظلوما مظلوما في ملكه الذين ذكرهم الله تعالى بقوله الذين ان
 مكنا هم في الارض اقاموا الصلاة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف
 ونهوا عن المنكر الآية وهذا احد من اهل العلم يقول بابطال الوقفية
 المذكورة هذه الافعال القبيحة التي صيرت الشرع ملعبه للجهال
 والظلمة امر لا السؤال بحاله ولوان شخصا مديونا طلب باعله من الدين
 فلما توجه عليه التسليم شرعا ولم يهله الغريم ولا وجد مخلصا من غريمه
 الا ببيع عين من الاعيان على صاحب الدين على سبيل الوثيقة بزعم
 البايع الى اجل معلوم ويندر المشتري للبايع انه اذا سلم اليه دينه
 الذي اشتراه العين الى اجل معلوم واقاله في ذلك وفسخ له فهل
 هذا البيع صحيح لانه محوز المطالبة له ويجوز البايع على تسليمه
 اليه حيث لم يكن قد سلمه وقت العقد فاذا قلتم بالصحة وكان ما باع
 به دون ثمن المثل فهل يجب البايع الى قيمة ثمن المثل واذا حضر الغريم
 عند صاحب الشرع وطلبها منه ان يكون هذا العقد عنده وامتنع من ذلك
 خشية عدم وفاء المديع وعجزه عن تحصيل شئ من ماله هل يكون
 في امتناعه يصب او يحل حتى يترتب حكمه به او افا لشهادته هل

ما ينبغي للوالي من
التوقف

ذكر الاقاله

شعته ذلك لولا واذا كان المبيع عين مثلا وتلفت تحت يد احد من او استوفى
 منها فعلم من هي عندك هل يكون مضطرا عليه فيما يرام لا وما للثرف بين
 كلام العلماء رضي الله عنهم ان اقربا للملك حال البيع وادعى ببطلان بعد ذلك مثلا
 لا يقبل منه ذلك ومن اقربا له لاحقه في الارض الموقوفه وخرج شرطا
 الواقف بكذا له ومقتضيا لاستحقاقه لا يواخذ باقراره او فتونا ما جرين
اجاب رحمه الله تعالى نعم فاعل ذلك فاسق آثم داخل في وعيد
 الآية الشريفة والحديث الجليل المذكورين لا سيما اذا رفعوا بالغير
 الى من ذكر وعزم باسطه وبهذل وهسف كما ذكر ونطرق اذا هم الى
 الوسايعة كما زبروا اذا رفع بفاعل ذلك الى حاكم الشريعة وفقه الله تعالى
 وصح لديه فعله لذلك عززه بما يراه زاجر له عن مثل ذلك بعد
 التهديد والتفريط في اقدامه على ذلك واذا رفع به الى ولي الامر ايده
 الله تعالى فعل ذلك وعلمه وتحقق ذلك وجب عليه النظر في ذلك بما فيه
 الصواب والعمل بما فيه الحق المطابق للشريعة المطهرة من غير ارتياب
 واذا ظهر له اسياسة ادب الشاكي وابطاله زجره عن ذلك الزجر
 البليغ وعاقبه بالوجه الشرعي على ارتكابه هذه المنسدة العقوبة الشديدة
 فيه لئلا يعبه بالوجه الشرعي لئلا يثاب ولي الامر على ذلك الثواب الجليل
 الجليل ويكون بذلك ناصرا لدين الله تعالى وللمغرمين ومخراطا في سلك
 من ذلك لما ذكر من الايتين الكريمتين والحديث الشريف ولا يقول احد
 من اهل العلم فيما اعلم بابطال الوقفية المذكورة هذه الافعال القبيحة
 التي ارتكبتها الجهال والظلمة منطرقين بها الى التلاعب بالوجه الشرعي
 الحار من الوجوه بذلك المنويين بما هنالك وبيع العين المذكورة على صاحب
 الدين كما ذكر ان كان عقد البيع على سبيل الوثيقة كما ذكر الى اجل معلوم
 فهو غير صحيح لانه بيع موقت وان كان بيعا على الوجه الشرعي بتوفر
 الشروط الشرعية لفظا والناصر لما ذكر من غير نصريح فالبيع صحيح
 وان نذر المشتري بذلك لكن بشرط ان يكون النذر بعد لزوم البيع
 في ذلك فاذا عجز البايع عن التسليم كما ذكر جاز للمشتري المطالبة
 بالمبيع غير البايع على تسليمه كما ذكر واذا مضى الاجل المذكور على صحة
 البيع وكان البايع بدون ثمن المثل والبايع راضيا بذلك حال عقد البيع

من اقربا للملك
لا يقبل منه دعوى
ببطلان

من طهر بطلان
في شكواه بمرح

البيع الموقت

شرط نذر
الاقبال له

بيع
ص

ور
ه

ر
ه

ون
ر

لم يكن له بعد لزومه ومضى الاجل المذكور **المسألة** في ذلك وطلب ثمة ثمن
 المثل ولا يجب على المشتري تسليم ذلك بل يندب له ذلك مروة ومجاورة
 وبراً واذا خضر الغرضان عند صاحب الشرع وطلباً منه ان يكون هذا
 العقد على الوجه الشرعي عنده فامتنع من ذلك بكون بائناً عنه مخطئاً ولا
 يسعه ذلك وان جعل ذلك لديه تصرف العقود على الوجه الشرعي ويتقطع
 التزاع في عا **مسألة** وذلك ويحصل السداد والصلاح فيما هنالك والشرع
 طالب لذلك ويرغب فيما هنالك واذا كان المبيع عيناً وثقت تحت يد المشتري
 فقد ثلثت على ملكه وان استوفى منافعتها فخر ملكه وان ثلثت تحت يد
 البائع قبل اقباض المشتري انفسخ البيع وان استوفى منافعتها فلا
 اجرة عليه في ذلك اذ لم يتعد بحسب مدة لها اجرة لانه اذا تعدى بذلك
 وجبت عليه اجرة المثل مدة تعديه كما جزم به في العباب وغيره **مسألة**
وقال السائل رآه الله فقها وما الفرق بين كلام العلما رضوان الله
 عليهم **اجابة** ان الذي يقر بالملك ثم يبيع مثلاً اذ ادعى مطلقاً
 لذلك يتناقص قوله الاول وهو اقراره بالملك لان القولين صدر راسماً
 فهو تناقص منه لا يقبل منه التناقض الا اذا ظهر منه تأويل كما قاله
 الامام زكريا في شرح الروضتين **مسألة** ما اذا اقر شخص بانه لا حق
 له في هذا الوقف وان زبدها هو المستحق دونه فخرج شرط الواقف
 مكذوباً له ومتنعياً المستحقاً فانه الصواب لا يوافق بقراره سوا
 علم شرط الواقف وكذب في اقراره ام لم يعلم لان ثبوت هذا الحق له لا
 ينتقل عنه بكنهه وذلك ان الاقرار اخبار لا اشياء عقد فباخباره بذلك
 يصير كاذباً ولا ثم تناقض في قول شخص واحد بل الشاؤقف وشرط
 استحقاق من شخص لشخص آخر واجبار بالكذب من الشخص الآخر
 خماً قولان من شخصين لامن شخص واحد حتى يحصل التناقض المانع
 كما ذكره الله اعلم **مسألة** في شخص يملك ارضاً والحال ان لها شريكان
 احدهما يترع الما من الوادي والاخر من الضاحي ثم انه صالح جاره على
 اخراج ساقية يرفقها الما لارضه ثم باع الشريخ الاول الذي يترع الما
 من الوادي شريكاً في ارضه الذي جرى بينه وبين جاره فهل البيع
 صحيح لكون ارضه تسقى من الشريخ الذي تسقى ارضه من الضاحي
 ام لا فتونا ما جوبين **اجابة** رحمه الله تعالى نعم يتبين عدم

ما بينه وبين المشتري

لا يمنع الحال من ان يعقد عنده لان فيه قابلية

قوله الانسان لا يقبل من الاقرار المتأخر تأويله

ارضها لشريكين من الوادي ومن الضاحي

بلغ

صحة البيع في الشريخ الاول المذكور لان مبني العقود على ما في نفس الامر
 وقد اطلق الشيخان رحمهم الله تعالى التعلل عن اني عاصم العبادي في احياء
 المرات بانه لا يصح بيع شرب الارض دونها وعلل ذلك بما يحصل فيها من
 النقص اي من نقص الارض المذكورة ببيع سرها نقصاً يحصل مثله العجز
 عن تسليمه شرعاً وان كان لهذه الارض شرب من الضاحي كما ذكرنا فانه
 لا يمنع النقص المذكور والعللة موجودة والحكمة ايربها والله عز وجل اعلم
مسألة في رجل باع على شخص ارضاً معلومة بثمن معلوم الى مدة
 معلومة فقام المشتري المذكور باع الارض المذكورة بعد قبضها عن جهة
 البيع قبل انقضاء المدة فهل يمكن البيع جائزاً ام لا فاذا قلتم نعم
 فهل للبائع الاول اذا انقضت المدة ان ياتي بالثمن الى المشتري الاخر فيقبله
 عن البيع او لا فتونا ما جوبين **اجابة** رحمه الله تعالى ما لفظه اذ باع
 المشتري المذكور الارض المذكورة بعد قبضها قبض مثلاً كما ذكرنا ببيعة
 وصح ولو كان الثمن باقياً في ذمته موجلاً عليه لاستقرار ملكه واذا انقضى البيع
 الاول بالثمن الى المشتري الاخر الى اخر ما ذكره لا يجب على المشتري الاخر المذكور
 اقالته بل لا يصح منه لانه غير المشتري منه بناء على ان الاقالة فسخ وهو المعتمد
 والفسخ انما يكون بين المتعاقدين ولهذا الاختيار في الاقالة ولهما التفرق في التفرق
 قبل القبض ولا تتحدث بها شفعة والله عز وجل اعلم **مسألة** عن رجل مكلف عليه
 مقرر دوي مبلغه ستمائة سليمان من النقد السابق عجز عن ادائه فاذا انشأ
 في اذ ذلك عنه وباعه بالمبلغ ارضاً مزروعة كل معاد سنته وخمسين سليماناً
 واذا ن له في دفع ذلك الى ملتزم ذلك المحل وسلطه على قبض الارض المذكورة
 فلوان البائع المذكور بعد مدة انكر ذلك وشرب بينه شاهدة عليه فما الحكم الشرعي
 في ذلك فتونا ما جوبين **اجابة** رحمه الله تعالى ما لفظه اذ باع المكلف المذكور
 الارض المذكورة عليه بمثل المبلغ المذكور كل معاد سنته وخمسين سليماناً
 وانقضت المعاد من الارض المذكورة والثمن المذكور من السعر المذكور
 واذا ن البائع للمشتري المذكور في دفع الثمن المذكور الى ملتزم ذلك بعد قبول
 صح البيع والاذا ن المذكورين والصورة ما ذكرنا فان انكر البائع ذلك فشهدت
 البيعة المذكورة على البائع بما ذكر ثبت عليه ذلك وبقيت ملكة المشتري للارض وترا به
 ما الثمن المذكور بما ذكر والله عز وجل اعلم **مسألة** في رجل جال الى اخر وقال لي
 حرير خام واريد ان ابيعه وهذه عينته فنظر الرجل الاخر المذكور الى العينته

لا يصح بيع شرب الارض وحده

الحكم بدور مع العلة

بيع المندور فيه بالاقاد صحيح

النسخة انما يكون بين المتعاقدين

الاذن يدفع الثمن صحيح

المذكورة ثم انه باع عليه ستة وعشرين اوقية من الكبر المذکور على صفة العينة
 المشاهدة حال العقد كحرفين ذهباً انه قبض الثمن ودفع الى المشتري
 خمسة وعشرين اوقية بالصفة المذكورة فهل البيع المذكور صحيح **وجب**
 تسليم باقي المبيع ولو ان البائع المذكور انكر صدور البيع منه لما ذكر مع اقراره
 بقبض الحرفين فلن يكون القول في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى البيع فيما ذكر
 صحيح اذا دخل العينة المذكورة في عقد البيع لان العينة المذكورة دالة على باقية
 صحيح وان لم يخلطها بباقية اما اذا لم تدخل العينة في عقد البيع فلا يصح البيع
 لانه لم يبرأ المبيع ولا شيئا منه واذا صح البيع وجب على البائع تسليم باقي المبيع
 واذا انكر البائع المذكور المبيع فالتعلل قوله يمينه اذا لم تكن بينه مع المشتري
 لان الاصل عدم البيع وان اقر انه قبض الحرفين المذكورين لقوله صلى الله عليه
 وسلم البيعة على المدعي واليمين على من انكر وهذا المسئلة من ايراد مسئلة الامور
 مفروضة في المتماثلات انتهى ولهم اقال في العباب الراي المذود مساوي
 الاخر قال شارحه بي يهدى انه اراد في المتماثلات كما في كلام الرافعي بل اخره صحيح
 فيه قال جمع ويوه في الكفاية ان المراد به المثل وهو يجب فان الباطح
 والقنا والسفرجل والرمان والبادجان والرايح والبيض من المتماثلات
 ومع ذلك لا يكفي فيها رواية الامتدح بلا شك لان روية بعض الواحدة منها لا تكفي
 والا مودج منها اولى اي بعد الكفاية فيها انتهى وقال الكمال موسى
 الرداد في فتاويه قال في التوسعة عبارة لثقال وشرط صحة العقد في روية
 البعض ان يميز الراي عن غير الراي او يكون الراي من صلحه غير الراي
 كالجوز يرى فيه قشره او يكون مما يستدل بروية بعضه على روية كله
 لا يجوز كصفة البطيخ فالميز المشاهدي بحيث الذي لا يستدل بروية
 بعضه على روية كله فيما لا يختلف صفاته مثل منزلة ثمر الصفا
 انتهى والله اعلم **مسئلة** في رجل جعل لفظ السقطت هذه الارض
 او منفعة صيغة بيع او صيغة اجارة هل يجوز له ذلك ام لا واذا علم الرجل
 بان ذلك غير صحيح وصح على ذلك هل يعصى بذلك وجب عليه التعزير
 نعم هناك ام لا وهل يجب على الحاكم اصداره تعالى روجه عن ذلك ان لم يتقن
 عن ذلك وهل من عادة على ذلك يكون حكمه فيما هناك ام لا افتقنا ما جاز
 وثا بكم الله **اجاب** رحمه الله تعالى لفظ السقطت ليس من صيغ البيع
 والاجارة لان المرجح في صيغ وكذا العرف المطرد كما نقل ذلك العلامة ابن حجر

شرح
 البيع بالامتدح

حديث

سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول
 في بيع الثياب
 لا يبرأ من ثوبه
 حتى يبرأ من ثوبه
 اخرجه الشيخان

بيع

في شرح العباب عن الامام في البيع وتقاس الاجارة عليه لانها بيع منفعة وايضا
 البيع معناه نقل ملكة عين المبيع الى الغير والاجارة نقل ملكة منفعة العين
 مدة معلومة اليه بخلاف الاستقاط فانه لم يتسع في العرف فيما ذكر ولا لنا جعلناه
 استقاط الملكة والمذكورين نقل الملكة كما مر واما ذلك من معنى العتوبانه السقاط
 كما ذكره فلا يجوز ان يجعل ذلك من صيغ البيع والاجارة لما ذكره واذا علم الرجل
 المذكور بان ذلك غير صحيح وجب عليه اجتنابه وتركه لانه من الصيغ التي
 وقد قال ابن حجر في شرح العباب اما من حيث فاعلى العقد مع اعتقاد فساد
 فلا يشغط الواحدة به في الاخره كما هو ظاهر لكن محله اذ مات قبل ان يفعل ملكا
 له لان الظاهر انه صغيره لا كبيرة انتهى فاذا لم يترك ذلك بل صمم على ذلك
 عصى لما ذكره فيجب على الحاكم وقته الله تعالى ان يزرجه عن ذلك ويهدده
 فان يستل عزره بما يراه من انواع التعزيرات الزاجرة له عن ذلك وامثاله
 وحكم من عاده على ذلك حكمه لقوله تعالى ولا تقا ولا على الاثر والعدوان والله
 اعلم **مسئلة** في شخص توفي اخوه وخلف بيتها وبعض اعيان تركه فحما
 الى امر اليتيم وجدة لاييه وجدة لاييه فسالهم عن مخلف الهاكك المذكور فظهر
 شيئا من مخلفه اعيان كثيرين ودار وغير ذلك فانفق هو وهم على ان تكون قيمة
 الثورين والجار الفين وثلاثمائة سلیمان وقيمة كل عين مائتي ذلك الجار ويبره
 كيت وكيت ثم قال الشخص المذكور على هذه بما قومت وانشأ الى الثورين والجار
 علوان ادفع الى امر الهاكك المذكور ما يخصه فيما ذكر وما بقي من ذلك يكون عن جهته
 الذي يستحقه في ذمة الهاكك المذكور فهل يلزمه قيمة ما ذكر ام لا واذا
 شهد عليه شاهدان يحلله ما ذكرانه يستحق اليتيم المذكور عليه وهو يعلم
 حقيقة الواقع هل يجوز له ذلك ام لا واذا اطلب من القاضي استفعال الشاهد
 على صورة الحال هل يحبس القاضي او لا يبينولنا ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يلزمه قيمة ما ذكر لان ذلك ليس بصيغة بيع فانه ليس فيه ايجاب ولا
 قبول ولا يجوز للشاهدين المذكورين ان يشهدا باستحقاق اليتيم المذكور لما ذكر
 اذا كانا يعلمان حقيقة الواقع انه على الكيفية المذكورة واذا اطلب المشهود عليه
 من القاضي استفعال الشاهدين عن سبب تخلفا الشاهد بما ذكره عن صورة
 الحالة اجابه بل ينبغي كاقال في العباب ان يذكر الشاهد في ادريه سبب تخلفه
 كما يشهد انه اقر عندى بذلك او ان حضرت بيعا وجب به كذا فان لم يذكر قال القاضي
 احتياطاً من اين شهدت لا كيف لان اين استخبار وكيف قدم فان كانه او لم يباله

يجب احتياط
 الباطل والاعز

فمن علم ما بطل
 لعدم الصيغة

استفعال
 الشاهد واجب
 اولاً

وفيه غفلة لم يحكم بشهادته ولا حكمه والله عز وجل اعلم **باب**
الرجاء في رجل باع على رجل آخر فضلة محض بذهب يتحصل ذلك
منها بكذا حرق ذهب ولم يحضر الثمن بجعلنا البيع فهل يصح البيع ويلزم
المشتري تسليم الثمن ام لا يصح ولا يلزم المشتري الثمن لانها تباعا وتقرقا
قبل قبض الثمن افتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله لا يصح البيع الا
ولا يلزم المشتري المذكور تسليم الثمن المذكور اذا كان يتحصل شئ من الحظية
المذكورة شئ كما اشار الى ذلك السائل وقد الله تعالى كالوبايع بذهب فهو بذهب
فانه كما قال في الكفاية وغيرها لا يحرم الا ان حصل منه شئ بالنار اي فيحرم
ولا يصح البيع لانه لا يتوجه التصدي اليه غالبا الا مسدا انتهى بل قال من حجر
الهيثمى في شرح العباب الذي يتجه في ذلك انه لا يجوز البيع فيه **الاحيث**
لم يكن له اي لحوقه كالحظية المذكورة قيمة ولم يورث في الورث سوا حصل
منه شئ بالتميز ام لا انتهى اي او لم يحصل بالتميز بالنار شئ منه لكونه
احصاها وتلك كانت له اثر في الورث والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص
اقر لاحد بعشرة احرف ذهب ابراهيم سامية وبعد ذلك طلب المقر
من المقر المذكور دينه والا ابتاع الى ذمته عينا معينة يجوز بيعها كمسبحة
خدا مثلا سوا قطعة او اقل او اكثر وذلك بحسب حروف ذهب حق يكون
جدة الدين خمسة عشرة ذهب ويصير عليه بذلك الدين الاول والاخر مدة خمسة
الشهر مثلا او ما تراجعا عليه ثم اذا انقصر على المقر المذكور فضا الدين ابتاع الى
ذمته عينا معينة كما ذكرنا ولا بخمسة حروف ذهب حق يكون جلة الدين عشرين
حرف ذهب وهكذا الى ان يقدر بقضا ذمته والا فلا يصير صاحب الدين
علما امر الله به من الاظفار بل يملكه الى الدولة والدولة تاحه بحكم السياسة
تحاق المقر المذكور على نفسه من ان يقع في يد الله وله بسبب ذلك الدين
اذا لم يبتاع الى ذمته ما ذكره حضر الى عند جماعة وابتاع الى ذمته العين
المعينة او غيرها مرارا حتى صار الدين عليه جملة كبيرة فهل هذه المبايعة
صححة ويلزم المقر بها شرعا ولا حكمه بذلك على صاحب الدين المذكور ام لا
افتونا ما جاورين انا بكم الله الثياب اكريل امين **اجاب** رحمه الله تعالى
بالنظر هذه المبايعة صححة ويلزم المقر بها شرعا ولا يخل في ظاهر الشرع
في ذلك او لا يكون خوف المكر بذلك من الرفع به الى الدولة وان الدولة تاحه
حكم السياسة اكراه شرعي بل هذه الصورة من صور حيل الربا فهي

انفق بعد الصبر
بالدين

مكروهة كبيع العسة ولما فيه من الاستظهار على اخيه المسلم المقدار المعزوم
اما لا يختص له عسه وقد قال الاصمعي رحمه الله تعالى فوهذا هذا حلال في شرع
الله تعالى حرام يعلم الله لحيوة اهل الفتوى وتبقيته كسسه اهل الفتوى والله
عز وجل اعلم **فصل** في البيع المذموم عنه **مسئلة** عن مكلف
مشتري من اخر مال انقذه اياه ارضا صنفها مملوءة دوحات يغتن الانتفاع
بها فاجتهد المشتري في قلع تلك الدوحات جميعا حينئذ ثم اثار الارض وعمرها
عمرة رادت بها قيمتها فاوعاها بعد اجبى انة يملكها من دون بايعها واخام
بيعة بما ادعاه واقرا البايع له ايضا بصدق دعواه فاشترها منه المشتري
المذكور بقيمتها المرغوب بها فيها حين العمران وانقذه ذلك فهل له مطالبة البايع
الاول بالمال الذي دفعه اليه وبقية مثل العمران الذي بذل ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى
فيه بالطريق الشرعي ويلزم البايع ذلك وعيره الحاكم الشرعي عليه والصورة ما ذكر
ام لا بينونا الحكم الشرعي في ذلك انا بكم الله تعالى **اجاب** رحمه الله تعالى
عنا لفظه للمشتري المذكور مطالبة البايع الاول بالمال الذي دفعه اليه وكذا
عمران ادت به قيمة الارض المذكورة بسبب قلع تلك الدوحات المذكورة جميعا كما
يوجد ذلك من النص ومما صححه البلقي رحمه الله تعالى في ارشادنا ويلزم
البايع ذلك ويحيره الحاكم الشرعي وقد الله تعالى على ذلك والصورة ما ذكره شرعه
في تلك على السلامة والضرر انا جاه بتغير البايع المذكور قياسا على ما حرم
به في ارشادنا المشتري الشرع الفاسد وعلى ما ذكر في الفتا والله اعلم
باب **الخيار** **مسئلة** في شخص باع على اخر مبيعا مما
يصح بالورث بوزن صحى صادق البايع المشتري المذكور على انها على وزن
صحى معروفة القند لهما ثم بان بعد ذلك ان الصيغة المذكورة على البايع
المذكور ان اية القدر على وزن الصيغة المعروفة لهما فهل يملك البايع المذكور
صحى ام لا واذا قلتم بصحته فهل يثبت للبايع المذكور الخيار ما ذكره الخيار
ام لا افتونا ما جاورين انا بكم الله تعالى امين **اجاب** رحمه الله تعالى
بالنظر البيع المذكور صحى ولكن يثبت الخيار للبايع لاستئنا وظنه
انها على وزن الصيغة المعروفة كما ذكرنا الى قول المشتري انها كذلك ثم بان
خلاف ذلك كما ذكره بتغير البايع في ذلك مع نسب المشتري في اخذ عه
بذلك من غير تقصير منه اي البايع اخذ ذلك من تقصير العلامة بن حجر
الهيثمى رحمه الله تعالى بثبت الخيار للمشتري بالعين المستند الظن فيه

حيلة
قوله
الاصمعي هذا

عنا المشتري
فاسد على البايع
للقوة

زيادة الكيل
الذي كثر بها
البيع

الى فعل البايع كصنعه الزجاجه بصنع صيرها به بحالي بعض اكواها انما
اي لما ذكرناه والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن مكلفين اشترى احدهما من
الاخر جملا باربعة عشر دينار ذهب ببلد معلوم وانفذه من القيمة
ثمانية ذهب وشرط الخيار فيه على بايعه الى ان يسير به نحو اعليه وقوه
طعام الى بلد عيناه فان رضىه المشتري هناك او في البايع باقى القيمة
وان لم يرضه رده وكراما حمله عليه كسائر كرى امثاله على ذلك ثم سافر
به المشتري نحو اعليه وقوه طعاما الى هناك ثم لم يرضه واراد ان يرده
وكرى مثله على ما حمله عليه الى البايع فاقى المثل واراد اكثر منه فقال له المشتري
انا جيتك طالبا للاقالة في البيع لله والرسول فاجاب البايع قبلت الله
والرسول وادفنى باقى القيمة فذهب المشتري وباع الجمل بثلاثة عشر
دينارا من اجنبى وبهلم ذلك منه وادفنى عنه باقى القيمة ثم مضى الامر
على ذلك اياما والجمل تحت يد الاجنبى ثم ادعاه بعد بين يدي احاكم بايعه
الاول انه باقى على ملكه كونه قال حين طلب الاقالة منه المشتري
لله والرسول فقال قبلت الله والرسول وان البيع الفسخ بذلك فاجابه
احاكم المذكور الى ذلك وحكم بفسخ البيع وقبض الجمل وصار مستغابا
فاحكم الشرع في ذلك لكل منهم والصورة ما ذكر بينونا ذلك **اجاب**
رحم الله تعالى لا يصح البيع المذكور لا اشتراط المشتري ما هو مجهول
من قوله وشرط الخيار فيه على بايعه الى ان يسير به نحو الاخره وذلك
يؤدي الى فساد البيع **حينئذ** الجمل على ملكه بايعه ويجب على البايع رد
جميع ما قبضه من الثمن وعلى المشتري اجرة المثل في تخيل الجمل المذكور
الى موضع ما حمله وذلك بقيا من الاولى كما لو شرط الخيار الى ان يجرى زيد
او يحيى الحجج لانه مجهول واما وجوب اجرة المثل فلكون المبيع في يد
المشتري الشرا الفاسد كما لمقصوب من حيث الضمان ووجوب اجرة المثل
للمنفعة وان لم يستوفها ان مضت مدة لمثلها اجرة كما صرح بذلك الاصحاب
رضي الله عنهم والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اشترى من رجل بذر
حور على انه صالح لما اشتراه له وقصد بذره في ارضه وذلك بثمن
معلوم سلمه اليه في مجلس العقد وقبض منه البذر المذكور ثم بذر
في ارضه الصالحة للزراعة بعد انعام سقيها وصحها لها المعتاد

مسئلة
المذنب

الحديث فلم يثبت منه شيء ثم ان المشتري المذكور له فساد الحور بعدم اثباته
زرع الارض ببذر رعى ثابت وانتفع الراعي منه استغلا لا فهل
يجب له على بايع الحور رد الثمن الذي قبضه وان كان المشتري قد استهلكه
لبذره اياه في ارضه لكونه الفاسد من بذر الحور لا قيمة له لكونه لا يستفيع
به في شيء من الاشياء ام كيف الحكم في ذلك افتونا ما جرين **اجاب**
رحم الله تعالى اذ صرح كون الحور المذكور غير صالح للاثبات تبين فساد البيع
لعقد المالية فيما ذكر فيرجع المشتري المذكور بجميع الثمن كالبيع اذا اشترى
وبين كونه مذكرا بالكسر فانه لا يبقى له قيمة وتبين ان بيعه غير صحيح
لان غير مستفيع به ويرجع مشتريه بجميع الثمن كما افترى بذلك مشحنا المحتق
ابن زياد رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل هلك وخلف
ورثة ذكورا واناثا وخلف ارضا متصرف احد الورثة المذكورين في الارض
المذكورة بالرهن والبيع والاجاره بغير اذن ساير الورثة المذكورين
في الارض المذكورة بالرهن والبيع والاجاره فهل يجوز تصرفه بغير اذنهم
ام لا ثم هلك المتصرف المذكور وقد اجر بعض الارض المذكورة فهل يتسفع
تصرفه بالاجارة والنذر ونحوه وهل باقى الورثة المذكورين اجرة مثل
الارض المذكورة ورفع ايدي المستاجرين والمتصرفين على هذه الارض
بغير وجه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى بغير حوز ويصح تصرفه
بنحو ذلك في حصته من الارض فيصح في بيع حصته منها ويثبت الخيار
للمشتري ان جهل قولا والحال ما ذكر ولا يتسفع اجارته لخصته بنفسه
وكذلك بذرهما وان كان مباشرته للاجارة والبذر في الجميع وقلنا
بالصححة في ذينك في حصته كما هو الاصح فاذا بسط قابلوا لتصرف
المذكور على جميع الارض مدة لها اجرة وجب لباقي الورثة على الباسط
المذكور اجرة مثل حصصهم من الارض المذكورة ويجب على الباسط
ايضا رفع يده عن حصصهم لكون يده عليها بغير وجه شرعي والله عز وجل
اعلم **مسئلة** في رجل له ارض سقاها وقام عليها حتى انتهر بها
وصرف في مساقاتها ما لا معلوما ثم حرقها واصرف في حرقها ما لا شرعا
الى رجل واشترى منه بذر ابييا فباعه عليه بثمن نفيس بعد ان شرع له
ايه صالح لما اخذه له وضمن له رد ثمنه ان لم يثبت وسلم اليه الثمن
وقبضه منه وبذر في ارضه فلم يثبت مع صلاحية النباتات والحال ان لا تسقى وبذر فيها

بذر الحور
الذي لا يثبت
غيره

وتستغل الا في كل سنة مرة واحدة فلو طلبه برد الثمن المذكور وما صرفه
 في السقي والحري والبذر به هل يجب عليه تسليم ذلك اليه كونه صار غارا
 له مفتوتا عليه غلة سنة كاملة ام يجب عليه ان يرد اليه من ثمن الذري
 الذي قبضه ما زاد على ثمنه ما كولا لتفويته ذلك المقدار من الطعام على البايع
 افقونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى اذا بذر الصيب البي في الارض
 المذكورة فلم يثبت كما ذكر فالواجب على البايع الارش وهو ما بين قيمته بذر وغير
 بذر كما افق به شيخنا المحقق وجبه الدين عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى
 نقلا عن ابن الادب العلامة الكمال الرضا وغيرهما وقال ان هذا هو المعتمد
 الموافق للتواعد الفقهيية رحمه الله اجمع والله عز وجل اعلم **فصل**
 في خيار النقص **مسئلة** في رجل دفع الى اخر معلوما واذن له ان يشتري
 له بذلك صيب حور صالحا للنبات فتوافقا على كيل معلوم بالمال المذكور
 فدفع المادون له المذكور المال المعلوم الى الشخص المذكور فاخرجه له
 صيب الحور وذكر له انه صالح للنبات والحال ان المادون له في شرا ما ذكر
 لا يعرف الصيب الصالح من المعيب ثم دفعه اليه مكيولا فخل المادون له
 المذكور الصيب المذكور الى الاذن المذكور وسلم اليه ليلا قبل الاذن المذكور
 الصيب المدفوع اليه في تلك الليلة التا المعتاد فخل ذلك الصيب الاذن المذكور
 صبح ذلك اليوم المسفر عن الليلة المذكورة وطرحه في ارض يديه
 صالحا للنبات فلم يثبت شيئا من ذلك والصيب والحال ان الاذن المذكور
 طرح في بعض الارض المذكورة صيب حور صالحا للنبات غير ذلك الصيب
 فثبت ما اذ على صاحب الصيب المعيب والحال ان المادون له لم يجزئيه
 وبين ما ذكره الصيب المذكور **اجاب** ولا قبول بل دفع اليه المال وقبض
 منه الصيب افقونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه
 اعلم ايها السائل وفقنا الله واياك ان هذه المعاطاة بين ما ذكره الصيب
 والمادون له في ذلك غير صحيحة لصورها كما ذكر من غير **اجاب** ولا قبول
 فيما ذكر من الصيب الذي لم يكن له قيمة حال كونه غير بذر ثبت خير جمع
 الاذن والمادون له بما دفعه اليه من المال جمعة كالصيب المذكور اذا اكسر
 المشتري ولم يبق له قيمة فانه يثبت ان البايع غير صحيح لانه غير مستفيع
 وكذلك صيب اكور الذي لا يثبت لاقيمته له غير بذر فهو غير مقنوم
 فيثبت هنا فساد البايع لعدم الصيغة وقد الما ليه كما يؤخذ ذلك من فتاوى

مسئلة
البذر

مسئلة
الصيب

المعاطاة غير
صحيحة
ثبت اكور
اذ لم يثبت
غير مقنوم

شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ولا يجب على صاحب الصيب شئ والحال ان ما ذكر
 والله عز وجل اعلم **فصل** في الاقالة **مسئلة** في رجل
 اشترى من اخر ارضا مزروعة بثمن معلوم سلمه الى البايع المذكور ولم
 يستشهدا على ذلك البايع فبسط المشتري المذكور على الارض المذكورة وزرعها
 مدة سنين فخل البايع صحيح فاذا قلتم نعم وكان بينهما على ان المذكور اذا
 اتا المشتري المذكور مثل الثمن المذكور اقاله في الارض المبيعة ومات البايع
 قبل ذلك هل تورث عنه ام لا افقونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه
 البايع صحيح ان لم يشترط الاقاله في صلب عقد البايع بل كان بينهما ذلك بعد
 لزوم المبيع ثم ينظر ان خلى الشرط عن صيغة نذر لم يلزمه الوفا به
 ولو ورثته وان كان بصورة نذر بان قال المشتري نذرت لله تعالى
 مثلا للبايع انه اذا جاني مثل الثمن المذكور نادما وطلب مني الاقالة
 اقلت لزمه الوفا بذلك واذا مات البايع المذكور قبل ذلك لم يلزم المشتري
 النذر للبايع الوفا للورثه بذلك كما افق بذلك شيخنا المحقق وجبه الدين
 عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن ارضا
 من اراضي بيت المال محترت لجماعة كالميلين وقاصرين وعلى القاصرين قيم
 من المستحقين فتمثل الارض عنه وعن القاصرين والكاملين بوكالة مقام
 على رجل ونذروا له بما يستحقونه فيها من العنا بعد استيفائهم المال
 وجيئد الارض دامة فاذا نوال الثمان بعمرها بمبلغ معلوم فغير بعضه
 وبقي بعضها فنذر لهم انهم اذا جاوه بمثل مال النقلة ومثل ما عمر به
 الارض المذكورة وطلبوا الاقالة فيها اجابهم الى ذلك فهل يجب عليهم اذا
 سلموا اليه ما ذكر الاقاله ام لا افقونا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم
 يجب اجابتهم الى ذلك اذا سلموا اليه مثل مال النقلة ومثل ما اذنوا له فيه
 دون ابقائه لذلك لان النذر الصادر كفت المذكور فريته والله تعالى
 ارادة العبرة المادون فيها صادقة عن مطلق العبرة التي اعم من ذلك
 فيجبر على ذلك والصورة هذا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل باع
 من اخر دمنة ارض ببيائها بمال معلوم وشتر حاله المشتري انه ان جاءه
 بثلاث ماله في الوقت الفلاني فسخ له في البايع وذلك بصيغة الله فاداه
 وصل له بذلك في الوقت المذكور وفسخ له في البايع هل يرجع الفسخ

مسئلة
الاقالة

الاذن

او لا افتقرنا لمجورين اثنائكم الله **اجاب** رحمه الله تعالى ما قلناه لا يصح
 الفسخ بذلك وان نوى به الاقاله وايضا النذر بالفسخ لذلك بالثالث المذكور
 غير صحيح لان الفسخ لم يثبت الاقاله لا يصح لانه لا يصح الفسخ الاسباب
 موجب له كعيب وان نوى به الاقاله صار اقاله والاقله بدون الثمن
 فاسد كما هو صريح الاصحاب رضي الله عنهم والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في رجل اشترى من اخر حلا وارضا بمال معلوم وثقا بضا نذر المشتري
 نذرا مطلقا انه اذا اتاه البايع او وكيله او وكيل المشتري فاعاله في الدهر
 وهو حال الحيوة وفسخ له في البيع المذكور ثم ان البايع ملك تحت يد المشتري
 ثم ان ابن البايع المذكور ادعى ان اباه وكله في طلب الاقاله والفسخ من المشتري
 فركله وكيله بان يصل الى المشتري ونايبه في المال ويطلب منه الاقاله
 فوصل اليه بالمال ودفع له وفسخ في البيع ثم ان البايع المذكور نذر على دفع
 المال عن ابائه وطلب بالمال من المشتري بعد فسخه فهل له ذلك وهل له
 الطلب من وكيله ارفع الى المشتري او الى المشتري ام لا واذا ثبت له
 الطلب من المشتري فهل يتقيد بفسخه ام لا افتقرنا لمجورين اثنائكم الله
اجاب رحمه الله تعالى اذا قال ابن البايع المذكور ان اباه وكله
 في طلب الاقاله من المشتري المذكور وانه اذن له ان يوكل في ذلك فوكل
 وكيله يصل الى المشتري بالمال المذكور ويطلب منه الاقاله فوصل اليه
 بالمال فدفعه اليه وطلب منه الاقاله فقال في البيع المذكور بعد ان صادقه
 على وكالة الابن المذكور في ذلك والاذن في الوكالة فيما ذكر صحت الاقاله
 فاذا نذر الابن المذكور بعد وقال لم اكن وكيله في ذلك وطلب المال لم يلتفت
 اليه ولم يحكم ببطلان الاقاله المذكورة وليس له طلب المال المذكور
 من المشتري المذكور ولا من الوكيل المذكور لان في الاقاله حقا للبايع
 الموكل المذكور فيما سأل ما في الرخصة وغيرها في اخر الوكالة فحين قال
 انا وكيل في بيع او نكاح او صدقة من معاملة ثم قال الوكيل لم يكن ما دون
 لي فانه لم يلتفت اليه ولم يحكم ببطلان العقد لان فيه حقا للموكل وايضا
 لما قال الابن انا وكيل في الاقاله بالمال المذكور ما دون في الاقاله بالمال
 المذكور ما دون في الوكالة في ذلك وباشتر وكيله الاقاله بالمال وسلمه الى المشتري
 صادقه متضمنة لمصادقة على صحة الاقاله المذكورة فيما ذكر وان المال

ما

حكم تلف المبيع
لا يقطع الخیار
ولا يبيح التنازل

الموجود فيها وعدده سبعة عشر عودا خلا ثغلا وجميع سبعة وثلاثين حفرة
 خاليات عن الخلل بجميع ذلك شرقا وغربا وقيما ما هو كيت
 وتيت كيت حجر المبيع من الجهات الاربع بالتخديد الصحيح الشرعي وقبل
 المشتري المبيع المذكور بمن معلوم بينهما وتباضا ذلك التباض الصحيح
 الشرعي ثم بعد ذلك جاء البايع وادعا ان له خلا او ساجا رجا عن
 العدد المذكور فهل تسمى دعواه ام لا افتقرنا ما جوري لا عدد ملك المالك
 الجواب **اجاب** فيها السائل ان الشخص اذا باع ارضه على
 شخص اخر دخل ما هو موجود له فيها من الاشجار الرطبة صرح بذلك الاصحاب
 رضي الله عنهم فليكن بما ذكره يقول له والخل الموجود فيه كافي السؤال
 واما ما اعرض بعد ذلك وقبل التخديد وهو وعدده سبعة عشر عودا
 خلا ثغلا فان ثابته انه بيان لعدد بعض الاشجار الخلل الداخلة
 في ذلك وليس فيه استثناء ولا شرط ولا يجوز ذلك مما هو صريح
 في اخراج ما سوى عما البيع مع انه على تقدير حصول وهربه يزول
 بقوله بعد ذلك بجميع ذلك اي جميع المبيع عن القطعة الارض وما فيها
 فصار المبيع جميع القطعة الارض المحررة وما فيها من الاشجار
 الرطبة الخلل وغيره وذكر العدد المذكور لا يجوز ما سواه من الخلل
 والسبل فلا تسمع دعوى البايع المذكور الخلل والسبا الخارج عن
 ذلك لدخول ذلك في عقد البيع والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل
 يملك شجرة حور في ارض له باعه على اخر بشرط القطع فبسط عليه الرجل
 المشتري وقطع بعضه وترك بعضه الى ان سقطت الارض فزاد البعض
 المتروكة زيادة عظيمة بحيث يفرق الحال بين قيمة البعض مع الزيادة
 وبين قيمته قبل ذلك فرقا عظيما فهل يملك المشتري الزيادة ام لا ويلزمه
 اجرة المثل فيما زاد على مدة قطع الشجر ام لا **اجاب** رحمه الله
 تعالى ما لفظه نعم يملكها البايع لعدم دخولها في البيع بعدم وجودها
 وتولدها من الاصل الثابت في الارض الذي يملكه البايع وما يزيد
 ذلك شرطه لقطع ذلك ويلزم المشتري اجرة المثل فيما زاد من المدة
 كما ذكر حيث طالبه بالقطع البايع بعد مدة قطع الشجر لتعديده
 باقائه بعد المطالبة المذكورة والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل

ما دخل
في البيع

زيادة المبيع
شرط القطع
للبيع

اعطاه رجلا اخر خلا حاجه وقال له تملك هذا الثوب بكذا وكذا درهم الى يوم
 معروف فقال له الاخر تملكته وطل الثوب من يومه ذلك فلما انى الوقت
 المسلم اعطاه بعض الدراهم واخر الباقي فطالبه صاحب الثوب بيا في الدار
 وبالا ينيه لكونهم لم يذكروا الا ينيه جميعا فهل يصح تملك الثوب بالصفحة
 المذكورة وهل يملك الا ينيه من غير ان يذكروا في وقت تملك الثوب ام لا يصح
 افتقرنا ما جوري **اجاب** رحمه الله تعالى ويرد مخضعة اذا قال البايع
 المذكور للمشتري الاخر المذكور تملك هذا الثوب بكذا وكذا الى يوم معروف
 فقال له الاخر تملكته ولم يزد على ذلك لم يصح البيع بالصفحة المذكورة كما
 لو قال اشتريت مني هذا بكذا فقال الاخر اشتريت كان جوابا للاستفهام
 فان وجد بعد صفحة **اجاب** كفي بعثك كان صحيحا والا فلا لان البيع
 لا يصح بالاستفهام ولو تقرر كما صرح بذلك ابن حجر رحمه الله تعالى
 في شرح العباب تبعا لمسته وابن ابي شريف ففي صورة السؤال اذا قال
 البايع بعد جواب المشتري تملك هذا صحيح البيع ولكن لا تدخل الجاه في ذلك
 ككتاب الرقيق المارة لبعورته وغيرها لان الاجاب كلها خارجة عن المبيع
 مرتبطة به فلم يبق لها **مسئلة** والله عز وجل اعلم **مسئلة** وصلت من
 عدن في سهرنج يجمع فيه الما موقوف على مسجد لله تعالى فحصل مطروا مثلا
 السهرنج المذكور من ما لمطر فباع الناظر على المسجد المذكور الما المجمع
 في السهرنج من شخص مال معلوم وخلي بينه وبينه فاختد المشتري في نقل
 الما فلما نقل بعض الما حصل مطرا اخر وامثلة السهرنج وقاض فها يكون
 الحادث للمشتري ويلزمه تسليم جميع الثمن ام يكون جهة الوقف ولا يلزمه
 من الثمن الا حصه ما قبض من الما وهل يكون القول قول المشتري في مقدار
 ما قبض ام لا ما الحكم في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه الما الحادث
 من المطر الاخر يكون جهة الوقف وهو المسجد المذكور لان نية السهرنج
 لاجتماع ما المطر فيه نية مجاري الما يجري فيها نية اليه كما يعتاده
 ذلك يصير ما اجتمع فيه بسبب ذلك جهة الوقف كما لو كان السهرنج ملكا
 فان ما اجتمع فيه بسبب ذلك من ما المطر يكون ملكا لما لكان اخذ ذلك من
 قولهم ان من بني وحوط ارضا ليعشش فيه الطير فعشش فيه او باض
 او فرخ ملكه كما قال ابن حجر في شرح العباب انه المعتمد لتصريح الشيخين
 وغيرهما به وكذا يملك بيضه وفرخه كما ذكره القولي كابن الرفعة انما

لا تدخل الجاه
في بيع الخلل

مسئلة
السهرنج
الموقوف

تق

لكن لما حصل المطر الآخر بعد القبض بالتخلية كما يؤخذ من سياق السؤال
لم يفسح البيع بذلك ثم ان علم قدر الباقي من الاول والحادث وقد
احدها تقاسما اي الناظر على السهرج والمشتري والا اصطلاحا وراعى
الناظر المصلحة للوقت في ذلك ثم ان التقاع على ذلك فذا كان والاحلف
ذواليد وهو المشتري هذا على ما يرعى وله الحلف بغلبة الظن اخذا
لذلك من حكم البيع المثلث اذا اختلفت مثله المذكور في العباب وغيره
هذا ويلزم المشتري ابقاء جميع الثمن الذي اشتري به ما السهرج
الموجود فيه قبل الحادث لصحة بيعه كما هو صريح زيادة الروضة
في اخر باب بيع المناهي فانه نقل فيها عن صاحب التلخيص انه
اذا كان الباقي راتا وحرصا او غيرهما مما يصح بيعه لانه مفردا
وتابعا انما والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل باع على رجل
قطعة ارض وتخل حدودها الاربعه بمقوفها ومراقفها بثمن معلوم
يسلمه منه ويسلم اليها القطعة الارض والحال ان عودا من الخلل من
اعواد القطعة كمرى خشبتين فله يدخل الخشب في ملكه المشتري
لكونه مما اشتملت عليه الحدود ولم يشترط حال العقد امر لا ولو ان
البايع بعد مدة دخل القطعة المبيعة وانزع الخشتين من تحت العود
المذكور فسقط العود فهل يضمن النازع قيمة العود وقيمة الخشتين
ويكون القول قوله في مقدار القيمة لاضافة السقوط الى الملا السبب
الذي هو نزع الخشتين فلما قام نازع الخشتين بينه ان سقوط
العود كان بعد مضي عشرة ايام من يوم نزع الخشب بسبب ربح
عارضه بشديده كانت سببا لسقوطه وسقوط غيره هل يسقط
عنه ضمان قيمة العود ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا كان العود
المركى المذكور بالخشتين المذكورتين يتوقف بقاؤه قايما او متحيا
على ركا الخشتين او الا فتعاقبه او استمرار الانتفاع به على ذلك
دخل الخشتان في بيع القطعة المذكورة كعريش نحو العنب والركا
منفصل يتوقف عليه نفع البيع المتصل ولان الخشتان منشآت
او ملحقات بالمتبث لما ذكر فعلى هذا اذا انزع البايع المذكور
الخشتين فسقط ضمن قيمة العود ورد الخشتين ان كانتا باقيتين

اختلاف المثلث

وردا لثمن قيمتهما ان تلفتا والقول قول النازع في قيمته لانه غارم وقول
السائل فلما قام نازع الخشب بينه **اجاب** له يجب عليه قيمة العود
لكن يضمن الخشتين لاسيلا به عليهما كما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة**
في رجل باع على اخر شجرة حور والحال ان البايع لا يعلم قدر المبيع المذكور
بل قال لرجل ثمن الشجرة الحور الذي في الارض الفلانية فقال له المثلث
بساوي خمسين سلما في ثبانه بذلك على ان المشتري ياخذ الشجرة الحور
في مدة معلومة **فصل** له مدة زايده على ما بينه وبينه فسقطت الارض
المذكورة وراد الاصل المذكور وزيادة كبيرة فهل للبايع المذكور ان يطالب
المشتري المذكور بالزيادة وهل له منع اخذ له بالثمن المذكور ام يكون
المبيع المذكور باطلا لكون البايع جاهلا بقدر المبيع والحال ما ذكر **اجاب**
رحمه الله تعالى بالنظر ان اقتضى الشرط المذكور شرطية قطع الشجرة
المذكور حال اصح البيع ان توفرت شروطه لتضمنه ما شرط شرعا
في حوزة ذلك ثم ان حصلت الزيادة المذكورة قبل التخلية جبر المشتري
فان سمي له البايع بها سقط خياره وهو عراض لا ملك ولا فان تسع
فذاك وان اجاز ونصا دق فهو البايع على قدر الزايد فذا كان ايضا
وان لم يتصا دقا فاحلن ذواليد حينئذ وله الحلف بغلبة الظن **فصل**
وان كانت الزيادة بعد التخلية فلا خيار بل القول قول المشتري فيها اي قدرها
بهيته لانه ذواليد حينئذ واما اذا لم يقتض الشرط المذكور ما ذكر
فالبائع فاسد لتضمنه بشرط مقصودا لم يوجبه عقد البيع ولا هو صلي
له لورود النازع في ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى ساحة
محدودها وحدودها بمال معلوم وفي الساحة المذكورة بنا اسفل واعلى
فهل يدخل الاعلى في المبيع المذكور ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى بالنظر
لغيره يدخل البناء الموصوف في الساحة المبيعة المذكورة سواء كان اسفل فقط
او اسفل واعلى وسوا قال البايع بعند الساحة بما فيها ونحو ذلك او اطلق
بيعها بان لم يتعرض لادخال ما فيها ومن البناء ولا اخرجها لان البيع
تخي ينفصل الملك فيستبع ما ذكر والله عز وجل اعلم **فصل**
في معاملة الرقيق **مسئلة** في مكلف له مستولده وعقيق وهبها مالا
معلوما مناصفة بينهما ثم هلكت فمردود مستولده عقيقه المذكور
وررق منها بنتا ثم هلكت وحصلتها من المال في يده ثم انه وعك ربيعة

الاعراض
عن التملك

ارقالا سواهم فاعتقهم وعليه دين فلي شفاه الله من وعكه طالبتة البنت
 بحصتها من ماله واذا لغوا به بينهم واراد التصرف في ارقابه الذين
 اعتقهم في وعكه ليغض بغيرهم ذين الغدما وير في بنته حصتها
 من مال امها فهل له ذلك ويلغوا عنه بهم والصورة هذه **اجاب**
 رحمه الله تعالى بالفضل هبة المالك المذكور لمستولدة المذكرة نصف
 اطلاق المذكور غير صحيح لان المستولدة لا تملك كاجزء به في العباب
 ونشرح الروض وغيرهما فان العتق المذكور من النصف الذي خصه
 سيدها به من المال المذكور باق على ملك السيد ينتقل الى ورثته
 ارثا واما العتق المذكور من العتق المذكور حال كونه عليه دين لآخر
 فان كان حال ان اعتقهم وهو لا غيرهم لا اشار الى ذلك السائل راده الله تعالى
 فوفيقا ولا يرجوا الوفا لغيره المذكور من غيرهم فعتقه صحيح لان تبرع المدين
 الذي لا يرجوا الوفا غير صحيح كما اقر به العلامة عمر الفخر والعلامة
 الطنطاوي والمحقق شيخنا وجيه الدين عبد الرحمن بن زباد رحمه الله
 تعالى نتعا لشرح ابن الرقعة رحمه الله تعالى فعلى هذا الوارد العتق
 المذكور التصرف في الارقال المذكورين والحال ما ذكر جاز له ذلك وجاز له
 ايضا قضا دين عزمه المذكورين من ائمتنا فم لا يعتقهم والصورة هذا
 لغو والله اعلم **باب** اختلاف المتبايعين **مسئلة**
 فيما اذا اختلف البايع والمشتري في روية المبيع بان قال المشتري رايته
 وانكر البايع ولا بينة حين المصدق منها ولو انها اتفقا على الروية
 فادعى البايع وجودها بعد العقد وادعى المشتري وجودها قبل العقد
 فمن المصدق ايضا ومن كان القول قوله فهل يلزمه ان يحلف
 واذا انكل حلف الاحرام لا افتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى
 المصدق في الصورة الاولى مدعى الروية يمينه وهو المشتري فيما ذكر
 كما صح في الروضه وجزم به في العباب وغيره لان الاقدام على العقد
 اعتراف بصحته وهو على القاعدة في قصد يق مدعى الصحة عملاق
 بالظاهر وان كان الاصل لعدم وكذا في الصورة الثانية ايضا المصدق
 مدعى الروية قبل العقد يمينه وهو المشتري المذكور لما ذكره واذا انكل
 المشتري عن اليمين فيا حلف البايع والصورة ما ذكره والله عز وجل اعلم
مسئلة عن رجل رهن على اخيه مائتا معلوما بدين معلوم يستحقه عليه

ثم اراد الرهن بيع الرهن المذكور على اخيه بمعلوم واحال بيعه الثمن
 للمرتفن المذكور وقيل المرتفن الكوالة فهل البيع المذكور صحيح ام لا
 فلو اختلف البايع والمشتري في وقت فسخ عقد الرهن **اجاب**
 كان بعد البيع وقال المشتري قبل البيع فهل يكون القول قول المشتري
 ام للبايع افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى البيع صحيح بوقوعه بعد
 انقضاء الرهن بفسخ المرتفن المذكور لعقد الرهن واذا اختلف البايع
 والمشتري المذكوران في صدور عقد البيع بينهما في اي وقت وقال البايع
 كان عقد البيع قبل الفسخ وقال المشتري بعد الفسخ فهما مختلفان في صحة
 عقد البيع والبايع يدعي الفساد لعدم وجود شرط صحة البيع وهو
 عدم الرهنية فيه فهو مدعى عدم صحة البيع لعدم وجود شرط صحة البيع وهو
 عدم الرهنية فيه فهو مدعى عدم صحة البيع لعدم انقضاء الرهن حال
 عقد البيع والمشتري يدعي الصحة لعدم وجود التعلق بالمبيع حال عقد
 البيع فيكون القول قول المشتري يمينه لانه مدعى الصحة والظاهر معه
 اذ من حال المالك اجابا بالفساد وقد علم على اصل عدم الصحة لا اعتقاد
 نقض الشارع الى انحرام العتق لان الاصل لعدم المنسك في الجمل والله اعلم
باب السلم مسئلة عن رجل اسلم على اخر ما لا
 معلوما في كذا اوكداد وخامن ورق الحور الى اجل معلوم فهل يصح السلم المذكور
 ولو انه لما حل الاجل المذكور طلب الدين من الدين ان يمهله بذلك فقال
 له الدين لا امهله الا ان تزيدني على ذلك كذا اوكداد وخامن ورق المذكور
 فقال الدين سار يديك هذا الذي طلبته ثم مضى على ذلك فما يجب على المدين
 افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى انما يلزم المدينون المذكور تسليم
 راس المال المعلوم المذكور فقط لعدم صحة السلم المذكور لعدم لزوم
 الزيادة المذكورة هذا هو الحكم الشرعي في ذلك وما عدم صحة السلم فيما ذكر
 فلعدم ضبط الدراج اي المكيال المذكور لتجا في ورق الحور فيه كالورق في الثقله
 فيصير بذلك سلم في مجهول وذلك غير صحيح وهذا قال شيخنا المحقق بن زباد
 في فتاويه لا يصح السلم في الحور الاورنا وان كان مصطلح عليه اذ لا
 يضبطه الكيل كما هو هنا شاهد لانه مما يجاني في المكيال والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل له على اخيه مائتا معلوما من البن والسكر من اصل سلم
 فلما حل الاجل دفع اليه المدين بعض الدين المذكور وعجز عن تسليم باقيه

ال
 في الحور لا يصح
 نعم

فحسب الدارين المذكور ما بقي من الدين المذكور بقدر معلوم من الذهب والاسلحة
على المدينين في قدر معلوم من البن والسكر فهل يصح السلم المذكور ام لا
ولو ان المدينين لما حل الاجل في هذا السلم الثاني وقع الى الدارين المذكور
قد را معلوما من البن والسكر وعجز عن تسليم باقي هذا السلم فاراد الدارين
ان يقيم الباقي المذكور بمال معلوم وليس له اليه في بن وسكر كما فعل في المرة
الاولى فامتنع المدينون من ذلك فسمع به الى حاكم السياسة محبسه الحاكم
المذكور وشتره بالضرر وغيره ان لم يفعل ما طلبه الدارين فاجابه المدينون
الى ما اراده الدارين خوفا على نفسه فهل يصح العقد المذكور وجب عليه الوفاء
به ام لا ولو ان المدينين رفع بالدارين المذكور الحاكم الشريعة المظهرة
وطلب منه انه يحسب له ما دفعه اليه من البن والسكر في المرة الثانية
من باقي المرة الاولى ويرد اليه ما زاد على ذلك فهل يجاب الى ذلك ام لا وجب
على الدارين رد ما ذكروا الخان ما ذكروا ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح السلم
المذكور الذي راس المال فيه القدر المذكور من الذهب كما ذكر لعدم وجود
راس المال حقيقة لبطلان الحساب المذكور شرعا وما دفعه المدينون من القدر
المعلوم من البن والسكر كما ذكر باق على ملكه لبطلان عقد السلم فيه وعدم وجوب
الوفاء به فاذا رفع المدينون المذكور بالدارين المذكور كما ذكر الزمهم الحاكم الشرعي
بارجاع ما قبضه منه من البن والسكر بحكم ما ذكر ان كان باقيا والا فبدله
وان شتره على ان يحسب له ما دفعه اليه مما ذكر في المرة عن باقي المرة الاولى
ويرد ما زاد على ذلك فذلك جار ان بقيت عين البن والسكر المسلم فيه ثانيا
ويكون ذلك كما لو اذن له ان يقبض عن المسلم فيه مما في يده واما اذا كان تافقا
فلا يجوز كونه جائزا عن صورة التقاض الجائز لانه غير جائز في دين السلم
لامتناع الاعتياض عنه كما قالوا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اسلم
على اخر في اثنين وعشرين مثاقيل ثوب في القميص متفرقة كل مجلس يدكر فيه
القدر المسلم فيه وصفته واجله ومحل الاداء ويقبضه راس المال في القدر
المسلم فيه في مجلس السلم فهل يصح السلم المذكور ويلزم المسلم عليه تسليم
عند حلوله ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يصح السلم في الثوب المذكور
والصورة ما ذكر كما افترق به بعضهم وان كان في مجلس متفرقة يبلغ القدر
المذكور فاكثرا لانضباطه وكثرة وجوده وعدم المشقة في تحصيله والله عز وجل
اعلم **مسئلة** في مكنن اسلم على اخر دينار ذهب في مائتين رطل عطينا محببا

قاعه

يصح السلم في ثوب القميص

السلم

الى اجل معلوم فلما حل الاجل عجز المسلم اليه عن تسليم ذلك لمستحقه المذكور
فتقدم عليه بالف وثمانماية سليما نيا من السكة السابقة الى اجل فسلم فيه
الى مستحق دين السلم سبعماية لمستحقه المذكور فتقدم عليه بالف وثمانماية
سليما نيا من السكة السابقة الى اجل فسلم فيه الى مستحق دين السلم سبعماية
ثم عجز عن تسليم ثمانية باقى الدراهم فتقدم عليه الى اجل معلوم بسنة وثمان
ذهب فلما انهما شرا فعا الى الحاكم الشرعي وسال منه المدين المذكور القضاء بينهما
فما ذكر بحكم الله فما حكم الله تعالى في ذلك افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله
تعالى لا يصح نفي بيع المسلم ما ذكر على السلم الا الاول ولا الاخر بل انما عليه
تحصيل السلم اليه وهو العطب المذكور فان عجز المدين عن تسليم ذلك لا اعتبار
بذلك وعدم قدرته على تحصيله لعدم وجود ثمنه فتظرة الى ميسره والمسلم
الخيار وكما لو انقطع السلم فيه لم حاجة ثم تظرة الى ميسره هذا الحكم الشرعي
والصورة ما ذكر وجب عليه رد السبعماية او بدله عند طلبها الى المسلم
اليه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل وقع الكلام بينه وبين رجل اخر
على انه يدفع دراهما وبرايا فثنيا ليس له ما دفعه اليه في طعام معلوم كل خمسة
اثمان راس مال السلم فيه دينار ذهبا وشرط له انه اذا احتاج اليه ذلك مشيا
فثنيا فهل يكون وكيل عنه فيما اسلمه ما دفعه اليه في الطعام الذي اسلمه له
على المستقلين ان صح التسليم لصحة شرائطه الشرعية ويكون على المسلم المذكور
الحط اليه بما سلمه لموكله وتسليمه الى موكله المذكور ام لا ولو احتاج المدفوع
اليه على ثمن من الدراهم والبرايا المدفوع اليه هل يكون مستحقا عليه علىصيل
القرض **ج** رد مثله الى الدافع ولا يكون سليا عليه لعدم صحة السلم لفقد
شرائطه المحررة له والصورة هذه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى
ما لفظه نعم يكون وكيل عنه فيما سلمه له مما ذكر كما ذكر ولكن لا يلزم الوكيل
المطالبة بذلك بل عليه بيان من عليه المسلم فيه كما صرح به في الروضة في اخر
الباب الثاني من الوكالات ولو احتاج المدفوع اليه على شيء مما ذكر قبض في
كانا لمستحق عليه بدله من مثل الدراهم وقيمة البر فيه يوم تصرفه فيه
ولا يكون قرضا ولا سليا صحيا بل يتبين تصرفه فيه ان قبضه له عند
التصرف فيه كما يحكم السلم القاسد فيجب عليه بدله لتبين فساد ذلك
فيه فيتبين بالتصرف فيه انه مفقوض فباسد والله عز وجل اعلم

ما يلزم الوكيل

باب القرض مسئلة في شخص عنه

قال معلوم لا يتام على حد القرض والحال ان الشخص غير ملي بذلك ولهم امر
 فطلبنا منهم من الدين المال لتفقه عليهم والحال انها قيمة عليهم فهل تجاب الام
 الى ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم تجاب الام المذكورة الى ذلك
 ويجب على الحاكم الشرعي وفقه الله تعالى نزع المال المذكور من الشخص المذكور
 والصورة ما ذكر لان القرض المذكور لمن ذكر باطل لان الشرط صحة
 اقراض مال المحجور كما قاله بن حجر الهيتمي وغيره ان يكون المقرض له اينا
 مليا مع مراعاة العطفية والمصلحة كما ذكر وقد قال الله تعالى ولا تتربوا
 مال اليتيم الا بالتقوى احسن والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اقترض
 رجلا في زمان معاملة الناس بالفلوس الشرعية كورسته عشر سلما بيا
 فلوسا كل سلما بيا من معلوما عدته من الفلوس المذكورة وكان يقع بالسليمان
 الواحد من كل سلما بيا من الطعام في ذلك الوقت واصرفها كلها في وقت ذلك على
 السعر المذكور فلما كان هذا الوقت طالب المقرض المذكور المستقرض
 المذكور فقال له ما اعطيتك في الجمع الا قطعة واحدة من دراهم الوقت وما
 يقع به الامكيا **ويصف** في يكون الحكم الشرعي في ذلك افتقنا **اجاب**
 رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان الذي على المقرض المذكور هو رد مثل فلوس
 القرض المذكورة فلوسا على عدة ما اقترض وجنسه وصفته ولا ينظر الى
 اختلاف السعر سعرا بيا بجد به كذا من الطعام المذكور كما هو صريح قول الاصحاب
 رضي الله عنهم على المقرض رد مثل ذلك ويؤيد ذلك ما في التثمة واذ قلنا
 برد المثل صورة فليرد عليه من جنسه ما يجمع او صافه حتى لا يفوته شيء منه
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ناظر بشرط الوقت على جهة معينة فاجرب بعض
 اراضي الوقت باجرة مثلا على حارث وادان منه ثلثة عشر دينارا ذهبا فلما
 انقضت مدة الاجارة على الحارث المذكور طالب بدنا بيرة المذكورة الناظر المذكور
 ورغب عن استيجار الارض المذكورة فاجرها من غيره باجرة مثلهامدة معلومة
 ثم اذن للغير ان يودي عنه مبلغ الدين الى ان الاجير الاول فسلم اليه من ذلك عشر
 ثم هلك الناظر والارض تحت يد الغير فهل له المطالبة للاجير الاول بما سلمه
 من الدنا بيرة المذكورة اليه وله عليه ان يديه ويجاب الى ذلك بالطريق الشرعي
 وجبر الاجير الاول على ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا سلم الغير المذكور

اقراض مال
 المحجور

بلغ

العشرة المذكورة الى الاجير الاول الدين المذكور وتلفظ حال التسليم الى من ذكر
 انه سلم ذلك اليه عن دين الناظر الا ان المذكور كان قال جعلت هذا بدلا
 عن مالكم في ذمة الناظر المذكور وكذا قضيتك هذا عن مالكم عليه ونوى
 الا بدال عنه كما قاله الاصحاب وقرره بن حجر في شرح العباب وقبض ذلك
 الدين المذكور فلا يجوز للغير المسلم المذكور المطالبة للاجير الاول المذكور
 بشئ مما سلمه اليه من الدنا بيرة المذكورة لانه ذكر كما هو صريح كلامهم في الاستبدال
 لان فيه ساسة استيفاء وسائتة بيع فيؤخذ منه ان يشترط فيه لفظ يدل
 على البيع صريحا كان او كناية كما صرح به ابن حجر في شرح العباب ثم قال فيه
 رايت الاذرعى قال لا بد فيه من لفظ عقد والام يملكه وصار مضمونا عليه
 وشعه الزركشي على ذلك فقالوا استندنا من كلام الراعي انه لا بد في الاستبدال
 من لفظ عقد والام يملكه وصار مضمونا عليه وقد يقال كجربان المعاطاة فيه
 انهم وكلام الراعي لا فرق بين الاستبدال الجنب وغيره وبحث ابن الرفعة
 معه في ذلك وصرح فيه بان الاستبدال المحتسب لا يشترط فيه صيغة ومال
 الزركشي الى موافقته وحكي بعض تلامذته وابن الرفعة انه روى عن شيخه
 ما فيه يسلك بالاستبدال مسلك الاعتياض حتى يشترط فيه ما يدل عليه من لفظ
 صريح او كناية كغيره من العقود قال بن حجر وهذا الرد واضح موافق
 لما قدمته اخذنا من كلامهم انهم وهو كما قال وهذا مصور في حق المدينين
 في باب ادلى ما دونه المذكور انه يشترط لفظه لفظا على ذلك صريحا كان
 او كناية انهم كما ذكرنا واما اذا سلم الاخير المذكور الى الدين المذكور
 وهو ساكت عن فسخ ذلك فله المطالبة له بما سلمه اليه مما ذكر وله ان يدعي
 عليه لانه باق على ملكه لم يخرج عنه باللفظ المذكور فيجاب الى ذلك بالطريق
 الشرعي وجبر الدين المذكور على ارجاعه لذلك انهم والله اعلم **مسئلة**
 عن قيم على يتيم اخره القاضي عن النصب بسبب موجب لذلك واقام اخر
 فحوسب الاول على ما قبضه من مال اليتيم وعلوما انفق عليه وذكر انه اقترض
 جماعة باسمائهم قدرا معلوما من مال اليتيم ثم بعد المحاسبة لمده ادعى انه
 قبض من المقرضين المال المذكور فهل يقبل قوله في القبض والحال انه
 التزم في مجلس المحاسبة ان ياتي بالمقرضين الى اقيم الثاني حتى يصادقا
 على اقراض المال المذكور فلم يفعل ذلك حتى ادعى فهل ملكا التيم الثاني
 مطالبة الغرما والحال ما ذكر ام لا افتقنا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى

الاستبدال

افترض مال
اليتم

اعلم ايها السائل وفقنا الله واياك للحق ان القيم الذي ينصبه القاضي
على اليتيم لا يجوز له افراض ماله من غير اذن القاضي الا لضرورة كمن سوك
القاضي من الاوليا كما قاله الاذرع وغيره ويشترط في القرض لماله ان يكون
امينا مليا وان يرتفع به عقارا ثم مستقلا وان يشهد على ذلك وان تقتضي
الشبهة عن مال المقترض حيث خلى عن مال المولى عليه والا فيطرق فيما
سوى ترك الاشياء كما قاله الجمهور ووجهه بين الرفعة والترك كشي
وجزم به في العباب فاذا اقترض القيم المذكور من مال اليتيم المذكور حال
كونه قيميا ومنصوبا عليه مستوفيا لما اشترط في ذلك شرعا ثم عزل عن
ذلك **النصب** لم يجز له قبض ما ذكر مما فرضه من المقترضين له
لا تعزله عن الولاية على ذلك وعدم جواز قبضه لذلك شرعا وكذا من
باب اولى لواجب القرض المذكور بشرط ما ذكر مما سوى الاشهاد
لاختلاف عدالته بذلك فقبضه لما ذكر لا يحصل به براءة المقترضين عما اقترضوا
مما ذكر فللقيم الثاني ايطالب القرضا المقترضين بمال القرض لانه باق
في ذمهم لما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** ما قولكم دفع الدين بغير قيمته
شيخ الاسلام صلى الله عليه وسلم احمد بن محمد في العباب اخذ القرض خاتمة
التقوى المعتادة في الاذرع الى اخره في المعتمد كلام النالسي والازرق
الذي اعتمد الشاب الطنبغاوي او كلام البلقيني الذي قاله في باب
القرض من الامداد انه اوقف لكلامهم بينونا ذلك بيانا شافيا
واذا كافيا ثابته الله تعالى **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه الذي
يقوم من سياق العباب الميل الى قول النالسي وغيره فانه قال ان
الجهل النالسي والازرق اليميني بان التقوى المعتادة فيما بين الناس
من الافراح اي كالحمان والنكاح كالقرض اي الضمن وحينئذ يطلبه
هو اي المعطي او وارثه وافق السواح البلقيني بخلافه فقال
لا رجوع به قار شارحه وهو الذي يتجه ترجيحه لعدم مسوغ الرجوع
واعتبار المجازاة به وطلبه من له يجاز له لا يقتضي رجوعا انتهى
وقال العلامة الطنبغاوي قد اختلف فيما الفتوى وافق ابو الحسن
الازرق انه يكون قرضا اي لان العادة جرت بذلك وافق البلقيني
انه لا يكون قرضا وما ذكره الازرق هو المعتمد وكان اهل الشام
عادتهم عدم الطلب فيه ثم افق البلقيني انه لا يكون قرضا وما قلناه

القيم ليس له
بعد العزل قبض
القرضات وهل
له المطالب به
ام لا

التقوى
المعتادة

من ان المعتمد كلام الازرق لان بعض الناس يسلمه فاي غالبا يطالبون
وقد يتهددون من لا يعطيهم عوض حقهم الى الحاكم ولان من دفع الى غيره
شيئا وقال قصدت القرض وقال القابض بل الهبة قال قول الدافع
كما ذكره في اخر العارية وطرده في مسائل **انتهى** والذي يظهر من حمل ما قاله
البالسي وغيره على من يعقدا المطالبة وما قال البلقيني وغيره علم من لا
يعقدا ذلك حال ان سقط ذلك اخذ بالعادة المطردة بالنسبة الى كل من المذكورين
الفاوة لذلك اي حال المتكلمة الاولى بان الساكت لا ينسب اليه قول والذي
سقط غالبا يكون ساكتا والاصل عدم خروج ذلك عن ملكه الا بما يصح
عليه لانه اعرف بقصده ويتايد الثاني باطراد العادة منه ومن امثاله
لعدم المطالبة لذلك مع عدم وجود مسوغ للرجوع فيكون من حين نوع
الاكراه والصدقة وان حصل نزاع بين المعطي لذلك وبين المعطي
ولم يثبت عادة فالقول قول المعطي لانه اعرف بقصده واذا قاما
بشيئين فالمرجح بينة المعطي لانها ناقلة والله عز وجل اعلم

كتاب الرهن

يعتادون من الغاصب العقود الشرعية وذلك انهم اعتادوا عقد الرهن
بصفة الشراء وصار عادة لهم فلهذا الصيغة المذكورة غير صحيحة
وما ترتب عليها غير صحيح امر لا واذا حكم حال قبله هم بصحة الرهن
المذكور لا فطراد عادتهم المتعارفة بينهم نظرا للمعنى هل ينفذ حكمه
ام لا فتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى لا عبرة بما يعتاده اهل
الجهة المذكورة من الغاصب العقود الشرعية لان المتبع ما وضعه الامة
المجتهدون اهل الشرع الشريف الذين هم الاقدار والاهنة المافية الصواب
والحق والتميز بين دينك والخطا والباطل ولهذا قال شيخ المذهب
والاسلام سيدي المجد احمد بن عمر المجد رحمه الله تعالى في فتاويه حمل اللفظ
على الوضع الشرعي من العامي وغيره واذا اعتادوا عند الرهن بصفة
الشراء وصار عادة لهم فعادتهم لا عبرة بها في ذلك ولا هي صحيحة فاما اعتادوا
بل اذا صدر ذلك لصيغة البيع من ايجاب وقبول صحيح فية فالحكم في
ذلك انه يصح بيعا في ذلك وان قصد الرهن الذي لعار فيه كما يوجد
ذلك من فتاوى العلامة الى العباس الطنبغاوي رحمه الله تعالى ولفظها
في البيع اذا جرت عادة فقها الحال انهم اذا ارادوا رهننا عند وابلط البيع

القول قول المعطي
لاننا عرفنا بقصد

قاعدة
حمل اللفظ

ومراد هو الرهن بكون حله حكم الرهن او حكم البيع فأجاب ان ما اتفق عليه فقه الحال في مثل ذلك مخالف للمنتول في المذهب وهو ان المنتول اذا وجد نقدا في موضعه لا يكون كناية في غيره ولا شك ان اذا صدر بلفظ البيع كان بيعا وان قصد الرهن وفاء بهذه القاعدة المهمة التي لا يخالفها احد من الاصحاب رضي الله عنهم انتهى فاذا حكم حكم بصحة الرهن المذكور كما ذكر فحكمه غير صحيح لبنائه على غير الصحة ومخالف للمذهب المنتول كما مر فلا ينفذ ولا يعتمد بل هو كالعهد والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل يستحق على خردينا معلوما ورهن عليه به ارضا معلومة ثم استأجرها للرايين من المدينين مدة معلومة ثم بعد ذلك توفي المدين وخلف ورثة واراضي اخرى فطلب المرتهن ورثة المدين بدنيته وقال لا يريد هذه الارض التي معي انا اريد ان يرهنوني ارضا اخرى غيرها ونسحق في الرهن ورهن عليه بعض الورثة ارضا يملكها من دون ساير الورثة وليست من التركة بالدين المذكور من غير اذن باقي الورثة ثم اجرها عليه فهل يصح الرهن والاجاره ام لا ولوان الوارث المذكور الذي رهن ارضه بدين مورثه بسط على بعض الاراضي المتروكة بغير اذن باقي الورثة يزرعها ويستغلها ويقول انا استغلها عوضا عن اراضي الموهوبة فهل له بذلك ام لا ولو طلب باقي الورثة اجرة مثل حصصهم في الارض التي بسط عليها مدة بسطه فهل يجابون الى ذلك ام لا فتونا ما جرين **اجاب** رجه الله تعالى اذا رهن بعض الورثة ارضا يملكها كما ذكر صح رهن الارض المذكورة بتدريما يقابل حصته من التركة لانه الذي يلزمه كما هو صريح شرح العباب لا من حجر ولا يصح بما سوى ذلك واما الاجارة فان اجارته على ما ذكر باجرة معلومة مستوفية الشروط صحت الاجارة ولو بسط الوارث المذكور بغير اذن بقية الورثة كما ذكر فبسطه المذكور غير جائز له فاذا طلب باقي الورثة اجرة مثل حصصهم في الارض التي بسط عليها مدة عليها اجيبوا الى ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل له ولد بالغ ركنه دين فطالبه صاحب الدين ان يشق الولد عليه ورهن به دون الدين ارضه بغير وكالة من الولد ولا حواله ولا ضمانه بل ترفع بالرهن بغير صيغة صدرت منه ما الحكم الشرعي في ذلك فتونا انما يكمل المسألة **اجاب** لا يصح الرهن المذكور والصورة

قاعدا

تقديم الصفة

تقديم الصفة في الغصب

ما ذكر اما اذا كان بصيغة شرعية فيصح ولو كان بغير اذن من الولد ولا وكالة ولا حواله ولا ضمان قياسا على الضمان عن الغير لكن لا يرجع بها بيع الرهن لعدم اذنه في ذلك له نظير الضمان كما اقتضى كلام الشئخين وصرح به صاحب العباب رحمه الله تعالى **مسئلة** فيما لو ان رهن النقطعة الارض ساقاه على غير المرتهن مدة معلومة لا ابتداء والانتها بتسوية سهم وتسعة وتسعين سهما للمساقي على اصلاح سهم واحد للمساقي منه فاخذ العامل العمل ان اطلع الخلل واقام عليه الى ان انتثر التمر فهل تقع المساقاة المذكورة ويكون للمساقي ما سمي له من السهام ام لا يصح اقول **اجاب** رجه الله تعالى بالنظر في صحة المساقاة اذا لم يحصل بها نقص في قيمة الخلل المرهون المذكور وان حصل النقص فيها بهام يصح ويستحق كان للمساقي ما سمي له من ما ذكر وان لم يصح كان له اجرة مثل عمله في الخلل المرهون المذكور كما يوجد حكم مساقاه ما ذكر من فتاوي العلامة اجمال القاطع رجه الله تعالى والله اعلم **مسئلة** مطلق التصرف يملك ارضا معلومة يعرف احد جزرها بالصديق المميز من الجانب الاسفل والجزء الثاني يعرف بقسم احمد المميز من الجانب الاعلى فزعم قسم الصديق الذي ذكر ادلا من مطلق التصرف رهننا صحيحا ورهن قسم احمد المذكور ادلا من مطلق التصرف رهننا صحيحا فزعم مرتفع قسم احمد المذكور الى الحدود التي بين الجزين وغيرها كتبت مكتوبا شرعيا عند قاض من القضاة في غير حضرته انه ارهن منه خمسة اسهم من اصل بستة وقبضها ويعني بما ذكر قسم الصديق الذي رهنه الراهن المذكور من المرواة المذكورة او لا فما الحكم الشرعي في ذلك فتونا **اجاب** رجه الله تعالى بالنظر في صحة الشرعي في ذلك ان القول قول الراهن فما اقر به في ذلك يتبع ويعمل به الا ان يقيم الذي ذكره وعرفه بغير قسم احد بينه مقبولة شرعا بخلاف ما اقر به الراهن المذكور من رهن الخمسة الاسهم كما ذكر فيعمل بها ويرفع على اقراره المجرد لانها تشاهده عليه ولا ثم معارض لها بخلاف ما اذا اقامت المرواة المرتهن بقسم الصديق بنية بعد ان اقر الراهن لها بذلك او قبله فان البتة يتعارضان وقد تمت المسئلة المذكورة باقرار المذكور لانه لم يزل يملكه فقبل قوله كما يوجد ذلك من العباب وشرحه لا من حجر رجه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** في امرأة تملك بيتا بها ثياب فاذا نزل رجل ان يرهن البيت المذكور بدينار من الذهب ويجهز بنتا به ففعل فهل يكون ذلك قرضا على الاذنة المذكورة بوثيقة البيت المذكور فاذا اقلتم نفد وماتت الاذنة فهل جهازها

بصحة الرهن بدنه الغير كالضمان

ما زاد على الدين المذكور فاذا اقلتم **نعم** وكان لا وارث للمرأة واستدان
 رجل من اصرارها او جيرانها في جهازها وجهازها مع اجارة القاضى له على ذلك
 فهل له ان يرجع بذلك فيما زاد من البيت على دين المرتته وتوان رجلا
 ادعى انه ابن اخت الهاكمة الاخره وانته يستحق تركتها هل يكون دعواه مسموعة
 لكونه لا وارث له من تركتها ام لا افتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى ما نقله
 نعم يكون قرضا اذا اقرضه على اذنه المذكور ثم اذا رهن البيت المذكور فصار
 جهازها وجهازها من البيت ما اقرضه من ذلك صار رهنها به لا رهنها في ذلك
 بالصورة المذكورة واذا ماتت الاذنة المذكورة صار جهازها فيما زاد من ثمن
 البيت على الدين الذي هو موهون به فاذا رهن البيت المذكور واذا استدان
 رجل ممن ذكر لي جهازها به وجهازها به كذا ذكر باذن القاضى له في ذلك رجع
 بذلك مما زاد على من ثمن البيت كذا ذكر واما اذا ادعى الرجل المذكور ما ذكر فينظر
 ان كان وارثا لها بشرطه سمعت دعواه لذلك والا فلا لانه من ذوى
 الارحام والله اعلم **مسئلة** عن رجل هلك وخلت ارضها بملكها واحاله وزوجه
 مدخولها مرفقة منه الارض المذكورة في دين لها عليه ولها في ذمته دين
 وهو من التند السابق كل حسمانية منه يدين فهل لها ان تقبض من الارض
 المرفقة معها ببلغ دينها وترسعه بعدد ما بقي منها وبترت الاخ المذكور
 ثلاثة ارباعه حيث لم يدع ان الاخ عمل دين المرتته بعد موت **احيه**
 واستبرأ لذمته من مبلغ ذلك منها ام لا فلو ادعت تحمل الاخ الدين الرهن عن
 اخيه وانها ابرأت الهاكمة عن ذلك واقامت شهادتها ادعته وانها رهن
 المتحمل فيما تحمله من دين اخيه جميع حصته في الارض المذكورة هل لها ذلك بالطريق
 الشرعي ويجاب اليه والصورة ما ذكرنا افتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اعلم ايها السائل ان دين الزوج المذكور بنية ارضها منه وهو الرهن على اي الدينين
 والصورة ملاك ومعتاد يسقط ذلك وبرائة ذمة المبت منه ان يدعى
 انه اخذ منها فمراعيه اليها عن الدين لانها الذي يجب اداؤه عليها لو كانا لا جنبا
 وسقط ذلك كالحكم وموت الزوج لا يعمل الحجر عليها فيما لها وهو رفع الارض
 ولو منعها من التصرف فيه فالحال ما ذكرنا لا دى ذلك الى الحجر عليها في ملكها
 بغير موجب فرع قلنا يسقط ربح الدينين المذكورين يعني ان لها التصرف
 في رفع الارض اذا لا يعمل الحجر عليها في ملكها ولا تغلق بغيرها به ويرجع

قا

تقدر دين الوارث

تقدر في

على الاخ المذكور ببيعة دينه المذكور كما يوجد ذلك من فتاوى العلامة العينية او
 وهذا اذا كانت الارض تفي بالدين او تزيد عليها كما ينهم من سياق السؤال
 وقول السائل فلو ادعت الزوجه تحمل الاخ بدين الرهن عن اخيه الى اخره
 جوابه نعم ان ثبت بذلك شئ بما لها المطالبة للاخ المتحمل المذكور بما يحمله
 عن اخيه المبت المذكور او يبيع ما رهنها وهو حصته مما ذكر ويجاب الى ذلك
 والصورة ما ذكرنا يوجد ذلك من فتاوى العلامة الكمال موسى الرداد رحمه
 الله تعالى والله اعلم **مسئلة** عن شخص يستحق في ذمة اخيه ما معلوما
 فله به بذلك عينا معلومة ثم ان الدين على حقه فطلب الدين بما يستحقه
 فقال ليس معي شئ بل يبقى الرهن عندك حتى اوفيك بما هو لك فهل يجوز
 للقاضي بيع الرهن المذكور مع تعزير المالك او تغلبه او غيره سوا حضر
 او غاب او لا افتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى ما نقله حيث طلب
 الدين المذكور حقه من المدين وجب على المدين المذكور الوفاء لحقه فوراً فان كان
 عنده من جنسه وجبت المبادرة بالاتفاق وان لم باع الرهن او غيره من
 امواله مما يكون الا بقبضه السوء لفورية وجوب الا بقبضه ولا يجوز للمدين
 الجواب بقوله ليس شئ الى اخره اذا الرهن سياق لما في جوابه من المطل
 المحرم بل بامره القاضي وفقه الله تعالى ببيع الرهن ان لم يوفه منه ببيعه
 او يبيع بعضه ان حصل الوفاة ولا من غيره فان لم يبيعه ولا وفاه من
 غيره باع القاضي الرهن او ادا له عليه المحس حتى يبيع ولكن انما يجوز للقاضي
 البيع بعد صحة الدين باقرار المدين به بشو عليه وكذا الرهنية وشروط ملك
 الرهن له فيجوز له ببيعه لا سيما اذا تعزز المدين او تغلب او غيره سوا
 حضر او غاب والله اعلم **مسئلة** في رجل رهن ارضه على اخيه **هـ**
 مسعى ولم يكن قبض الراهن للارض الاما قير الحاشا ولم يقع بينهم
 في ذلك عقد شرعي وصفه الرهن ببيع شرط الرد فاحتاج المرتته للارض
 فطالب عزيمه بدينه واراد منه ذهباً فقال اني رهنك من هذه الارض
 بن هـ ولم تقتض الاما قير في ذمته على الراهن وما يجب على المرتته
 اذا طلب الراهن عليه ارضه منه اي المرتته افتونا ما جوبين انما الله
 الثواب اكبر بل **اجاب** رحمه الله تعالى يجب على الراهن رد مثل لما قير
 التي قبضها من المرتته المذكور قدرا وجنسا ونوعا وصفه ولا يجب عليه

قا

باب انتفاع
المرتهن
باجرة المثل

ولا يجب عليه ذهب لا يستحق عليه دأينه الا ما قبضه منه وهو المتأخر وما عداه
 عن ذلك في حالة الرهن المذكور وهو الذهب المذكور فغير صحيح واما المرتهن
 المذكور اذا انتفع بالارض المذكورة بغير وجه شرعي فعليه للراهن اجرة
 مثلها مدة انتفاعه بها وان لم ينتفع بها فلا شيء عليه والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في شخص مطلق التصرف في رهن من مثله دارا معينة بدين ثابت حال في ذمته
 وقبض المذكور الدار المذكورة من الراهن المذكور مدة معلومة باجر معلوم وقبض
 الدار المذكورة وانتفع بها عن جهة الاجارة فلما انتقضت مدة الاجارة المذكورة
 طلب المرتهن المذكور الراهن المذكور ان يوفيه دين الرهن او يبيع الدار
 المذكورة ويوفيه من ثمنها فهل له ذلك او لا **قل** نعم فلو انه طلبه
 ان يوفيه من غير العين المذكورة والحال انه موثر بدين الرهن فهل يجب
 عليه ان يجيبه الى ما ذكر او لا واذا امتنع من احد الامرين المذكورين فهل يجب
 على القاضي ان يجبره على احدهما او لا ولو اجبره القاضي على احدهما واصول الانتفاع
 فهل يجب على القاضي حيث لم يكن له مال غير الدار المذكورة وان كان ولكن كان
 يبيعها اصلح ان يبيع الدار المذكورة ويقضي المرتهن دينه من ثمنها او لا
الجواب اذا طلب المرتهن المذكور من الراهن المذكور ان يوفيه دينه الحال المذكور
 او يبيع المرهون به الدار المذكورة ويوفيه من ثمنها جاز له ذلك واذا رفعه
 الى حاكم الشريعة المظهرة وطلب منه اجارته على ذلك اجابه الى ذلك واجبره
 على ما هناك وجوب دفع الضرر المرتهن لان الراهن المذكور اذا طلبه
 المرتهن المذكور بما ذكر وجب عليه الا يفاقرا من اي محل شأ نفسه او وكيله
 او يبيع المرهون فورا بنفسه او وكيله وهذا اذا لم يوجد عنده حسن الدين
 والا وفي منه ولهذا قال ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح العباب الحاصل انه
 يتيسر الوفا من حسن الدين من غير تاخير او دون تاخير يبيع المرهون
 والا اجبر الراهن على بيع المرهون والمراد بالتاخير المذكور هو ما يخل بالفورية
 المطلوبة في الرد بالعيب والاختار بالشفعة دون ما يخل بها وللراهن التاخير
 للوفا من المرهون اذا لم يخل بها وما ذكرنا من ان الراهن يجبر على البيع
 او الوفا من غيره محله اذا استرتا الرهن او لم يرد احدهما مما يخل بالضرورة
 المذكورة والاتقن على الحاكم حينئذ بتقديم الاسراع ومما لم قال ابن حجر
 رحمه الله تعالى راي السبكي ذكر ما يريد ما جمعت به واعتقد عدم انحصار

تفريق

متى شرط
التاخير

تفريق
في

الوفا للدين في الرهن واستدل له بتكسين الشيخين الحاكم في الاجبار على البيع
 او الوفا من غيره وبقوله في الفلأى به خلق هذا المرتهن في الرهن ومما
 المفلس واعتقد ايضا انه لا يخصص المطالبة في الرهن ايضا بل في حال ما كانت عليه
 قبل الرهن واراد استحقاقه التوفية من الرهن بعينه مضاعفا بما يستحقه
 من غيره على الايام فان في الدين من غيره فذاك والبيع فان حجر وفي الباقي
 من غيره ثم قال ولو احتاج البيع الى مدة ويده ما يمكن الوفا منه قال فينبغي
 ان يجب تعجلا للاذن الواجب والوجه حمل اطلاقهم امرا بالبيع بالبيع او الوفا
 من غير على ما اذا لم يكن من الوفا بغير البيع اقرب ولم يضيق المرتهن في ذلك
 فان كان اقرب او ضايق المرتهن فالوجه ان للحاكم الزامه بذلك لان
 تاخير الحق الواجب على الفور لا يجوز **قلت** الا ذكر في وما قاله السبكي
 حسن فتعين **التميز** وافتى السبكي ايضا بان الحق ليس متعلقا بالرهن
 فقط بل بجميع ماله فما رآه الحاكم مصلحة فعله ومن ثم تعين حبس الدين
 للوفا منه من غير بيع شيء وبيع ما هو ارجح من غيره **التميز** قال ابن حجر
 رحمه الله تعالى وهذا هو الوجه الموافق للمعتمد والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في رجل اعار اخر عينا لرهنا بدين عليه من اخر اذن له في القدر بمنفعة العين
 المرهونة للمرتهن فوهن وتقدر بالمنفعة بالاذن المذكور فهل يصح هذا
 الاذن في التذر وملك المذكور له بالمنفعة ام لا **الجواب** لا يصح
 التذر المذكور ولا الاذن فيه لشبه التذر باليمن فلا يصح التوكل فيه
 كسائر الايمان كما لا يصح التوكيل في الايلا ولا في اللعان ولا في الظهار بذلك
 اذا علمت ذلك تبين له ان المنذور له لا يملك المنفعة وان لم يبر نفوذ
 المرتهن منفعة المرهون جميع المدة التي كانت به عليها سواء انتفع بها ام لا
 والحال ما ذكر والله سبحانه اعلم قال النقيض عبد الله بن ابراهيم مطير
مكوا صحيح معتمد نعم قوله سواء انتفع بها ام لا اطلاق
 مقيد لان محل ذلك ان اراد المغير المالك الانتفاع بالعين المرهونة فمنعه
 بلا عذر لان المرتهن حينئذ يصير غاصبا والغصب هو المنتفع لضمان
 المنافع المفقودة والثانية ما لو لم يمنعه الانتفاع او منعه ليشهد على احد
 ان كان لا يمكن الانتفاع بها الا بان تراعى ما يد المرتهن على تنصيصه المشهور
 في المصنفات فلا يضمن ما فات من المنافع قبل ان ينتفع بالعين لانه مرتهن
 وبيع بعد القبض يد امانه هذا اذا لم ينو مع قبضها احدهما للانتفاع بها

المذلل لايصح
بالاذن

والاثنين المتأخرين المتأخرين والثانية لان بنية الانتفاع لما قاربت القبض
 اثر في تحضه للرهن فصار كما لمعصوب من قبض بخلاف ما لو حدث
 بينة الانتفاع بعد القبض فهي مجردها لا تؤثر حتى يحصل الانتفاع فتصير
 العين من حينئذ مضمومة مضمونة رقبه ومضافه قابضة ومفوتة
 والله اعلم **قال محمد بن ابي بكر** لا يشكر ربه الله تعالى **اجواب**
 صحيح واما قول المحقق محل ذلك ان اراد المعير الى اخره فسامه ان
 والله اعلم يوهي ان في صورة السؤال ان المرتهن قبض الرهن قبض مثله
 باذن ماله ولم يكن ذلك فيه بل مقتضى تصويره انه لم يحصل القبض المذكور
 فان كان ولا بد من ذكره قوله محل ذلك الى اخره وكان الاولى به ان يذكر
 الحكم المبني على القبض المذكور والحكم المبني على ذلك معا ليستوفي التصيل
 بذكر قسمته ليسلم من يوهي عرض السكت اللهم الا ان يكون له علم بصور
 الواقعة وبناءه على ما يعلم ولو لم يكن على ما في الرقعة فيكون بذلك متافيا
 لما قاله الاصحاب رضي الله عنهم من ان المبيع يكتسب جوازه على ما في الرقعة
 فان علم خلافه وانما قوله اي التقيي محمد المذكور في تحضه للرهن غلط
 صوابه ان يقول في تحضه للرهن فليعلم رزقنا الله تعالى وايا ه
 السلامه من الزبيع والزرل وجننا الهوى والخلل عنه وكرمه امين والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل كامل له حليمة تملك دارا وغلته الى اجل معلوم
 دين لآخر طلب وثيقة في دينه دارا حليمة من زوجها المذكور فاذنت له
 ان يرهنه في ذلك فرهنه فيه على مسحق الدين فلوان دينه حل ولم يوفه به الدين
 المذكور هل لمسحق الدين ان يتنازع بدينه الرهن المذكور ويجبر شرعا
 مالكته على ذلك والصورة ما ذكر **اجاب** رحمه الله تعالى اذا طلب المرتهن
 المذكور من الراهن المستعير المذكور قضا دينه الذي به الرهن المذكور
 فامتنع من قضايه وجعت المعيرة المألكة المذكورة واستودعت في بيعه
 لانها قد تزيد فداه ولا تسمى ببيعه فان لم يعده ولا اذنت في بيعه
 بآءه القاضى او ما ذونه فصر على ما ملكه بئمن مثله على راعب في شرآيه
 بذلك سواء كان المرتهن او غيره مسارعة الى ايفاء الدين الواجب ايقافا
 بالطلب وان اسرى فاذا بيع سلم القاضى او ما ذونه التمن للمرتهن
 المذكور في دينه ثم بعد تسليمه للمرتهن لا قبله يرجع المألكة المذكورة
 بالتمن المذكور على الراهن المستعير المذكور والله اعلم **مسئلة**

وظيفة
المفتي

تقرى

تقرى
في

في رجل كره رهن غلارهن معوش ثم انه احتاج الى تسوية وسيف منه
 فبذعه الراهن عن ان يهب منه حقه وهل المرتهن ان يهب منه امر لا
اجاب رحمه الله تعالى اذا صدر عقد الرهن المذكور بين المرآه
 الراهنين على انه رهن معوش وذكر ذلك او احداهما مع قبول الآخر في صلب
 العقد فهو رهن غير صحيح وان لم يكن ذلك في صلبه بل صدر عقد
 رهن صحيح شرعا في الخل المذكور ولم يجر مع ذلك بالوسيف المذكور
 فالوسيف غير داخل في الرهن كالصوف كاجزء بذلك في العباب تبعا
 للشامل وصاحب التثمة وقال زكريا انه الاوجه فعلى هذا المرآه اخذ
 تلك التسوية من الوسيط ولا يجوز للمرتهن منعه من ذلك ولا يجوز للمرتهن
 ان يأخذ منه شيئا لانه ملك الراهن والله فيه حق ولا تعلق والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** اعارة من هو جاز التصرف سها ما معلومة من ارض
 ليرهنها ويقتضا عن جهة الرهن بدين عرفة من اعار قدرا وجنسا وصفا
 من رجل عرفة من اعار باسمه ونسبه فرهن المستعير المذكور السهام
 المذكورة من الرجل المذكور بالدين المذكور واقتضه السهام المذكورة عن
 جهة الرهن رهنا صحيحا شرعا فطلب المرتهن المذكور دينه المذكور
 بعد حلوله من الراهن المذكور فلم يوفه الدين فطلب منه المرتهن ان يبيع
 ما يستحقه من الارض بئمن مثله من راعب موجود فامتنع من ذلك فهل للحاكم
 يطلب المرتهن حقه من الراهن حبسه ان امتنع من اداء الدين او من البيع
 حتى يبيع اوله البيع عنه بئمن مثله واذا طلب المرتهن المذكور من الحاكم
 بعد حلول دينه العرض على المعيرين امان بعد واسهامهم او ياذنوا في البيع
 فامتنعوا فهل للحاكم حبسهم حتى يبيعوا او يبيع عنهم بئمن المثل افتونا
اجاب رحمه الله تعالى اذا امتنع الدين المذكور مما ذكر فرفع الدين
 المذكور امره الى الحاكم المذكور وقعه الله تعالى وطلب منه ان يلزم مدينه
 ان يوفيه دينه الزمه الوفا لذلك لانه واجب عليه شرعا فان امتثل وادى
 فذاك وان لم حبه الى ان يوفيه حقه ما يبيع الرهن او غيره بئمن مثله
 وان وجد راعب الى ذلك مما ذكره لوالدين المذكور او يتولى الحاكم بيعه
 بئمن مثله بنفسه او بما ذونه لانه بطلب الدين حقه وجب المسارعة
 الى ايفاء به بالوجه الذي هو السرع الى ايفاء به كاقرة السبل وغيره وقول السائل
 وقعه الله تعالى واذا طلب المرتهن المذكور الى اخره جوابه اذا طلب المرتهن

المذكور من المستعير الراهن المذكور دينه المتعلق بالرهن فاستع روجع
 المالك والمعيرين المذكورين ولو كانوا مشركين في بيع الرهن المذكور اعز السام
 المذكورة لانهم قد يربوا وقد الرهن ولانه لو رهن على دين نفسه وجب
 مراجعته فمما لا ياتي فان لم ياذن المعيرون في بيعه ولا فداه من مالهم
 بآعه انقاضي كما ذكره على المالكين وان اشترى بالدين ثم يسلم عنه في الدين
 المتعلق به المذكور ويرجع المالك على الراهن المذكور ببذل الثمن الذي
 بيع به بناء على الاصح ان ذلك ضمان للدين في عين الرهن فلا الحاكم حبه لا ذكر
 ولانه لا يلزمه بدل الرهن لو تلف ولا اذا الدين لو تلف ايضا بل الامر كما ذكر
 والله عز وجل اعلم **مسألة** في رجل موصر رهنا له عند رجل في مال له
 عليه فاعتق الراهن ووطئ ابنته والحال ان الاب موصر فمات الاب المذكور
 وولدت ولم يعلم السابق من العتق والاستيلاء والحال ان المرثع مجهل
 السابق منها وهو مقر ايضا بالجهل من الذي عليه الغرم من المذكورين
اجاب رحمه الله تعالى عن السؤال الثاني بانه حيث لم يعلم السابق
 كما ذكر وجهه المرثع السابق كما ذكر يتوقف في التعرير لانه لم يتحقق
 من عليه الغرم من المذكورين فلا يجوز والحال ما ذكر المطالبة بذلك ولا
 الدعوى به الا بعد العلم من وجب عليه ذلك لا بشرط انهم يقيين المدعى
 عليه في صحة دعوى الاطلاق وغيره ويتعين الخصم في اجابة القاضي الى
 احضاره فحينئذ يتوقف في ذلك الى التبين والاصح ان الله عز وجل
 اعلم **مسألة** في رجل انتقل الى رحمة الله تعالى وخلف ارضا وورثه اولاد
 وزوجه تستحق في ذمته مهرا فتصرف الاولاد بالبيع للارض لمصلحتهم
 بل لبراء ذمة ابيهم عن المهر فهل البيع صحيح ام لا وهل يفرق بينهما اذا
 اذنت ام لا ويجب على الورثة رد الثمن الذي قبضوه بسبب البيع
 ويستحقون على الماشرك اجرة المثل للارض مدة بسطه عليها وكذا على ورثته
 ان بسطوا عليها بعده ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى البيع المذكور غير
 صحيح والصورة ما ذكر ويفرق بينهما اذا اذنت الزوجة في بيع الارض
 المذكور بقضا ما يخص الاولاد في قد حصصهم من مهرها فيكون ويصح
 البيع وبين ان لا ياذن كذلك فلا يصح البيع واذا لم يصح البيع للارض
 المذكور وجب على الورثة رد الثمن المذكور ويستحقون على الماشرك المذكور
 او ورثته اجرة مثل الارض مدة بسطهم عليها وان مضت مدة لها اجرة

قا

التوقف
في التعرير

شك
الدعوى

تفريق

البيع من التركة
للمدين

تفريق
في الدعوى

شك
الارض

وان كان البايعون عالمين بفساد البيع كما اقتضاه اطلاقهم والله عز وجل اعلم
مسألة في رجل هلك الى رحمة الله تعالى وخلف تركته وهي شجرة اكور وعليه
 دين ثابت فتعلق الدين بالتركة المذكورة وهو الشجر الموجود فاشاعت الحجة
 من الشجر المذكور في الدين المذكورين وهي من الدين بقية ثم حوت بعد
 ذلك الحجة الثانية من اصول الشجر المذكور فهل يتعلق الدين بها ام يكون
 ملكا للورثة وهل الحجة الثانية من الكوادر المتصلة او المتصلة
 وما الحكم في ذلك وهل يجوز صرية الدخول الثانية وعقب الذرة والنصب
 والكرات حدث من زوايد التركة ومنها فها ملك للوارث فلا يتعلق له دين
 ولا وصيته افتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى لا يتعلق الدين
 المذكور بالحجة الثانية المذكورة لانهما القى في تركة المتصلة كغصن الخلف
 وورق التوت والسدر والحماج مع ان كلا متوقف للاقتناع به مقصود
 على فضله عند اصله فتكون الحجة الثانية ملكا للوارث لانها من الزوايد كما
 ذكر كما يوجد ذلك من قول العباب المذكور كغير الحجة الثانية المذكورة
 في تركة الانفصال كما ذكر كالصوف والوبر والشعر فحكمها حكم الزوايد
 المتصلة التي هي كالولد واللبن والبيض للمرها واما ضرب الدخول والجر
 وعقب الذرة والنصب والكرات كان موجودا وقت الموت مستمر الوجود
 من قبله الى عقبه فهو متعلق الدين وان لم يبلغ وان اخذه لكونه تركته الميت
 المدينون ويحلفه ومنزوجه حكمه حكم الرهن الجعلي فيختص الدين بذلك ولا
 يتعلق الدين بما حدث من الزوايد كما يوجد من حاصل كلامهم ومما هو صريح في ذلك
 لما حكته ابن حجر في امداه ونظله ولومات عن زرع ولم يسئل او يسئل
 ولم يخرج حبه والذي يتجه ايضا ان ما كان موجودا عند الموت تركته وما حدث
 من السنابل والحب يكون من الزوايد فيقوم الزرع على الصفة التي كان عليها
 عند الموت فيتعلق حق الغرماء بقدر ذلك من قيمته والله عز وجل اعلم
مسألة عن رجل ارثنا موصوفا بحصة الاف سليمان في زمن
 ارد مرو ومحمود باشا وارادوا الدين رهنا ان يتكوا ارضهم وارادوا ان يخطروا
 عشرين سليمان عن الخس القطع مائة سليمان في هذه مشككة كين يكون فصل
 الحكم ما افتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى اذا اراد الراهنون
 ان يتكوا ارضهم والحال انهم كانوا قد اقرضوا دراهم من صفة الدراهم
 التي حوت في زمن ارد مرو او في زمن محمود باشا ورهنا بذلك رهنا

ما يتعلق به
دين الميت

شك
الارض

عن محمد بن

عن النضر
إذا عرفت ذلك
يوم الطلب

قائه

صحة النقل
في كتابي
الميت

تقرئ

تقرئ
في الغ

شأرا إذا ان بقلوا الرهن بقضا الدين المرهون فردوا مثل الدراهم التي اقترضوها
ومره عن رمره ومجروية فان لم يجدوا مثل الدراهم التي اقترضوها
مما ذكر سلفا عوضا ذهبها كما اني به شيئا العلامة عبد الرحمن بن زياد
رحم الله تعالى ويعتبر في تقويمها بالذهب بلد القرض ويوم الطلب كما قاله
في الروضة وغيرها والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل انتقل الى رجة الله تعالى
وخلف ايتاما وادعى عليهم اموالهم وترك عنها في ارض سلطان بنه وعليه دين
وحاجبه مطالب به فانتقاه الى رجة الله تعالى انتقل الى رجة الله تعالى
التي يستحق الميت العنا فيها يبلغ انتهى اليه الرغاب عند عار فيها
لكن عند القاضي فهل يصح نقل الوصي الارض المذكورة بالدين المذكور ام لا
فاذا قلتم يصح كين تكون صيغة النقلة والندار المعتاد فيها من هذا
الوصي افتقنا ما جرين لا عدكم المسلمين **اجواب** اعلم ايها السائل
ان العنا المحيتم المذكور مال محيتم من مخلف الهاكذ المذكور فحيث يصح
عليه دين وجبت المبادرة الى الغصاة فاذا رضى الدين ان ياخذ في مقابلة دينه
ولم يكن للهاكذ المذكور سواه وكان دينه له في مقابلة دينه يصح للايتام
المذكورين صح نقله عليه على الوضع المذكور والصورة على ما في المسطور ويمكن
ذلك صحها لار ما بصيغة النقلة للضرورة الى ذلك ولا يحتاج الى نذر بل لا
يصح من الوصي وانما اكتفى بذلك فيه للضرورة الى ذلك ولا يحتاج الى نذر بل لا
افتق بصحة ذلك ولو رومه شيئا المحقق ابن زياد في ضرورة التيمم الى
نقله ذلك لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والفقهاء اذ اضاقت
الامرا تسع والمنتفعة تجلب التيسير وكم من اشياء فلك بغير صيغة لاجل
ذلك من حصول ملك الزوجة المنتقة والكسوة للمسلم للزوج ذلك اليها
كما قاله القولي وغير ذلك لما ذكرناه مع مينة لولم يكن ذلك في المسول عند الادى
الى تاخير قضا الدين الى كمال الايتام **مسئلة** وفي ذلك ضرر بالهاكذ والدين
ولا في تعجيل ذلك كما ذكر ضرر على الايتام وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر
ولا ضرار في ذلك تحصيل واجب المبادرة بقضا دين الهاكذ مع القيام
بتعجيل الايتام للمطالب به بنية هذا وما نقلناه عن شيئا فهو صدق وحق
ولا يتغير بقول من ينادى على نفسه بالمهل ويكر ذلك عن شيئا فانه ليس
كما اتفق به دونه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ كما قالوا مع القيد له من يادة
علم في هذه المسئلة بخصوصها بحريتها الذي في الاحكام وقوة النزاع فيها

بين

الفلس

بين يدي مع حصول البحث والمجاورة فيها مع شيئا وتطلعه على حقيقة
ذلك وحصول الضرورة الى ما هنا كذا ذالت استرا الهلال فسلم لا يأسر
راوه بالايتام والله يعلم المنفذ من المصلح والله اعلم **مسئلة** عن ما اتفق
به ابن الصلاح فيما اذا رهن رجل بقرة من اخروا دن له في اخذ لبنها تمنأت معه
فهل يجب قيمتها فاجاب بانها يجب هل هو على ظاهره او لا وما العلة وقد قالوا
ان الرهن اذا تلف في يد المورث فلا ضمان عليه لان يده بيد امانة افتقنا
ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى ما اجاب به ابن الصلاح مبني على ان
البقرة المذكورة بالاذن في اخذ لبنها تصير مضمونة بالعارية لان الراهن له
في الانتفاع كما ذكر اخذ من قولهم لورهن شخص شيئا وجعله عارية له بعد
شهر ضمته بعد الشهر لانه عارية فاسدة بالتقليق بانقضاء الشهر والله عز وجل
اعلم **مسئلة** عن رجل كامل يملك ارضا وخللا جهة معلومة فادان من اخر
دينا معلوما ورهنه بعض النخل المذكور في الدين المذكور ثم ساقاه اياه مدة
سنة كاملة فاستوفى معاقره بسط عار النخل المرهون وغير المرهون بغير
عقد مساقاه سنين حاشا ثم هلك وبسط اولاده على ذلك سنين اربعا بغير عقد
مساقاه فلما انما **الحكم** رفعهم الى الحاكم الشرعي وساله الحكم الشرعي له
فما ذكر على من ذكر حيث اعترفوا بذلك او قامت عليهم البيه فالحكم الشرعي
في ذلك والصورة هنا **اجاب** رحمه الله تعالى حيث بسط الاخر المذكور
على الرهن وغيره بغير عقد مساقاه السنين المذكورة ثم من بعد وفاته
اولاده المذكورون فبسطوا على ما ذكر من غير مساقاه كما ذكرنا ذلك بسط
غير جازين والصورة ما ذكرنا فاعترفوا المذكورون بذلك كما ذكرنا او ثبت ذلك
لدي الحاكم الشرعي وفتنه الله تعالى وساله الحاكم الشرعي له فهل يلزمهم ارجاع
جميع ما بسطوا عليه موثرهم من الثرة ذلك ما بسطوا عليه من هذا ان كانت
باقية وان لم تكن باقية فقلها والله اعلم **مسئلة** في رجل له على اخر دين ادعاه عليه عنده القاضي ما قر به فساله تسليمه
فقال انما قدر على العرض عاجز عن النقد لا املكه الا عتارا وما عدا ذلك
حره فهل يقبل القاضي دعواه وسمع بيته ولا يجس بل ان احب الدين
ان ياخذ به بيته من العتار والا انظره مدة يعرض فيها عتاره ويبيعه ويوفد
دينه فاذا قلتم نعم فرفع الدين بالمديون الى حاكم السياسة وطلب منه
حبسه لا يجبه الى حبسه اتباعا لحكم الشريعة ام لا افتقنا ما جرين **اجاب**

رحمه الله تعالى تسمع دعوى المدين المذكور ما ذكره وبينه به واذا ثبت ذلك حرم
 حبسه ابتداءً ودواماً كما جزم به ابن حجر الهيتمي في شرح العباب وكذا
 ملازمته وهي ان يصاحبه في حرركاته وسكناته التي لا يستغنى عنها فيكره
 ولو في بعض ذلك بل تحرم مطالبته ان كانت على وجه الحزم لا بغيره هل حدث
 كذا شئ فخطبه الى كذا قاله ابن حجر المذكور **مسألة** يجب على الدائن المذكور ان يظن
 بتركه يتركه الى بيارة كما صرحوا به لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى
 ميسرة واليسر يكون اما بوجوده بحسب دينه او وجوده من يشترى عرضه
 المذكور ممن مثله ولو الدائن المذكور واذا عجز ذلك حرم على الدائن المذكور
 ان يرفع بالمدين المذكور الى حاكم السياسة وطلب حبسه عنده كما ذكرناه
 من الادلة **مسألة** فاذا جرم على الحاكم المذكور ان يحبس الى ذلك لان ذلك
 من التعاون على الاثم والعدوان والظلم والخسران الذي قد مر الله تعالى
 عنه في محكم كتابه العزيز وسيد الاولين والاخرين في السنة النبوية وهو
 قوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقوله صلى الله عليه وسلم كما رواه
 البخاري المسلم احقر المسلم لا يظلمه وابنه عز وجل اعلم **مسألة** ما قولكم
 رضي الله عنكم عن شخص هلك الى رحمة الله تعالى وعليه ديون معا وصلة
 محصنة والحال ان الهالك المذكور لم يكن مفلساً قبل الموت وخلف تركته
 فوجد بعض دائنيه عين ماله في التركة المذكورة هل له ان يفسخ ويتعلق
 بعين ماله ام ليس له ذلك وهل الفسخ شرعاً هو من راد دينه الحال على ماله
 ام غير ذلك افتونا ما جازين لا عدكم المسلمين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا هلك الشخص المتوفي لعين المالك المذكور والحال انه استترها بتمن
 في ذمته حال حيوته ومات مفلساً بالتمن لا موسراً ولم يتعلق بها حق لارز
 ككتابة فالبايع لها مقدم بها وكذا ببعض ان قبض ما يقابل بعض الاخر
 لما صفي في اخبار ايجاز رجل مات او افلس فصاحب المتاع احق بمنا عه
 اذا وجد بعينه اخذ لذلك من شرح العباب لا بغير حجر وغيره والله عز وجل
 اعلم **مسألة** عن رجل لا ناس عليه ديون فطلبوا به بين يدي القاضي وطلبوا
 حبسه بذلك فحبسه القاضي المذكور مدة والحال ان المدين المذكور عاجز
 عن التملك وله اراضي يملكها فطلب من غرمائه ان يقيموا من ارضه المذكورة
 بدينهم فامنعوا ولم يجد مشتر لذلك وتصور المدين المذكور وعياله

بيان الملائمة

تحرير مطالبته
من ثبت اعساره

التعاون على
الاثم والعدوان

اذا وجد عين
ماله

تقرير
في

باستدانة الحبس وعجز عن قوته وقوتهم فهل يجب على القاضي المذكور ان يخرج
 من الحبس حيث ثبت عجزه عن ايقاد الدين الى ان يجد مشتر لارضيه المذكورة
 وذهبوا لاحقا والبيهقي قضت خمسون عشرة ايام ولم يحضروها وحصل الضرر
 المذكور على المدين المذكور فما الحكم في ذلك افتونا ما جازين لا عدكم المسلمين
اجاب رحمه الله تعالى اذا ثبت شرعاً ان المدين المذكور عاجز عن
 النقد فادرك على الارض المذكورة ولم يجد من يشترى بها ثمن مثلاً لا الغرماء المذكورون
 رضوا بذلك ولا غيرهم لم يجز للقاضي حبسه كما قاله العلامة محمد بن عبد الرحمن
 الكيشي اي لا ابتداءً ولا دواماً كما صرح به ابن حجر الهيتمي في شرح العباب
 في الاعسار المطلق لا سيما اذا تضرر المدين المذكور كما ذكرناه يحرم حبسه
 فيجب على القاضي المذكور ان يخرج من الحبس حيث ثبت ذلك ويجب على الغرماء
 النظارة الى ميسرة بالنقد او حبس دينهم ان كان غيره او وجود رغب في شراء
 ارضه ثمن مثله لا بد منه لانه لا يملك على بيعها بدون ثمن مثلاً كما قاله
 الكيشي تبعاً للنووي وقول السابلي وفقه الله تعالى واذا ارادوا الغرماء اقامة
 بينه على ان المدين قادر ان يخرج جوابه لم ينتظر القاضي بغيثهم بتطويلهم
 للمدة كما ذكر بل يعذر اليهم ان كانوا حاضرين في البلد فان اقاموا البينة بذلك
 فذلك وان لم يقيموا اخرج المحبس المذكور من الحبس لان المهلة الشرعية ثلثة ايام
 والساعة زاد عليها بتطويلهم المذكور فيجب اخراجه **مسألة** والا لاخذ الغرماء
 ذلك ذريعة الى التطويل بل ما هو اكثر من ذلك بقينا في اقامة حبس المدين
 المذكور وذلك حرام لا بد منه قد صار عجزه عن النقد وقدرته على الارض التي
 لم يوجد رغب فيها بتمن مثلاً من المعسرين بما يحصل به براءة ذمته وخروجه
 عن الواجب عليه فيدخل في عموم قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
 اي العسرة بتجو النقد وعجزه عن كسبه ببيع ارضه بما ذكره ينتظر الى ميسرة
 بذلك والله اعلم **مسألة** عن مكلن اذان في ذمته من اخرين ديناً معلوماً الى
 اجل معلوم فلما حل لهم الدين في ذمته عجز عن ايفائهم بخلويين عن النقد
 وهو يملك تحلاً بتمن مساوياً في الوقت لمبلغ الدين ومواده تقويمه بتمن مثله
 لارباب الدين فلما انهم ابوءوا ذلك ورفعه الى حاكم الشريعة لينالوا منه بغير
 المدفع به اليه هل لهم ذلك ولا خرج عليهم فيه ام لا ولو ان الدين رفع امره
 في ذلك الى الحاكم الشرعي وسال منه حكم الله بيبه وبين الغرماء المذكورين
 فيما يستحقونه عليه بعد اقامة البينة من المدين المذكور انه لا يملك شيئا من المملات

العجز عن النقد

لا يملك البيع
بدون ثمن المثل

المهلة الشرعية

والتطويل
الذريعة

سوى النخل المذكور فماذا يكون حكم الله افترقا **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا حل الدين للمستحقين المذكورين علم المكلف المدين المذكور والحال انه حال
 اليد من التملك لا يمكن سوى النخل المثل المذكور والحال انه مساو في الوقت
 لمبلغ ديون كغيره المذكورين فطالبوه بديونهم عن عرض عليهم النخل المذكور
 ليشتروه بديونهم المذكورة فان رضوا بذلك فذاك وان لم يرضوا بذلك عرضة
 للبيع بثمن مثله لاجل وفادينه المذكور فان يتوهموا الدنيا المذكورين
 الى بيع النخل المذكور والحال ان المدين لهم في عرضه للبيع فرغوا به الى
 القاضى وفقه الله تعالى والحال انهم عالمون انه لم يكن في موجد سوى النخل
 المذكور الذي هو هبة عرضه للبيع بسبب ما ذكرنا وان ذلك فاذا
 تقابلوا بحضرة القاضى ولم يصادقوه على ذلك فعليه اقامة البينة بان
 لا يمكن شيئا من المبيعات سوى النخل المذكور فاذا اقام البينة بذلك امهل
 بلا حرج كما قاله العلامة محمد بن عبد الرحمن الحبيشى وذكره الى بيع
 النخل المذكور لثمن مثله كما ذكره في الانوار بتعالا امام النووي ولا يحرم الدنيا
 على شراء النخل المذكور بديونهم كما قاله العلامة الطينطاوي والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** فيما لو اقر المدين قبل ان يحسمه الدين انه يملك دوا با من البئر
 وذكر عددها ثم ادعى عليه الدين دينه وحسمه مدة ظهرت عسرة فما قام
 المدين ببينة تشهدت باعساره فلما شهدت البينة باعساره اقام الدين
 ببينة انه اقرا انه يملك دوا با عيني عددها فلو استفضل القاضى بشهود الاقرار
 عن تاريخ صدوره منه فمالوا كان قبل الحسم هل يكون بينه العسرة
 المتأخره عليه دافعة له ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى ببينة الاعسار
 مقدمة لاسناد شهود الاقرار بالدواب المذكورين الى سماعهم منه الاقرار
 المذكور في تاريخ سابق على تاريخ شهود الاعسار وبينة اليسار انما تسمع
 بعد بينة الاعسار اذا ثبتت في شهادتها انه حدث للشهود عليه بعد ثبوت
 اعساره ما ان قدره كذا كما قرره ابن حجر الهيتمي يعني كلام القائل
 رحمهم الله وتقع بهم امين والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل ثبت اعساره
 ثم صار يكتسب في كل يوم حرفين ما يكتفيه لقوته وقربت عياله هل يسمى
 موسرا بذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا ثبت اعساره وجب
 انظاره الى ميسره ولا يجب في حال اعساره ولا يرسم عليه الى ان يثبت

البيع النقد

تفه
بدا الاعسار
بدا اقراره بان له
املا

تقريباً
في

الانظار واجب

سده وامتناعه عن الاداء ولا يسمى بما يحصله من كسبه كل يوم كما ذكر موسى
 والله اعلم **مسئلة** في رجل عليه ديون معلومة وطالبه الغرماء بحقوقهم
 والحال انه موسر بالعرض معسر عند النقد فهل يجب عليه ان يبيع امواله
 واعيانه بدون ثمن المثل بقدر لا يقاس به عادة او لا يجب عليه ذلك ومن
 جملة امواله ارضاً وحيواناً ولا يوجد راعب يشتري بثمن المثل او يصير
 الى ان يوجد راعب يشتري بثمن المثل ويجب على المدين المذكور السعي في ذلك ام لا
 افتقنا ما جاوزين لاعدتك المسلمين **اجاب** رحمه الله تعالى حيث طلب الغرماء
 الرجل المذكور حقوقهم والصورة ما ذكر وجب عليه المبادرة ببيع ما ذكر
 بثمن مثله ان امكن ذلك وثمن المثل هو ما يشتري اليه الرغبات فيما ذكر على
 اظهر القولين **فحين** شتهر الدال ما ذكر فاذا انتهت الرغبات فيه لزمه
 بيعه ذلك ان كان يسهل ذلك ثمن مثله سابقاً ولا احتار ام لا ولا يعتبر
 ما ضر ولا ما ياتى وانما يعتبر ما يساويه حال البيع المحتاج اليه لانه ثمن مثله
 الان كما هو المنهج في شرح العباب لابن حجر الهيتمي ثم قال وبما تقرر علم ان من
 عسروا به البيع اي بانه يباع بدون ثمن المثل بما لا يتعين به حيث لا راعب
 باز يد فقد جرح في قوله بدون ثمن المثل لما علمت ان هذا الدون هو ثمن مثله
 النذر **وحين** لم يوجد راعب في شرا ما ذكر بثمن مثله المذكور كان الدين محاربين
 ما ذكر كما ذكر لان ذلك ليس من جنس دينه كما يقتضيه سياق السؤال وهو انما
 يجب عليه قبض ما هو من جنس دينه والله اعلم **مسئلة** في رجل ادعى انه معسر
 عن النقدين وسائر المطعومات والمقولات وسائر المخزكات والجمادات
 من جميع المقولات واقام ببينة على ذلك فادعى غريمه انه موسر واقام ببينة
 على ذلك هل يكفي في تقدير بينة اليسار ولو ثبتوا شيئا لم يكن في ملكه وقال
 المدين قد سلطته على قبضه في مقابلة ماله او من ماله او باعه عليه ماله او من
 عرض ماله وان ثبت رجل اخر ان يده في ملكه من دون البائع هل يأخذه ويبطل
 البيع فيه ام لا افتقنا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يكفي دعوى الغريم وبينته
 انه موسر فقط حتى يبين له انه ظهر له مال قدره كذا وسببه من كونه
 ورثه او اكتسبه والا لم تسمع دعواه كما قاله القائل والقاضى حين في فتاوهما
 وجزم به في العباب ثم ادعى الغريم وبين ذلك فان انكر المعسر خلفه الغرماء
 وان اقر اي المعسر بان ما في يده لغايب معروف انتظر قدومه او قدوم وكيله
 فان صدقه اخذته والا اخذته الغريم وان اقر به لحاضر صدقة على الله اخذته

صاحب الكسب
كل يوم كسبه
موسر

بيان ثمن
المثل

شرط الدعوى

اقرار المدين
بما في يده

ولا حق فيه للغير ولا يخلو المعسر للقراءة مواطاة لانه لو رجع عن اقراره
لم يقبل وان اقر به لغير معين صرفه لغرضه في مقابلة دينه لبطان اقراره
ووجوب العمل باليد وكذلك اذا اقر به لغير طفل ان صدقة الولي
اخذه ولا صرف له بينة كما ذكرنا حيث اقر به للرجل الاخر وصدقة لا يحتاج
الى بينة وان انكر المعسر ذلك وباع كما ذكرنا فاقام الرجل الاخر البينة
المقبولة شرعا بذلك اخذه بالوجه الشرعي والله عز وجل اعلم **مسئلة**
في رجل له على اخر دين معلوم وبه كفيل فطلب الدين المذكور الكفيل المذكور
وادعى عليه بين يدي حاكم الشريعة المطهرة الدين المذكور بسبب الكفالة
المذكورة فاقر الكفيل بذلك وادعى انه عاجز عن التصدق قدر على العرض فهل
يحتاج الى اقامة بينة بذلك ام لا واذا ثبت ذلك بالبينة وطلب الدين
حبسه فهل يحبس القاضى صلى الله عليه الى ذلك ام يهل الكفيل الى ان يجد مشتر
لعرضه بثلث المثل او يحبس الدين على التزامه بقدر دينه بثلث المثل من
العرض المذكور افتونا ما جازين **اجاب** رحمه الله تعالى بما صورته
اذا ادعى الكفيل بالدين المذكور انه عاجز عن التصدق قدر على العرض فلا بد له
من بينة تشهد لذلك فاذا ثبت ذلك الثبوت الشرعي لدى القاضى
وقد انه امره ببيع العرض بثلث مثله وان لم يوجد من يشتره بثلث
المثل كما ذكره في الانوار بتعالى النواوي في فتاويه في بيع عروض المحجور عليه
بالنفس وكذلك اذا لم يوجد من يشتره بثلث مثله وطلب الدين حبسه
لا يحبس القاضى الى حبسه بل يصبر حتى يوجد راغب في العرض بثلث
مثله كما قاله العلامة محمد بن عبد الرحمن الحنبلى وهو ظاهر لان الحبس
عقوبة فلا ينبغي فعلا مع ثبوت العجز عن تحصيل ما يحصل به وقال الدين
من التصدق لانه معسر عن ذلك فلا تنظر له الى ان يجد نقد يحصل له به
وقال الدين نظره الى ميسرة بذلك وكذا لا يجب عليه ان يكمل بوجهه لما
قلناه من انه معسر عن ذلك الى اخره ولو انه تغيب حال وجود راغب
بثلث المثل في العرض فالقاضى يقره عنه في البيع به ولا يحبس الدين
على ان يشتره من العرض المذكور بثلث مثله من عرض دينه بل يحبس
بين الشرايينك والترك كما ورد ذلك عن العلامة الطنبى اوى في فتاويه
وقال انه المعتد والله اعلم **مسئلة** عن رجل عهد له مال ثم تغارضا
بينه اليسار وبينه الاعار فهل تقدم بينة الاعار على بينة اليسار

العمل باليد

تقر

ركعتين

تقرى
على

ام لا وما الحكم فيما اذا شهد وكيل المدعى على المدعى عليه فيما وكل فيه فهل يسمع شهادته
ام لا افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا كان الرجل المذكور عهد له مال
موسره وقامت بينة بيساره بذلك المال الموسره وبينه باعساره
من ذلك بان قال انما تعلم ذلك ولكنه تلف قد مت بينة الاعسار لان معها
ن زيادة علم حيث لا واما اذا اطلقت البينات في عارضان وان قيدت
بينه اليسار واطلقت الاخرى قد مت الاخرى قال العلامة بن حجر في شرح
العباب حاشا مفيد اياه ما قاله في العباب بتعالى شامل وهو ما لو قامت بينة
باعساره وبينه بيساره قد مت بينة اليسار ان عينت ما صار به موسرا
والله عز وجل اعلم **قلت** وما قرنته في القسم الاول وهو قولى
اذا كان الى قولى حبيذا وجه مما افتر به بعضهم وهو انه اذا شهدت بينة
بالاعسار وبينه باليسار قد مت بينة الاعسار لان معار زيادة علم فان
حجر به الشك وتبين هذه الكيفيتين عند من يعلم ويعهد ان المشهود له مال موسر
به يقع في نفسه كذب من شهد بالاعسار حتى يفصل له التفصيل الذي
حرره العلامة بن حجر وبه يحجل المشهود عنه ان مع من شهد بذلك زيادة
علم ولكن ينبغ المعنى المذكور قول العلامة على بن مسعود والتباعد والحال
ان العلامة الارزقي عساق قولهم ما في شرحه مساق الوجه الضعيف فانه
ذكره بعد ان ذكر كلاما مواخفا للعباب عن الامام السمعيل الحضرى وغيره
وعبارة الارزقي في فتاويه القفال اذا شهد على المفسر بالغنى فلا بد من
بيان بسببه انه قداما قامت بينة باعساره وبينه بيساره قد مت بينة اليسار
كذا افتى به الامام احمد بن موسى عجل رضى الله عنه والامام بن ابي الصنف
اليمنى وحكى عن مفتي المحاملى وقوا عبد بن عبد السلام والحلى وهو مذهب
كلام الرويانى قال الفقيه السمعيل الحضرى فلا يقبل الا ان شهد بما لم يسمع
وانه يملكه الى الان واقتى الامام على بن مسعود والتباعد انه ان جهل حاله
قد مت بينة اليسار فان عرق له مال قد مت بينة الاعسار انتهى كلام الارزقي
فانظر الى انه اتى به بواقف العطف فاني سمعت من شيخنا شيخ المذهب
والاسلا وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد بقوله انه اذا ساق المولى كلاما في صدق
الكلام النبعة يقول لاحد له لعل ابوا والعطف فانه في الاصطلاح بين اهل
العلم يدل على ضعف المعطوف عنده وان السابق هو العطف فالشامل ذلك والله
عز وجل اعلم **باب الحجر** **مسئلة** عن رجل قيم على اتيام

بين
الاعسار
واليسار

قاع
بشع
في الموفات

استدان له على أرض له من ماله أو غيره من ماله لم يكن له من ماله
 الأرض استدان الحاكم في نقل الأرض وقضا الدين فنقل الأرض وقبل المال
 ولم يقض الدين وكان جوابه ان لم يكن للايتام شيء بين يدي قضا الدين وغيره
 فهل يصح هذه النقلة وهل ينزل فاذا قلتم نعم فهل على القاضي مطالبة
 بتبيين مصرفها ام لا واذا قلتم ينزل هل لصاحب الدين رفع المقتل المذكور
 الى القاضي ورفع يده من الأرض ام لا افتونا ما جورين **اجواب** نعم
 تصح هذه النقلة لاجل قضا الدين الثابت شرعا لوجوب بقايه حيث تعبت
 النقلة لذلك فاذا تبين مال النقلة ولم يقض الدين بغير العزل وقبضه
 منه الحاكم الشرعي او امينه باذنه وقضاه به لانزال القيمة مخالفة بما هو
 واجب عليه شرعا ولما خافه ذلك للامانة والعدل بالمصلحة والصحة مع
 حصول اتمام الحماية بقوله لم يكن للايتام شيء كما ذكرنا فاذا صمم على قوله
 لم يكن للايتام شيء وادعى انه تصرف ذلك فيما يتعلق بالايتام صلاية القاضي
 بتبين مصرفها فان بين مصرفا يقبل واجب النقلة بعد على الدين المذكور
 ظهر عدم انزاله وان لم يظهر لم يكن لصاحب الدين رفع المقتل المذكور
 الى القاضي ولا رفع يده من الأرض لانصراف ذلك على الوجه الشرعي حال
 النقلة بل يلزم الناقل القيمة تسليم ما قبضه من المال بالرسم ثم بالحسب
 الى من له قبضه شرعا لانه بذلك صار خائنا والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 هل يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل الذي بلغ رشدا غير مبرور ولا مسرف
 او لا يجوز الحجر عليه وهل يوجد في ذلك بظاهر حاله ام يكف اقامة البينة
 على ذلك وهل يثبت رشده هل يطلق عليه ماله ولا الحجر عليه والحال ما ذكر
 ام لا **اجواب** اعلم ايها السائل ان الحر البالغ العاقل اذا
 بلغ وشهدا غير مبرور كما ذكرنا انك الحجر عنه حجر الصبي
 ولا يبين النكاح بنفس الرشيد الا اذا ثبت بالبينة
 لان الرشيد متوقف على الاختيار واذا ثبت محرد بظاهر حاله لزم عليه
 رفع الاختيار الذي لا بد منه وايضا صحة تصرفه ظاهر
 يتوقف على ثبوت رشده ومن ثم قال الركني كلامهم استقلال الولي
 بالرفع اذا علم رشده والشك فيه فيما بينه وبين الله تعالى واما بالنسبة للظاهر
 فطريقة رفعه للحاكم وثبوت رشده لديه لا مكان البينة عليه انما فان
 اثبت رشده وجب على من عنده ماله اطلاقه عليه اي ملكيته منه لاهليته

النقلة

رفع القيمة

نعم

تقرير في

تقرير على الاختيار

لقبضه شرعا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص له ولد صغير محرم
 فباع والده المذكور غفارا له على شخص اخر وحكم حاكم الشريعة المطهرة المشترك
 المذكور حكما شرعيا فهل يقبل قول الولد المذكور بعد بلوغه رشدا على المشترك
 المذكور ان البيع المذكور كان على غير وجه المصلحة او بدون من المثل
 ام لا **اجواب** لا يقبل قول الولد المذكور بعد بلوغه كما ذكر على المشترك
 المذكور ان البيع المذكور كذا ذكر لان والده لا يثبت في ذلك لوقته بتقته بخلاف
 غيره من غير القيمة غير من الاب بل القول قول المشترك من والده في ذلك لانه
 فرعه فاعطى حكمه كما صرح بذلك العباب وغيره في مسئلة دون من المثل وهي
 متناسه على ذلك احدا من علمه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل هلك الى رحمة
 وخلف ابنا وبنينا فنصب القاضي على كل واحد منهما قيدا ولها كذا المذكورين
 على شخص معين فطالب احد القيمين المدين المذكور بالدين الذي عليه للها كذا
 فامر البعض وادعى الايفاء بالمقروا حضر عنه بينه الى مجلس القاضي ستمشهد
 على وقف دعواه فثبت خاف القيمة المذكور من سقوط الدين بتقدير شهادة
 بينة الايفاء وصالح المدين المذكور بثلاث ماعليه من الدين وحمل الثلث الباقي
 بالنذر واجاز القيمة الاخر ذلك وهو القيمة على البنت ونذر ثلث ما تجله
 القيمة الاول فهل الاجازة والحمل من القيمة الثاني صحيح ويلزمه ما تجله اذا
 طوبى به ام لا وما الحكم في ذلك افتونا ما جورين اثابكم الله امين **اجاب**
 القاضي العلامة جمال الدين المرحوم رحمه الله تعالى ونفع بعلمه المسلمين امين
 بما صورته اذا خاف القيمة المطالب المذكور بسقوط الدين المذكور بتقدير شهادة
 البينة المذكورة وغلب عار ظنه ذلك ولم يكن عالما بوقاياه فصالح المدين
 المذكور بثلاث ماعليه من الدين وحمل الثلث الباقي فثبت فعل خير او تدارك
 الدين من السقوط بما ذكرنا فان ذلك اقرب ثبته بما اذا خاف الولي على مال محجوره
 طالما قلده تخليصه ببعضه واما اذا خاف غصبه مسلما غير له فقبضه
 فاذا اجاز القيمة الاخر على البنت ذلك ونذر ثلث ما تجله القيمة الاول المطالب
 المذكور صحيح بحمله بالنذر المذكور ولزمه ما تجله بذلك فثبت البينة
 التي هو قيم عليها اذا انكح الحجر عنه او من يقوم مقامها مطالبة بذلك
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن شخص هلك الى رحمة الله وخلف اولادا
 ذكرين وانثى انثى واختا لا يبين وهم قاصدون عن درجة الكمال ولها كذا

نعم

اخوان فادعى احدها انه وصي على اولاد اخيه واقام بينة بذلك فتضى له
 بالوصاية حاكم الشريعة فقبض هذا الوصي ما كان متروكا للايتام ارضا وحقلا
 ونقدا وعرضا وصار يتصرف في ذلك تصرف المالك ويستغل الاراضي والحقول
 سنين علولا معلومة في عين كل سنة ثم هلكا بعد مضي سنين وعليه في ذمته
 دين لغرماء متعددين فاقام اخاه الحاكم الشرعي فيما على الايتام المذكورين والحال
 انه واخاه المذكور كانا لاني الايتام مساكين حتى اعلن براءته منهما عند
 حكام الشريعة المطهرة وسجلوا له بذلك وجعلوا له تمسكا بدينه هناك ووالدة
 الايتام صالحة للقيام على اولادها وام البنات كذلك وهل يكون المذكوران
 اولى بالقيام على اولادها ام لا ولوان هذا القيم يستغل شيئا من اراضي
 الايتام المذكورين ودفعه الى غرما اخيه فيما يستحقونه في ذمته من الدين
 هل له ذلك بالطريق الشرعي ويجوز عليه ام ما هو اللازم له في ذلك مشوعا
 والواجب بحكم الله تعالى فيه يبينوا لنا ذلك وافقنا ما جازين لا عدلكم المسلمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **اكواف**
 الاستفا المذكورة اولى بالاقامة على اولادها المذكورين وكذلك ام البنات
 اولى بالاقامة على بنتها المذكورة هذا اذا صلحت كل واحد منهما ولايه
 على من ذكر لانها الشفقة قيا ساعدا صرح به الشرحان وغيرهما في الايتام
 واما عظام اخوانها المذكور فقد انقول شرعا بما نقدي بدفعه مما استغله
 من اراضي الايتام المذكورين الى غرما اخيه المذكورين كما ذكر لصمانه وعصيانه
 بذلك الذي هو حرام عليه واثير به فضلا ان يثاب عليه وقد قال الله تعالى
 في محكم كتابه العزيز ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن فيدفعه
 المحرم المذكور صارا ظاهرا للايتام وبالحسن ان المخالفة الكتاب العزيز
 من الحنبل الاحقر الى الاسواق والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل منصرف
 على ايتام فبلغوا الايتام المذكورين رشتهم فارادوا اثبات ذلك شرعا
 فهل يثبت رشتهم المنصرف المذكور الى مجلس الشرع ام على حاكم
 الشريعة المطهرة اذا ثبت عنده بلوغ رشتهم امضا الحكم من غير
 حضوره افقنا ما جازين لا عدلكم المسلمين **اكواف**
 الاولى للقاضي وحقه الله تعالى ان لا يسمع البينة برشتهم المذكورين
 الا بحضور المنصرف عليهم براءة لساحته اي المنصرف وزيادة في التطلع

رشد القيم

تقر

تقريباً في

على

على حقيقة صفة الكمال التي ارادوا اثباتها لديه لان المنصرف اعرف بحالهم
 من غيره هذا اذا لم يظهر غرضه في ذلك ولو اثبتوا الذي القا في غيبة
 المنصرف صح اثباتهم لان بنفس الرشد يثبت الحجر عنهم كما قال في الروضة
 وغيرها انه الاصح وانما الثبوت لاجل صحة تصرفهم ظاهرا كما قاله
 ابن حجر في شرح العباب ثم قال فيه قال الزركشي قضية كلامهم استقلال
 الولي بالدفع اذا علم رشتهم الحجر عليه ولا شك فيه فيما بينه وبين الله تعالى
 واما بالنسبة للظاهر فطريقة رفعه للحاكم وثبوت رشتهم لا مكان البينة
 عليه ولا احتمال ان يثابره المولى عليه انه كان حين الدفع اليه سفيها حتى
 يضمن القدر فافهم ان المنصرف من اثبات الحجر عليه بذلك صحة تصرفه
 ظاهرا والسلامة من منازعته للمنصرف عليه كما ذكر والله اعلم وصح على
 السؤال العلامة ابو بكر بن ابراهيم مطير رحمه الله تعالى **مسئلة** في رجل
 انتقل الى رحمة الله تعالى وخلف زوجة واولاد اصغارا ولم يكن بعض الاولاد
 شقيقا للصغير منهم وجعل على اولاده القاصرين وصبا ليقدم في امرهم
 بالمصلحة وخلف ارضا ملكا وبيوتا ومساغا وطعما ودينا وغير ذلك
 وعنا محترما موجودا في ارضي وقت على مسجد لله تعالى يملكه مورثهم ومن
 الاولاد المذكورين ذكر وانني قاصران لهما ام ذات ثروة هما تحت نظرها
 وهي قايمة في حالهما بما يصلح لهما والمخلف المذكور من الاعينه والارض
 باق على شاعته بين اولاد المذكور لم يخرفه قسمة بينهم فاذا طالت امر
 الولدين المذكورين من الحاكم الشرعي ان يلزم الوصي بقسمة مخلف ابيهم المذكور
 القسمة الشرعية وتضرب القرعة بينهم ويميز بينهم ولد بها من صوب
 القرعة عن باقي الورثة المذكورين تكون الاعينة المذكورة يخاف عليها من قمار
 كثير يذهبها ثم ترتب يد غيرهم عليها ويحدث فيها عنا يعسر رفع يد
 عن الارض التي عنا وهم فيها ويؤدي الى خروج الارض من تحت يدهم بسبب
 مرور الزمان واحداث الاعينه من غيرهم وتعمل الام حصة ولد بها من
 اجرة الباشا للقسمة وما سواها من غيرها مما هو بسبب القسمة من مالها
 فهل يحبسها الحاكم المذكور الى ما ذكره ام لا واذا طالت الام المذكورة من الحاكم
 الشرعي الزام الوصي بتبين قد رما حصل لولد بها المذكورين من غلة واجرة
 لارضها اي حصتها من الارض التي خلفها ايدها لتعرف هل تكن عمرة
 ارضها ويزيد لتفقدتها وكسوتها فان وفي لما ذكره فذلك ولا يفت لما ذكره صرف منه

فايعة
بشيرة الرشد

ما يلزم الوصي
ببراءة من الغفل

الى عمرة ارضها ما يكتفيها وما زاد صرف اليها نفقة وكسوة وان لم ينفق بالنفقة
والكسوة لهما مثل نفقة امثالهما وكسوة امثالهما عملت بما احتج به اليه
للوفا بذلك لهما بالنذر الصريح الشرعي وان لم يحصل من محصل ارضها
الا قدر ما يعبر به عملت نفقة ما نفقة امثالهما وكسوة امثالهما بالنذر
الشرعي الى ان يحصل ثمن من ارضها وينظر فيه كما ذكر وتعمل هي اي امه
ما ذكر وهذا الى ان يكمل اخراجها من ارضه ولديها من ان ينفق عليها الوصي
من الماحصل فان لم ينفق من ارضها او باع شيئا من الارض او نقل شيئا من الاعية
التي هي للولدين المذكورين مع ان هذا الوصي قد ظهرت فيه ربيبه وهي انه
اخذ من ارضها الشرعية وحلف انه لم ينفق يد على شيء منها والاشاعة
حاصلة بانها تحت يده فهل يجزى القاضى اصله الله تعالى الى ذكره ويكون
في هذا مصلحة لليتيم المذكورين **الجواب** ولا
الا ان القاضى وفقه الله تعالى في الوصي المذكور ربيبه من نحو اخفا الماسا طير
واجابته بالانكار والحلف عليه كما ذكر مع قيام الاشاعة بانها تحت يده فطلبت
من القاضى الزام الوصي المذكور ان يقيم امرها من ذلك على الوجه الشرعي
من التقديل والقرعة وغير ذلك كما ذكر والحال ان في ذلك مصلحة وغبطة
للولدين القاضين المذكورين من حفظ مالهما بالتسجيل الشرعي بذلك مع تسليم
ما يخصهما في ذلك من اجرة القاسم والتسجيل لذلك من مال الام بطريق النذر
منها بذلك كما ذكر وسلامة مالهما من ذلك شيئا ولا سيما اذا اقرن ذكره بما نذر
به فيما يتعلق بذلك من التي فيه من النفقة والكسوة كما ذكر اجاب القاضى
الى ذلك والزمه بالقسمة كما ذكر احد امما في الروضة كغيرها اذا كان
احد الشريكين طفلا نظرا ان كان في القسمة غبطة فعلى الوكي طلب القسمة
وبذل حصته من الاجرة من مال الطفل **الاجابة** ومما في العباب كغيره في باب
الحجر ان الوكي يتصرف لوليه بالمصلحة حما التبر واي غبطة واي مصلحة
فيما ذكر كما ذكر والحال ما ذكر مع تحمل الاجرة كما سطر وقد قال الله تعالى في محكم
كتابه العزيز ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ففي القسمة فيما ذكر
لما ذكر كما ذكر الاحسنة ظاهرا وظهور الغبطة والمصلحة في ذلك ظهور
جليا معقورا لما في ذلك من الحفاظ بالتسجيل مع السلامة من سوء المشاركة
وسلامة مالهما من مودد ويكفي وحفظ العنا بما يؤمن به مما يخاف عليه من طول
التبدي عليه مع حفظ الارض بمراعاة العدة لذلك لا ذكر والاشراق به عليه

ظهور الربية
في الوصي

نفقة

تقريباً
على

فيما

فيما لك والله يعمل المفسد من المصلح والله عز وجل اعلم ورفعت
الى شيخنا المحيب المذكور اول الصورة كالاول لكن حديثه الاعينه فيها لغرض
للسايل فاجاب بما نفقة نعم يجب القاضى وفقه الله تعالى الام المذكورة الى ما ذكر
والصورة ما سطر لما في ذلك من الغبطة والمصلحة الظاهرين من خلوص
حصتها فيما ذكر بما ذكر من سوء المشاركة بتميزها كما ذكر مع توفير مالها من
اجرة القاسم والسجل وعمل ما ذكر من النفقة ونحوها بالنذر اللازم لهما الشرعي
وحفظ مالهما ايضا بالعدة والتسجيل كما ذكر احدا ذلك ما في الروضة للامام
النوي رحمه الله تعالى كغيرها اذا كان احد الشريكين طفلا نظرا ان كان
في القسمة غبطة فعلى الوكي طلب القسمة وبذل حصته من الاجرة من مال
الطفل **الاجابة** ومما في العباب كغيره في باب الحجر ان الوكي يتصرف لوليه
بالمصلحة حما التبر ومما في العباب سيما ذكر والحال ما ذكر غبطة ومصلحة
اي غبطة واي مصلحة تدرك ذلك فانه واجب على الوصي فيما ذكر كما ذكر وقد
قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن
فيما ذكر كما ذكر كما ذكر الاحسنة ظاهرا وبخلاف غبطة ومصلحة اخلا متزنا
فاذا صح لدى القاضى وفقه الله تعالى ذلك بالطريق الشرعي وجب عليه الاجابة
اليه لما فيه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى وقد قال صلى الله
عليه وسلم والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر
اوليو تشكن الله ان يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعون ولا يستجب لكم اجرجه
الترمذي وقال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والله عز وجل اعلم
سبيل فيما اذا غاب قاضى البلد وكان في بلد يتيم ليس له قيم واحتاج للنفقة
والكسوة فمن يبيع عنه هل لاحاد الناس ان يبيع عنه من حقه ام لا **الجواب**
اذا غاب القاضى المذكور الغيبة الشرعية فان توقع عوده
الى بلده في مدة لا يحصل على اليتيم الضرر بانتظاره فيها لاجل بيعه من ماله
لحاجة النفقة والكسوة المذكورين انقطعت وان تضر اليتيم بالانتظار للحاجة
المذكورة وجب على صاحب البلد ان ينظر في بيع امره بان يقيها عليه امنا فاذا
اجتمع رايهم على امين يتصرف في ماله بنحو البيع لما ذكر ونحوه في حقه اليه
وصار وليا يلزمه ما يلزم الاوليا لان هذه ولاية تثبت لصورة اليتيم
اليها وتنشأ من صور القاضى المذكور الى البلدة المذكورة فاذا وصل رفع

قوله على ما يجب
على صاحب البلد

الولاية
الضرورية

الاموالية ولا يجوز له تصرف بعض الامين المقام المذكور الذي هو على الوجه
 الشرعي وفيه مصلحة لليتيم لانه ولي شرعا لضرورة اليتيم ويظهر انه
 يكنى في ذلك ثلثه بل اثنين من صلاح بلده لما في ذلك من دفع الضرر عن
 اليتيم والنظر بالمصلحة في ماله وبالنسبة الى حسن لقوله تعالى ولا تقربوا
 مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار
 اي في ديننا وهذا اذا لم يظن حصول ضرر على الصالحا ومن يقيم في ذلك
 من جبار اذا اطلع على ذلك والا فلا يجب عليهم الحديث المذكور كما يرخد ذلك
 من شرع العباد لابن حجر وهو الذي كان في الوسخ وفيه بر لليتيم وتقوى وقد
 قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال عز وجل وتعاونوا على البر والتقوى
 والله عز وجل اعلم **مسألة** في رجل هلك رحمه الله وخلف حربة وابنا وبنينا
 منها وخلف والديه وخلف اربعة اخوة اثنين من الاب واثنين من الام من يرشد
 على الايتام من المذكورين افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى شيئا العلاء
 جمال الدين رحمه الله تعالى بما صورته اذا هلك الرجل المذكور وليس له هاب ولا
 حد لانيه وان على والاوصى الى احد على ابنة وبنته اليتيمين المذكورين
 فالولاية عليها مع ما لهما لقاضي بلدهما العدل الامين وان كان لهما مال في غير
 محل ولا ية قاضي بلدهما فللقاضي بلدهما المال ولا ية عليه لكنها قاصرة لانها مرتبطة
 بالمال فقط كالغائبين وجنب فليس له الا التصرف فيه بالحفظ والهد
 وما يقتضيه الحال من فعل المصلحة اللائقة ان حينئذ لا يتصرف
 فيه لاسيما كالاجارة والبيع والشرا وان كان في ذلك عتقة ولا ينصب فيها
 لذلك بل ذلك لقاضي بلده اليتيمين المذكورين لانه وليهما في النكاح فكذلك في المال
 هذا ما نقله الشيخان عن العزالي واقره وجزم به جمع متأخرون منهم ابن الرفعة
 وشيخ الاسلام المحقق سيدي محمد احمد بن محمد في عبا به قال السبكي
 والا ذرعي فعلى هذا لقاضي بلده اليتيم ان يطلب من قاضي ماله احضاره اليه
 عند امن الطريق وظهور المصلحة له فيه ثم اذا وثق له عقار او جب
 على قاضي بلده المال اسعافه لتلك اثم والله عز وجل اعلم **مسألة**
 ما حكم اوليا المحجورين اذا كانت بايديهم اراضي وقف او املاك للمحجور عليه
 واحتاجوا الى نقل ذلك وقلت ان المتقنة لا تصح الا بالندار ومعلوم
 ان المحجور عليه لا يصح نذره والندار لا تدخله النيابة فما الحكمة المرسومة

ال

تفه

تفويها
في

يدخل

لدخل ملكه المنقول في ملكه المتقل في صورة المحجورين لاسيما الذي منه ذلك
 الى تضرر المحجورين افيدونا فادكم الله ولا عذر لكم المسلمين **اجواب**
 الحكمة في ذلك انه اذا ثبت وصح اضطرار المحجور عليه الى عوض العنا الموهود
 فيما ذكره الحق النفقة قومه عدلان خيران به وشهد الذي الحاكم الشرعي اصلحة
 الله تعالى بذلك ثم يثقله بنفسه وما ذون عارف به بصيغة معاوضة كبيع
 على من له رغبة فيه بعوض مثله لما ذكر وقبض ذلك قبض مثله لقول الامام
 الشافعي رضي الله عنه اذا ضاق الامر اشع ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ضرر ولا ضرار ولقوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنفية السمجة ولقوله
 صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا ولقوله صلى الله عليه وسلم يسروا
 ولا تضروا ولقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله تعالى لا يكلف
 الله نفسا الا وسعها وقد افترى بذلك شاكنا المحقق بن زيا رحمه الله تعالى
 او اخرجه ولكن لم يذكر ذلك في فتاويه وما قول بعضهم واقنايه بعدم جواز ذلك
 وعلمه بانه يمكن ان يقتض من بيت المال الى ان يكمل المحجور عليه فهذا
 بعيد لما قد عرفت وتحقق ان ذلك لا يتيسر لمن ذكر ويحصل عليه الضرر بذلك
 من حيث طول انتظاره هو هم حصول ذلك والضرورة قاعة مستمرة به ورعا
 ومنها الخوف على العنا من التبدى عليه بطول استمرار الايدي عليه
 والمتضيات المرححات لنقله ما ذكر كما ذكر في قوله مردود بذلك واستقامه
 والله يعلم المسند من المصلح فان الفقر قد لا مردود كد وعاصره واشرف عليه
 بطول اقامته في مباشرة الاحكام الشرعية وكان يرجح في ذلك وعرضته على
 شيخنا المشار اليه رحمه الله فتوقف في ذلك اياما ثم بعد ذلك اقرى بما سبق فله
 الحمد على التوفيق قولنا بالحق ونصحه للمسلمين فهذا الذي ادين الله به وهو
 الموقف للصواب عنه وكرمه امين **مسألة** في رجل هلك وخلف زوجة
 وابنا وبنتين وخلف ارضا من مروة وآخرة ان الزوجة اذن لها نأيب
 الشريعة المطهرة ان تتصرف بالمصلحة للايتام فباع بعض الآخر فلما بلغ
 الايتام رشدا بسط الرجل على الارض وعلى الآخر بغير اذن من الباقيين غير
 انهم سكتوا خوفا منه لعلمهم ان له القدرة عليهم واستغل الارض المذكورة
 زمانا وبني من الآخر مربعة وشرا الاسرا ومكث اياما ثم اقسم هو والاخوات

مردف

التوقف على الاما

الارض المذكورة ولم يعطهم حصتهم من البيت ثم هلك وله اولاد فبقيت
 ايديهم رمانا باسطة على البيت يد جروته كل سنة باجرة معلومة ثم
 تنازع الجميع في الاصل فقال للمرأة بعته الاجر بالمصلحة فهل يكون القول
 قولها ام لا وهل تمن البيت مقلوعا ام مبنا لكونه اصرف فيه بغير اذنهم
 وهل يجب لهم اجرة مثل الارض مدة بسط الهالك ويرجع بها في تركته ويجب
 لهم ايضا اجرة حصصهم في البيت **ار لا الجواب** لا يكون القول
 قول المرأة المذكورة في انها باعت الاجر بالمصلحة بل لا بد من البيعة بذلك
 ممن له ذلك شرعا واما البيت حيث بنى من اله التركة كما ذكر فيقول مبنا
 اصاع صرفته التي بغير اذن كما ذكر تحت لهم اجرة مثل حصصهم من
 الارض المذكورة مدة بسطه عليها بغير وجه شرعي كما يوجد ذلك من العيا
 والله اعلم **مسئلة** الوصي اذا تصرف في مال اليتام تصرفا ليس فيه
 مصلحة ولا غبطة ولا اجر نفع الى اليتام هل يصح تصرفه ام لا وهل له
 مصادقة ارباب الديون وقضاؤه من مال اليتام من غير ان ينسبوا ذلك
 شرعا ام لا وان اخبر الوصي من له ذلك مثله من مال اليتام وقدره وجسه
 فاظهر ثوبا وعينه واخفا شيئا ولم يعينه هل يكون ذلك في وصايته ويستحق
 العزل بسبب ذلك ام ينعزل شرعا وهل له تخليف القيم المذكور اياهم
 وتنع بيتهم على المذكور ام لا **الجواب** اذا تصرف الوصي المذكور
 في مال اليتام المذكورين تصرفا ليس فيه مصلحة ولا غبطة كما ذكر فنصرفه
 غير صحيح وكذا اذا كان ليس فيه فقط اذا الممتنع على الوصي البيع الحامي
 عن النفع والضرر لا الذي فيه مصلحة وان لم يسه الى الغبطة ببيع بزيادة
 على القيمة لها ومع والمصلحة لا يلزم ذلك لصرفها بكونها ما يتوقع فيه
 النفع وبيع ما يتوقع فيه الخسران ولهذا عبر الشكاح في الاخذ بالشفعة
 بالمصلحة وغيرها عبر بالغبطة وما عبرا به اولى لما ذكره من حجر الهيكل
 في شرح العباب فتصرفه بغير مصلحة يتعد في ولايته كما صرح به شيخنا المحقق
 ابن زياتي في فتاويه وذلك لما ائتمه الواجب عليه وهو ان يكون تصرفه للامانة
 في ما لهم بالمصلحة كما صرحوا به لقوله تعالى ولا فقرنوا مال اليتيم الا بالتي
 هي احسن فيعزل الوصي بذلك كما صرح به شيخنا المثار اليه في فتاويه وترك
 الوصي التهمة الهلكة لتركة الواجب عليه بل انغزاله في هذه المسئلة اولى

تصرف الوصي
 بلا مصلحة
 او الغبطة

تف

تفريغ
 في

من مسئلة ترك التهمة وليس له مصادقة ارباب الديون المذكورين وقضاؤه
 من مال اليتام من غير ان يبينوا ذلك شرعا كما هو صريح العباب في كتاب
 الاقرار واداسلم اليهم شيئا من اموال اليتام بنا على مصادقة اربابهم
 فهو ضامن لما سلمه مما ذكر لتعديده بتسليمه فانه لا يجوز له شرعا فعلى هذا جميع
 يقيم الحاكم الشرعي وقفة الله تعالى لشخص اخر على اليتام المذكورين اهلا للاقامة
 عليهم وعلموا الوصية ولمن يقيم على من ذكر ان يحجر الوصي المذكور على اصل
 مال اليتام المذكورين قدرا وجسا ونوعا ليتوصل بذلك الى تحقيقه ليعرف
 بذلك ما بقي وكذا وكما ما خرج من يد بغير مصلحة ومصادقة باطله فانه
 ضامن له كما هو صريح كلام الروياني وغيره لتقصيره بذلك فان اخبره بشئ واخفا
 شيئا فبندعي عليه ما اخفاه ويحلف عليه اذا انكره ولا اذا وجد بيعة اقامها عليه
 ولذا ثبت ذلك تأكد انغزاله وعدم اهليته للولاية عليه وعلى غيره الى مضى
 مدة الاستبراء وهي سنة عند الاكثرين والله اعلم **مسئلة** في امارة ثقلت على
 وعن اولادها القاصرين وهم اربعة ذكور وبنات جميع احدى وثمانين
 بينهما من اصل ثمانية وثمانين سهما في سهم من اصل ثلثة اسهم متاعا
 في ارض معلومة معينة من اراضي بيت المال بعد ان مات ابوه وترك
 السهم المذكور في الارض المذكورة من الاصل المذكور محررا لهم ولاخت
 لهم بالغة وذلك على رجل معلوم ثبت انه مثل ما انتقل به السهام المذكورة
 وبعد ثبوت ذلك لدي حكم الشريعة اذن ان انتقل سهم اولادها المذكورين
 على من ذكر بالمال المذكور وبعد ثبوت حاجتهم وضرورتهم الى النفقة والكسوة
 وبغير سهامهم المذكورة طريقا الى تحصيل وسلم الى الناقلة المذكورة المال
 المذكور ونذرت له بما تملكه من العنا المحترمة في السهام المذكورة ثم ان
 المستقل المذكور عمر الارض المذكورة بعد ان صارت جميعا محررا له عمره
 زادت بها قيمتها فلوراها احد الاولاد وبلغ رشيدها ونزع في سهمه في الارض
 المذكورة واثبت المستقل ان امه نقلت عليه سهمه وسهام اخوته القاصرين
 باذن من الحاكم المذكور لها في ذلك بعد ثبوت جميع ما ذكر مال مبلغه كذا
 سلمه اليها هل تندفع دعواه والصورة ما ذكر **الجواب** لا تسع
 دعوى الولد المذكور المارع والصورة ما ذكر اما اذا كان مرافقا فظاهر
 واما اذا كان بالغار شيئا بليا وتقلد والدته لسهمه عنه على الوجه الشرعي
 كما افتر بذلك شيخنا المحقق بن زياد وان لم يكن لامر كما ذكره لرغب الناس على

لي الولي
 مصادقة
 اهل الديون

يجب على الولي
 تبين اموال
 القاصرين

مثل ذلك وانظر المحاجر الضرر الشديد وحال ان صدر من امه ذلك على الكيفية
 المذكورة وهو على التي في احسن **مسئلة** في رجل نكح نكته التي في ما ظن
 على عيال اخيه يتصرف لهم ما جره الارث لهم ويتصرف لهم فيه على وجه
 المصلحة وينفق عليهم ويكسوههم بالمعروف وكان جدهم لأمهم قد تصرف
 في اشياء من تركته ابيهم فهل للوصي ان يطالبه لها ويجب عليه رد ما كان
 قائما وقيمة ما كان هالكا والصورة هذه افق ما جاورين **الجواب**
 لا يجوز للجد المذكور وضع يده على شيء من التركة المذكورة بغير اذن من له
 ذلك شرعا ولا يصح تصرفه في ذلك بغير اذن من ذكره ويضمن بذلك التعدي
 لانه ليس له ولاية على ذلك الا بتوليته من له ذلك شرعا فليقيم المذكور مطالبة
 بجميع ذلك ويجب على الجد المذكور رد ما هو موجود من ذلك تحت يده او انتقل
 من تحت يده العادوية الى غيره وذلك الى القيم المذكور وما عزم من ذلك بعد
 وقوع يده عليه وجب عليه عزم بدله من مثله ما هو مثلي وقيمة ما هو
 مستقرم بالثمن قيمه من حين تقديده على ما ذكر الى حين تلفه والله عز وجل اعلم
مسئلة في امرأة بلغت غير مصلحة لدينها ودينها بحيث انها لم تصل قدام
 ولاية نولايه ولا وصاية ولا نصب من حاكم وترك الرفع الى الحاكم في حقة
 مالها بيعها منها وتبذيرا واذا وقع في يدها شيء من مالها تلفته في غير
 وجهه فبذرت بجميع ما جره الارض اليها فيها ورثته من ابيه وفيما ملكه
 من غير الارث والحال انها على ما ذكر من عدم ريشتها وان ذمت ابيها
 وابنه مشغولان بدين ظاهرا حال النذر وبدين ظهر بعد النذر منه
 ما هو باقيا لم يتضف فهل يصح النذر الصادر منه والحال ما ذكر او لا افقنا
اجاب لا يصح النذر المذكور من المرأة المذكورة والصورة ما ذكر لعدم
 ريشتها كما ذكر وعلى تقدير وجود ريشتها حال صدور ذلك منها وجود
 الدين المذكور المتعلق بما بذرت به يمنع صحة نذرها المذكور ايضا فكل
 من ذكر ما يمنع الصحة على حديثه فكيف اذا اجتمعا والله عز وجل اعلم
مسئلة عن رجل يملك بيتا فباع نصفه على زوجته ثم ماتت الزوجة وخلفت
 الزوج المذكور واولادها صغارا منه فباع الرجل المذكور نصف البيت المذكور
 من اخر ولم يعين اي النصفين هو هل هو الموروث بينه وبين اولاده
 او الباقي على ملكه وكتب له حجة بذلك فهل ينفذ بيعه في النصف الباقي

تفعل عنها
النفق

التصرف بذلك

نذر غير الرشيد
لا يصح

على ملكه او فيه وفيما ورثته من زوجته او تكون في النصفين جميعا وهل يملك
 المشترك نصف البيت المذكور ام لا ولو انه عين النصف الموروث في بيعه
 المذكور وباعه صفقة واحدة ولم يفصل عن حصته وعن حصه اولاده
 الصغار المذكورين فهل يصح بيعه المذكور ام لا فلو مات الاب المذكور
 فادعى الاولاد المذكورون بعد بلوغهم او وصيهم قبل بلوغهم ان سهامهم
 في مشترك امهم من نصف البيت ياتي على ملكهم يكون ابيهم المذكور باع حصته
 وحصه اولاده الصغار صفقة واحدة وتكون له لم يظهر النفع والخبر به
 في بيعه المذكور وذلك بعد ان ائتموا ان شرا امهم قبل شرا الرجل المذكور
 فحكم لهم القاضي ببقاء ما قسم المذكور لكون الحال ما ذكر هل ينفذ حكمه
 ام لا **اجاب** حيث اطلق الرجل المذكور البايع بيع النصف
 من البيت المذكور كما ذكر اولادنا نفذ البيع في نصف ما يملكه من البيت المذكور
 كما ذكر اولادنا نفذ البيع في نصف ما يملكه من البيت المذكور من النصف الثاني
 وما ملكه بالارث من زوجته وهو ربع النصف المبيع عليها من البيت المذكور
 وذلك لانه لا هذه المسئلة فرد من افراد قاعدة الحصر والاشاعة واعتمد فيها
 كما قاله شيخنا المحقق عبدالرحمن بن زباد نعم الله في فتاويه التوفيل على الاشاعة
 فيكون المبيع فيما ذكر سهامين ونصف سهم من اصل ثمانية اسهم كالواحد رجل يملك
 في غيره ثلثة ارباعها والربع الرابع ملكه آخر ثم باع الرجل المذكور ربع
 العين المذكورة نفذ البيع كما افق به شيخنا المحقق في ثلثة ارباع ربع
 العين وهو ثلثة اسهم من ستة عشر سهما تقريبا على الاشاعة **والا**
 عين البايع المذكور النصف الموروث في بيعه المذكور فباعه صفقة في ثلثين
 مثله ولم يفصل ما يخصه من الثمن المذكور مما يخص اولاده المذكورين
 صح البيع لا مكان العلم بما يخصه من الثمن من يخص اولاده المذكورين
 بالتوزيع المذكور للثمن على ذلك لكون المبيع مشتركا بينهما شركة معلومة
 الاجزا فلان جهل مانع للصحة فاذا مات الاب فادعى الاولاد المذكورون
 او وصيهم ما ذكر كما ذكر لم تسمع دعواهم والصورة ما سطر لصحة بيع
 امهم ما ذكر صفقة واحدة لما ذكرنا ولما صرح به العلامة ابن حجر في شرح
 العباب من انه لا يتصرف للاب والجد فيما يتصرفا فيه للولد الا ان
 يثبت ما يفسده ثم قال في العباب ويصدقان في بيعهما انه وقع وقت الحاجة
 او المصلحة بينهما اي حيث لم يثبت خلاف ذلك جميعه لقوة ولايتهما القوية

قاع الحصر
الحصر الاشاعة

قاعة تصرف
الاب ورجله

شققها خلافاً غيرهما قاله بن حجر ولهذا جزم في العباب كغيره ان المحور
 اذا ادعى على المشتري من وليه بان يبيعه الذي هو وليه كان حاله البيع
 غير عدل او باع بلا حاجة ولا مصلحة تكون دعواه كالدعوى لشئ من ذلك
 على وليه فالمشتري من الاب والجد يصدق في ذلك بيمينه كما قاله بن حجر
 في شرحه والفرق بين هذا وبين قوله في السؤال وكونه لم يظهر النفع
 والحريه انه هنا جزم في دعواه بان يبيعه حاجته ولا مصلحة
 فتسمع لأجل اليقين من المشتري كما ذكره خلافاً لما في السؤال فان الذي
 فيه لم يظهر فيه ما ذكر ولا يلزم من عدم الظهور عدم الوجود ولا لا
 فذلك يكون موجوداً ولكن لم يظهر لدعي ذلك فلا تسمع الا اذا صرح بالنتي
 كما ذكره ولا لأجل ما ذكره فاذا علم ذلك عرفت صحة بيع الرجل
 الاب لا ذكر صحة واحدة وان لم يظهر النفع والحريه في بيع ما ذكر
 لعدم ثبوت ما يفسد حيث صح بيع ذلك لم يفسد الحكم بطلانه بغير
 موجب شرعي لذلك ولا تنقاساً لهم المذكورة كما ذكره في الصورة
 ما ذكره والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل باع ناقصاً لعقل خلقه وبذلك
 ضعف عن ادراك الانثيا كما يدرك الناس فهل يكون مكلفاً ام لا كما قد
 اختلف اقول العلم المتقدم في من له نوع مميز بهم من حله كالصبي
 اطمين ومنهم من خالف ومنهم استشكل ذلك ومن له تاهل في الامور المعول
 فافترنا واوضحنا العبارة مستحاجة وتفضلوا انقلوا محكم الله نقلاً
 مغنياً متيناً تالله تعالى الحسنى **الجواب** اذا كان الرجل
 خفيف التمييز منه بحيث لا يفي بتمام المقصود على وجهه من ذلك الخطاب
 الذي كلفت به فهذا الخطاب بالصبي اطمين فيما هو مذكور فيه اي في انه يكون
 محوراً عليه في التصرفات المالية بالجنون ولا بالملك المسمى كما هو واضح
 او يفي بذلك فهذا مكلف رشيداً ولا يفهم الا بعض الكلمات من ذلك
 الخطاب لكنه لا يهتدي بها الى شئ من مصاديقه فهو ملحق بالجنون كما قرر
 ذلك العلامة ابن حجر في شرح العباب بعد ان قال قبل ذلك لا يفتي في ارتقاء
 حجر الجنون مسمى الاقامة بل لا بد من الاقامة التامة بان يسلم من بقايا
 خبل وجده والا فحمل الجنون جار عليه الى الآن كما صرحوا به في ولاية النكاح
 وظاهر ان المراد خبل وحده ينعان انهما التمييز التكليفي اي العقل
 الفيزيائي الذي به التكليف وهو فهم الخطاب على ما هو عليه ولا ينظر الى العقل

حكم خفيف التمييز

ما يبره

المعنى اي المكلف الذي يحسن به التصرف بحصول التكليف مع عدمه
 ثم رايت بهذا الذي ذكرته وهو قول الشيخين عن التهمة ومن له ادنى تمييز
 فكالمعنى المميز اي في الحجر عليه في التصرفات المالية **الجواب** فاذا كان
 واضح بادنى التمييز حصول اقله بان يفهم الشئ لا على كمال وضعه فهذا
 الفهم كاف في التكليف لانه يكتفي فيه بفهم المقصود من ذلك الخطاب اي
 وان لم يبق له بفهم المقصود على التمام لا في منع الحجر عليه لانه معه يصدق
 كثيراً فلا يبقى معه مال فاقضت مصلحته الحجر عليه في التصرفات المالية
 حيث لا يسلم ماله ولا يقع في الضرر والخطر والحاصل انه لا يلزم من التمييز
 الكافي في التكليف التمييز الكافي في منع الحجر لما قررته من الفرق الواضحة
 بينها فاما ما لا يحد مرتبة عليه كذلك **رايت** السبكي وغيره
 اعترضوا التهمة بان كان زابل العقل الحق بالجنون والافهم مكلف
 ونصرفه صحيح فان يدر فسيغه انتهى فتأمل ذلك بتقريره مما ذكره ويعلم
 ان من لم يكمل عقله قد يكون وقد لا فلا اعتراض على التهمة ثم **رايت**
 جميعاً محققين اعترضوا التهمة بما هو مردود عليه من رددته في شرح الارشاد
 والحاصل انه ان اريد بادنى التمييز حصة منه بحيث لا تفهم المقصود الى اخر
 ما ذكرته او لا انشر كلام ابن حجر وهو في غاية التحقيق والتحري وما قاله
 السبيل زاده الله علماً من انه قد اختلف اقول العلم المتقدم من **الجواب**
 ما سبق من التحقيق في كلام بن حجر والذي يظهر لي ان كلام السبكي وغيره
 فان يدر فسيغه هو ان لم ير الماهل معنى ما غناه ابن حجر بقوله واراد بادنى
 التمييز حصول اقله الى اخره ويكون ذلك شراً لما قاله السبكي وغيره والله اعلم
مسئلة عن رجل له ولد بالغ بالعدد كبير السن قد اتى له اولاد وادعى والده
 انه تحت حجره فهل يقبل منه ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا ادعى
 والده الرجل ان الرجل المذكور تحت حجره نظر فان كان الولد الرجل المذكور ظاهر
 الرشده بحيث يعرف ذلك منه اكثر مما يلزمه لم يصدق ابوه في ذلك كما يروى
 ذلك من كلام السبكي مقيد به كلام اصحاب وقرره ابن حجر الهيتمي وان لم
 يكن الولد كذلك فالقول قول ابيه المذكور فيما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في يتيم له ارض ملكها وهو محتاج الى النفقة والكسوة ولم يرجه من يقرضه
 الى حصول غلة الارض المذكورة ولا يمكنه الاكتساب بغير الاستيجار على
 الرعي وغيره سوال الناس فهل يجوز لاهل القيمة عليه من قبل القاهو اصله

ان تباع شيئا من الارض المذكورة بقدر حاجة فقته وكسوته ولا يكلف اليتيم
 الا مشاجرة على الرعي ولا سوال الناس ولا يجوز افتونا **الاجواب**
 نعم لا يجوز لامه القيمة عليه كما ذكر ان تباع شيئا من الارض المذكورة بقدر حاجته
 لما ذكر اذا لم يجد قرضا بين ظهره او لم يترك الاقراض له فبيعه لما تشق اليه
 الرغبات فيه ولا يكلف اليتيم الرعي بالاشجار ولا بالسؤال كما ذكر لما ذكر من المسئلة
 مع الادراية بالسؤال حال وجود ما يبيع به ذلك كما ذكر هذا ما اقتضاه كلامهم وعما
 الروضة ولا يبيع عقاره اي الحجر من الصخر والحجف والسفيه الا الحاجة
 مثل ان لا يكون له ما يصرفه الى فقته وقصرت عليه عن الوقا بها ولم يجد
 من يقرضه اذا لم ير المصلحة في الاقراض انتهى وكذلك غيرها من العباب
 وغيره والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اذن من اخر دينه معلوما الى اجل معلوم
 فلما حل الدين وطالبه الدين قال ابو المدين لم ارفع المدين الحجر عليه
 والحال ان المدين في سن الكهولة وهو عاقل رشيد مصلح له دينه ودينه
 فهل يصح تصرف المدين بالدين ويلزمه تسليم الدين او لا **الاجواب**
 اذا ادعى الدين استمرار الحجر على الدين وعدم ارتفاع الحجر عنه وكان
 الولد ظاهرا الرشيد بحيث يعرفه منه اكثر معاملته كما قاله السبكي وقرره
 ابن حجر الهيتمي في شرح العباب وكذا اذا بلغ سن الكهولة وهو عاقل رشيد
 مصلح له دينه ودينه كما في السؤال يعرف ذلك منه اكثر معاملته فلا يصدق ابوه
 في ذلك كما يوجد ذلك من تقيد السبكي رحمه الله تعالى وتقريره بن حجر له بكلام
 الاصحاب بان القول قول الولي بلايين وفي الوادي استمرار الحجر على الولي
 عليه فعلى هذا يبقى تصرف ابنة المدين بالتدوين كما ذكر على ظاهر الصحة
 ويلزمه تسليم الدين الى الدين والصورة ما ذكره الا لاخذ الجهال ذلك لا ربيعة
 الى مصادرة المعاملين المعتمدين في معاملتهم على ظاهر الحال بابطال
 حقوقهم بدعوى ما ذكره فانه كما اثنى شيخنا المحقق بن زياد بن عبد الله السيد
 السمرودي رحمه الله تعالى لا يجب على من اراد معاملة شخص **الاجابة**
 عن رشده واهليته وان عاين عاين من عدم الرشده بترك الصلاة وغيرها
 كما يجوز معاملة من اكثر ما له اكرام حيث يجوز ما وقع العقد عليه ومضى
 علم شخصه بسفه العاقد المستقر السفه من صغره لم تجز له معاملة
 وبذلك يعلم الفرق بين معلوم السفه ومن جهل حاله انتهى والله اعلم
مسئلة في يتيمة محترقة من الارض الاملاك السلطانية وله فيها عاقر

لا يكلف اليتيم
 الا مشاجرة
 ولا السؤال

دعوى الابن
 الولد تحت حجر

له قيمه واليتيم وسليما من غير مظل ولا مشقة وله على ذلك سنين حتى ان المستاجر
 المذكور وضع في عاقر محترما له قيمة زادت به الرغبات في الارض المذكورة
 فقلها قيم اليتيم المذكور على رجل غير المستاجر فان معلوم الحاجة اليه
 وضرورته الى ذلك وقبض المال من المتقل ولذا ربه في الارض من العا
 العين والاثر فهل هذا النذر الصادر من القيم بالعنا للمتقل غير صحيح
 لوجهين احدهما ان نذر ملك من هو قيم والثاني ان نذر عا لا يملك ولا نذر
 فيما لا يملك الناذر واذا تبين لذلك بطلان النذر هل يتبين بطلان النقلة
 كونه ليست في حكم البيع والشرا لان ما دفعه المتقل من القرض ليس في مقابلة
 بوضوح ويكون للمتقل المطالبة بما دفعه الى القيم من المال فاذا قلنا
 نعم واراد المستاجر ان يقرض اليتيم المال المذكور لو فاما قبضه القيم من المتقل
 وسبق الارض تحت يد مستاجرهما على سبيل العادة هل يجب الى ذلك كقول هذا
 فيه مصلحة لليتيم **الاجابة** اذا اراد القيم المذكور نقل عا محترق
 الذي يملك اليتيم المذكور عن اليتيم المذكور لحاجته للفقته والكسوة فلا يجوز
 ذلك اذا لم يكن له غيره مما يلبس ببيعه اصلح من نقل عا يتيما لمذكور ولا له مال
 غايب ولا دين موجب ولا ينتظر حصول عليه او وجد له مال غايب او موجب
 وانتظر حصول غلة ولكن لم يجد من يقرضه حال وجود حاجته لما ذكر
 ما يكتفيه لها ويصير الى حصول المال الغايب او حلول الموجل او حصول الغلة
 الوافية بما اقترض لما ذكر ما اذا كان غير محتاج لنقل ما ذكر فلا يجوز لقيمة
 المذكور النقل ولا يصح منه سوانذر بالعنا لا لعدم الحاجة الى ذلك وكذا
 لو كان محتاجا الى ذلك ولكن معه ما يمكن بيعه فيما يكون ببيعه اصلح من نقله
 ما ذكر او لم يكن له ما ذكر ولكن وجد من يقرضه ما يكتفيه لحاجته المذكورة
 ويصير بذلك الى وصول مال اليتيم غايب او حلول دين له او حصول غلة له
 من الارض المذكورة وغيرها على بالقرض المذكور فلا يجوز حينئذ نقل القيم
 للارض المذكورة ولا يصح وان نذر بما ذكر لما ذكره السابلي زاده الله تعالى علما
 وان النذر في معنى اليمين واليمين ملزمة بالعبادات لتعلق حكمها بتعظيم
 الله فلا يصح من الوكيل والقيم مثله واما وجود العا المحترق المستاجر
 المذكور في الارض المذكورة فلا يمنع صحته على الوجه الشرعي كما هو ظاهر
 وما قبضه القيم المذكور من مال النقلة المذكورة فالحال يقتضي عدم صحة
 نقلته يجب عليه رده للمتقل منه لا سيما اذا طالبه بذلك واذا ظهر عدم صحة

نقل عا اليتيم

نقله ما ذكره وجب على القيم المذكور بذلك الى المستقل المذكور وكان القيم قد اصرق ما قبضه ما ذكر في حاجته اليتم المذكور واذا اراد المستاجر ان يقرضه ما في يده لا انتظار حصول غلة او غير ما ذكر او لا ويصير الى حصول ذلك كان ذلك اصله لليتم المذكور لما في ذلك من بقا الارض المذكورة والعنا المملوك على ما كان لليتم واستمراره على ذلك لتقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن واري احسن من بقا ذلك كما ذكر في الصورة ما سطر حينئذ يجب المستاجر المذكور الموصوف بما ذكر الى ما ذكر لان ذلك اهلج واهلج لليتم المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل بلغ ولم يجتر كما ذكر الله تعالى بقوله وابتلوا اليتامى الاية فباع جميع امواله على اخر بعين فاحش مع انه لم يثبت بيعة وشبهه عند حاكم من حكام الشريعة المظهره اعزها الله تعالى فهل يصح منه هذا التصرف ام لا لانه لما هلك انكرت الورثة وشبهه واخامة بيعة عادلة بانه بلغ سفيها واستمر سفيه الى ان هلك واقام المشتري بيعة بانه حال البيع رشيد فهل تقدم بيعة الوارث **المستخر** ام بيعة المشتري القاصره ولم تكن بيعة للوارث او جرح هل يجب على المشتري اثبات رشده بل وبلوغه حال البيع ام لا **اجواب** الرجل المذكور اذا باع جميع امواله على اخر ايج ما ذكره السائل لم يصح تصرفه المذكور والصحة ما ذكره فانهم صرحوا بانه لو بلغ الصبي غير رشيد بقي عليه حجر السفيه اي يرتفع حجر الصبي بالبلوغ ويحلف حجر السفيه لان حجر السفيه يقارن بالبلوغ الذي لا يقارنه رشده فحجر السفيه طار بالبلوغ لا بوجود قبله كما هو صريح كلام الشيخين قاله بن حجر الهيتمي فاذا رشده المذكور بعد ذلك انك عنه حجر السفيه لكن انما يثبت حجر السفيه بنفسه ظاهر ان ثبت بيعة لان صحة تصرفه ظاهرة يتوقف على ثبوت رشده كما قاله بن حجر في شرح العباب ثم قال فيه ايضا ومن ثم قال الوركن في قضية كلامهم الولى يرفع الحجر عنه اذا علم رشده ولا يشك فيه فيما بينه وبين الله تعالى واما بالنسبة لظاهر فطريقة رفعه المتأخر بعد ثبوت رشده لديه لا مكان التمسك عليه ولا احتمال ان يبارعه المولى عليه ويديع انه كان حال الرفع اليه سفيها حتى يضمن اتمه لكن هذا في الذي عرق صباه وبلوغه وحاله وقت البلوغ وفيما بعده كما ذكر واما من جهل حاله واراد التصرف حال كونه مطلقا بحضرة الناس فالذي يتجه كما قاله بن حجر المذكور انه لا يحتاج الى نفوذ تصرفه

بيعة السفيه والرشده

الى اثبات رشده لان الظاهر من التصرف بحضرة الناس فليثبت تصرفه ما لم يبق بيعة بسفيه ومما يوجب ذلك ما ذكره في مدعي الصحة في البيع ان القول قول وهو ان الظاهر من حال المكلف احتساب المنفذ وسبب كون القول قوله اعتضاده بتسوف الشارع الى ان يترام العقود ولان الاصل عدم المنفذ في الجملة ومن ثم لو شك بعد فراغ الصلوة في ترك ركن او شرط لم يوتر فاعتضدت الصحة بامر من الاصل والظاهر ولم يعتضد الفساد الا باصل مجرد انتهى وقول السائل وفقد الله تعالى ثم انه لما هلك انكرت الورثة رشده وشبهه الخ حواله انه تقدم في ذلك البيعة المستمرة والصورة ما ذكره فان العلامة الكمال في الرداد نقل في كوكبه الوقاد عن ابن الصلاح رحمه الله تعالى انه ذكر ما صورته ان البيعة الناقلة مقدمة على المستحقة ويختلف ذلك باختلاف صور الاداء فثبتت بيعة السفيه بثبوت رشده او بقسوته بقا ربالبلوغ مستقرا الى حال العقد قدمت كالجارية ولو شهدت بانه غير رشيد فيبيته الرشدا ولى وكذا ما يجرى هذا المجرى انما حتى لو شهدت بيعة بالاستمرار المذكور وبيعة مشهدة بانه حال ان باع ما ذكر وهو رشيد بعد ان زال عنه السفيه المذكور فتقدم بيعة الرشدا لانها ناقلة عما ظهرت من زيادة العلم وذلك قياسا على ما جزم به في العباب وغيره وتقدم بيعة الاجبار على بيعة الاكراه فيما اذا ارادت بيعة الاختيار في شهادتها بانه باع مختارا ما زال الاكراه لما ذكره وقول السائل رده الله علما وتوفيقا ولو لم تكن بيعة للوارث الخ جوابه اذا ادعى الوارث انه بلغ غير رشيد واستمر عدم رشده الى موته كما يقتضيه سياق السؤال ولم تقدم بيعة بذلك او جرحت بيعة لا بد من اثبات المشتري رشده البايع المذكور حال بيعه لما ذكر من حيث كان الوارث على دعوى عدم رشده حال بيعه وذلك كما جزم به في العباب وغيره في اختلاف المتبايعين فانه قال اذا ادعى البايع انه كان حال عقد البيع مجورا عليه قبل ذلك انه يصدق مدعي الفساد وهو البايع حينئذ انتهى قال شارحه بن حجر رحمه الله تعالى ويتبع به لان الاصل عدم العقد وبقا ما عهد ذكره المولى كالاقرار هذه من قول الاذرعى بعد ان ذكر صورة الكتابة والاختصاص لهذه الصورة بل الحكم كذلك في البيع وغيره من العقود وقد صرح القاضي والرويان وغيرهما بانها لو اختلفا فيما يكون وجوده شرطا للبلوغ البايع واحتمل عدمه صدق نافية لان الاصل عدمه وبه جزم القاضي في فتاويه وافق به ابن الصلاح وكلام الاصحاب في الطلاق والجنائيات

البيعة الناقلة مقدمة على المستحقة

والكنانة به بواقفه انتم قال بن حجر وحمل ذلك في غير النكاح اما في النكاح لوروز القاض
امراة بطن بلوغها فوات الزوج وادعى وارثه انها كانت صغيرة يوم النكاح
ليبطل فلا تراث فانكوت فالتقول قولها كان دعوى كوجنون الولي او صغيرة
عند النكاح لا يقبل وان عهده ذلك بخلاف بقية العقود لان عقد
النكاح يحتاج الى اكثر من غيره فيبعد جدا وقوعه من غير متاهل له بخلاف
غيره وما قاله القاضي الحسين في الاولى من ان الوارث هو المصدق
بيمينه فهو ضعيف وان جرم به في الانوار وما ثم قال الادعي بعله بناء
على تقديم مدعي الفساد انتم والله اعلم **مسئلة** في شخص هلك وخلف
اولاد اقا صرين من مستولدات له وخلف تركته لاولاده المذكورين نصب
عليهم حاكم الشرعية فيما تم ملكه الحاكم المذكور ودعت القيم احد المستولدات
الى حاكم شرعي فبالت منه ان يجبر القيم على قسمة التركة ليمتاز ولدها
القاصر بسهمه منها فهل يجب على الحاكم المذكور اجابة الادعي ذلك و **يثاب**
عليه والصورة ما ذكر ام لا **الجواب** اذا كانت المصلحة للقاصر
المذكور في قسمة ما ذكر وجب على القاضي وقفه الله تعالى الاجابة في ذلك فيامر
القيم المذكور بالقسمة ليمتاز سهمه نظرا للمصلحة له فانه يجب على الولي
ان يكتف تصرفه في مال اليتيم القاصر بالمصلحة لتقوله تعالى ولا تقربوا مال
اليتيم الا بالتي هي احسن و **يثاب** الحاكم الشرعي على ذلك الثواب الجزيل
بالقصد الجليل لقيامه بما هو الواجب شرعا من مراعاة المصلحة في التصرف
في مال اليتيم القاصر المذكور والله اعلم **مسئلة** في رجل مات عن زوجة
وله من ابن وبنت قاصران عن درجة الكمال وجعل عليهم وصيا وترك تركته
والحال ان الابن عمره اربع سنين والبنت خمس سنين فهل الحصانة فيهم
للأم الى ان يستغنى الولد ويختار البنت فاذا قلتم نعم و ارادت الام ان
تقتصر ما خصهم بالميراث من ابيهم وترهنتهم به ارضا مزروعة لها
قيمة نفيسة وتقدر بحمل نفقتهم وكسوتهم من مالها الى ان يبلغوا درجة الكمال
وكان الوصي لا يتفق عليهم الا من المال فهل يكون ما بدلته الام ~ النفقة
والكسوة فيه نوع مصلحة وعجلة للايتام فتجاب الى ذلك والحال ما ذكر ام لا
الجواب نعم الحصانة على القاصرين للام ما لم يبتتلا والادعي
الامر ان تقتصر ما يخص القاصرين للام من الميراث وترهنتها كذا شرط

والقاضي
الحق

او ترك الوصي التهمة له وكان موثقا يودي الى استغراقه والامر كما مله عليه
قادرة على حفظه محببه الى نعمة وراي القاضي المصلحة لهما في ذلك وطلبت
ان تحفظه تحت يدها وهي اهل لذلك وتقدر بحمل نفقتهم وكسوتهم من مالها
الى ان يبلغوا درجة الكمال والمال الذي لهما في ذمتها برهن ما ذكر او تحت يدها
كما ذكر والوصي لا يتفق عليهم ويكسوه الامن ما لهم فالمصلحة لهما اجابة الامر
الى ما طلبته من ذلك لما فيه من المصلحة والعجلة مع قوة نفقة الام ووقور
رغبته وقوتها الى حفظ مالها من النقصان بذلك والامن عليه عند ما ذكر
الكبر مع ان استمرار موثقا منه يودي الى استغراقه كما قاله شيخنا المحقق
دين ن ياد فهو مما قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وقوله الله
البحر لم خصاته عنه وكرم امين والله عز وجل علم **مسئلة** في طفل ادعى
بعد بلوغه على الوصي انه يفتقر عليه في الاتفاق حال الصبي و اراد منه المماسته
فيما يتحصل له من غلات ارضه وادعى ان غلور ارضه تزيد على كفايته حال
الطولية فهل له ذلك ويكلف الوصي بيته ام القول قد له بيمينه لانه امين
الجواب نعم اذا ادعى بعد بلوغه ورشد على الوصي المذكور ذلك
كما ذكر وطلب منه ان يبين له اصل المتحصل من غلات ارضه وقدرها
ليتوصل بذلك الى تصحيح دعواه المذكورة ليستعير الحاكم اجيب الى ذلك لان
دعواه لا تعرف صحتها ولا صحة ما يبين عليها الا بعد معرفة اصل ذلك فعلى
الوصي بيان ذلك ولا يكفيه ان يفتقر في مستحقها كما جرى على ذلك الادعي في قوله
ثم اذا ادعى الوصي انه يتفق عليه من ذلك وذكر قد را محمدا لذلك في مدة اقامته
عليه حال وصايته فالتقول قوله في ذلك بيمينه وان ادعى قد را محمدا لم يصدق
في القدر الزايد على المحمل كما يوضح ذلك من فتاوي شيخنا المحقق ابن زياد
رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** ما قولكم رضي الله عنكم عن قول الشيخين
نقلا عن المتولي ومن له ادنى تمييز فلا يصح المميز زاد الشيخ زكريا في شرح
الروض اي في التصرفات المالية فيفهم من ذلك انه في العبادات كالمكاتب
وقال الشيخ ابن حجر في فتح الجواد ومجيبون له نوع تمييز كالصبي المميز فيما ياتي
على المعتمد لا كما المجنون نظرا لذلك النوع ولا كما المكلف نظرا لضعفه عن
التاهل لفهم الشرع على حقيقته الذي هو مناط التكليف فهل في ذلك تنقض
بني كلام الشيخ زكريا والشيخ ابن حجر لان مفهوم الشيخ زكريا انه مكلف
في العبادات محجور عليه في التصرفات المالية والشيخ ابن حجر مصرح بخلافه

اذا اظهر بيان
اصل التركة
بلغ

التدبر المحمل

حكم من له ادنى
تميز

بيننا ذلك بياناً شافياً مع الفرق بينه وبين السفيه اذ لم يحق له **اجواب**
عبارة الروض وهي له ادنى تميز فكما لصبي المميز اذا الشيخ زكريا في شرحه
في الحجر عليه في التصرفات المالية فلا يفهم ذلك انه مكلف في العبادات لا في
مناط التكليف فلا تناقض **جواب** بين كلام الشيخ زكريا وبين كلام الشيخ
شهاب الدين بن حجر ولعل السائل اوقعه في الاشكال حذفه في الحجر عليه
والفرق بينه وبين السفيه ظاهرة والمستفاد بالغا على خلاف المحذور
والله سبحانه عز وجل اعلم **قوله** الفقير الى الله تعالى موسى بن احمد
الصناعي الشافعي **قوله** قال شيخنا الوالد صاحب هذه الفتاوى
رحمه الله تعالى **قوله** لم يوف الفقير المذكور باجواب
الشافعي ولا في كلام الامامين المذكورين حق الفهم بل الذي يفهم من كلام
الشيخين كالروض انه في العبادات كما مكلف لوجود مناط التكليف وهو البلوغ
والافاقه وان كانت ناقصة بسبب عدم فهمه الشئ على كل ارضه فان
وجود الافاقه التي يحصل بالفهم على الكمال كافي في التكليف اي بالعبادات
وليست كافي في بيع الحجر عليه لانه مع ذلك يصدق كثيراً في التصرفات
المالية فلا يبقى معه مال فاقضت مصلحته الحجر عليه في التصرف المالي
جميعه ليس ولا يقع في الضرر والخط من جهة كقوله بن حجر في شرح العباد
نفع الشيخ زكريا واما قول الفقير المذكور فلا تناقض فصحيح بل كلام
ابن حجر كلام زكريا رحمه الله تعالى لان معناه كالصبي المميز في الحجر عليه
في التصرفات المالية لا في منع تكليفه بالعبادات بل مكلف بها وقوله
كما المحذور نظر لذلك النوع اي لاهو كالمجنون في انه محذور عليه في التصرفات
المالية وغير ذلك بالعبادات وقوله ولا كما مكلف اي الرشيد في انه
غير محذور عليه في التصرفات المالية والفرق بينه وبين السفيه انه
هو المعتق الافاقه غير النامة الذي له نوع تميز والسفيه غير الرشيد
الذي هو مصلح له منه ودينه وقد اقيمت بجواب مبسوطا تحت علم
السؤال المذكور فليست والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ستاجير
وقف باجرة مثلاً اذا كان موقفاً جهة وهو رغب في الاستجار اي
فاجرها الناظر من غيره بغير موجب فهل المستاجر الاول اولى بها
من غيره وما حكم اجارته على الآخر **جواب** في حال ان المستاجر الاول
والبير في التسليم لما هو جهة الوقف افتوا ما جوري **اجاب**

رحمه الله تعالى بحمد الله تعالى تسليم الشافعي بالمنفعة المذكور شيئا من الدين الذي
عليه يحرم جلته **قوله** الفقير المذكور بالمنفعة المذكورة لان الناظر قيد القدر
بذلك مدة نفاذ الدين اي جميعه في ذمته واذا سلم بعضه لا يقال بقي الدين
بل بقي بعضه واذا بسط المذكور له على المكان المذكور بعد تسليم البعض
وجب عليه اجرة مثله مدة بسطه لعدم استحقاقه بمنفعة تسليم ما ذكر
والله عز وجل اعلم **باب** **مسئلة**
عن قرية من قرى المسلمين بها سكان يتعاقبون فيها جبالا بعد جبل ولها
بير ما يتفقون بها لا تقسم وبها لهم قراهم في الوقت في قرينهم رجلين
هو من سكانها وابنتي ابنته فيها واتخذوا على البير المذكورة مخدشة حور بها
لذلك فأتخذوا بكراتاً يروحون عليها المادعة واحدة من البير المذكورة حتى
حالتوا بينا وبين اهل القرية المذكورة وعطلوهم عن الانتفاع بها وصار الحال
طويلاً فأتوا واقضون على علمهم هناك قراهن النسوة ونزلوا لهم كونهن لا ابنته
لهن مسترهن ولا غنى لهن عن الحركة في مهنتهن فتضرر اهل القرية بذلك فاهو
الراجح بالطريق الشرعي لمن ذكره من ذكره والصورة ما ذكره بينونا ذلك واقضوا
اجاب رحمه الله تعالى البير المذكورة حيث كان اهل القرية المذكورة
يتفقون بها لا تقسم وبها لهم الانتفاع والمذكور في الحال بها مجبولة الحال فراجح
الرجل المذكور مخدشة حور على الكيفية المذكورة بحيث تضرر بذلك اهل
القرية المذكورة من الرجال والنساء وبعضهم او تعطل انتفاعهم بالبير
المذكورة على الصفة المذكورة حرم على الرجل المذكور ذلك جميعه فيجب عليه
ان يزيل جميع ما يعطل عليهم النفع بها ويجعل عليهم الضرر به لقوله صلى الله
عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار واذا لم يزل الرجل المذكور ما ذكره وجب على حكام
الشرعية المطهرة وفتحهم الله تعالى لطلب اهل القرية او بعضهم الزام الرجل
المذكور ان يزيل ذلك وفي ذلك الاجرا كجزيل ما تقصد الجبل وهذا من
التعاون على البر والتقوى الذي قد امر الله به لقوله وتعاونوا على البر والتقوى
والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن محار غير نافذ مشترك بين سهمين ولكل
واحد منهما في المحار المذكور سبيل ما المطرف باع احدهما بيته بحقوقه من رجل
صباغ ففعل الصباغ المذكور سبيل ما الصبغ وطحا له في المحار المذكور
فتأدى الشريك الآخر من ذلك ففعل له من سبيل ما ذكره املا ولورفع
به الى حاكم الشرعية المطهرة صلى الله تعالى هذا يجب عليه منع الصباغ المذكور

ينبغي مراعاة
اهل القرية
فان يضرهم

عن سبيل ما ذكر في المجاز المذكور ورجحه عن ذلك ما حكى في ذلك افتونا
 ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى اذا كان للبايع على الصباغ سبيل ما المطر
 فباع على الصباغ المشتري ماله من البيت بحقوقه كما ذكر جاز للصباغ
 المشتري منه اجراء المطر في السبيل المذكور جريا على عادت بايعه وليس له
 جري ما الصبغ وطحا له لما في ذلك من الاذى للمشتري الآخر كما ذكر ونحو الفقه
 ما يعتاده والزيادة له على ابي عبادته وللشريك منه من ذلك ويجب على
 الحاكم الشرعي منعه ورجحه من ذلك اذا طلب منه على الطريق الشرعي والله اعلم
مسئلة في شخص توفي في ارضه الله تعالى وخلف تركته بيتا عقارا ورقيا
 ونقدا واثاثا وغير ذلك وله من الورثة زوجة وولدان احدهما كبير والاخر
 صغير فباع الولد الكبير الى **وطلب** ان يباعها عن مهرها ونحو كفايته
 عن البيت والعقار بعض الرقيق واخرها ان البيت موقوف والبعض
 المذكور من الرقيق معتوق ثم يباعها على قدر معلوم سلمه اليها معتق
 على ما اخرجها به من الوقف والعنف والحال ان الزوجة تجهل اعيان التركة
 فهل هذا الصالح غير صحيح والحال ما ذكر فلوان الزوجة اقرت بعد عقد الصلح
 بانها لا حق لها ولا استحقاق على الورثة في تركته ابيهم ظنا منها ان هذا الصلح
 صحيح تام وظهر من عدم الوقف والعنف بان تصرف الولد في الرقيق والعقار
 بالبيع وغيره ما حكى في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى الصلح المذكور غير صحيح
 في النكاح والصورة ما ذكر للجهالة المذكورة واما المهر اذا كانت ثقله
 لمن كان المصالح به من غير حنسة كدناير عدا المهر وهو درهم وعين الثمن
 المذكور وحصل التسليم للرهن في مجلس عقد الصلح صح فيه فسطح من
 الذهب المصالح به واما الاقرار المذكور فان اقرت الزوجة المذكورة
 بعد عقد الصلح المذكور بما ذكر كاذر فهو اقرار غير صحيح كما اقر به فقها
 المحقق وجبه الدين بن زياد رحمه الله وهو ظاهر والتركة المحلف المذكور باقية
 على الاشاعة وعلى من يدعي وثيقة البيت المذكور وعنف بعض الرقيق
 المذكور السوت بذلك على الطريق الشرعي والقول قول الزوجة المذكورة
 يمينها اذا التكرت والله عز وجل اعلم **مسئلة** في قول التاج السبكي في كتابه
 الانشاء والتظاير قاع **اجاب** الضرير ان مستندا في ذلك ان قوله
 صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلم يرد ان رجلا يبيع بيتا او حائطا
 في وسط سوق العطارين فجعله نقابة فنحصر العطارون به فباعوا

ما لا يبيعون للمشتري
 فلابد يادة
 مطلقا يبيع الصباغ
 من اجراء ما الصبغ
 وطحا له

هذا الاقرار
 لا يعمل

جعل النقابة
 في سوق العطارين

هل لهم الرفع به الى القاضي او المحتسب ان كانت الحنسة قائمة على الوجه
 الشرعي فيرجعه عن ذلك وهل كل فرد منهم خصم في ذلك او لا افتونا ما جرين
اجاب رحمه الله تعالى ما قلناه ليس لهم منعه من ذلك ولا رفعه الى من ذكر
 لانه متصرف في خالص ملكه وفي منعه اضرار به كما يوجب ذلك من صريح العباد
 وشرح الروض وغيرهما والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل يملك ارضا مزورة فيها
 طريق للماشي من الادميين بعادة قديمة لحق ما كانها الصور الكلي في زرعه
 بسبب الاستطراق فيها فاراد ازالة الطريق عن ارضه اخرى يملكها ملاصقة
 لها له فزع الضر عن نفسه مع انه ضرر على غيره من المارين فهذا يكون له فعل ذلك
 لكونه الضرير ال ولو اراد ما كذا الارض ان يعتضد باذن القاضي ببلده فاذن له
 في ذلك فاصرف في احوالنا من ارضه الاولى الى ارضه الاخرى مالا ثيبا فتكلفت
 في كلفه عظيمه لم وقعت بعد ذلك بينه وبين القاضي المذكور مشاجرة
 فيما مر آخر فاراد الزامه بعادة الطريق الى ارضه الاولى من غير ثبوت وجه
 شرعي يوجب ذلك فهل يكون ملزما له مما لا يجوز ويجب عليه الفقه عن ذلك
 والصورة هذه امر لا افتونا ما جرين اثابكم الله الثواب الجزيل **اجاب** رحمه الله
 ما قلناه لا يجوز للرجل المذكور فعل ذلك وان اعتضد باذن القاضي المذكور لان
 اذن القاضي في ذلك غير صحيح لتعلق حقوق المسلمين في الطريق المذكور
 كما قاله بن حجر الهيتمي وغيره وما تعلق به حقوق المسلمين في الطريق المذكور
 لا يجوز لو كلاً بيت المال ولا غيرهم ولو السلطان يبيع منه بوجه كما هو واضح
 انتهى فاذا فعل الرجل ذلك وجب عليه رد الطريق على ما كانت والاصار عاصيا
 بذلك انما التبعة به بذلك واذ الزمنا القاضي المذكور ما عاده ذلك كما كان قائما
 به هو واجب عليه ملزم للرجل المذكور بما هو عليه واجب ايضا والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في شخص اراد عمرة مسجد خراب والحال ان طريق المسلمين الى
 جانبه واراد ان يوسع في المسجد فيها فهل يجوز له ذلك ام لا **اجاب**
 رحمه الله تعالى لا يجوز له ان يوسع في المسجد من الطريق اذا كان ضيقا لانه
 يضر بالمارة من الناس على حكم العوايد وهي مصلحة للمسلمين كما ان بنا المسجد
 مصلحة للمسلمين وترك الضرر لهم اولى من تحصيل مصلحة لهم لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص يملك ساحة
 مرتفعة ملاصقة لساحة منخفضة فباع صاحب الساحة المنخفضة مجلسا باجر
 وطحن ملاصقة للساحة المرتفعة فادعى صاحب المجلس ضرر ببيانه بارتفاع

تحويل الطريق
 لا يجوز

لا يجوز لو كلاً
 بيت المال يبيع
 حقوق المسلمين

لا يجوز توسيع
 المسجد من الطريق

اذا تعارض
 الضرر والمصلحة

الساحة المرتفعة للنصا قبال بنا المذكور فهل يجب على صاحب المرتفعة إزالة المرتفع الملاصق لبنا المذكور ام لا ولو ادعى صاحب المجلس على صاحب الساحة المرتفعة ان الارض ترفع صدر بفعله بعد بنا المذكور فادعى المنكر عليه فهل القول قوله ام لا وفيما لو ادعى صاحب الساحة المرتفعة حجازا لمورث صاحب المجلس المذكور ثم رجع عن العارية المذكورة فهل يحرم على الوارث المرور في المجاز المذكور واذا لم يتبع من المرور في المجاز ورفع به صاحب المجاز المذكور الى حاكم الشريعة وطلب منه منعه من ذلك فهل له منعه ويحبه الى ذلك ام لا وهل لصاحب المجاز المذكور طلب اجرة من الوارث المذكور من حين الرجوع ام لا وهل القول قوله المعير في الرجوع عن العارية ام قول وارث المستعير ام كيف الحكم **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجب على صاحب الساحة المرتفعة الملاءمة المذكورة إزالة المرتفع المذكور والصورة ما ذكر لانها لم يحدث نقصا في ملكه بخلاف العادة ولو ادعى صاحب المجلس ذلك على من ذكر فانكر المدعى عليه فالقول قوله لان الاصل عدم التعدي بالاحداث المذكور ولو ادعى صاحب الساحة المرتفعة حجازا لصاحب مورث صاحب المجاز حال حيوته ثم مات انفسحت عاريته في المجاز بموته لانها عقد جائز فيجب على وارثه ردّه فوراً وان لم يطلبه المعير بذلك فيحرم على صاحب المجاز الوارث المذكور المرور في المجاز المذكور على عادة مورثه في التردد فيه والاستعمال له واذا لم يتبع من التردد فيه ورفع به صاحب المجاز الى حاكم الشريعة المطهرة اصلحه الله واعرها وطلب منه منعه من ذلك وجب عليه اجابته الى ذلك فيمنعه من ذلك ما فيه من الضرر على المالك بذلك مع عدم المسامحة بذلك عادة واذا منع مالك المجاز الوارث المذكور من التردد في المجاز المذكور فعليه التردد فيه والتفريط به انتفاعا فيه اجرة وجب عليه اجرة مثله لتعديده بذلك وعلى تقدير موت المستعير ورجوع المعير في حياته اذا اختلف هو واياه في وقت الرجوع فالقول قول المستعير بهينه لان المعير قد سلطه على الانتفاع بذلك والاصل بقا تسليطه مع ان الاصل براءة ذمة المستعير وعدم عله بالرجوع ولانه اذا نسب المستعير الى التاخير للارجاع للمعار بعد عله بالرجوع معيره يكون فيه نسبة الى التصير والاصل عدم التصير منه بل المعير بعد اعلامه بالرجوع يصير متصرا والله اعلم **سيلة** في جاري

الاصل عدم التعدي بالاحداث

القول قول المستعير

لاحد دار شرقية وللثاني دار غربية ولهما حياز ينفذ في الطريق العام من الجانب اليماني وفي الدار الغربية سيلة ادعى صاحب الدار الغربية ان له الاعتقال والوضوء في المجاز المشترك وغيره وانكر صاحب الدار الشرقية فاقام صاحب الغربية شاهدين بذلك فلو كان صاحب الدار الغربية لوسيل الما في سيلة لمشا في جميع المجاز وانتهى الى حدار الشرقية وخاف ما كرها تعدي ظل الما الى سيقوط حداره لو استد امر ذلك فرفع امره الى القاضي اصلحه الله تعالى وسأله ان يأمره ان يجعل حجرا ما يلبى داره منع تعدي الحذر اليه هل ه يحبه القاضي الى ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم اذا ادعى مالك الدار الشرقية نضر حدار داره بما سئل من سبل الغربية بسبب ما ذكر وسأل من القاضي وقعه العدا ان يامر صاحب الغربية بما يحصل به زوال ضرره في ذلك اجابه الى ذلك لما ذكره السائل زاده الله على وامده بما يحصل به سلامة جواره من ذلك من نحو حفر او بعلته بتراب من جانب حداره او غير ذلك ذكره السائل والله عز وجل اعلم **سيلة** في حارة سلوكة للمسلمين وهي ايضا حارة محفوفة بمزارع مملوكة لاهل قرية معينين فارادوا اهل قرية اخرى ان يمرروا فيها بيهابهم ليرعوها في كلا مملوكة لغيرهم او مباح ايضا لغيرهم ولم يعهدوا لهم سلوكة في تلك الحارة بيهابهم لاسابقا ولا لاحقاب مرادهم ان يجد ثمرها من الان فهل لهم ذلك ام لا وهل لاهل المزارع الحاقه للحارة المذكورة منعهم من السلوكة بيهابهم فيها ام لا افتونا ماجورين **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل وقتنا الله وياكل للحق به والمجاعة الطريق النافذ ساحة الانتفاع كالموات لانها عن الملك والاحتصاص اذ الحق فيها للمسلمين كافة فالاصل فيها الاباحة للانتفاع بها عار وجه بغيره في مقصودها من الصروف فعلى هذا لاهل القرية الاخرى المرور في الحاجة المذكورة بيهابهم ليرعوها فيها وان لم يجز لهم عادة بالمرور بدوا بهم في هذه الحاجة ولا يجوز لاهل المزارع المذكورة منعهم الحاجة من المرور بدوا بهم ككونهم من المسلمين الذين لهم الحق فيها كما مرافق لهم ذلك وان كانت ضيقة يحتمل في مزارع مملوكة لاهل القرية الاخرى المعينين والله عز وجل اعلم **سيلة** عن رجل الى جانب ارض له طريق عامه حصل عليه الضرر الكلي في زرعه من مرور الحارة فاراد تحويل الطريق الى محل اخر من ارض له اخرى ملاصقة ليدفع بذلك الضرر عن نفسه والحارة لا ينفك الحارة بذلك ضرر فرفع امره الى حاكم الشريعة المطهرة

الضرر يزال

ليس لاحد المنع من الطريق

تحويل الطريق

فان في تحويلها الى ما ذكر نحو لها واصرف في ذلك ما لا يبين دفع الضرر واعتقادا
 على صحة الادب من القاضي في ذلك ثم ان القاضي ظهر له فاراد به المذكور
 تكون الادب في التحويل المذكور غير جائز وكذا التحويل للطريق بالزام
 الرجل المذكور اعادة الطريق الى محله الاول فهل له مطالبة القاضي بما
 اصرفه من المال في ذلك والحال ما ذكر اما افتونا ما جرين **اجاب**
 رحمه الله تعالى اما التحويل المذكور فغير جائز والادب فيه غير صحيح واما رجوع
 الما دون له بما اصرفه من المال على القاضي والصورة ما ذكر فله وكذا يجوز له
 مطالبة القاضي المذكور بذلك لانه اصرفه في ذلك على ظن السلامة واما
 جاء الضرر من غير القاضي باذنه في ذلك وما يبعد ذلك ما سياتي وهو انه
 حتى الراعي من تناوي البغوي انه لو اشكلت الحادثة على الحاكم وكان متوقفا
 فركب انار حتى اعثر النبي صلى الله عليه وسلم يوجب القصاص فيقتل الحاكم به
 رجلا ويرجع وقال كذبت وتعدت ينبغي ان يوجب القصاص اذ ارجع
 والذي ذكره الامام والقتال انه لا يتعلق به القصاص بخلاف الشهادة والرجوع
 عنها فانما يتعلق بالواقعة والخبر لا يتعلق بها خاصة **ان** قال الا ذرعي **وجب**
 ان يكون موضع كلام البغوي ما اذا اعطى القاضي الاجتهاد حقه وكان من اهله
 والا فالضمان عليه وليس على **الا** التعديل قطعاً **ان** نقله في الكتب
 الوفاة وسكت عليه ويؤخذ من ذلك الجواز بالرجوع كما ذكرنا والضرر وجعل على
مسئلة في رجل يملك ارضاً دونه يعمرها فزق عاديها فهل له ذلك لكون
 التصرف في ملكه او لا وهل له ان يشق على ارضه ومزارعه او لا واذا كانت
 ارضه بجانب الطريق واذا ان يزرع بجانب الطريق بما لا يضر بمارة
 بان كانت متسعة هل يجوز له ذلك او لا واذا اراد ان يعمل في ارضه بركة
 او يبرأ بمكان يضر جاره فهل له ذلك او لا وما الحكم فيما لو كان لرجل حقل
 ارض يزرع الما به فاحدث شخص فيه عجوراً يمنع نزول الما ولم يكن له عادة
 بذلك بل احداث العجور والخطب عناداً فهل لحاكم الشريعة المظهور اعرفها
 الله تعالى ان يزرعه وينفع الاحداث في حريم الارض او لا **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم يجوز له ذلك لانه لا يضره ان يعمد امرها فوق عادتها
 لانه منصرف في ملك من غير ضرر على ملك غيره ولها ايضا ان يشق
 على ارضه ومزارعه وان كانت ارضه بجانب الطريق والحال ان الشئيب
 على طرف ارضه لا يضر بالمارة كما ذكر وله ان يعمل في ارضه بركة او يبرأ

ضمان القاضي

الشئيب على طرف ارضه

ولو في طرف منها اذ لا يضر بملك جاره من مخرجه وانه لا يجوز للشخص المذكور
 احداث العجور لما منع من نزول الما المذكور والصورة ما ذكر فاذا رفع به
 صاحب الحريم المذكور الى حاكم الشريعة المظهرة وطلب منه قصره
 وزرعه عن ذلك وجب عليه اجابته الى ذلك وقصره عن ذلك ومنعه لقوله صلى الله
 عليه وسلم انصر احاك ظالماً او مظلوماً رواه البخاري رحمه الله تعالى والله اعلم
مسئلة عن رجل روج ابنة له بالغه باذنها ورضاهما على ان اخت له بصداق
 معلوم ثم اسكنها داره ودخل بها فيه زوجها المذكور وسكنها ساكنين فيه ثم سته
 حصلت منافسته بين الزوج وخاله فقصره عن دخول المنزل فلو انه بعد حرمه
 منه طرقة ليلاً روجته في حال غيبه ايها ثم لما اطلع عليه خرج فماذا هو
 عليه اذا اقر به من الحكم الشرعي افتونا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى الذي
 عليه في ذلك والصورة ما ذكر تفريقاً مثاله في مثل ذلك ليزجر عن ذلك فان في ذلك
 ايها صاحب الدار المذكور ولان العادة لم تجر بالمساحة بخلاف ذلك في مثل ذلك
 والصورة ما ذكر والله عز وجل **مسئلة** في قطعة ارض مملوكة لرجل احداث
 الناس فيها طريقاً للماشي بغير اذنه ولا رضاه بل سكت عن ذلك مدة سبع سنين
 او اكثر من ذلك كنهامه يعلم حدوث الاستطراق في هذه الارض في ابتداءها
 فهل تكون هذه الطريق المحدثه في هذه الارض ليست بعادة قد يمه اذا عاودة
 القديمه المستمرة هي التي لا يعرف ابتداءها ولا يكون عادة قديمه وان عرف
 ابتداء حدوثها واذ كانت ليست بعادة قد يمه لمعرفه حدوثها ووجد ما لك
 الارض الضربها في زرعه فهل له منع المارين عن السلوك فيها وتحويلها الى
 محل لا ضرر عليه فيه ولا على الساكنين بالمرور فيه افتونا ما جرين **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم يكون هذه الطريق المحدثه في هذه الارض ليست بعادة
 قد يمه بل تكون محدثة ويسكت على ذلك فيما ذكر لا يكون اقراراً منه بحقه في ذلك
 لانه لا يشوب الى ساكت قول كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه وايضا قال
 الاسنوي وابن الرضه رحمه الله تعالى لا بد في صيرورة الملك طريقاً من قسطة
 نصيره وفقاً لعدة الاوقات انما وسكت عليه ابن حجر الهيتمي بالتا
 المشاة فوق شرج العباب ولا يقال هذه الطريق المحدثه كما ذكر طريق بعادة
 قد يمه لان العادة القديمه المعمل لها في عهد ذلك هي التي لا يعرف ابتداءها
 كما اشار الى ذلك شيخنا المحقق ابن زباد رحمه الله تعالى ونسبته له السائل راده الله تعالى

احداث الطريق

بيان العادة القديمه

لا بد في الطريق
 من قسطة
 الهيتمي بالتا المشاة
 فوق شرج العباب
 العادة القديمه

فحينئذ لا تكون الارض المذكورة منع المارين عن السلوك فيها حيث تضرهم
 فيما ذكر كما قال القفال يجوز السعي في ارض الغير ان لم يخش ان تتخذ طريقا
 ولا عاده ضرره الى المالك بوجه اخر انتهى فيجوز منعهم وان يجوز لها الى محل
 اخر كما ذكر والله اعلم **مسئلة** في رجل ادعى على جيرانه يملك سهما من ستة
 اسهم في العنا المحترمة الموجود في الارض الفلانية التي هي محترمة لهما والله
 تعالى اعلم فلهن وتذكر جميع العنا الموجود في المشتل وان يدعى يطلب اعترافه
 فاجاب انه لا يعلم له شركة في ذلك فلهن المدعي على دعواه فصاحه
 المدعي عليه فحرق اخر بسطه عليه ليتبع به حرثا واستغلا لا ان يرجع
 اليه السهم الذي تقدي في نقلته ثم ان الناقل المذكور اموال المدعي ان يدين
 على مشتل السهم المذكور ان النقلة المذكورة لملك السهم غير صحيح وقال له
 ما غرمته في محالته فعلى المدعي في كماله المشتل للسهم المذكور
 فوقع الاتفاق بينه وبين المشتل علوان يسلم اليه شيئا من الذهب
 يوم كذا ويبرأ له عن نقله جميع الارض وينذر بالعبا وان لم يأت بذلك في اليوم
 القاد في فلا دعوى له في الارض المذكورة فلم يأت به في اليوم المذكور بالذهب
 المذكور فتقضى له القاضي انه لا حق له على المشتل في الارض المذكورة
 فهل يقتض التضا على هذا المتقضى عليه في حقه ام يتعد الى حقه من يلحق منه
 الارض المذكورة وتبطل المصاحبة الاولى افتونا ما جرين اثنا بكم الله
 الثواب الجليل اسين **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه اما مصاحبة
 المدعي عليه فحرق اخر كما ذكر فغير صحيحة كجهالة المصاحبة على تنقير برك
 منفعة المصاحبة به ولعدم وجود العوض في مقابلة المصاحبة عنه على عدم
 ملكه لها وما غرمه المدعي في محالته من ذكر بسبب ذلك رجع به على الناقل
 المذكور لان له عرضا في ذلك مع تصريحه له بما هو صريح في شرط الرجوع
 عليه بقوله فعلى واما قضا القاضي على المدعي فيما جرى بينه وبين المشتل
 بان لا حق له على المشتل فيما ذكر فغير صحيح لنباه على فاسد وهو بعد فافراه
 بانه لا دعوى له في الارض المذكورة اذ المراتب بذلك كما هو صريح في شرط الرجوع
 المعلق كما هو صريح في الروض وشرحه لذكر بارحه الله تعالى والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في دمنة ارض محاد وملك شخص لا يتبع بها البه في جارة
 وطرخوا فيها قبايع وخاسات وميتات فتضرر الشخص المذكور ورما
 يمكن المصوص تناول ملكه بالطلوع على ذلك فتشكى على قاضي من قضاة المسلمين

شرط المدعي
في ملك الغير

الاقرار المعلق
لا يقع

ضرره بذلك وشهد به جماعة متبولين الشهادة بذلك بين القاضي المذكور
 فاذن له القاضي بسد الدمنة المذكورة فهل اذنه له صحيح وللشخص المذكور
 سد ها بسبب الضرر ام لا افتونا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه
 اذن القاضي المذكور غير صحيح فليس للشخص المذكور سد ها بسبب ذلك
 لان الضرر الممنوع منه الجار المأهون تولد منه ضرر ملكه جارة كان فالف
 العادة في سعة البير او لقربها من الحد او نحو ذلك وعلى تقدير حصول ذلك اما
 يوم من احدث ذلك بزر وال المضرة المذكورة لا يؤدي لجارة بخير ما ذكر او لا
 من سد الباب فان في ذلك نزع من الجبلولة وقد يؤدي بطور الزمن الى الاستيلا
 وانما منه عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل هلك وخلف زوجة واولاد من غيرها فاحت
 ارثا منه فرضه الذي فرضه الله لها وهو الثمن ثم انها هلكت وخلفت ولدين
 لها فاستحقا ذلك ارثا منها ما حدها وهب نصيبه في اولاد الزوج المذكور
 والاخر عينوله جميع متروك ابيهم نقدا وعرضا وصامتا وناطقا فصاحوه
 في حصته من جميع ما جره الارث اليه من امه في جميع ما ذكره مال معلوم
 استوفاه منهم وصاحكهم به في نصيبه مما ذكره ارضا مختارا واشهد جميعا
 من العدول على نفسه انه علم ذلك كله وصالح عليه بالمال الذي قبضه فشهد
 الحاضرون عليه بذلك فلوانه بعد مدة ادعى على اولاد الزوج المذكور انهم صالحهم
 على ما يحمله وشهدت البينة عليه انه صالح على ما علم فهل يكون القول
 قوله فيما ادعاه ولا يلتفت الى البينة المذكورة والصورة ما ذكر بينونا الحكم
 الشرعي في ذلك وافتونا ما جرين لا عدمكم المسئلة **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم
 ايها السائل ان الصالح المذكور صالح معا وصحة فهو بيع فتجرى فيه احكامه
 ثم ينظر ان كان العوض المصالح به من غير جنس النقد المذكور صح الصالح
 المذكور ان نوبه البيع او ان ادوا به المعاوضة لانه الصالح لا يصح
 اذالم يسبقه خصومة الا ان يودى به البيع فيكون كناية فيه كما صرح به في القبا
 وقرره شارحه ابن حجر وقال كما افاد كلام الشيعين وغيرهما وبرز الاصحى
 في فتاويه رادة المعاوضة مترتبة بنية البيع فعلى هذا اذالم يبايع الاولاد
 والاخر المذكور في علم العوض فالقول قول الاولاد يمينهم انهم تصالحوا على
 بعض معلوم لهم وله لادعائهم صحة الصالح المذكور كما صرح به في شرح العبا
 فيما لو قال المشتري اشتريت المبيع بالنقد فقال البايع بعثت بيمين مجهول فانه
 يصدق مدعى الصحة يمينه وهو المشتري المذكور فضلا عما ان توجد البينة
 المذكورة بذلك فاذا شهدت البينة بذلك فلا التفات الى ادعائه انه صالحهم

السد لا يجوز
بسبب الضرر

شرط الصالح

عاري بجهله واما اذا كان الصالح عاريا لم يعلم من جنس النقد المذكور فلا يصح
 الصالح لصديق ضابطا قاعدة مدحمة الشهيرة بالبطلان على ذلك وهو ان
 يشمل كل من طرفي العقد الواحد على جنس روي مقصود متحد فيهما سواء كان
 وجوده حقيقيا فيهما او ضمنيا في طرف وحقيقيا في الاخر ومع احدهما او كل منهما
 عين اخرى مخالفة له جنسا او نوعا وصفة او نوعية او غيرها فاذا كان كذلك
 حكم بالبطلان كما مر والله عز وجل اعلم **مسئلة** ما الحكم فيما لو وكلت الزوجة
 وكيلها ان يصالح لها عن ميراثها او طلقت الوكالة ولم يعين له قدر راس ذلك
 بل فوضت اليه الصالح المذكور وحل على شئ لا يتوهم بعشر العشر فهل
 يصح الصالح المذكور والحال ان الزوجة المذكورة تجهل قدر التركة وقدر
 ثمنها من التركة لغبا وثما لا اتفقنا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يصح الصالح المذكور كما افتر به شيخنا المحقق وجيه الدين بن زباد رحمه الله تعالى
 وذلك لعدم كون المصالح به عند المثل لثمنها المذكور من التركة المذكورة واما
 قول السائل رآه الله تعالى فتدبر والحال ان الزوجة المذكورة تجهل قدر التركة
 وقدر ثمنها من التركة **جواب** ان وكلت الزوجة المذكورة فيما ذكر
 من المصالحه فيما ذكر والحال انها تعلم ما وكلت فيه من الثمن على بقل به
 الغرض بان علمته من وجه لا من كل وجه كفي كما هو صريح الارشاد وغيره فيمكن
 فيما ذكر ان تكون الزوجة بان لها ثمن التركة وانفسهم من ثمانية اسهم
 لحصول لها بذلك من وجه كما ذكر ولا يشترط مع ذلك ان يكون يعلم قدر الثمن
 وخدر التركة بالذرع والعدة والليل والورن لعدم اشتراط العلم لذلك
 من كل وجه كما ذكر ولهذا قال في الارشاد بعد ذلك وعلم وكيل عند اي عقد
 بيع وشرا ومثل ذلك بثمن المثل وسائر شروطه وان جهل الموكل ذلك ايجعل
 ثمن مثل ما وكل في بيعه بشروط اي كدونه المبيع انما ما قاله ابن حجر في شرحه
 فتح الجواد ومن ذلك ما جزم به في العباب وهو ما لو قال وكلتك في بيع احد
 هذين فانه يصح وكذا في ابرار غيره عن شئ من دينه فيبريه عن ما يسمى شيئا
 او عن ما ثبت بلسان منه شيئا انما ولكن لا بد من روية الوكيل عن الزوجة
 في ذلك جميع اعيان التركة لان هذا الصلح معاوضه فان رأى الوكيل ما ذكر
 وعلمه وعرف الثمن من الجملة انه سهم من ثمانية اسهم كما قال في العباب
 وشرحه بن حجر في كتاب البيع الشرط الخاص بكل توجه بل بالعين والمعين والله
 والصفة فيما في الدمة ثم قال ابن حجر وظاهر كلامهم ان المراد علمها هنا

بيان قاعدة مدحمة

لا يشترط العلم من كل وجه

سائر شروط البيع والبيع

حال العقد فلو قال بعثك سدس عشر ربع سبع الذ مثلا والمشتري لا يعرف
 الحساب فيقبل بذلك لم يصح وهو متحقق وان ذكر الغرض في خلافة في نظيره
 من الفرائض ومن ثم قال الزركشي الشرح اولى بالبطلان لانه معاوضه
 التمر وفي مجموع حمزة الناشري **مسئلة** اذا اشترى سديما معلومة جلد سديما
 معلومة وهو لا يعرف ان البيع هل هو سبع عشر او اقل او اكثر وهو
 حسب يعرف ذلك بالحساب في ما في الحال هل يصح البيع واذا كان ممن
 لا يعرف الحساب هل يكون حكمه حكم من يعرفه فاجاب على ذلك القاضي
 علي بن ابي بكر الناشري بانه اذا كان يعرف ذلك في ما في الحال صح على الاصح
 وان كان لا يشتغل بمعرفته بنفسه ولكنه اذا عرف فينبغي ان يكون كذلك
 ايضا وان كان لا يعرف وان عرف لم يصح **مسئلة** والله عز وجل اعلم
 عما في الشريعة المذكور وهو الاول قطعة ارض سقي اراضي معلومة
 في وسط الشريعة والقطعة المذكورة هي من يمانى الشريعة فاذا اخذت شريها
 من الماء كسر منها يبرها من الاعرن محل معلوم فيرسل الماء الى قطعة اخرى
 من يمانى القطعة المذكورة ثم ان صاحب القطعة اليمانية ادعى على صاحب
 القطعة التي هي المعقم بتمام عليها ان ارسال الماء من الشريعة الى قطعة جاره
 اليماني هو من المحل الفلاني وعين مكانا غير المحل التي كانت تسقى منه
 القطعة المذكورة واقام بينة على ذلك ففعلت سمع وعواه مع ان المحل المدعى
 من متعلقات القطعة التي هي على المعقم المذكور فانه انما يستحق ارسال
 الماء من محل معلوم من القطعة المذكورة ام لا تسمع فلواتيت بوجه
 شرعي ان ارسال الماء من المحل المدعى ارساله منه واستوجب ان الة
 زبيره المقام في ذلك المحل فارسل الماء من ذلك المحل فاسترسل السيل فيه
 ويحول ما الشريح في القطعة المذكورة وحصل الضرر على صاحبها واسترسل
 الماء الى محل اخر يضر ويبرحق بها الماء في غير معتاده ورفع صاحب
 القطعة التي بتمام المعقم عليها بوجه الى حاكم الشريعة المطهرة اصلحها
 الله تعالى وطلب منه دفع الضرر وان يرسل الما بين شريح المذكور من
 مكان اخر عن المحل الذي ثبت عليه هل يجبر على ذلك ويرد الزبير الذي
 كان ارسل ويرسل الماء من المحل الاول الذي كان ارسال منه قبل التثبت
 حيث لا ضرر بينونا ذلك لا مكر المسلمون **اجاب** رحمه الله تعالى نعم تسمع

دعواه اذارتها على ما سار رقبها شرعا وان كان المحل من متعلقات القطعة التي يقام المعقم لها كما ذكر وتجمع بينه بذلك وان استرسل السيل كما ذكر فان صاحب القطعة التي يقام عليها المعقم لها يدفع عن نفسه الضرر بما لا يضر جاره المذكور واحكام طريقها بما يمنع الضرر عنه ولا يمنع ذلك ثبوت الاول لان الضرر لا يزال بالضرر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا يجب الحاكم صاحب الارض حيث يقام المعقم لها الى تركه ما ثبت له او لا يحصل الضرر عليه اي صاحب المعقم كما ذكر لما ذكرناه والله عز وجل اعلم **سيلة** في رجل احال لاخر بما لم يعلم فوجله الى اجل معلوم وضمن للمحال له بما لم يسلم اليه من الدين المحال به فبطل المحال اكثر المال المحال به ثمران المحال باع على المحال عليه مبيعا وضرا ما بقي من المال الاول المحال به الى ثمن المبيع وذكر بعد انتضاء الاجل في الدين المحال به لم يسلم من الدين من جملة المال جزاء جزاء من مجموع المال المحال به وهذا المحال له ان يطالب المحيل بما بقي من مجموع المال والحالة هي **احا** رحمه الله تعالى ما لفظه ان العبرة في ذلك بقصد المدين لا ما ادري بقصده وبكيفية ادائه كما صرحوا به فعلى هذا اذا قصد المحال بما اداه ما بقي من المحال به او ثمن المبيع فذلك وطالبه المحال له بغير الذي قصد لانه الذي بقي له مما ذكر وليس له المطالبة بالذي قصده لبرائة منه بتسليمه اليه مع قصد المذكور وليس للمحال له ان يطالب المحيل المذكور بما بقي من ذلك ان كان الباقي ثمن المبيع المذكور او بعضه والصورة ما ذكر لانه يلزم من الحوالة المذكورة تحويل الحق الذي كان للمحال له على المحيل المذكور الى ذمة المحال عليه لبرائة المحيل من دين المحال له بالحوالة وانتقال ذلك الى ذمة المحال عليه وان كان الباقي من المحال به فله المطالبة به ثبت الضمان المذكور **اجاب** سيد الوالد رحمه الله **فقه** على اجاب الفقيه العلامة كمال الدين موسى بن احمد الصجاعي رحمه الله تعالى وارسل الى الوالد بورقه فيها تعريف خاطم الكرم ان من شرط المضمين ان يكون معلوما والمضمين في السؤال انه لم يضمن الدين وانما ضمن ما لم يسلم من الدين ومن تعييضه فمالم يسلم من الدين مجهول حال الضمان وان كان اهل الدين معلوم والصورة ان الضمان قبل ان يسلم شيئا لا يكفكم والسلام

الضرر لا يزال بالضرر

شرط دفع الضرر

بلغ

العبرة بقصد المدين

اعتراض

وفي كلام المذكور نوع اعتراض فرد عليه سيد الوالد مما هو ظاهر وثمة الجواب وهي تحريك الله **ان** شرح الصدور بقول العادل الغدول والهمت البيان والالهام للحجة والبرهان وحفظت من نصيبه من عباده من المترصد بين التاركين لاحسن المسالك **هذا** وقول الفقيه المشار اليه والمضمين في السؤال ان لم يضمن الدين وانما يضمن ما لم يسلم من الدين فيه نوع تفاوت لان الدين كله في حال الضمان لم يسلم فهو مضمون جميعه فعليا او لا قال لم يضمن الدين وثانيا قال ما لم يسلم من الدين فاولى بقاءه وثانيا ثبت على ما تصور فكان الاولى ان ياتي بغير هذه العبارة علم ما اعتقده وقوله ومن تعييضه غير صحيح بل هي بيانها والدليل على ذلك ما قاله الامام الجليل بدر الدين الزركشي في كتاب تصنيف المسامع بجمع الجوامع ولفظه ومن للتبيين نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فالاوثان كلها رجس فحي لمن للتبيين ما بعده فاجتنبوا الرجس من الاوثان حصرا من سدس وقوله وعد الله الذين امنوا منكم اي الذين هم المضمين لان الخطاب للمؤمنين فلا يتصور ان يكون تعييضه وعلاقتها اي اثباته ان يصح وضع الذي مكانها لانه لو قيل اجتنبوا الرجس الذي هو وثني ويصح او يصح ان يكون ما بعده وصفا لما قبل الصحة فاجتنبوا الرجس الوثني وجعل منه صاحب الارضه قول سيويوه **هذا** **علم** ما الكلام من العربية لان الكلام قد يكون عربيا وعجميا ومن المراد وهو كانه قال الذي هو اعرابي وحكي الصميري من اصحابنا عن الشافعي رضي الله عنه فيما لو قال له علم من هذا المال الف وكان المال كله النسيان انه اقار جميعه جملا على البيهقي وكفاك مريد واي مزيد نص الامام صاحب المذهب رضي الله عنه وقال الامام زكريا في كتاب غاية الوصول الى شرح رب الاصول ومن للتبيين بان يصح حل مدحولها على المدين فيها نحو ما فتى من اية فاجتنبوا الرجس من الاوثان وكان يقال في الاولى ما نسخته الا في الثانية الرجس الاوثان **ان** وقال في بعض مشروحي الكفاية لابن ابي حبيب واما البيهقي فلفظه تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويعرفها بان يجعل مكانها الذي يستقيم المعنى لان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي هو وثني **ان** فعلى هذا جميعه يكون معقول السائل وضمن للمحال له بما لم يسلم اليه من الدين المحال به اي ضمن للمحال له

عالم يسلم اليه الذي هو الدين المحال به او ضمن المحال له بما لم يسلم اليه
 الدين المحال به لان الضمان بذلك قبل ان يسلم شر من الدين المذكور كما هو
 صريح السؤال وقد فهمه النقيب المذكور لذلك كما صرح به في تذكرته
 وضمان الضمان بجميع الدين وهو معلوم فحينئذ ظهر بطلان ما قاله
 المذكور من كون الدين المضمون مجهولا حال الضمان وما ذكرناه من
 نوع التفاهت والله عز وجل اعلم **باب الكوالة**
مسئلة في رجل يستحق على رجل ديننا معلوم النذر والجنس والصفة
 يحكم الكلول احواله به على حاكم من حكام السياسة وقبل المحال له والمحال عليه
 اكواله المذكورة نثران المحال عليه سلم الى المحال له شيئا يسيرا منها ثم غاب
 المحال له عن بلد المحال عليه فلما رجع من غيبته طلبه بتسليم باقي اكواله
 فانكر وقال ليس لك علي شئ فهل يجب على المحال له البيعة على اكواله وقبولها
 والاخذه تخليفا للمحال عليه انه لا يستحق عليه هذا المال المذكور بسبب
 اكواله المذكورة من فلان المحيل المذكور ولا قبل حوالته في ذلك امر لا
 فلو ادعى المحال عليه ان المحال قال له بعد اكواله وقبولها اني لا اريد
 اكواله عليك وانكرا لمحال هذا القول فقل تكون هذه الدعوى غير مستوفية
 ولا مبطله لحقه عليه بسبب اكواله ام يكون مسموعة حتى لو اثبت بها شاهدان
 عدلين يتقص الحوالة المذكورة ويرجع المحال له على المحيل ان كان حيا وفي
 تركته ان كان ميتا وعلى تقدير هذه الدعوى لو استشهد هذا المدعى على
 دعواه باناس من خدمه وحاشيته الذي يستفيعون به وبما يكون من تحت
 يده فهل تكون شهادتهم غير مسموعة ولا مقبولة اوفقا ما جاز من **اجاب**
 رحمه الله تعالى ما لفظه حيث لم يصادق المحال عليه على اكواله عليه بما ذكرنا
 ذكر لا يجوز للمحال له المطالبة له والقبض حتى يثبت كوالته عليه اكواله
 الصحيحة الشرعية بالطريق الشرعي في ذلك فاذا صححت اكواله على من
 صحت اكواله على من ذكر على الوجه الشرعي لزمه تسليم المحال له جميعه
 بطلب المحال له فاذا ادعى المحال عليه ما ذكر لم تسمع دعواه لذلك ولا لذلك
 مبطل للكوالة وحقه عطيه بسبب اكواله للزوم عقد اكواله بتق فر
 شروطها شروطا صحتا وعدم نظرق ذلك الى ابطالها وافسادها شرعا بل
 بدجوه الحاكم الشرعي لمجد هذا الكلام المهمل ويلزمه التسليم بشرطه
 عند طلب المحال له ذلك كما هو الواجب عليه شرعا والله عز وجل اعلم

لا بد من اثبات
 الكوالة

مسئلة عن رجل له على اخر دين من اصل حوالته صحيحة نثران المديون
 تقصر عليه تسليم الدين المذكور فطالبه الدين حال عسرته وله قطعة ارض
 مزدروعه فقال له المدين سلطتك على هذه القطعة الارض المزدروعه
 تستوفي منها ما كان لك من الدين من هذا الزرع الموجود فيها وما زاد من غلة
 القطعة المذكورة من الزرع المذكور لذرية المذكور للدين في الصبي من الدين
 والبذر في الزرع الموجود في القطعة المذكورة نثران الدين المذكور ذكر ان النذر
 مستند في الجادة والعقب ولم يندر المدين الى في الجادة فهل يستند المدين
 اوفقا ما جاز من **اجاب** رحمه الله تعالى اذا استوفى الدين المذكور من
 ما حصل الزرع القطعة المذكورة ما يقابل دينه المذكور فقد صح وبرى المدين
 من دينه لما ذكرناه له في قبض ذلك عن جهة ذلك لكن لا بد من شروط
 صحة الاستيفاء في ذلك وعدم وجود من مفسدات الربا كما لو كان الدين
 طعاما ما يقتض مثل قدره منه من في مجلس الشبيط واذا كان المقبوض
 من جنس الطعام المذكور فلا يزيد على قدره من جنسه ولا من جنس
 غيره خذرا من مسئلة مدحجوة بد رهم بها وباحدها فلا يصح النذر
 الصادر من المدين المذكور في الدين المذكور في الصبي لان النذر لا يقبل
 العوض مطلقا والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل يستحق على خر ما لا
 معلوما فبا رسل شخص اخر اليه يعلم بان فلانا الذي يستحق عليه المال احوال
 كذا بما يستحقه بد منه بد فلان وصادق المحيل المحال وقيل اكواله
 ثم ان المحال عليه ارسل اليه شخصا بان فلان احوالك علي بما لك المعلوم
 وله علي ذلك وانا اعطيك ذلك وصادق ايضا على ذلك فهل تبرأ ذمة
 المحيل من المال حيث صادقه على ذلك والمال ثابت بذمة المحال عليه والحال
 ما ذكرنا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا صححت الكوالة المذكورة برى المحيل عن
 دين المحال عليه عن دين المحيل ويصير دين المحال على المحال عليه والله اعلم
باب الضمان **مسئلة** عن رجل له في ذمة اخر
 ديننا معلوما والدين المذكور صاحبين ضمنا به على المدين المذكور ثم بعد
 مدة توفي المدين والدين المذكور فكلن الدين وارثا فاقرا الوارث واعترف
 اقرا صحيحا شرعيا بحصة شهود انه سلم جميع دين مورثه الذي على المدين
 المذكور من احد الظامين المذكورين وانه ليس لمورثه شيئا على المدين

الاستيفاء الدين
 من الزرع له
 شروط لا يقبل
 العوض مطلقا

المذكور فهل يصح إقراره بذلك وتسمع بيينة الإقرار باستيفاء الدين المذكور
 من أحد الضامنين المذكورين أم لا فلو ادعى الضامن المذكور الذي هو أحد
 الضامين المذكورين أن المدين المذكور دفع إلى الدين المذكور شيئا معلوما
 من الدين المذكور وأن وكيله للدين المذكور قبض شيئا معلوما بذلك المذكور
 من الدين المذكور من الضامن الآخر وأقام بيينة بذلك بعد إقرار الوارث
 المذكور باستيفاء الدين المذكور هل تسمع دعواه ويبيته ورجع بذلك
 الوارث المذكور أم لا افتونا ما جوبن **اجاب** رحمه الله تعالى نعم
 يصح إقراره بذلك وتسمع بيينة الإقرار بذلك ولو ادعى الضامن المذكور
 أن الدين المذكور دفع إلى الدين المذكور شيئا ذكره وأن وكيل الدين في قبض
 ذلك قبض ما ذكره وأنه قد استوفى دينه جميعه مثلاً بذلك وأنه يسلم ما
 اقرب به إليه وأنه يسلم منه كما ذكر قلنا منه بقا الضمانه عليه وأقام بيينة
 بدفع الدين وقبض الوكيل كما ذكر سمعت دعواه ويبيته ورجع بذلك على
 الوارث أن كان يسلم له ذلك بعد استيفاء قدره من الدين والوكيل كما ذكر
 كصول البراءة بما قبضه أولاً وتعديه بما قبضه آخر من الضامن لأنه
 ظالم للضامن المذكور والله عز وجل أعلم **سيلة** في رجل ادعى على أخيه
 يدي الحاكم الشرعي فامتنع المدعي عليه في دفع الدعوى وكيل المدعي بوجه
 آخر أنه إذا طلبه حضره ثم أن المدعي طلب المدعي عليه بعون فتواري
 عن العون فهل المدعي أن يطالب الكفيل بحضوره ولا يبرأ الكفيل بحضور
 المكفول به إلى مجلس القاضي والحال أنه لم يحضر بنفسه بلا حضرة العون
 ولم يسلم كجهة الكفالة أم لا افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى المدعي
 المذكور أن يطالب الكفيلين المذكورين كلاهما بحضوره إلى الموضع
 الذي عينه في الكفالة والآخر في موضع العقدان صلح والأفلا
 بد من تعيين موضع تسليم المكفول به في عقد الكفالة كما يسلم فيه كما
 قاله البلقي والزرقي ولا يبرأ الكفيل الأول بحضور المكفول به
 إلى الشرع أي مجلس القاضي والصورة ما ذكرناه لم يحضر عن جهة الكفيل
 كما في صورة السؤال وإنما يبرأ الكفيل كما صرحوا به إذا سلم نفسه عن
 جهة الكفالة بأن يقول سلكت نفسي إليك عن جهة الكفيل وأن لم يقل
 ذلك لم يبرأ وإن ظفربه المكفول له كما ذكر مجلس الحكم وأدعى عليه

محال المكفول
 كالسليم فيه

سوا كان حضوره بمجلس الحكم باحضار عيون أو بنفسه لأنه لم يسلم إليه
 هو ولا أحد عن جهته والله أعلم **مسئلة** في رجل دفن طعاماً في مكان
 لنفسه أربع مائة مكيال وأربعين مكيالاً ودفن طعاماً فيه لرجلين أحدهما
 ثلثه ثمان وعشرة مكيالاً والآخر ثمان وسبعة مكيالاً وبعد ذلك انتقل
 الأول من المكان وأدخله آخر من الذين لهم طعام والمدين ملان وأقر على
 نفسه بذلك وأخذ حقه والآخر أخذ حقه وبقي للذي انتقل قدر ستين
 مكيالاً فطلبه من الذي دخل المكان بعد انتقاله فادعى أن يعطيه إياه يعني
 فهل يثبت عليه لكونه أقر على نفسه بالمدين ملان افتونا **اجاب** رحمه الله
 إذا كان المكان المذكور للرجل المذكور ودفن فيه القدر المذكور لنفسه ثم دفن
 للآخرين ما ذكر على طعامه على كيفية الخلط في طعامه بأذنهما ثم انتقل من
 المكان ثم دخل الأول وأخذ طعامه الذي له من غير أن من صاحب المكان
 الرجل المذكور ضمن ما نقص من طعام الرجل المذكور لتعديده بما ذكر لكن
 لا بد من ثبوت وجود القدر الذي لصاحب المكان حال تعديده بما ذكر
 أو إقراره بذلك وأما الثاني منه ضمنه أي ما نقص منه لذلك والله أعلم
سيلة في مكلفين اشترى من آخر شيئاً من العروضة بمال معلوم محرم بينهم
 آخر معلوم وضمن عليهم تأديته جميع ذلك للغير لم ضمانه دفع وتسليم
 رجل كامل وقيل الغريم لنفسه ذلك فلو أن الضامن المذكور سلم للغريم
 ما ضمن له به من المال على المذكور أو بعضه هل له الرجوع بذلك على المضمين
 عنهم وجب عليهم إيفاء دينهم ويلزمهم إكمال الشرع ذلك أولاً ولأنهم
 ادعوا أنهم ما توالوا إلى الغريم ذلك هل يتبعون به عن رجوع الضامن
 المذكور عليهم بذلك ولا يجوز له مطالبتهم به ويمنعه إكمال الشرع من ذلك
 والحال أن الغريم مقر له بما تسلمه منه أولاً **اجاب** رحمه الله تعالى
 بآمن المذكور الرجوع بذلك على المضمين عليهم المذكورين فإذا حاطا بهما
 بما سلمه إلى الغريم المذكور وجب عليهم إيفاء ذلك إذا أقر الغريم بذلك أو ثبت
 التسليم المذكور من غير غش أو استحقاق ذلك بالتسليم المذكور بعد أن سلم له في الضمان
 المذكور وليس لهم الانتفاع من الإيفاء المذكور بمجرد دعواهم أنهم سلموا
 إلى الغريم المذكور ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم **مسيلة** في رجل ادعى
 مع رجل آخر بهيمة تجلس مدة يروعاها بين بهيمة ثم أنه حصل خوف

دفع الطعام
 المشترك

من الدولة فهرب بها له وترك البهيمة المودعة عنده لم يستأجر بين
 بها له ثم جلت ثلاثة ايام على راسها مضيعه فعند ذلك اخذتها الدولة
 بعد ما وجدتها مضيعه فقول بغير المصنع البهيمة وحسب عليه فقتلها
 اولاً فقتلها ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه يضمن
 المصنع المذكور البهيمة المذكورة بتضييعها ما فتجب عليه فقتلها والصورة
 ما ذكره وذلك ان الوديع ما مورس حفظ الوديعه في حوز مثلاً وبالبحر عن
 اسباب التلف فبقتلها بذلك ولائها ايضا بذلك تركها في غير حوز مثلاً
 والواضع للوديعه في غير حوز مثلاً يضمنها ولو كان ذلك منه خطأ او غلطاً
 كما صرحوا به فقتلها ان يكون عامداً في السوا واليه اعلم **مسئلة** عن رجل
 عليه دين لا خوين زعم احدهما انه وكيل الاخر في ابراهيم فابراه عن دينها
 على ان يملكها حصته من زرع عقب بين يثول بينهما وبينه في ارض في
 محرت فها وعلان يملكها قد را معلوماً من محو يثول يابس مشرك بينه
 وبينها فلكه المدين المذكور الحاضر من الدائنين المذكورين واخاه الغائب
 عن المجلس المذكور القدر المعين من العجور اليا بيس المذكور وما يملكه
 من الزرع عقب الموجود في المحرت المذكور على صفة براءتها من دينها
 وقبل الحاضر المذكور التملك له ولا حية المذكور على صحة ابراهيم المذكور وبراءة
 عما ذكر عنه وعن موكله فكل يجمع ذلك ولو لم يقع البراءة منها هل يملك التملك
 المذكور وان قلنا بصحة ما من الحاضر دون الغائب هل يجري فيه حكم تفرقه
 الصفقة ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا ملك المدين المذكور الاخ
 الحاضر من الدائنين واخاه الغائب عن المجلس المذكور من القدر المعين
 من العجور اليا بيس المذكور وما يملكه من الزرع عقب الموجود المذكور
 على صحة ابراهيم المذكور وبراءة عما ذكر عنه وعن اخيه من موكله المذكور
 والحال انه وكيل اخيه المذكور في ابراهيم على ما ذكره في كذا ذكره شيخ الاسلام
 العلامة سيدي احمد بن محمد المرحوم في عبايه والعلامة موسى الراد
 في فتاويه وشيخنا العلامة وجيه الدين عبد الرحمن بن ريان في فتاويه ولفظ
 العباب لوقال لقرينة ابراهيم من ديتك على كذا فابراه جاز انتم ولفظ
 فتاوى الراداد نعم يجوز بذل العوض في مقابلة ابراهيم المذكور المتولي في حيز
 ببر المدين ويملك صاحب الدين الغرض من انتم وفي فتاوى شيخنا وقد جزم به

حكم الوديعه

وضع الوديعه في غير حوز مثلاً خطا او غلطاً

مورد العوض في مقابلة ابراهيم

في الاقوال واقتر به الاصح وفي قواعد الزكشي لوقال ان ردوت عندي فقد ابرأته
 عن الدين الذي لي عليك صح فاذا رد برى لانا وان قلنا ابراهيم اسقاط يجوز بذل
 العوض في مقابله فيجوز ان يكون العوض مانع منه قاله الضمير ونفذ
 صريح صحة بذل العوض في مقابلة ابراهيم والله اعلم **مسئلة** في رجل
 ادعى ان مورثه بكره يستحق على رجل اسمه زيد مثلاً ديناً مبلغه كذا وكذا وان
 المستحق عليه وهو عمرو وضمن له عليه بالدين المذكور ضمانه دفع وتسلم
 وانه يطلب اعتراف الضامن بذلك وتسلم الدين اليه فاجابه المدعى عليه
 بان قال لا يستحق على ما ادعاه واظهر المدعى مسطوراً مخلف فانه يشهد
 بذلك فبعد اظهر المسطوراً المذكور ادعاه عمرو المدعى عليه الضمانه ان مورث
 المدعى المذكور انتقل من المضمون عليه حال حياته ارضاً تعرف **والرها**
 وجميع الدين المضمون بها المذكور ونذر له ما في الارض المنقولة من الزبر والعنا
 العين والاش وان مورثه المتقل المذكور بعد جميع الارض المسماة المذكورة
 على عمرو والمذكور وعلى اخ له اسمه فلان مال مبلغه كذا وكذا الف درهم
 وكذا كذا ما به درهم واقتضاه المال وبسطها على الارض المذكورة ونذر لها ما فيها
 من العنا عينا واثراً وقلنا ذلك منه فهل يسمع دعواه وتقبل بيئته المظهرة
 لبراءه عن الضمانه بما ذكره والمفسر له ولا حية فلان الانتقال للارض المذكور
 من مورث المدعى ويكون دفعا لدعواه والصورة هذه امر لا افتونا **اجاب**
 رحمه الله تعالى لا يسمع دعوى الضامن المذكور وبيئته بذلك ولا يكون دفعا
 لذلك لعدم براءة عن الضمان لانا لا انتقال لا يحصل به البراءة من الدين المذكور
 كون التملك عرفيه لا معاوضه شرعية وانما حصل ملك العنا في ملك العنا
 في نحو ذلك بالندار الذي هو مجرد تبرع فاذا كان حصل من المتقل المذكور من المضمون
 عليه المذكور ابراهيم منه عن الدين المذكور او نذر منه له بالدين المذكور سوى من
 الدين المذكور وبرى الضامن المذكور لبراءة الاصل بما ذكره كما افتر به العلامة
 الطنيد او رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** في مطلق التصرف
 لمثله عليه اربعة دنانير ذهباً ونصف دينار ذهباً فضمن مطلق التصرف
 على الشخص المذكور لعزيمه بد دينار ذهباً وخمسة كبار من الدين المذكور وسلم
 العنا من المذكور للمضمون له المضمون به الى ثلثة عشر كبراً فسلمها امرأه المضمون
 عنه الى له فاصدة بها قضاي الدين المضمون به فلو ادعا المضمون له **والرها**
 البراءة المذكورة قصدت بدفعها الثلثة عشر المذكورة اليه عما يقابلها من باقي

الانتقال المحمل به البراءة من الدين التملك عرفيه لا معاوضه شرعية

الدين المذكور اولاد وادعت المرأة المذكورة انها قصدت الدفع عن قضا الدين
المضمون به فهل القول قولها انها ارادت ما ذكر اولادها اذا قلتم القول
قولها يمينها وحلفت فهل يبرأ الضامن المذكور ولا يجوز المضمون له ان
يطالبه بشئ مما ذكر اولادها **اجاب** رحمه الله تعالى نعم القول
قولها يمينها انها ارادت ما ذكر لانها ادرى بما قصدت وبكيفية اداها ثم اذا
رضي المضمون له بذلك عن دينه فذاك وان لم يرض رجع ذلك الى المرأة وطلب
بباقى الضمان الضامن المذكور لان الدين لا يلزمه قبول التبرع بقضا دينه
عن مدنيه لكنه كما قاله والله اعلم **مسئلة** في رجل لزمه مائة عشر دراهم
وحبسه في قدر طلبه به في عشور او اياه فاذن لرجل ان يضمن عليه للملزم
المذكور بالتدبير الذي يطلبه بتسليمه وذلك بحضرة شهود فقال احد
الحاضرين لما ذن له في الكفالة ما دفعته الى الملزم عن الاذن المذكور
فعلى استخراج منه وتسليمه اليك فهل يلزم الاذن المذكور ما دفعه عنه
المأذون له في الكفالة المذكورة **اجاب** يلزم الاذن المذكور
ما دفعه عنه المأذون له في الكفالة المذكورة الى الحاكم المذكور كما افتر بذلك
العلامه محمد بن ابراهيم ابن الناصر وذلك لان الاذن هو المتسبب في تسليم
ذلك الى الحاكم المذكور والمورط للمأذون له في ذلك لا سيما اذا كان قبيل
الحيلولة القولية واما الرجل الذي لعل المأذون له به استخراج ما ذكر من
الاذن وتسليمه اليه ولا يلزمه مطالبة الاذن بذلك ولا استخراج ما
له لعدم صحة الكفالة بذلك بل يستحب له ذلك من حيلة الوفاقا بعد
والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اشترى من اخر اربع نقايص عطب ودره
له البايع ما نقص عن اربع نقايص فنقص المشتري للعطب من البايع
في اربعة وسائر جبه فطلب المشتري من البايع ضمنا بالنقص فاحضر طالا
وضمن عنه ما سينقص عن اربع نقايص فنقص المشتري العطب من البايع
في اربعة وسائر جبه الى بلده وورثه فوجدته نقص عشرين رطلا فطلب الضامن
ان يسلم اليه النقص المذكور فهل يرجع ضمانه الضامن المذكور بالنقص
المذكور والحال ما ذكر ام لا افتقنا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى يرجع
ضمانه الضامن المذكور بالنقص المذكور والصورة ما ذكر بعد قبض البايع
المذكور لثمن ما ذكر للحاجة اي ذلك عند معاينة مجهول الحال مع خشة
عدم الظفر به لو ظهر نقص المبيع المذكور كما ذكر وذلك في اصل ضمان الدر

العدة تقصد
الادفع
الدين لا يلزمه
قبول التبرع بقضا
دينه
ضمن العشور
والرجوع به على
الاذن بتسليمه

والله اعلم **مسئلة** في رجل يستحق على امرأة ثلاثة ونصف من طعام من اصل
مسلم سلم وذلك جديها في دين كان يستحقه عليها ماتت المرأة وخلفت ورثته وتركه
نجا المستحق الى احد اولادها البالغين وقال له اني استحق في ذمة والدتك مبلغ
كذا وكذا من الطعام وقد ماتت وخلفت تركته وانا اطلب وفا حتى ينتركها
فقال ولدها ابرو والدتي وديتاس على فهل يكون هذا الدين على المتحمل المذكور في
حصته من التركة لمصادقة للدين على ذلك وتحمله بقوله علي سديك ام لا
اجاب رحمه الله تعالى حيث قال ولدها ما ذكر واثبات الدين الميت عن
ذلك يرى ولزم الولد ما التزمه في ما له الخاص به سواء حصته من التركة او غيرها
لانه استند عا اتلاف مال بعوض لعوض صحيح كما يوجد مما سياتي وهو ان الامام
الشافعي رضي الله عنه قال في الام اذا كان للدين الذي على الميت يتأخر قضاؤه سال
الوارث عنر ما ان يحمله ويحتمل به عليه قال الزبي في التقيبه صورة
ان يقول الوارث لرب الدين استغنا ذلك عن الميت وعلى عوضه او ابريه
وعلى عوضه واذا فعل ذلك رب الدين يرى الميت ولزم الملزم ما التزمه لانه
استند عا اتلاف مال بعوض اخر صحيح انتهى **قال السيد السمرودي** جوز ذلك
لحاجة الميت ومصلحته واكتفى برضاه مع رب الدين بذلك التبرع ومعنى
ذلك يعني في صورة السؤال واشتهر له حديث جابر في قصة ابي قتادة رضي الله
عنه الذي لم يراه البخاري وغيره والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل هلك
الى رحمة الله تعالى وفي ذمته صداق لزوجته وتشتق ثمنها في جميع متر وكا
ثم ماتت المرأة وخلفت ابنتين من غير فلو فرض ان احد ابني المرأة ابرو الميت
عما يستحقه من الصداق والثمن وهما مجهولان هل يرجع الابرا فيهما معا وفي
احدهما دون الآخر او لا يصح فلو فرض ان احد ورثة الهاكك صالح ووث
غيره هل يرجع الصالح في الثمن او لا برامنه تكون المصالح بكسر اللام والمصالح
بفتح اللام لا يعرفان اعيان المتر وكات معايل كصلها فلزمضي زمان واحد
ورثة الهاكك باسطا على التركة هل يلزمه ما تلف منها قبل طلب الورثة
او بعده ويكون غاصبا للتركة باستيلايه عليها بغير وجه شرعي ويلزمه
الاخر فيما نوجر او لا افتقنا ما جاورين **اجاب** لا يصح ابرو احد ابني
المذكورة عما يستحقه في الصداق والثمن المذكورين اذا كان مجهول الصداق
والثمن كما ذكر مع ان الثمن لو كان يعلمه وهو اعيان موجودة او بعضها
لم يصح ابراه عن حصته من ذلك لكونها عينا لان الابرا انما يرجع في الدين وايضا

الخاص
سقط الميع

القرام دين
الميت يجب على
الملزم في ماله
الخاص
اتلاف مال بعوض

الاعيان
لا يرجع
لا يفتقنا ما جاورين

لا يصح صلح احد الورثة المذكور فيما يستحقه مما ذكر والصورة ما سطر
 من كون المصالح والمصالح مجهلان اعيان المتروكات معا كما ذكر وان بسط
 احد الورثة على التركة او على شخص منه وجه شرعي ضمن ذلك واذا تلف
 غرم به له ويكون غاصبا لما بسط عليه كما ذكر بغير وجه شرعي ويلزمه
 اجرة المثل فيما له اجرة مما ذكر مدة بسطه عليه بغير وجه شرعي والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في رجل اشترى من رجل عجورا لنفسه ولرجلين اخرين
 بالوكالة الصحيحة منهما بثمان معلوم مبلغه ثلثة عشر دينار ونصف
 دينار ثم قال البائع المذكور للمشتري المذكور ولو كليله ثلثة دنانير فدها لكر
 حطيطا فهل يلزمه حطيط الثلثة الدنانير ام لا فان قلت لم يلزمه
 وذلك فذلك وان قلت لم يلزمه ذلك فهل يجب ذلك على الوكيل وموكليه
 ام كيف اكلمه افتونا ما جوبين **اجاب** نفع الله به اعلم
 ان الحطيط بمعنى الاستقاط وما يصرح بذلك ما ذكره في باب التولية
 والاشراك من المحاطة وما ذكره في الكتابة من الخط من عوض الكتابة
 ثم وجدت المسئلة منقولة في شرح المذهب وهي كما نقل عنه هل لفظ محل
 الفاظ الابرا ونحوهما البراءة ام لا احد انسان لفظه كجري مجرى الابرا
 اذا ذكر انه محل من كذا وكذا والخط والتوك وما جرى مجراه واحد ذكره الشيخ
 ابو حامد اثبت **حيث** يستطعن المشتري وموكليه ثلثة ذهب
 بحكم الحطيط المذكور فلا يجوز للبائع المطالبة بذلك ولا شيء منه والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** لو ضمن اثنان على ثالث مال عليه لحاكم السياسة
 ثم استأذن احدهما الاخر في دفع ثور يملكه في ثمن من المال الذي ضمنه
 فاذن له فدفعه باربعة دنانير من الضمانة والحال ان الثور لا يساوي
 الا دينارين فهل يرجع الاذن بنصف قيمة الثور المدفوع ام بنصف
 المال الذي اقامه افتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى ان يرجع
 المادون على الاذن المذكور بنصف قيمة الثور المذكور فقط لانه بمثابة
 المصالح بينك للمدفع اليه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص دون
 البائع له كلب اغرا على غنم لشخص اخر وصاح عليهن وارسل الكلب
 وان عجهن فتفرقن وعن بسبب ازعاجه لهن فهل يجب عليه الضمان
 في ماله حيث كان له حال وان منعته الكلب بقتل لونه ان الضمان اذا
 تلف شيئا لا يجب عليه الضمان فاكشفونا عن قناع هذه المسئلة مشاهير

وكحطيط ابر
 والحال ما ذكر

لا عدلك المسلم **اجاب** رحمه الله تعالى يجب على الصبي المذكور الضمان
 في ماله والصورة ما ذكر لان فوات الغنم المذكور سبب اغرايه وان عاجه
 كما ذكر وبسبب حكم المباشرة بل هذا اولى بالضمان مما جزم به في العباب
 وغيره من الضمان فيما لو مشى انسان على باب قفص طائر مفتوح فطار الطائر
 بذلك وذلك ما على ان عده عده وهو الاظهر لان قلم الانلاف غير مرفوع عنه
 وانما رفع عنه قلم العقاب كما قاله الاذرعى ولهذا جزم في العباب كالروض
 بتعال للروضه في واخر باب ضمان ما يتلفه البهايم وما لا يان الطفل اذا سقط
 على شيء فتلف ضمنه والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما اذا قالت امرأة لامها
 او لخدمتها او لاحد اقاربها وكلتكم في بذل صداقي من فلان الغلاني هذا نص
 الوكالة ويصح الطلاق وفيما اذا كتبت شخص شخص كفالة مطلقة كان
 قال كفلت فلان فقلت كفلت ولم يعين المال ولا الزوج هل يلزمه المال
 اذا لم يوجد المكفول به **اجاب** رحمه الله تعالى نص الوكالة في البذل
 المذكور لانه مع جواب الزوج خلع وقد صرحوا بان لكل من الزوجين التوكيل
 للمرأة وغيرهما فيه ويصح الطلاق بذلك ولو كتبت شخص باخر كفالة مطلقة
 كان قال كفلت بفلان او بهذا لا يلزمه المال الذي على المكفول لان الكفالة
 بالبدن كما هو صريح القول المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل خطب
 ثلاث جمال وركب على الاول منها ويسير بها في طريق المسلمين فانفق يهايم
 حمر سائر يرين كذلك في الطريق فرمى الجمال الاول برجله بهيمة من البهايم
 فانفقها فهل يلزم صاحب الجمال الضمان او لا افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى
 نعم القول قول المطلوب المذكور انه سلم المال المذكور الى شريكه المذكور
 كما ذكر يمينه لانه امين في ذلك فان صدر منه ما ذكر او لا وهو قوله المال
 عندي فان اقراره بذلك لا يرفع امانته بل يدل على صدقه فيها والله عز وجل
 اعلم **باب الوكالة مسئلة** في رجل يملك سهمين
 من ثلثة اسهم في ررع يي جدي في أرض يستحق منفعتها والسهم الثالث
 لمزارعه وكذا باقي الكراث يتبع سهمه من الزرع بطعام معين فباع الوكيل
 منه المزارع ثوبا هو ملكه بالمبلغ المذكور المعين واقتصر ذلك المشتري
 ثم ملكه البائع السهمين المذكورين من المشتري وهو المزارع بالثوب الذي
 باعه عليه بالطعام فهل يجوز هذا البيع والحال ان الوكيل قد خالف فيما فعله

قلم الانلاف غير
 مرفوع عن الصبي

التوكيل في بذل
 الصداق

عن ابي حنيفة
 في سؤال

الا مبي يصدق

وهو يجوز بيع الوكيل ملكه نفسه ليكون الثمن لموكله وإكالة هذه وما الحكم في هذا
 وإذا قصد في المشتري في الزرع هل يلزمه الثلثين ما تحصل من الغلة لصاحب
 السهمين لبطان البيع وإكالة ما ذكره أم لا افتونا ما جازين لا عدمكم المسلمون
أجاب رحمه الله تعالى لا يجوز هذا البيع حيث باع ثوبه عن موكله
 كما ذكرنا في الفقه فيما وكل فيه بما ذكر من بيع الثوب وتلك السهمين المذكورين
 من الزرع المذكور كما ذكر ولا يجوز بيع الوكيل ملكه نفسه عن موكله ليكون
 الثمن لموكله إذا لم ياذن له موكله ولا وكله فيه أما إذا وكله في ذلك فصح
 ويكون ملكه الذي باعه عنه بالثمن المذكور قرصا على موكله **كما أفق**
ذلك العلامة ثمان القاضيان محمد بن عبد السلام الناصري ويوسف
 ابن يوسف الحنفي رحمهما الله تعالى وإذا قصد في المشتري المذكور في الزرع المذكور
 وإكالة ما ذكر من فساد البيع لزمه تسليم الثلثين كما ذكرنا لكها لما ذكره والله
 عز وجل أعلم **مسألة** عن رجلين اضطجع أحدهما على الأرض وقال للثاني
 انمزي ظهري فقال له لا أنا غلامك ولا وكيلك في ديكال حتى أكون مغزرا لك
 فقال المصطجع أنا فقير لا شيء لي حتى تكون وكيلك فيه فقال له أنا قد
 أن جعلني لك وكلا فيما ينفعك ويضرك فقال له قد وكلتك في ذلك فجعل الثاني
 يده على ظهر المصطجع ثم قال الثاني لمن حضرها الشهدكم اني طلقت
 زوجه موكلها فهل يتبع عليها الطلاق والصورة هذه **أجاب** رحمه الله
 تعالى لا يقع عليها الطلاق المذكور من ذكر الصورة ماسطر وذلك كون الوكالة
 كما ذكر غير صحيحة لكثرة الغرر فيما وكل فيه مع عدم الحاجة الى احتمال
 وهذه الصورة فيها نوع مخادعة وبلغا الى الضرر وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لا ضرر ولا ضرار اي في ديننا والله عز وجل أعلم **مسألة** في مكلف باع آخر
 عينا بعشرة دنانير ذهب المذكور هل تبرأ منه من ذلك أم لا افتونا ما جازين
 في مجلس العقد رجلا في قبض حين الاجل من المشتري المذكور فلوان الوكيل
 قبض حين الاجل من المشتري ما قيمته من الدراهم والعروض ساويه لما هو
 عليه في الاجل من الدنانير الذهب المذكور هل تبرأ منه من ذلك أم لا افتونا ما جازين
أجاب رحمه الله تعالى لا تبرأ منه المشتري مما هو عليه مما ذكر من الذهب
 بقبض الوكيل المذكور ما ذكر والصورة ماسطر لان جنس المتبوض غير جنس
 ما وكل في قبضه والها الى به ليس ما سوا به ولا مستملا عليه فالوكل في بيع

لا بد من قبض
 ان قبض الضيف

الوكالة بالاطالة

عين بالف درهم فباع بالف دينار فانه لا يصح كما جزم به في العباب وغيره والله
 عز وجل أعلم **مسألة** عن رجل كامل التصرف قال لاخر مثله حمل هذه الثلاثة
 الاسبعة وفيها خل شكري وبعها في البلد الغلانية بما قسم الله ورزق فحماها فلما اراد
 بيعها خرج احدا لانية فاسدا تالفا لقيمة له فباع السالمة وخلا الفاسد فهل
 يلزم الوكيل قيمة الفاسد ام لا فلوان الموكل لم يصدق الوكيل على فاسده فمن يكون
 القول قوله يمينه منها افتونا ما جازين **أجاب** رحمه الله تعالى حيث باع
 الوكيل المذكور الكل الفاسد الذي لا قيمة له كما ذكر في بيعه له غير صحيح لكونه غير
 منقول ثم ان كان باقيا وجب على الوكيل رده الى مالكه حيث لم يعرض عنه اي ما ملكه وإذا
 اتلفه الوكيل لم يجب عزم بدله لانه غير منقول كما يوجد ذلك ما ذكر في حكم من اخرجته
 او حلا من حسب العرة والقول قول الوكيل يمينه في فساد لانه امين
 والفساد اقرب شبهة بالنظر الكلي والله عز وجل أعلم **مسألة** في وارثن وكلا
 اخالهما ان يستدين لكل واحد منهما ثلث قد رسماه والتعا على ان يستدين لهما
 اثلاثا فاستدان التذرا المذكور له ولهما بعد ثبوت وكالته منها وكتب صكا
 وانبت لشهود الاستدانة شهادتهم عليه فقال احد الابنين نعم أنا وكلمته في استدانة
 القدر المذكور وقبضته لي لكن لم يوصله الي فهل يجب على الوكيل بينة تشهد انه وصل
 القدر الذي استدانه اليه ولا يكون القول قول الوكيل في ذلك أم لا افتونا ما جازين
أجاب رحمه الله تعالى القول قول الوكيل في انه وصل القدر الذي استدانه
 له يمينه لانه بالوكالة له في ذلك قد جعله ايضا عليه لوكيل البيع في قوله اني رديت
 عوض البيع على موكل عن المبيع والله عز وجل أعلم **مسألة** في شخص وكل اخر لمشتري
 له عينا ففعل الوكيل ما وكل هو الوكيل الا قاله فهل للوكيل ان يفيل في هذه الحالات
 فيه ثم ان الوكيل المذكور يري ان العين المشتراة فيها غيب او اري ان يميزها اعطى
 للموكل وطلب البايع من المشتري الذي اقر بطلب الا قاله بنفسه وهل يفرق
 بين تعيين الوكيل له معين معلومه او معين ما اذا قال في هذه الصورة
 او اصل فصل تكون اقالته ملغاة او لا **أجاب** رحمه الله تعالى اذا صح عقد
 البيع في العين المشتراة المذكور وقع للموكل الملك واذا وقع الملك فقد تم ما حصلت
 الوكالة فيه وذلك كون اذا كان الغن المذكور في العرف يسيرا وان راي بعد
 العقد غيرها اعطى للموكل لان العبرة بحال عقد الشراء ما ذكر وقد صح لان الوكيل
 لم يحصل منه تقصير في ذلك في الكالة المذكورة واذا وقع البيع للموكل لم يجز
 لوكيل الا قاله ولا الاجابة اليها اذا كان ذلك بعد لزوم عقد البيع في ذلك لان الكالة

لا يصح قبض
 الوكيل غير ما وكل
 فيه لانه يبيع

القول قول الوكيل
 في فساد ما وكل
 في بيعه

الموكل في الشراء
لا يملك الفسخ

فسخ والفسخ ليس هو من نفس الموكل ولا من تواقفه بل رايه على ذلك ومن قبل
تلاخف التزامه ولهذا المعتمد انه يرفع للعقد من حيث لا من اصله ولو قبل
القبض للبيع والابتعاف حكمه على ما قبله كعقد البيع ولا فرق في ذلك بين المعين
بشراؤه وغير المعين كما ذكره واذا قال في هذه الصورة او قبل فهو نفس لما ذكرناه
واما اذا كان الغني غير مسير عرفنا في المشتري المذكور لم يصح الشراء من اصله
كما ذكره والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل كامل ارسل شطط مع اخر امانه
الى بلد ليخطبه له فيها واعطاه بعض اجرة الخطبة واذن له ان يوفي الخطا
باقيا فصار الامين الى البلد المذكور بالتوب المذكور وحطاه هناك وانفذ الخطا
ما اعطاه صاحب التوب من الدراهم من عرض اجرة ووفاه من ماله باقيا
ثم قبض التوب وعاد به الى موطنه فصاع اثنا الطريق فلما وصل الامين اخبر
مالك التوب بذلك فطلب قيمته من الامين فهل يجب عليه ايضا المودع بقيمة توبه
المذكور وصورته ما ذكره يثبت لنا الحكم الشرعي لازم له في ذلك وافقونا ما جاورين
لاعدكم المسلمون **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجب على الامين المذكور ايضا
المودع له المذكور بقيمة توبه المذكور حيث كان الصياح له عليه بغير تقصير منه
والصورة ما ذكره في فتاوي الكمال ارداد ما يورث منه ذلك والله اعلم وصح
على الجواب العلامة عباس بن محمد المذهب رحمه الله تعالى وصورة التصحيح
اكتواب صحيح واکمال ما ذكره الله اعلم **مسئلة** في جماعة كالملي وكما احدثهم
في شرا السهم بعينه من حجارة معقور ليطفئوه من الارض التي هو فيها
بثمن معلوم فاشترى لهم الاسهم المعينة بثمنها ولنفسه باق ذلك من ماله
ثم يسطوا في ذلك يقطعونه على حكم التوزيع فيه على الاسهم المذكورة حتى
استأصلوه جميعا ثم اثار احد الموكليين بتركيله في شرا حصته من ذلك فرفقه
وكيله الى اكام الشرعي اللازم له فيما ذكر وصورته ما ذكره افقونا **اجاب**
رحمه الله تعالى اذ لم يثبت على المذكر التوكيل في شرا ذلك واقرانه بسط
على ما ادعا عليه بالحكم الشرعي اللازم له لما ذكره ذلك من مثل ما بسط عليه مما ذكر
ان لم يكن موجودا يمكن ارجاعه وان كان موجودا يمكن ارجاعه عليه لبقائه
على ملكه ماله والصورة ما ذكره الله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل وكل اخر
ليشاجر له رجلا عن اسم حجة الاسلام باجرة معلومة فاستاجر الموكل
المذكور رجلا على ذلك واسلم الى الاجير البعض من الاجرة وبقي البعض فاستل
الوكيل المذكور الى رحمة الله تعالى وبعد انقضاء الحج فهل ما بقي للاجير من الاجرة

اذا جاع التوب
في الطريق

مسئلة
الرسول امين

المعجات

يرجع بها في شركة الوكيل المذكور ام على الموكل ام كيف الحال افقونا ما جاورين
اجاب رحمه الله تعالى نعم للاجير المذكور المطالبة لو ارث الوكيل
بتسليم الباقي المذكور من شركة الوكيل المذكور ان كان قد قبضه الوكيل المذكور
او كان في باقي الذمة واما اذا كان معيلا يقبضه الوكيل لم يطالب بذلك من
شركته لرضاه بعينه والحال انه لم يكن تحت يد الوكيل ولا في شركته هذا اما لو قص
من كلامهم رضي الله عنهم والله اعلم **مسئلة** عن رجل ادعى على ورثة اخر ان يد
مورثهم وقعت له على اربع كداح من السمن الحيد الزيلعي القدر لذلك فليكن
ز يلع مائة قدح وسبعة قداح ونصف قدح بطريق البضاعة لبيعه له
ببلدة اخرى وان مورثهم مات وهي باقية في يده ولم يها في حال مرضه وطلب
منهم ارجاع السمن اليه ان كان باقيا او بدله فانكر الورثة المذكورون
ذلك فاقام المذعي المذكور ادوينة بقدر معلوم على الوجه المذكور من المذعي
المذكور فهل يقبل هذه الشهادة ويقضي له ما ادعاه ام لا افقونا ما جاورين
اجاب رحمه الله تعالى تقبل الشهادة المذكورة ويقضي له بما شهدت
له واذا مات الذي وقعت يده على ما ذكر من مرضه من غير ايضا بذلك والحال
انه يمكنه الايصا به ضمن السمن المذكور كما نقله في العباب عن ابن الصلاح
وسكت عليه والله اعلم **مسئلة** في رجل وكل وكيله في قبض دين له على شخص
فقبض الوكيل المذكور بعض الذي منه ثم ان المدين المذكور وصل الى الداهين
وهو الموكل واعطاه وقال له انا قد اوفيت موكلك بجميع الدين والحال ان
الوكيل قد سافر فاراد مطالبة الوكيل بالذي اداه اليه فهل له ذلك وهل يسمع
دعواه عليه بالمال الذي اجره بسبب الوكالة ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى
اذا قبض الوكيل المذكور البعض المذكور بعد ثبوت وكالة ضمن فلو صح
قبضه لذلك البعض لبرتبته على الوجه الشرعي الملزم للشخص المذكور
وقد حصل به برانته من البعض المذكور لكونه كيد موكله في ذلك حكم ما ذكر
ولا يجوز للشخص القبض المذكور مطالبة بذلك ولا له الرجوع عليه به
ولا يسمع دعواه عليه والحال ما ذكره لذلك اذا صادق الشخص الوكيل على الوكالة
ودفع البعض اليه ثم اعطاه الباقي موكله ولم يطلب منه الذي اعطاه وكيله
المذكور لم يكن له مطالبة بالذي اداه ولا الرجوع به الصحة او انه لذلك
وعدم ظهوره بمطل لها لا يسمع دعواه والله اعلم **مسئلة** في رجل وكل ابنا
له في شرا ثلث من ماله بثمن معلوم بعضه حال وبعضه موجد الى اقليم

ما قبضه الوكيل
في يده عليه ومن
شركته وما لم
يقبضه فهو
على موكله

اذا مات الوكيل
ولم يوصى
عنه فهو ضمن

معلومين وبصره من الحبوب المطعومة بمجهر لثة القدر والقيمة فاشترى
 الولد لابييه ذلك كذلك وقبض البايع المذكور الصورة المذكورة وانفذها
 وسلط الولد على قبض المبيع المذكور لابييه ذلك ثم شأه البايع بعد الى
 انسان لينقذه الحال من التمن المذكور كصورة الانسان المذكور ليكون
 شاهدا بذلك فحصلت بينهما منافسة فطلب البايع فسخ البيع من الولد
 ففسخ له فيه من غير وكالة له في ذلك من ابييه فما الحكم الشرعي في ذلك والصورة
 ما ذكرنا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى الحكم الشرعي في ذلك عدم
 صحة الفسخ المذكور والصورة ما ذكرنا سيما وهو غير سبب موجب
 له لانه لم يكن وكيل في ذلك وليس هو مما وكل فيه ولا ما توابعه بل من قيل
 تلاحق الندامة والله اعلم **مسئلة** في رجل اذن لولده وهو بالغ الرشيد
 بان يبيع ارضه وماله الا ما اكل وشرب وكسوة ثم ان الولد المذكور باع
 الارض المذكورة فهل يصح البيع المذكور على الصفة المذكورة او لا فتونا
اجاب رحمه الله تعالى يصح البيع من الولد المذكور للارض المذكورة
 بثمن مثلها لصحة الاذن المذكور من الاب المذكور وقوله وماله الا ما اكل
 وشرب وكسوة لا يؤثر في الاذن المذكور لانه ليس بشرط مفسد والتمن
 المذكور ملكه لانه المذكور واما الاكل والشرب والكسوة للاب المذكور
 فيستحب للولد المذكور الوفا به اذا وعد اياه والله تعالى اعلم **مسئلة**
 اذا وكل شخص عرو وشخصا موكلا عرو باع على البر ثمن معلوم في ذمتي
 واذن لي بقبضه فصادقته زيد على ذلك وسلم اليه البر واقبضه اياه
 فقبضه القبط الشرعي ثم جاء الى موكله واحرره بذلك فانكر البيع المذكور
 وامره بقبض البر المذكور واستمراده من بكر فهل يكون زيد بذلك باقيا
 على وكالة الاولى ام لا فتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى زيد
 المذكور باق على وكالة الاولى في البر المذكور والصورة ما ذكر قلنا
 قبض البر المذكور من بكر فيجب عليه ارجاعه الى زيد اذا لم يثبت ما
 ادعاه من البيع المذكور لتعديده بجعل يده عليه من غير وجه شرعي
 ولحصول البراءة له بذلك الا قباضا من زيد لانه امين على ذلك كصحة
 منه كما جزم به في العباب وعلى الحاكم الشرعي الحكم على بكر بذلك اذا
 طلبه منه من له ذلك شرعا لاسيما اذا امره عرو بقبض البر المذكور
 منه فان وكالة تاكث بذلك ومصادقة زيد لذلك على ذلك انما هي على

روى في الشرح
 بذكر الفسخ

عند البيع على البر المذكور وحسبه له المدينه على ذلك بناء على ظنه وقوع ذلك
 فلما ظهر عدم وقوع ذلك سكرت موكلة عرو والمذكور لذلك سجن خطاطه
 الذي ساعليه بضد يده المذكور ولا عبرة بالظن الذي خطاه كما قالوا ولا يقال
 قد اقر بذلك بملكه البر بتصديقه المذكور لانا نقول البر المذكور ملك غيره
 ولا يصح اقرار الانسان بملك غيره لغيره وسن فيه بصرح بذلك بل يضمن
 ذلك في تصديقه بناء على ظن صحته ذلك وصدقته مما هناك وقد ظهر عدم
 صحته كما يرخد ذلك من كلام الشيخين وغيرهما في محمل التحيل للحواله والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** في امرأة وكلت رجلا يستسلم لها من شخص قدر دينارين
 ذهبا في طعام معلوم الى اجل معلوم فاستسلم لها من الشخص ثم بعد ان عقد
 السلم وكلته ان يرهن عليه جميع ما زرع في رهن معلوم بينهما فلو غابت هذه
 الموكلة فهل يجب على الوكيل احضارها الى بين يدي الحاكم اولا ولو تصرف المرأة
 على الزرع ولم يعلم المرتهن بذلك فهل يلزم مها ويلزم الوكيل **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يلزم من توكيله بها فيما ذكر وجوب احضارها الى ما ذكر لعدم موجب ذلك
 من نحو كفالة بها وتصرف المرأة في الزرع المذكور غير صحيح فان كان باقيا والرهنية
 فيه باقية وان اطلقت بتصرفها المذكور فيصير بدله في ذمتها موهونا كما صرح
 به ابن حجر الهيتمي ثم يتسلمه من كان الرهن بيده والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في مطلق التحريف اعطى مثله تسعة كبار وقال له عربين لي بها في ثوبه
 ثوبا جهني احبا بها بكرة الى زهبي برهن المعطي وعربين في اربع ضايد
 وبك يا اربابها الى الذهب الذي ذكر واشتغلوا عليها فيه زمنا لا اجرة لها
 فيه فلم يترك صاحب الذهب ما كروا على غيره فهل يجب على المدين المذكور ان
 يسلم الدراهم المذكورة الى الذي اعطاه اياها بطلبه او يسلمها من ارباب
 الثوبه افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى في حيث عربين المدين المذكور
 ما ذكر كما ذكر كان الواجب عليه بيان احباب الثوبه الذين عرب بنهم
 ذلك لان تسليمه لهم باذنه ولا يجب عليه ان يسلم الدراهم المذكورة من
 ماله ولا الساعي لذلك حيث بين المذكورين لانه انما عربين جاذبه وفرض
 من اعطاه ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** لو باع الوكيل الوكالة المطلقة
 العين التي وكل في بيعها من ظاهرها حالة الملاء وانفق فتصرف المشتري

لا يصح اقرار
 الشخص بملك غيره

في العين ثم ظهر فلسفه فهل يكون على الموكل انظاره الى حال البيع ولو ادعا
 الموكل انه شرط على الوكيل ان لا يبيع العين الا من رجل سماه حال التوكيل
 وكان قبل هذه الدعوى قد اقر بين يدي القاضي انه اطلق له الوكالة حال
 التوكيل فهل يكون اقراره بمطالبة دعواه او لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا
 باع الوكيل المذكور العين المذكورة حال واقبض المبيع قبل قبض الثمن ضمن
 المبيع بقيمته يوم تسليم التعدي به بذلك ثم للمالك الموكل مطالبة المشتري
 بالثمن ان كان موسرا والا بان كان معسرا فعليه تاخير المطالبة الى حال سداد
 ولكن له مطالبة الوكيل بالقيمة المذكورة واما حيث اقر الموكل انه اطلق له
 الوكالة كما ذكر ثم اراد ان يدعي انه شرط على الوكيل ان لا يبيع ما ذكر الا على
 رجل سماه كما ذكر فلا يسمع لان الاقرار يكذبها فهي لغو والله اعلم
مسئلة في رجل ادعى بالوكالة من موكلين على اخذ قطعة ارض في يده فاجاب
 انها بيده ومملكه ملكها بالشرا وقد اثنى من موكلين المدعى الذي ادعى لهم
 من سنة ثلاث وستين وتسعيه واقام بذلك بينه شهدت بوفيق جوابه
 وعجن المدعي عن دفعها وحكم له الحاكم بحجته وذلك من السنة المذكورة
 ثم عاد المدعي وادعانا ثانيا وكيلا لامرأة ان موكله الذي ادعى لهم الارض او لا
 باعوا من موكلته شتعا من الارض من سنة ستين فاذا قامت بينه
 فهل يقدم لسبق تاريخها ام يقدم بينة صاحب اليد لا يختصا بها
 باليد وظهر لنا ان في المسئلة خلاف لان القاضي ذكر في شرح الروض
 ظاهر كلامه ترجيح متقدم التاريخ مع انه قال ظاهر كلام الشيخين
 ترجيح بينة صاحب اليد واعتمد الشيخ زكريا في عماد الرضى وكذلك
 الشيخ شهاب الدين ابن حجر قال ظاهر كلام الشيخين ترجيح بينة صاحب
 اليد بيننا ذلك افتونا ما جوب بين **اجاب** في رجل جاء الى اخذ وقال له
 بعني لموكلتي فلانة بنت فلان الفلاني هذه الثوب بثلث مائة كذا وكذا
 ونيار الحكم الحلول على اني ضامن لك بالثمن المذكور ضمانا دفع وتسلم
 فباع عليه الثوب المذكور لموكلته المذكورة بالثمن المذكور واقبضه
 الثوب في المجلس ثم بعد ذلك اشهد المذكور على نفسه انه ضمن المبيع
 المذكور عن المبيع المذكور على موكلته المذكورة ضمانا دفع وتسلم فهل يلزم
 العقد المذكور لواقرة الموكل بتوكيل المشتري في ذلك ويلزم الوكيل
 الثمن للبائع ويطالب به ويجب عليه تسليمه حيث ضمنه للبائع

لا يسمع دعوى
 عدم ما ملكه

منه
 من يتقدم

ولان البائع بعد التفرق عن مجلس العقد طلب الوكيل بثلث المبيع فقال الوكيل
 انما فكره في اشترى ذلك لموكلتي كونه قد رفعت يدها الى حاكم الساسة لتهمه
 اتهمته بها فحسمه من احلك هل يسمع دعواه وقبل قبضه على ذلك بعد
 طلبه للاشترا من غير اكره وقبضه للمبيع من غير اكره ام لا افتونا
 نسمع دعواه ولو اقام البائع بينة على المشتري انه طلب الاشترا طايعا
 وقبض طايعا وضمن طايعا وهما مختارين لامضا البيع وفقاده هل يقبل
 بينته ويقضى الوكيل بالثمن بسبب ضمانه والصورة هذه **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم يلزم العقد المذكور لواقرة الموكل المذكورة بتوكيل المشتري
 المذكور في ذلك ويلزم الوكيل الثمن المذكور للبائع المذكور فللبائع المطالبة
 له به لو جوب تسليمه عليه فلو ادعا الوكيل المذكور على البائع المذكور
 الا اكره الشرعي في ذلك سمعت دعواه وبينته بذلك لكن هذه الصورة المذكورة
 في السؤال من قوله كونه بانها ربح ليست بصورة اكره شرعي ولو اقام البائع
 بينة بالطواعية والاخييار في اشترا به ذلك وقبضه وضمانه يمينه قد مت
 بينة الا اكره كما جزم به في العباب وغيره والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل ادع
 عند اخذ قد را معلوما من العطب ثم ارسل المالك الى المودع بورقة وامره
 فيها ببيع العطب المذكور بما يراه يصلح فباعه المودع المذكور على اخر بين
 من اجل الى شهر واقبضه المبيع ثم ارسل الى المالك يخبره بذلك فلما بلغه ذلك
 اجاز البيع المذكور فلوان المشتري المذكور لما حل الاجل سلم بعض الثمن
 الى المامور المذكور وهو المودع او لا ثم ارسل بما قبضه من الثمن الى الامر
 المذكور فقبضه ثم بعد ذلك عجز المشتري عن تسليم باقي الثمن لا عساره
 فهل يجب على المامور المذكور استخلاص الثمن ومطالبة المشتري به ام لا
 يجب عليه ويستخلص الاخر الثمن لنفسه ام لا ما الحكم في ذلك افتونا ما جوب
اجاب رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان البيع للعطب المذكور غير
 صحيح لتعدي المادون له في بيعه نسيئة اذ الواجب عليه حينئذ ان يبيع
 الاذن له في بيع ذلك ان يبيعه بحال فلما تعدي ببيعه موجلا بطل المبيع وهو
 العطب على ملكه الاذن المذكور وصار المادون له ضامنا للعطب المبيع
 المذكور متعديا كما ذكر فيجب عليه ان يستخلص له من مشتريه اذا كان العطب
 باقيا والا فالواجب لماك بدله فاذا استرجعه وقبضه من مشتريه بقي ضمانه
 له بما ذكر واما ما قبضه من ثمن العطب فهو باق على ملك المشتري المذكور

قوله ما يراه يصلح
 تعارض بين
 الاكره والاخييار

في بيع العطب
 بسبب تعدي

لعدم صحة البيع كما مر ولا يجب على المشتري تسليم باقي الثمن المذكور بل الواجب
عليه الرجوع إلى العطب المذكور لتقاييه على ملكه وان تلف وهو مع المشتري المذكور
ففي ان ضمائه عليه كحصول التلف في بيعه والمأذون المذكور طريق في الضمان
لما ذكره الله عز وجل اعلم **مسألة** عن مكلفين ورثوا ارضا مزرعة
متعددة اشاعة بينهم فاذ لو احدى منهم اقتتروا بيع قطعة من الاراضي
المذكورة فبيع بيمينها ونعوض عما عدا نفسه فبا يمين له بالقسمه شركا بغير
حصصهم منها ارضا مثله او قيمة ما هو من مائة خرباعها فبا عما المأذون له
بقيمة معلومة استوفاهما ثم جرت القسمة بعد فيما عداها وطلب الشراكا حينئذ
بتصميم فيها فادعى على هالك منهم انه وهبه بكذا الارض واقره ورثته على ما
ادعى فهل يكون ذلك سببا له لقطععة المذكورة جميعها وليس لنا في الوارثين
مطالبته بحصصهم والصورة هذه ام لا يكون ذلك ولهم مطالبته بحصصهم
بيننا ذلك بيضا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يكون ذلك الا ان الصادر
من الشراكا المذكورين مبيحا له لما ذون له المذكور بحصصهم بل اذ منهم
له في بيع القطعة المشتركة المذكورة بينهم بين الاراضي المذكورة ليتنفع بيمينها
وتعويضهم عن حصصهم في القطعة المذكورة مما يمين له بالمقاسمة من باقي
الاراضي المذكورة ما ذكره السائل معناه انه ان من شركا به في البيع بحصصهم
في القطعة المذكورة وفي قبض ثمنها وفي ان يتنفع بحصصهم من الثمن بطريق
الفرض منهم ليعوض عنها قطعة مما يمين له من باقي الاراضي او قيمة
حصصهم من القطعة المذكورة في وقت البيع لها فالحكم في ذلك ان البيع
صح وفي قبض الثمن صحيح وجعل الثمن بعد ذلك فرضا عليه غير صحيح
لان اتحاد القابض والمقبض فعلى هذا ان كانت حصصهم من الثمن باقية
سلبها اليهم فان لم يكن باقية سلم بدلها في المثل كالدراهم والدنانير ولو
مغشوشة المثل وفي المتقوم القيمة واما اقرار ورثة الهالك المذكور
او مصادقته له فيواخذوا به فيما ورثوه من الهالك المذكور والله عز وجل
اعلم **مسألة** في رجل غاب عن بنية وهي في عدة الوفاة من زوج لها مات
فوكّل بشخص بالاذن نذرا انه اذا وصل لها كفون زوجها منه والصورة انها
بالعد فوكّل بغير هذه الوكالة ولا تصح لانه وكفه في تزويجها قبل انقض
العدة **اجاب** رحمه الله تعالى لا تصح الوكالة المذكورة والصورة
ما ذكره كما صرح به في الروضة لان الولي المذكور لم يملك انكاحها حال

مسألة الاراضي
البيع بالقبض

قوله هذا

اقرار الورثة او مصادقته
بما اخذوا به

التوكيل المذكور والله عز وجل اعلم **باب الاقرار**
مسألة عن رجل يستحق في دمه ارضا مغلوما فملكه والدين وخلف
دينه ارضا لورثته وبه وثيقة ارض مزرعة ثم هلك المدين بعد وخلف
شركة الارض المذكورة وغيرها ارضا لورثته في ابعده ذلك بعض ورثته وبعض
وارثي ذي الدين وتقارروا وحل الجاني من وارثي المدين ببلغ ما تقارروا عليه لبراءة
دمه مورثه منه والشاهد على نفسه بذلك ثم مضى مدة سنين ولم يسلم ما يحل له
من الدين وهلك الذي قارره عليه من وارثي مستحقه فطلبه بذلك باقي الوارثين
فانكر ذلك وادعا ان اباه او فابا الوارثين ببلغ ما يستحقه عليه واقام بينه وبينه
فهل لوارثي الدين اقامة البينة على التحمل المذكور بما يحمله ويحاجون الى ذلك
بالطريق الشرعي ما ذكرنا فتونا ما جاورين اثم الله تعالى **اجاب**
رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان البعض من وارثي المدين اذا اقر بالدين
المذكور على مورثه او ببعض منه لزمه ما يخصه مما اقر به فاذا ثبت
صدور الاقرار منه كما ذكر لم تسمع دعواه وبسته لما ذكر ولو كان قد اثبت
بذلك ثم اقام المقابلة او اقرت ببينة بصورة اقراره كما ذكر بتاريخ متقدم عارضة
اثباته وبطل اثباته لما قصه اقراره السابق عليه ثم اذا تحمل البعض اي بعض
وارثي المدين ما اقر به كان يتبع بعض الذي قارره عليه وتحمل له ولورثته من بعده
من المطالبة له بحصته مما يحمله وان بلغت التركة لاشهر كما قال السيد السمرقاني
من اغتفر وفي هذه الحالة الحاجة الميت ومصلحته كون الولي محملا ومحملا
عليه مع فراغ دمه من الدين واكتفوا برضاه مع رب الدين بذلك واما
رضاهنا بعض الورثة الدائن عن في صورة السؤال والله عز وجل اعلم
مسألة في رجل مات عن ورثة رجال وشا وترك عنا محترما قيمه في ارض
من اراضي بيت المال فهل يكون العنا المذكور ارضا لورثته من بعده على
فريضة الله فاذا قلتم نعم ونقل بنا حصصهم من المحرك
على رجل ونذرن له حصصين من العنا المحترمة الموجود في الارض
المذكورة وقبل النذر هل يملك حصصهم في العنا بحكم النذر الصادر
منه فاذا قلتم نعم فادعى الرجل ان العنا الموجود في الارض المذكورة
الان يدعهم وملكهم من مورثهم واقاموا بينة بذلك في وجه المشتل
المذكور واقام المشتل المذكور بينة ان الرجال المدعين لملك العنا سالوه
ان ينقل عليهم السهام التي اتفقوا من الشا المذكورات وينذر لهم باسمهم

في التهمة كلام
ينظره

اقرار بعض
الورثة

لا يقبل الاثبات
ما يتاخر اقرار
سابق

العنا

التي يملكها في العتاة الموجود في الارض المذكورة ويدلوه على ذلك ما لا سمويه
 له واثام بيعة على ذلك هل يكون هذا منهم اقرار بملك السهام التي ملكها من
 اصل العتاة المذكور باليد من النساء المذكورات **اجاب** لا افتونا
 وجه الله تعالى نعم يكون هذا اقرار منهم اقرار له بملك السهام المذكورة التي
 ملكها من اصل ما ذكر بالند من ذكر لتضمن استند عاينهم للنقطة والند
 كما ذكر الاقرار له بملك تلك السهام المذكورة اي ملكها بالند من النسوة المذكورات
 كما لو استند عا الهبة من شخص معين فانه يتضمن الاقرار له بها
 كما في العباب وغيره والله عز وجل اعلم **مسئلة** في بيع خرص ببلد من البلدان
 وجد رجلا من رعيته بالمدينة الذي فيها حاكم تلك الحرة فقال له اما ان تمشي
 معي الى عند قاضي الشريعة وتكتب على نفسك في خمسة دنانير ذهب الى ان
 تسبل او لا جعلن عليك هناك الديوانيين الذين علي من قبل الحاكم يسبل
 بك الى الحاكم فيخربك ويحبسك ولا يخرجك الا بعد ان تسلم اكثر من
 هذا القدر تخاف الرجل ما توعد وتهدده به واقر على نفسه ان الشيخ يسحب
 عليه القدر المذكور الى سبل الزرع فهل يكون اقراره غير صحيح كونه اقر
 بذلك مكرها والحال ان المقر له ممكن من ايقاع ما تهدده به او لا يكون
 مكرها وهذا القول قوله ان اقر مكرها يمينه ام لا بد من البيعة والحال ما ذكر
 افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى اقراره غير صحيح كما ذكر لما ذكر
 اذا كان المقر له كما ذكر وقادر على فعل واقاع ذلك ما غلب على المقر تحقيق
 ايقاع ذلك ان لم يقر بما ذكر وعجز عن دفعه بهرب او غيره لقوله صلى الله
 عليه وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وما اكرهوا عليه ويصدق بيمينه
 انه اقر بذلك مكرها وان صرح بلسانه انه راض بذلك كما قاله الامام النووي
 في فتاويه لكن اذا ترافعنا الى احد الاحكام كالقاضي المذكور وانكر المقر له
 الاكراه فلا بد من بيعة تشهد بالواقع كما ذكر او بامارة اكراه من جورين
 سلم من جهة المقر له في المقربة حالة الاقرار ثم يصدق بيمينه انه
 اقر بذلك مكرها والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل له قطعة ارض يستحق
 السقي لها بعد قطعت المذكورة فاذا استقيت ارض جاره اخذ الماء غيرها
 لسقي ما في ارضه فسق قطنته الاولى فلما انتها شربها قال لجاره المستحق
 هذا الماء فقال لا حاجة لي به ولا رغبة لي فيه فانزل الماء الباقي في ارضه وسقاها
 هل يجوز ذلك واذا ثبت بذلك اندفعت دعوى جاره المذكورة فانه عدل بقناعته

استند عا الهبة اقرار

شيخ الخصم

مسئلة الاكراه وشروطه

امارة الاكراه

تعلق المستحق بالحق في الاستحقاق

لكونه ابطلت ما تستحقه برضاهما ذكر ام لا افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى
 نعم يجوز للرجل المذكور ذلك بتصريح الجار ببيركه كقوله بقوله لا حاجة لي
 ولا رغبة كما ذكر فاذا ثبت الرجل المذكور ذلك اندفعت دعوى الجار المذكور
 بانه عدل بقناعته لانه بذلك استقط حقه مما ذكر ولا جرى من الرجل تعدى
 وعدول بقناعته ظم الا ان المال على اصل الاباحة والاشتراك ثم حدثت فيه
 القناعة بموجب شرعي فتركها مستحقة بصريح لعظيم الدال على رضاه
 فان رقت هذه الخصوصية في تلك الحال فيجوز لم يسمع دعواه لمعاصيا
 ما سبق منه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل له اخ وللأخ المذكور اعيان
 فضة وقليل وراهم يعلم الرجل الذي هو اخو المذكور فيسط على الاعيان واخذها
 عليه ظملا وعدوانا ثم انه طلبه الاعيان فقال اعطيك الفضة وجميع الاعيان
 الا اذا اقررت انك تسجل لي بقطعة من ارضك بقدر عشرة ذهب ثم اقر
 سجل له وباعه بعشرة ذهب واعطاه السرقة التي اخذها شرها فهذا الاقرار
 الصادر منه اكراه والبيع المرتب على ذلك غير صحيح اولا وما يجب على الباسط
 على الاعيان المذكورة من التعزيرات فان الباسط على ذلك مجاهر مستحيل بذلك
 فهل يرتد وجب عليه تجديد الاسلام والتقوية فورا ولا افتونا ما جورين
اجاب رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لاخذ للاعيان ظملا كما ذكر لما ذكر
 الاعيان المذكورة لا اعطيك الاعيان الا اذا اقررت بانك تتعنى القطعة الارض
 المذكورة بعشر ذهب وتسجل لي بذلك كما ذكر وكان مالك الاعيان يغلب
 على ظنه تحقيق فعل توعد به وهو انه اذا لم يقر له بذلك وكله انه
 انكره ذلك وعجز عن استرجاعه منه بوجه ما وكان قدر حصول عليه
 اي مالك الاعيان كان ذلك اكراه كما يجوز من العباب لم يصح البيع والاقرار
 المتربتان عليه وجب على الباسط على الاعيان المذكورة كما ذكر التعزير
 الزجر له من انواع التعزير بحسب ما يراه القاضي وفقه الله تعالى
 واذا استحل الباسط البسط على ما ذكر كما ذكر كفر وجب عليه تجديد
 الاسلام فورا والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل ادعى على اخ عند
 القاضي دعوى مسموعة بان له عند عشر من حرق ذهب وديعة فاجاب
 بالانكار فقال القاضي للمدعي انك بينه قال لا لكن اريد ان يكلفني في
 مكانك فقال المدعي عليه اريد المصلحة الى يوم كذا فان حلفت والا كان

مسئلة الاكراه

ما ادعاه على افتقناهل هذا الاقرار ويلزمه ما ادعى به عليه اذ لم ينعى ما ذكره الا
 والحال ان امتناعه من اخصور من غير عن رضى على ثلاثة لم يوجد في تلك البلد
 واستمر على امتناعه فهل يجوز للقاضي ان يسجل عليه ما ادعى به عليه اولا
اجاب رحمه الله تعالى لا يكون قوله فان حلفت واراكان ما ادعاه على
 اقرار فلا يلزمه ما ادعى عليه وان لم يوف بذلك ولم يحضر من غير عذر
 شرعي او لم يبق جدي في البلاد واستمر على الامتناع فلا يجوز للقاضي التسجيل عليه
 بما ذكره والصورة ما سطر لان ذلك تعليل والافزار اخبار عن حق
 سابق والواقع لا تعليل كما قال الشيخ ركذا في شرح الروض كغيره وقوله
 والاكان ما ادعاه على في حق ذلك لغرض المالبة بما لباو الاقرار مبني على اليقين
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** من رجل ادعى على اخرا عيانا ومالا وقعت يد الاخر
 عليه فافترى بذلك وانه قبضه في حق فمليكون مستحقا بذلك ولا يثبت به عليه
 والصورة هذه املا يبينون ذلك واقتونا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا ادعى الرجل المذكور على من ذكر عيانا ومالا له وقعت يد الاخر عليه في حق
 ما ذكر فاقرا المدعي عليه بوقوع يده على ذلك وادعى انه قبض ذلك ومدعى انه
 قبض ذلك في حق فلا بد له من بيينة تشهد له بالحق المذكور مع بيينة
 منهم كقول للبيع او الاجارة والوصية مع اذن القبض من جهته وغير ذلك
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما لو حصل النزاع بين جماعة فربوا اخر فربوا اخر
 ثم حصل صلح بين الفريقين على الوجه الشرعي بسبب الصالح المذكور ثم اقر
 واعترف الاقرار الشرعي حال جواز ذلك منه شرعا ان ما يميز الجماعة المذكورة
 من المخلف وصارت تحت ايديهم بطريق الارث الشرعي حال من الشخص
 المذكور ملكهم من دونه وان حصته شرعا من المخلف المذكور قد قبضه
 بالوجه الشرعي بسبب الارث من امه الوارثة لذلك من الشخص المذكور
 وانه ليس له دعوى على الجماعة المذكورين فيما تحت ايديهم من مخلف الشخص
 المذكور ولا حق ولا استحقاق ولا مطالبة في غير ذلك من ذهب وفضة
 ودواب وثياب وبيوت وارض ورفيق ولا في دين من هذه ذلك وان جمع
 ذلك لغيرهم بالارث من ذكر وصار ما ملكهم من دونه وانه قد استولى
 ما حصه بالارث من امه المذكور بعد ان انتقل اليها ذلك بالارث من الشخص
 المذكور والشاهد على نفسه بذلك ثم جاء بعد مدة واراد ان يدعى الجهل بذلك

فمن على ما اودا
 اقد قبض

او يسي منه او يسي في ذلك هل تسمع دعواه او لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا تسمع
 ودعوى ما ذكره والصورة ما سطر لا دعاه ما هو خلاف الظاهر فلان المقر
 يتأكد لنفسه فيما يتعلق به فلا يقر الا عن تحقيق فهو منافض بذلك
 اقراره السابق منه ولانه قوله المذكور عام في مخلف من ذكر فهو نص في
 افراده لوقوعه بعد لا النافية للجنس **اللام** الا ان يطلب من الاول
 المذكورين بين حقيقة الاقرار فله ذلك والله عز وجل اعلم وصح على ذلك
 سيدي الشيخ محمد بن الصديق الخاص بما هو لفظه اجواب صحيح والله اعلم
 كتبه الفقير الى كرم الله تعالى محمد بن الصديق اكا صا كني رضى الله عنه **مسئلة**
 في امراتين اختين وكنتا رجلا ان يدعى بهما على اخر ملكية ارض مزورة
 وفيها اشجار حنار ثلثهما من ابيهما وهي في يد المدعى عليه بغير حق فادعى الوكيل
 على الرجل المذكور ما ذكر فاجابه المدعى عليه بان موكله قد وهبها الارض المذكورة
 لاختها فهل يكون ذلك اقرارا منه بملكية الارض المذكورة لهما او لا **اجاب**
 اذا صدر ما ذكر من المدعى عليه والصورة ما ذكر فهو اقرارا منه بملكية
 الارض المذكورة للموكلتين المذكورتين لان ذلك صريح في الاخبار السابقة
 للملك المذكورين كما قال في شرح العباب وغيره فيما اذا طالب رجل شخصا
 اخر وقال له هب لي كذا فانه اقرارا من الرجل المذكور لانه صريح
 في التماس التمليك فهو صريح في ملكه **الحا** بفتح الطاء والسعر وجل اعلم
مسئلة في رجل يملك سهما معلوما من اصل معلوم في ارض مزورة
 اقر عمر له انه ليس له معه شئ في الارض المعلومة والحال ان المتمر
 يحصل عليه في بعض الاوقات انما يزول عقله فهل يكون قوله ليس له
 معه شئ في الارض اقرارا ويملك سهما به كذلك وهل يصح اقراره في هذه
 الحالة التي ذكرت والحال ما ذكر افتونا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اقرار المقر المذكور في حالة انما يه الذي يزول عقله منه كما ذكر ما ذكر لمن
 ذكر لم يصح اقراره به لعدم الماخذ له لذلك شرعا وان اقر حال
 كونه سالما من ذلك بذلك لمن ذكر صح اقراره به وهو اقرار يتبع بطلانه
 بسهمه فيها ويتبع تصرفه فيه ويجوز لعمه التصرف فيه وجعل يد عليه
 ظاهرا وامافي الباطن فلا يواخذ بذلك ولا يحل لعمه شئ منه لان
 الاقرار ليس بانشابل اخبار عن حق سابق ولا ثم ذلك باطنا والله تعالى

ما ادعى اقرار سابق
 لا يسمع

بين حقيقة
 الاقرار

التماس العبة
 اقرار

الاقرار ليس

بعل المفسد من المصلح فاذا اختلف المقر والمقر له فقال المقر صدر من
 الاقرار بما ذكر في حالة الاغما وانكر المقر له وقوعه في الحالة المذكورة فالقول
 قول المقر انه صدر منه ذلك في حال اغمايه ان عهده اغماوه الا ان
 اثبت المقر له خلاف ذلك اي انه صدر منه ذلك في حالة السلامه من ذلك
 ليقتل والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص اقراره بالبيت الفلاني له
 ثم بعد ذلك بغيره قال في اقراره هذه الدار التي اقرت بها فلان هي لشخص
 اخر وسماه فما الحكم الشرعي في ذلك افتونا ما جازين **اجاب** رحمه
 الله تعالى الحكم الشرعي في ذلك سلم المقر به وهو البيت المذكور للشخص
 المذكور او لا سبق الاقرار له ويغرم المقر المذكور للشخص الاخر قيمة
 البيت المذكور للمجمل بقراره الاول وهي ثوب الضمان وان لم يتعهد
 المقر المذكور ذلك بان فعل شيئا او خطا وان كان ايضا اقراره للشخص
 الاخر بعد مدة كما صرحوا بذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل عليه دين
 لا يابها وهو معسر عن تسليمها وعن تسليم بعضها عاجزا عن ادائها
 بالكلية وكان في تاريخ منقذ قد اثبت باعساره لدى حاكم الشريعة المظن
 اصدق الله واقام بينة بذلك بشرطها المعتمدة شرعا ثم حدث له بعد
 ذلك مال يجرى فيه بالبيع والشرا وغير ذلك فاذا طالبه الا ان ارباب الدين
 يديونهم لدى الحاكم المذكور وادعى ان المال الذي بين يديه لزوجه فزار من القضا
 فهل ينبغي اقراره والحالة هذه ام هل يدخل في وعيد صلى الله عليه وسلم
 من اخذ اموال الناس يريد ان يلاها الله الى غير ذلك من الاحاديث الواردة
 في اكله على القضا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا اقر الرجل المذكور
 بالمال المذكور لزوجه والحال ما ذكر وفهم منه بالتقريبه ان ذلك منه قرار
 من القضا او اقر به ذلك عقب اقراره لها بعد اقراره لها بذلك قبل ظاهرا
 لا باطنا فيحكم عليه بظاهرها اقراره لان الاحكام مبنية على الظواهر والباطن
 موكولة الى الله تعالى فيكون للزوجة التصرف في المال المذكور لانه ملكها
 بظاهرها اقراره ويحكم عليها باطنا وباتن الزوج بما ذكر وتاثر الزوج
 بمساعدته على ذلك لا عاتبا له على المحرم بما طنا ويدخل الزوج في وعيد
 اكدت المذكور على صاحبه افضل الصلوة والسلام والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 اقر رجل لاخر بحضرة شهود انه يستحق عليه دين مبلغه اثناعشر دينار لاهما

اقرار النفس عليه

بمصلحة تعجب الضمان

وعلى العسر ان ما بينه وبينه

حدث من اكله اموال الناس

او حكم من مبنية على الظواهر

والاعانة على الحكم

و ثمانية وعشرين كبير وصا دقة المقر على ذلك ثم بعد مدة اظهر المستحق
 مسطورا بخط احد اليهود الذي وقع التتارر عندها يتضمن ما اقر به
 المستحق عليه المذكور و زيادة اثني عشر نصافي عرفت للمدين المذكور ان
 يسال الدائن المذكور عن سبب كتب زيادة القدر في مسطور المدين المذكور
 فان قال هو غلط من الكاتب ولا حق في فيه واشهد عليه بذلك وان مال القدر
 من جملة الدين الذي استحقه فهل له ان يجلفه بما بالله تعالى انه كتب هذه
 الزيادة وهو يستحقها على ما كان حلفا استحقا عليه وان نكل حلفا المستحق عليه
 بين الرد ويظهر بطلان الزيادة في المسطور ام لا ولو انهم المدين الكاتب للمسطور
 في الزيادة فاراد ان يجلفه بالله تعالى لقد كتب الزيادة المذكورة وانت تعلم
 استحقاقه لها على هل يكون له تخليفه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى
 نعم للمدين المذكور ان يسال الدائن المذكور عن سبب ذلك وان اقر بان ذلك
 غلط ولا حق له فيه كما ذكر فذاك وان ادعى زيادة ما ذكر في المسطور على ما قد
 حصل به الاقرار والمصادقة عليه سابقا كما ذكر او لا فقد صدر منه ما يثبت
 في وهو مصداق في الاقرار المذكور ولا فلا تصح دعواه للزيادة المذكورة
 والصورة ما ذكر لما ذكرناه من التكذيب ولا يجاب المدين الى تخليف
 الكاتب على ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ملتزم لرسم بعض الجهات اكره
 جماعة من اهل محل ولاية على الاقرار تبين له عليهم او ينفذ لهم انواع التعذيب
 فاجابه حقا من سطوته الى الاقرار له فلو انه رفعهم الى الحاكم
 الشرعي واستنطقهم بين يديه بصورة اقراره الملتزم المذكور فخطبوا لدى الحاكم
 المذكور بذلك بتلك نعتة لا عراضهم من جراه الملتزم المذكور عليهم هل يلزمهم
 له الا يبالا اقر والديه وصورتهم هذه او لا مع ان لسان الحال نا طبعه
 بذلك ولو انهم ارادوا اقامة البينة عليه باكر اهه لهم واراد بعضهم ان يشهد
 لبعض احد منهم عليه بذلك هل لهم ذلك ويجابون اليه بالطريق الشرعي
 ام لا افتونا ما جازين **اجاب** رحمه الله لا يلزم الجماعة المذكورتين
 الا يبالا اقراره الملتزم المذكور اذا اقره له بذلك وهم مكرهون على الاقرار
 له بذلك الاكره الشرعي لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا
 والنسيان وما استكرهوا عليه وفي رواية وما اجوا اليه اي رفع عنهم في المواقف
 بذلك فاذا انكر الملتزم ذلك واراد بعض منهم ان يشهد فله ذلك وتقبل
 شهادته ويجابون الى ذلك بالطريق الشرعي ولو كان رفيقا له لعدم انهم في ذلك

مسطور زيادة

قوله على ما اذا ادعى زيادة

عند المصادقة

مسئلة الاكره

شهادة اهل
التقافل

يجر نفع او دفع ضرر كما ذكرنا في شهادة اهل التقافل للمسلمين واليه يرجع
اعلم **مسألة** رجل يملك شقة في أرض مزرعة ودكاكين ببلده ارثا
من ابيه وعليه دين مبلغه تسعة عشر دينار اذهب لحكمه اكلول فاجاه غريمه
ببلد غير بلده سكتناه والزمه تسليم ماله فساله ان يمهله به الى مدة عندها
فقال لا امهلك الا الى وقت كذا ونعني في سنته وتلكين معنا وتقر في ذلك
وتبيعي بدين الذهب جميع الارض المذكورة والدكاكين المذكورة فقال لا املك
في ذلك الاحصنة ارثي وباقي ارثي لاخوتي فقال بعني ذلك كله ولا
التفات لي الى غير ذلك فلوان المدين المذكور اقر لغريمه المذكور بذلك
وباعه به ما ذكر وثبت بينه صراحة بان هذه صورته فما الحكم الشرعي
اللازم في ذلك للمدين افتونا ما جورين **جواب** رحمه الله تعالى لا يصح
اقرار المدين المذكور بما ذكر من السنة والتلخيص ولا بيعه المذكور فيما
يخص اخوته المذكورين فيما ذكر من الارض والدكاكين اذا قامت بينة
مقبولة شرعا بان الواقع في الصورة المذكورة ما ذكرنا ماعدم صحة اقراره
فلان الاقرار الشرعي ليس هو سبب يحصل لزوم المال به بنفسه بل لانه
اخبار عن حق سابق فان كان صدقا حلا للمقر له اجرة وان كان كذبا
لم يجل له اخذه باطنا كما صرحوا بذلك وهذا بالشك المذكورة ظهر انه من
الخبر فهو ليس اخبار عن حق سابق واما عدم صحة بيع ما ذكر فلا قراره
لا حقة المذكورين قبل البيع المذكور بان الباقي من ذلك من الارض
والدكاكين الذي هو خارج عن حصته ارث لهم واما حصته فيجب
بيعه فيما اذلا مانع شرعي عن الصحة فيها هذا هو الحكم الشرعي في ذلك
والصورة ما ذكرنا والله عز وجل اعلم **مسألة** في اهل قرية معروفة انتدب
من رجالهم جماعة معلومون ونقا صدوا على قصد قوم يسكنون ببلده اقر
قاصدين قتلهم ونهبهم فمضوا على ذلك فوجدوا دوابهم لنقوم اخرين
يسكنون قرية غير البلدة التي قصدوها وفي الدواب رعاة من قبل ملاكها
واخذوا الدواب المذكورة وساقوها غصبا على الرعاة المذكورين بعد ان خوفهم
بالضرب والقتل ولما دخلوها قريتهم اقتسموها فهل يكون حكم هؤلاء الاخوين
المذكورين حكم قطاع الطريق باعوانه فان الاموال انما تصير مضمونة
محرقة كمنظ الامام لها وحمايتها منه عن املاكه ولورفع ملاك الدواب
باخذها الى الامام او نائبه وادعوا عليهم تعديهم الى اعمال قريتهم واخذوا

الاقرار ليس

الاقرار يمنع البيع

قطاع الطريق

غصبا

غصبا من ايدي رعايتهم فاقر واينك واخر جواشيا من الدواب المذكورة وقالوا
هذا الذي اخذناه عليهم بعد اخفائهم اقر الدواب واحسنا والحال ان
الماخوذ عليهم الدواب المذكورة باقيا على المطالبة لما اجني الاخذون فهل
يجوز لولي الامر او نائبه ضرب الاخذين المذكورين ضرب تعزير واحسا رهبر
حيث قوية التهمة باقرارهم بالكل واخر اقيم البعض وما اقروا به تحت الضرب
لا تعتبر وفي الامر او نائبه اقرار بل يرفع الضرب عنهم ويستغاد اقرارهم
وان لم يقيد واما اقرؤا به احدهم بالاقرار التاقي دون الاول والزمهم
تسليم ما اقرؤا به الى المدعين المذكورين اذ انما ذكره الامام الماوردي
في كتابه المسمى باحكام السلطانية ام كيف الحال افتونا ما جورين **جواب**
رحمة الله تعالى يكون حكم هؤلاء الاخذين المذكورين حكم قطاع الطريق
لانهم ملتزمون اخذوا ذلك فصرحوا به بعد هدم عن حد غوث ملج
الماخوذ بعد السلطان ونائبه واعوانه ايده الله تعالى بالنضرو في
به المفسدين منه امين كما اخذوا بذلك الاحكام وقول السائل وفقه الله تعالى
ولورفع ملاك الدواب باخذها الى اخره جوابه اعلم ان حائنة المحتفين
سيدني احمد المزجد نقل في تجريد عن الانوار للامام العلامة
الارديملي انه قال فيه انه اذا رفع عنهم قطع الطريق الى ايراي
ظاهرا لعنه قليل الطبع كثير الورع عادل كما يرفع من سياق كلامه وصحت
تصيته بذلك لديه بما غلب ظنه فيه من شهود او استغاضة فله معه اسباب
الكشف والا يستبرأ مالم ينس للقضاة وذلك ان له تحمل حبسه للكشف والا
ومدته غير مقدرة بل يراي الامام واجتهاده بخلاف القاضي فانه ليس له
ذلك الا بواجب ثابت لديه ورنه يجوز للامير المذكور مع قوة التهمة
اي المتصلة بظنه كما ذكرنا يضرب المتهم ضرب تعزير لا ضرب حد
ليأخذ بالصدق فان اقر وهو مضروب فان ضربه لم يقر له حكمه وان
ضربه لم يصدق فاقترحت الضرب قطع ضربه واستعيد اقراره فان اعاده
كان ماخوذا به دون الاول وان اقتصر على الاول جاز العمل مع الكراهة انما
وسكت عليه وذكر في الروضة من زيادته قوله وان ضرب ليصدق فاقترحت
ثم قال فيها هذا كلام الماوردي وقول اقراره حال الضرب مسك لانه قريب من
المكروه ولكنه ليس مكروها لان المكروه هو ما كره على شيء واحد وهنا
انما ضرب ليصدق ولا يخصص الصدق في الاقرار وقبول اقراره بعد الضرب

قوله على هذا
الرفع بالتمام

الفرق بين
الامر والامانة

فيه نظران غلب على ظنه إعادة الضرب ان لم يقرب الله علمه قال الزكشي
 في الخادم والظاهر انه ان كان الصدق مكسرا فيما لو اقرب به لعلمه ان لا يبيع
 به بغيره فهو مكروه في حال الضرب لا محالة وكذا بعد ان غلب على ظنه اعادته
 لم يقرب به ولعل صورة المسئلة فيما اذا طلب الصدق من حيث هو من غير
 مقصود معر ولكن الظاهر ما اختاره النووي من عدم اقراره في الحالين اي
 مطلقا وهو الذي يجب اعتقاده في هذه الاعصار قال زكريا وسبقه
 الى ذلك الاورعي وبالبح وقال الصواب ان هذا اكراه انتهى قال الاورعي
 والزكشي وكوفاج هذا الباب الذي قاله لما ورد في لم يبق الاستفاضة الاكراه
 معني مع ان لما ورد في الاحكام السلطانية تفردت لا تتاعد هذا
 التعلل انتهى وقال في الكوكب الوفا ذلك الرداد بعد ان نقله كلام الاورعي
 ويوافق ما قاله النووي اي في المواخذة بالاقرار المعاد بعد الضرب قول ابن
 حجر قال الامام الشافعي حتى سعه فان كان شئ مما ينبغي الاكراه به اقر
 بعد ارتفاع الكوف ان فعل ذلك او قال ذلك ولم يخف الرتبة ما اقرب به ولو
 فعل شيئا بالاكراه فاقر بعد فعله انه لم يخف الرتبة ما احده من اقراره
 انتهى ويوجد حكم الميول عنه من ذلك والله عز وجل علم سيلة في شخص
 يستحق في ذمة اخرين يبلغ مبلغه اربعة دنانير ذهب واذ ان المدين في ذمة
 من دينه حر دين يبيع بعشرة دنانير ذهب الى اجل معلوم ثم اعطى الرجل
 الذي هو مذكور ولائى ذلك ما قيمته اربعة دنانير ذهب فلما حل اجل دين
 العشرة الدنانير جاء معطى الرجل المذكور ولا يطلب بقيمة ما اعطاه من
 دين يبيع الاخر فاحياه الى استحق عليه ما يقابلها فاجعله قضا ذلك
 فتال له المعطى انما مطالب في الوقت بذلك وانت احضر على يدك
 فاجابه الرجل المذكور الى ذلك وطلب الانظار منه الى وقت اخر فتال له
 اذهب انت الى غربي واقرب له مبلغ ما اعطيتك من دينه فان قبله هو
 ما طلب منه الانظار فذهب الرجل المذكور اولا الى الغربي واقرب له
 ما قبضه من دينه المستحق له في ذمة فلان فحل الغريم بذلك على الرجل
 المذكور اولا وانظره به ثم هكذا بعد غريم الرجل المذكور فطلب ورثة
 غريمه بالعشرة الدنانير كاملة وطلب الرجل مبلغ ما اقرب له به من الحكم
 الشرعي في ذلك وما اذا هو متجه للرجل المذكور بالطريق الشرعي على المقر له

فمن على تفردت
 صاحب الحكم
 السلطانية

المذكور ولو انه اصر على مطالبة المقر بمبلغ ما اقرب به وهو عال ان اقراره
 انما هو بقبه جعله في ذلك الوقت من سر فلا يكون كونه اسطوة هل يحل له
 مطالبة بمبلغ ما اقرب به ولا جناح عليه فيه ابا رحمه الله تعالى
 ان دين الرجل المذكور في ذمة الذي استدان منه المهر المذكور بسبب البيع
 المذكور واماما اعطاه المدين المذكور الرجل الاخر المذكور من المبيع
 المذكور بالاربعة المذكورة بوجه شرعي فانما يصير استحقاق الاربعة المذكورة
 للمعطي المدين المذكور لان المبيع قد صار ملكه واخرجه لبعضه الاربعة
 المذكورة الى الرجل الاخر المذكور بالوجه الشرعي انما هو باسمه فيصير مستحقه
 له عليه بذلك واذا اتفق الرجل الاخر والرجل الاول الذي يستحق
 العشرة المذكورة على انه يعوله باربعة ذهب من عرض العشرة المذكورة
 فاقر له بذلك تسجل عليه بذلك وانظره به فلا تستقل الاربعة المذكورة
 للرجل الاول المذكور في ذمة الرجل الاخر المذكور باطنا مجرد اقراره له
 بذلك واتفاقه هو وياه على ما هناك وتسجيله عليه بذلك لان ذلك ليس
 بوجه شرعي وانما الوجه الشرعي في مثل ذلك ان يوثق بصورة حوالة صحيحة شرعية
 وهو ايجاز باحوالة من يستحق الاربعة المذكورة وهو الذي استدان منه
 العشرة كاحلتك وقبول فوري من المحال له قورا او استحباب منه كاحلتك
 وذلك لان العشرة المذكورة جميعها قد صارت على المدين المذكور والاربعة
 التي على الرجل الاخر المدين المذكور واقرار الرجل الاخر المذكور للرجل الاول
 المذكور ليس فيه انشاع عقد صحيح شرعي بل مجرد اتفاق واقرار والاقرار
 حقيقة انما هو اخبار عن استحقاق بوجه شرعي سابقا عليه فاذا لم يكن
 كذلك فهو كذب فلا يحل لمن اقر له به احدى سنته باطنا والمحال ما ذكر
 كما صرح به في العباب وغيره سوا كان المعطى اسطوة وانما الذي يحل للرجل
 الاول باطنا ان يطلب حقه من تركه مدنية المذكور الذي استدان منه العشرة
 المذكورة لبقا حقه عليه جميعه وعدم الانتقال الاربعة المذكورة الى ذمة
 المقر له باطنا لما ذكرناه وانما في ظاهر الامر فله المطالبة ابا اقر له به
 اعتقادا على الظاهر ولكن لا يحل له ذلك باطنا كما ذكرناه لقوله صلى الله
 عليه وسلم انما افضى بالظاهر والله يتولى السرائر ولما رواه البخاري
 رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا بشر وانكم
 تنسون الي ولعل بعضكم ان يكون اخرا حجة من بعض فاقضى

الفرق بين الظاهر
 والباطن

على ما يحلف اسمع فن قصيت له من حواجه شيئا فلا ياخذها قايما قطعه
 له قطعه من النار وغير ذلك من الاحاديث الشاهده على ذلك فيكون
 ما اطلبه من المقر المذكور حراما عليه في الباطن فيبغى للرجل الاول
 المذكور ان يتخفى لدينه ويحتمل ولا يدخل على نفسه الحرام باطنا
 فان الحساب عسير والنيابة بصير هذا هو الحكم الشرعي في ذلك والله الموفق
 للصواب **مسئلة** في شخص اقر لشخص اخر انه يستحق في ذمته
 دين معلوم من اصل سلم صحيح شرعي قبض راس مال السلم من المستحق
 المذكور حال عقد السلم وحكم بصدقه اقراره حاكم شرعي فلو ادعى المقر المذكور
 ان راس مال السلم كان في ذمته وله بينه تشهد له بذلك فهل تسمع دعواه
 وبينته بعد حكم الحاكم والمحال ما ذكر **اجاب** رحمه الله تعالى لا تسمع
 دعواه بذلك وبينته به لما قضيه ما اقربه سابقا من انه قبض راس
 المال كما ذكر اخذ ذلك مما جزم به في تجريد الزايد وهو انه لو اقر شخص
 بالبيع وقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبض وان قد ادا الا شيئا على القبض فالذهب
 انه لا تسمع دعواه لتخلف خصمه **مسئلة** خلاف ما اذا اقر بدين من اصل عقد
 سلم ثم ادعى فساد عقد السلم فانها تسمع كما قالوا لعدم منافاه ما ادعا
 ما سبق منه من الاقرار لانه لما ادعى وصفا له وهو الفساد بعد الاطلاع
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل كان له رجلان كل واحد منهما مبلغ
 معلوم من الدنانير وما في ذمتها على راسها بعينان له رجائي ذلك كل
 وعد خمسة دنانير فاجاباه الى ذلك فمضوا على ذلك وكلما عجزا عن ادائش
 من الزرع المعين ضمه الى اصل ماله حتى ما حمل جميع ذلك واسله
 عليهما في ايمان معلومة من قسرا الى اجل معلوم فلما حل دين السلم
 المذكور وعجز عن الايفاء عن ثمنهما المذكور فباعه حينئذ عليهما مبلغا
 من الدنانير ثوانه اصناف اصل دينه ثم استخطعا بين يدي حاكم شرعي
 بمبلغ ما ابتاعه منه فاقرا له بذلك بين يدي الحاكم المذكور وكنت للغريم
 كشكا بذلك علا بظاهرها سمعه منها فلما بعد احضرا الغريمين
 يدي الحاكم المذكور وادعيا لديه على الغريم المذكور ان صورة ما اقر له
 به صفتهما ما ذكر واقاما بينة عادلة شهدت لهما بذلك وسالا الحكم
 الشرعي في ذلك من الحكم المذكور فما الحكم الشرعي في جميع ما ذكره
 والصورة ما ذكر بينونا ذلك واقنونا ما جزمين **اجاب** رحمه الله

شرط الدعوى

دعوى الفساد بعد الاطلاق

اعلم ايها السائل وفقنا الله واياك لمضا ته امران اشتراط الزوج المذكور
 غير صحيح وايضا ضمه الى اصل المال المذكور كما ذكر غير صحيح وكذلك ما اسله
 مما ذكر فيما ذكر غير صحيح وكذلك منع دين السلم المذكور لعدم وجوده من
 اصله واما اذا اقر عند الحاكم المذكور بمال صورة المذكورة ثم ادعيا لديه
 على الغريم المذكور ان صيغة ما اقر به واصلها ما ذكر اولاد واقاما بذلك
 بينة مقبولة شرعا فسكت لا نهال يذكرا ذلك من اصله بلا بشا صفته
 وخفيته اصله وساه كما جزم بذلك في العباب والتجريد فيما لو قال شخص
 على فلان قفيل حنطة صفته كذا محلها كذا ثم ادعى الشخص انها من سلم
 فاسد لكون ثمنه دين فاجعله سلبا فاقام به بينة فقبل ولم يكر السائل است
 صفة العقد انتهى **فقالت** شيخنا المحقق وجيد الدين عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى
 السلم مثال ثم اتفق على ذلك في القرض انتهى **والسؤال** عن رجل اعلم **مسئلة** عن رجل
 هلك وخلف زوجة وابنا وبناتا منها فاصريه عن درجة الكمال وخلف ارضا
 مزدرة ارثا لهم وفي ذمته ديون ثابته لغريم منفردين احدهم اخ له لانيه
 وبيد المتوفى رجل ذو شوكه الزم قاضيا ان ينصب عم المتوفى قضا على ولادة
 فاجابهم قاضي البلد الى ذلك ونصب العم المذكور على ولدي ابن اخيه
 فيما ثم ادعى بعد ذلك الشوكه دين على الهالك واخبر العم المذكور على الاقرار
 به ثم ارثه من ذمته في ذلك ارض المتوفى المذكور ثم نذر له العمر بالاقتناع
 بالارض المذكورة مدة بقا دينه الذي ادعاه في ذمة الهالك المذكور وتركت
 يدي الشوكه على الارض المذكورة يستين يستغل لنفسه فلوان ذوى الدين
 واخ الهالك المذكور وجرا الامر فيما ذكر الى الحاكم الشرعي وسالوا منه الحكم
 الشرعي في جميع ما ذكر فما الحكم الشرعي للمذكورين اجعت والصورة هذه
اجاب رحمه الله تعالى لا يصح اقرار العم المذكور لانه اجنب عن ذلك
 ليس يوارث للهالك المذكور وان كان منصوبا على القاضين المذكورين لان
 اقرار الولي لا يصح في نحو ذلك وقد صرح في العباب وغيره بان الولي لو
 اقر بعين بيد الولي عليه لا جبر لا يصح فهذا الولي بعد من الصحة لان فيه
 اثبات استحقاق في ذمة مورث القاضين من غير نحو ولذلك شرعا
 لا سيما وقد اقرن ذلك بالاخبار والمذكور الذي هو مخالف لقولنا تعالى
 ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وكذلك نذر العم بالاقتناع لا يصح
 لانه خلاف الحقا والمصلحة ومما نطق به الكتاب العزيز الآية المذكورة

اشتراط الزوج لا يصح

دعوى الفساد بعد الاقرار

اقرار الولي لا يصح وكذا نذره

القائل صد الحسن فضلا عن الاحسن واما تبدي ذي الشوكة على الارض
 المذكورة بسبب ذلك هو منه ظلم وعدوان موجب للانه والخنس كما هو
 صريح القرآن العظيم وسنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم يجب
 عليه بذلك لورثة الهالك المذكور اجرة مثل الارض المذكورة مدة ترتب
 به عليه السنين المذكورة وهذا هو الحكم الشرعي في ذلك والصورة ما ذكر
 والله اعلم **مسئلة** عن رجل اقرأ اخرانه ليس له عليه دعوى ولا مطالبة
 لا بعين في يده ولا بدن في ذمته ولا في النذر الذي كان نذره له بدو صادقه المقر
 له على ذلك والحال ان المقر المذكور كان قد اذن له قاضي الشريعة المظهره
 بالمطالبة بحق لابن اخ له يتم ثابت في ذمته المقر له وغيره اذنا صحيحا
 شرعيا فهل تسقط بهذا الاقرار المذكور المطالبة بحق اليتيم عن المقر له
 او لا يسقط الاحقا المقر المذكور وكان ذلك بسبب النذر من المقر المذكور
 لاجنه المذكور والحال ان النذر وموت المورث كانا باقيا على الاقرار المذكور
 فهل يكون ذلك غير اهل في الاقرار والمقر المطالبة بحق اليتيم والحالة هذه
 ام لا افتونا ما جوب من **اجاب** رحمه الله تعالى الاقرار الصادر من الكامل
 انما يواخذ به المقر به فيما يتعلق بنفسه لا فيما يتعلق بالصغير سواء كان الصغير
 بالغاً او يتيماً او مجنوناً او سفهاً **حينئذ** اذا اذن قاضي الشريعة المظهره
 صلى الله تعالى للمقر المذكور ان يدعي حق اليتيم المذكور في ذمته المقر له
 المذكور وان يطالب بذلك فليقر المأذون له المذكور الدعوى والمطالبة
 بذلك ولا يمنع من ذلك شرعاً ما صدر منه من الاقرار المدعي عليه المذكور
 لما ذكرناه انما وسوا كان اكتى المطالب به المذكور انتقل الى اليتيم
 المذكور بسبب الاذن المذكور او بسبب النذر المذكور من المقر له
 المورث المذكور قبل اقراره المذكور للمدعي عليه المذكور فضلاً عما لو انتقل
 الى اليتيم المذكور بالارث المذكور من المذكور بعد ان انتقل اليه بالنذر
 المذكور من المقر المدعي المذكور لعدم دخول المذور به على الاقرار
 المذكور كسبقه النذر به لافي اليتيم المذكور قبل اقراره المذكور للمقر له المدعي
 عليه المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** في امرأة وكلت شخصاً يصالح لها
 عن ميراثها من زوجها ولم يعين له قدر من المال بل فوضت اليه الصلح
 وصلح شي لا يقوم بعشر العشر والحال ان الزوجة المذكورة تجهل قدر الميراث
 وقد رقت من التركة لغباوتها ثم اقرت بعد ذلك انها لا تستحق في التركة

الاقرار يواخذ به
 المقر فقط

المذكورة شيئاً منها ومن الوكيل صحة الصلح المذكور فهل يصح الاقرار
 وما ترتب عليه ام لا افتونا ما جوب من **اجاب** رحمه الله تعالى اذا اقرت الزوجة
 المذكورة بعد ذلك انها لا تستحق في التركة المذكورة شيئاً ودلت قرينة واضحة ظاهرة
 على انها انما ترتب اقرارها المذكور على صحة الصلح المذكور كان الفصل اقرارها
 المذكور بالصلح المذكور عرفاً وكانت على خفا بطلان الصلح المذكور عليها لعاقبة
 وعدم مخالطة المعارف بذلك مخالطة لا تخاف معها لم يصح اقرارها المذكور بذلك
 ولا يرتب عليه لما ذكرناه من القرينة وبعد علمها بحكم ذلك قياساً على ما لو اقر شخص
 بعين عبد ثم قال انما قلت ذلك على سبيل الاخبار لظني عتقه بلفظ صدر مني
 ثم اتاني الثماني بانه لا يعتق بذلك وقال العبد انما اردت الانشأ فلا يعتق
 ويصدق بيمينه ان اتصلت قرينة باقراره لصدقه في دعوى ذلك كان بلفظ
 تركه اللفظ فاقتر بذلك ثم ذكر التاويل وسببها لو اقر شخص بطلاق زوجته له
 او قيل له طلقت زوجتك قال نعم طلقها ثم قال انما اقرت بطلاقها على ظني
 ان اللفظ الذي جرى مني قبل ذلك لفظاً طلاقاً ثم راجعت الميتين فقالوا
 لا يقع به شيء وقالت امراته انما اردت انشاء الطلاق او اقراراً بطلاق اخر
 فان اتصل باقراره قرينه صدقه في دعوى ذلك كان يخاصمها في لفظه اطلاقاً
 فقال ذلك ثم ذكر التاويل فيقبل بيمينه كما نقل الشيخان رضي الله عنهما وذلك في صورتين
 عن الامام وقال انه قول لا باس باحد به وجزم به في العباب وغيره فعلى هذا
 تصدق المرأة المذكورة بيمينها انها انما ثبت اقرارها المذكور على صحة الصلح
 المذكور ان حصل الاصل المذكور وامكن خفا ذلك عليها لما ذكرنا من علمها ما ذكر
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل ادعى على اخيه يدي حاكم الشريعة المظهره
 ثلثة وخمسين ديناراً ذهباً فاجاب المدعي عليه بالاقرار بها وانها من ثمن برة
 اشترىته منه شراً فاسداً ولم يقبضه فقال المدعي ليست من ثمن البر بل هي من ثمن
 فقال المدعي عليه قد اوفيتك ثمن السمن ولم يبق لك على شيء من ثمنه واقام بينة
 شهدت له بايقا البائع على السمن المذكور فهل يلزم المدعي عليه تسليم المال الذي
 اقربه على الصفة المذكورة ام لا يلزمه والحال ما ذكر من رد المدعي اقراره المذكور
 افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يلزمه المقر تسليم المال الذي اقربه
 على الصفة المذكورة او لا والصورة ما ذكر من رد المقر له نسبة الثمن المذكور
 الى الجهة المذكورة اي البر او لا وتقرر بنسبته الى الثمن فانه بذلك مذهب
 للمقر فيما ذكر فبطل اقراره بذلك فيما ذكر من تلك الجهة والبر من جهة السمن

القرينة ببيان
 على الاقرار المرتب
 على صحة الصلح

رد الاقرار

كما ذكرنا اقام البينة من جهة بالوفا فلا بد من اقرار المقر ثانيا بذلك فلورج
 المقر عن اقراره بذلك بعد التأكيد المذكور قبل رجوعه كما يؤخذ ذلك من
 صريح العباد وغيره والله عز وجل اعلم **مسئلة** هل تقبل الدعوى على الموكل
 انه وكل وكيله ان يقر فاذا قلنا نعم يقبل هل يؤخذ باقرار وكيله عنه سواء
 صدر منه توكيل له في الاقرار ام لا فتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى
 اعلم ايها السائل ان التوكيل في الاقرار لا يصح لكن لو قال الموكل للوكيل اقرني
 لزيد بالف ونحو ذلك فادعى المدعي بالمذكور نحو الصورتين الاولتين قيل دعواه
 بذلك عليه فاذا قرب ذلك الزم بحكمه كما ذكرنا من انه يصح بذلك مقرا واما
 لو اقر الوكيل بذلك من غير صدوره من موكله فلا يؤخذ اي موكله به
 لعدم صحة التوكيل بذلك من غير صدوره من موكله فلا يؤخذ اي موكله
 به لعدم صحة التوكيل في الاقرار والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن قري ثلاث
 اثنتان منها عليهما سبيل مستمر لا يكاد ينقطع من السالكين فيه الى بندر من
 البنادير المقصودة واما العراية التي يتجارتها هناك وربما ان بعض القطع
 للطريق يفتنون فيه بعض السالكين فتصادر القاطنون بالقرتين بسبب ذلك
 مع حكام السياسة ويلزم منهم دوا ما السد في السبيل المذكور مع القاصدين
 للبندر المذكور من اجزاء دول الامور فكان احد القرينين لما تضرروا
 بتلك القريتين الى القريتين الثالثة ليسكنوا مع سكانها فيها فخشى اهل القريتين
 الثالثة من حكام الشريعة المطهرة مما ذكرنا ولا فرغوا عرفا المستقلين الى
 حكام الشريعة المطهرة واحدا من العرفان سيرهم ان سكان القريتين الثالثة
 يراهم باحق المستقلين اليهم ما ذكر في السبيل المذكور وسبيل اهل القريتين الثالثة
 من حكام الشريعة المطهرة يسكنون بايديهم باقرار من ذكر فاجابهم
 الحكام الى ذلك واستمروا المذكورون على البراءة مما ذكر من سبب عديع فلان
 المستقلين بعد تقرير اهل القريتين المذكورة باحد حكام السياسة واكثرهم
 علوان يثبتوا المستقلين في بعض ما ذكر واحدا فاررهم بذلك ثم رفعوا
 الامر بعده الى ولى الامر بحضرة الله تعالى وسالوا منه ان يجريهم فيما ذكر
 على الحكم الشرعي في جميع ما ذكر فما الحكم الشرعي في ذلك والصورة ما ذكر
 بسنونا ذلك وافتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل وفتنا
 الله وياك للحقبة امين ان الاقرار شرعا هو اجابا وعن حق شرعي سابق لا عقد يلزم
 فعلى هذا لا يلزم اهل القريتين المذكورين ان يثبتوا المستقلين في بعض ما ذكر

الدعوى على الموكل ان وكل
 وكيله ان يقر سمعته

سبب البراءة

شرط الاقرار

وان اخذوا اقرارهم بذلك لان الشك فيه ليس هو في الاصل خفا شرعا عليهم
 من قبل فاخبارهم غير صحيح لا سيما وقد امر اقرارهم بما ذكر من الاكراه
 لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطا والسيان وما استكرهوا
 عليه والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما اذا دأب شخص اخذ دينا معلوما الى اجل
 معلوم بوجه شرعي ولم يسو رب الدين على الدين حال المدابته فلما حار الاجل
 حصل المظن من الدين ولم يسو الرب الدين دينه ولا بعضه في اقر رب الدين
 انه طلبه بين يدي حاكم الشريعة وادعى عليه دينه اكره وحلف نسوي اي يتكبر
 مال الدائن بسبب عدم الاشهد فلم يزل رب الدين يدري الدين ويلاطفه حتى ان
 الدين اقر بالدين المذكور لرب الدين ثبت شهود على ان رب الدين ينظره
 به الى اجل معلوم وينذر عليه انه اذا سلم اليه في الاجل والا باقى على سبب
 الدين مثل ابواه عن الباقي فتم ذلك بينهما بين يدي الشهود فحل يلزم رب الدين
 الوفا بالنذر المذكور على ذكر ما ذكرنا ولا اذا امتنع عن الاقرار هل ياتى
 بذلك كونه مضطرا في الصورة التي فعلها بينه وبين عزيمته والصورة كما
 والحال ان رب الدين على حكمه ما ذكر كيف الحكم افتونا ما جوبين **اجاب**
 رحمه الله تعالى الاقرار بالدين المذكور صحيح والشرط الذي افهمه لفظا غافلا
 لانه بالاقرار لزمه ما اقر به ولا يلزمه الدائن الوفا بالشرط المذكور سادس
 ولا يلزمه الوفا بالنذر المذكور ما ذكرنا اذا امتنع عن الاقرار لم ياتى لعدم
 وجوب الوفا عليه بذلك وليس ذلك من الاضطرار بل فيه نوع الجا وايضا
 سيما في ما ذكر صرح في عدم رضا الدائن بذلك وانما توقعه انكار مدية
 الجاه الى ذلك والله اعلم **مسئلة** في شخص من ارباب السياسة طلب
 رجلا من الرعايا وقال له عليك من حق السلطنة كذا وكذا من الطعام
 فانكر الرجل المذكور ذلك وانه لم يكن عليه من حق السلطنة شئ فتوقعت
 الشخص المذكور حكام السياسة حتى اقر بعشرة دنانير ذهب ثم ان
 الرجل المذكور ساقا على الشخص المذكور له خلاصة معلومة بشئ معلوم
 من الثروة ومضى المدة المذكورة ثم ساقا الشخص المذكور النخل المذكور من
 صاحبه سنين بشئ معلوم من الثروة ثم طلب الشخص المذكور صاحب
 النخل الى حاكم الشريعة قبل مضي مدة المساقاة وقال له امانا ان تقطف
 المال المقربه الان وتبيع على النخل المذكور وتوقعه على ذلك بالاغترابه
 ان حكم السياسة ليو قعويه ما يكره ويخاف على اتلاف نفسه منه فلم يجد

النذر الذي
 لا يلزم

المذكور تخلصا من ذلك حتى باع التخل على وكيل للشخص المذكور بالمال المقرب
 المذكور فهل يلزمه المال المذكور مجرد اقراره له به على الوجه المسمى في
 المذكور ويكون البيع صحيحا ام لا فتونا ما جوب **اجاب** رحمه الله تعالى
 اقراره بالشخص المذكور بحكم السياسة لما يحصل به الاكراه على
 الاقرار بالعشر الدنا من المذكور فاقتراره بها غير صحيح وبيعه للتخل
 المذكور بها غير صحيح والاكراه المذكور في ذلك هو بان يتبرع الشخص
 بما يقدر على تحصيله ما توقعه به ويغلب على ظني المتوعد المذكور
 تحقيق فعله ما توقعه به ان لم يقبله بذلك وان نجر عن دفعه بهرب
 او غيره وان يكون المتوعد بعد اكراهه بالنسبة الى ما اقربه بان يوثق المقر
 اقراره به خوفا مما توقعه به والله عز وجل اعلم **مسألة** ما قولكم في رجل
 يملك جملة من المال او حيا ياتي بخذ من تركته بعد وفاته ثلثا بدينار
 ذهب وثق صنع عند زيد شخص معين مثلا الى ان توجد ارض مزروعة
 تصلح للوقف على جهة عينة الموصي المذكور فاذا وجدت الارض اشتري
 وتوقف على الجهة الذي عينا ويكون المشتري لها والواقف لها هو وصية
 فلان الفلاني والنظر في ذلك اليه فلما مات الموصي اخذت الثلثا المذكورة
 من التركة بحكم الوصية واودعت عند زيد المذكور فجا الموصي اليه بالثمن
 والوقف فاشترى ارضا بناية وحسين مثلا وقبض ذلك من يد المودع
 واقف الارض على الجهة التي عينا الموصي ثم غاب الموصي اليه غيبة طويلة
 فرحا وطلب من زيد المودع بقبضه الثلثا ليشترى بها ارضا اخرى
 ويوقفها على الجهة المعينة فاظهر زيد المودع حجة شرعية ومن
 مضى بها ان الموصي اليه المذكور قبض منه مائة وثلثين دينار ذهب
 واشترى بها ارضا باعها عليه المودع زيد المذكور عن ايتام فتم له ذلك
 ثم عاد في ظهر الحجة ايضا حجة اخرى ومن مضى بها ان الموصي اليه المذكور
 اوقف الارض المشتراة على الجهة المعينة وذلك بتاريخ معين فسا له
 الموصي اليه المذكور المودع زيد مثلا وقال له من باع هذه الجهة الارض
 فقال بالاذن عن الايتام ثم قال له من المشتري سكت فقال انا فهل يكون
 هذا القول ملكا للماني الحجة ولو سألته مثلا الموصي اليه المذكور وقال له
 اكن غايبا عن البلد واعمالها في حال تاريخ هذا الشراء والوقف المكنى
 في الحجة فصادته على العينة واقربها سارا متعده فسا له الموصي اليه

حد الاكراه وشروط

الوصية بالثمن والوقف

كيف اكون مشريا وموفقا لهذه الارض وقد اقررت بغيبتي في تاريخها
 فهل يظهر بطلان هذا البيع وما ترتب عليه من الوقف ويجب على زيد
 المودع تسليم ما بقي من الثلثا لاي الموصي اليه المذكور ليشترى بها ارضا
 تصلح للوقف تكون المودع المذكور بكتاب الحجة التي في يده باقراره بغيبة
 الموصي اليه المذكور حال تاريخ الشراء ويكون مناقضا لدعواه ولو اقام
 الموصي اليه البينة على غيبته عن البلد واعمالها وثبات ذلك واشتهر عند
 الناس واستفاض بانه كان غايبا في تاريخ الشراء المذكور فان حال التاريخ
 المذكور وهو في البلد العلامة فهل يظهر بطلان هذا الشراء المذكور في الحجة
 وما ترتب عليه من الوقف ويجب على المودع تسليم ما بقي يده بحكمه ما ذكره ولا
اجاب رحمه الله تعالى اذا اقرت يد المودع المذكور انه باع الارض المذكورة
 بالاذن عن الايتام المذكورين وان المشتري لها على الصورة المذكورة في السؤال
 كان ذلك منه مناقضا لما تضمنته الحجة المذكورة التي اظهرها ما ذكر فيها
 من شراء الموصي اليه المذكور بالنسبة اليه مواخذه له باقراره ويجب عليه
 اي على زيد المودع تسليم ما بقي من الثلثا بدينار الذهب المذكورة الى الموصي
 اليه لاجل شراء الارض التي تصلح للوقف على ما ذكره وان وجدت بالوصف المذكور
 لكونه وصيا في الشراء ما ذكره ووقفه وقد ظهر باقرار المودع زيد المذكور عدم
 صحة ما في الحجة التي بيد المذكور لثقله بيه ما فيها وما قضته لدعواه
 ما سطر فيها والله عز وجل اعلم **مسألة** في شخص بالغ اقر كسرة
 شاهدين عدلين ان عليه لآخر ديننا ثانيا لا من اقره عشرة حروف ذهب
 مثلا ابراهيمية شامية رنة كل حرف منها مائة عشرين فيراطا واقرانه اقراره
 بالدين المذكور صدر منه عن حقيقة وصادقة المقر له على ذلك الدين
 فلما صرح ذلك الاقرار طلب المقر دينه من المقر المذكور والا رهنه به
 ارضا من عقاره فتيقصر على المقر المذكور دفع الدين الى المقر له ورهنه
 قطعة من ارضه بدينه المذكور ونذر عليه مائة يوما مدة بقا الدين المذكور
 في ذمة وبسط المقر هذا المذكور على الارض المذكور ثم بعد ذلك ادعى المقر
 المذكور ان اقراره بالدين المذكور غير صحيح وكذلك الرهن فطلب المقر له
 حلف له يمين ان اقراره صدر منه عن حقيقة فهل يجب على المقر ان يحلف
 المقر المذكور والحال ما ذكره ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجب
 على المقر له ان يحلف للمقر يمين حقيقة الاقرار لان العلة في تحليف
 المقر له احتمال ان يكون المقر بالدين المذكور مثلا اقر على غير حقيقة

النذر بالمنافع
دعوى عدم
صحة الاقرار

حقيقة كان يقر على رسم العباله اي على الكتابة التي الوثيقة لباخذ بعد قلم
 باخذوا غير ذلك مما يقر له بذلك يتبع المقر له ان يقرضه مثلاً فلا يحق هذا
 الاحتمال ذكره وان له تخليف المقر له فحينئذ هنا لما اقر المقر بما اقر به
 من اقرار اقراره صدر منه عن حقيقة انزال هذا الاحتمال المذكور فاذا
 اسما المقر المذكور وادعى ان اقراره المذكور غير صحيح وكذلك الرهن
 اي مما اقر به من الدين وطلب من المقر له ان يحلف له فيما ان اقراره بالدين
 صدر منه عن حقيقة فلا يجاب المقر له بذلك ولا يحلف المقر له باليمين المذكورة
 كما قال بعضهم الحكمة في استفاضة بين حقيقة الاقرار ان يقر بما يقربه من ان
 يقر ان اقراره بذلك صدر منه عن حقيقة فلا يلزم المقر له بين حقيقة الاقرار
 ان يقر وان يقر في ذلك ان اقراره بذلك ثم طلب اليمين على ذلك مناقضة ورجوع
 عما اقر به كانه قال اقراره صدر عن حقيقة ثم قال لم يصدر عن حقيقة
 واذا ادعى ذلك وطلب اليمين المقر له ان يقر بذلك اي صدر عن حقيقة فلا يقبل
 رجوعه عما اقر به ولا يقر به بعد اثباته ويشهد لذلك قوله ان لا يقر
 المقر له ما صرح بانه يدين له عليه او حاله به عليه لم يقبل دعوى المقر
 انه لم يقرب ذلك عن حقيقة لان الاقرار بهما لم يعتد قبل وجد سببها فانظر
 الى اعتمادهم عدم جريان العادة بذلك فيما بالك بهذه المناقضة والرجوع
 الصريحين والرد عن رجل اعلم **مسئلة** في امرأة اقرت على ان لا تستحق على
 ورثة فلان الفلاني دعوى ولا مطالبة لا في ارض ولا في نخل ولا في دين
 ولا في بيوت ولا في صامت ولا في ناطق وان كل دعوى تدعيها المذكور
 على ورثة فلان المذكور فليس زور وبهتان وافك وعدوان فاذا
 ادعت المرأة المذكورة على الورثة المذكورين شيئا يذكروه فهل تسمع دعواها
 او لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا اقرت المرأة المذكورة بالحق
 المذكورة ثم ادعت من ذلك فان كان ذلك عن غير يده المقر له المذكورين
 حال الاقرار لم تسمع دعواها لذلك وكذا اذا كان لها عليهم دين قبل اقرارها
 بذلك لا تسمع دعواها له لا اقرارها المنافي لذلك جميعه وان لم يكن ما ادعته
 من الاعيان تحت يده المذكورين حال اقرارها سمعت دعواها وهذا اذا لم
 يكن الدين المذكور عليهم قبل ذلك واذا ادعت المرأة المذكورة عدم علمها
 بان ما ادعته من الاعيان تحت يده سمعت دعواها وقبل قولها بيمينها
 في عدم علمها بذلك ولذا الوادعت عدم علمها بالدين الذي ادعته انه عليها

اقرت ان لا تستحق
 ثم ادعت

لما يكون على يد غيرها ولو ادعت ان الورثة المذكورين الما برتب على ما ادعته
 من الاعيان بعد اقرارها بذلك قبل قولها بيمينها وكذا الوادعت ان الدين الذي
 ادعته لاحق بعد اقرارها بذلك سمعت دعواها هذا اما ما يخص من قنا وكي
 العلامة الطنبغاوي رحمه الله تعالى وهو التحقيق لان الاقرار كما هو وعيره
 انما هو باخذ به المقر فيما كان في الماضي لا في المستقبل لسوا الدين والعين
 لتقريبه الاقرار الى ما كان قبله اي ديناً في الذمة او عيناً في اليد لا ما هو
 من ذلك بعده والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اكره حاكم السبا بسبه
 ما يؤمن له في ذمة جماعة معروفين يستحقه عليهم وبالدين المذكور ارضاً مرفوعة
 معه فقال له الحاكم المذكور وهو في حال الترسيم اذا شئت ان اخذ جلد من
 الترسيم ارسلت رسولك الى القاضي ليقر عنه لنا بدين مثله الذي في هذه
 الارض وترهنا على حق اخذك ففعل المالك ذلك وارسل للقاضي
 واقر عند القاضي في الحالة المذكورة بحكمة الدين وسجل القاضي المذكور
 بالارض المذكورة للحاكم المذكور وهو في حال الترسيم وقبض الحاكم
 الارض المذكورة مدة سنين ثم ان المالك المذكور حضر عند الحاكم المذكور
 وقال اهل الديون طلبوني ان ارجع لهما ارضهم التي الدين فيها ونحن
 نعطيك ارضاً من خالص ملكه بالدين الذي اقر به قد ام القاضي المذكور
 فهل يصح الاقرار المذكور ام لا وهل يكون فاسداً حتى يرجع في ارضه ام لا
اجاب رحمه الله تعالى اذا اكره الحاكم المذكور الرجل المذكور الاكراه
 الشرعي انه يقرب عند القاضي المذكور بالدين المذكور برهنية الارض
 المذكورة بدفعه في حال القاضي المذكور واقر بذلك عنده والحالة انه حال
 الترسيم عند الحاكم المذكور فلا يصح اقراره المذكور عند القاضي المذكور
 بسبب الاكراه المذكور لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ
 والنسيان وما اكرهوا عليه فعلى هذا اذا ادعا المقر الاكراه على اقراره المذكور
 فالقول قوله بيمينه لظهور ما قاله لوجود الاكراه على ذلك وهو الترسيم
 كما جزم بذلك في الروض بتعال للروضة وغيرها والامارة المذكورة لما ثبت
 باعتراف المقر له او باليمين او باليمين المردودة كما صرح بذلك الامام زكريا
 في شرح الروض بتعال لغيره فلوان المقر المذكور طلب الفسخ من الحاكم
 في رهنية الارض المذكورة وفسخ له الحاكم المذكور ورهنة ارضه من خالص ملكه

صاحبها
 يواخذها المقر

يصدر مدعي
 الاكراه باليمين
 بشروط الامارة

شرط الرهن

بذلك الدين المذكور لم يجر الرهن المذكور اذ اضر ايضا لكونه رهنا بالدين
 مستحق عليه شرعا بسبب الاكراه المذكور ولا يرجع المقر المذكور في ارضه
 ولا عليه شيء مما اقر به لما ذكرناه سابقا والله اعلم **مسئلة** في حكم
 على يتيم وكل اخر ليطالب الميراث لليتيم في ارض معلومة وتخاصم في ذلك
 ثم بعد ذلك اقر الوكيل المذكور وكيل لليتيم في الارض المذكورة انه
 يميز لليتيم المذكور حصته الارض الفلانية وهي لفلان من الارض الفلانية
 فهل تنفذ اقرار الوكيل المذكور على اليتيم المذكور او لا فلو بلغ اليتيم
 وانكر صدور المقاسمة بين الوكيلين وطلب حصته من الميراث على
 فريضة الله في جميع الاراضي فهل يجب ان يرد ذلك الى ذلك لان ذلك خلاف
 رحمة الله تعالى لا ينفذ اقرار الوكيل المذكور على اليتيم المذكور لان ذلك خلاف
 وظيفته التي وكل فيها لانها المطالبة كما ذكرنا والمخاضة فيه وذلك لا يتناول
 المقاسمة فلا يصح منه فاقاره بذلك باطل فلو بلغ اليتيم المذكور وانكر
 صدور المقاسمة المذكورة وطلب حصته من ذلك اجبت الى ذلك
 بالوجه الشرعي والله عز وجل اعلم **مسئلة** في مطلق التصرف بينهما معاملة
 ولم يزل الا بتعاطيان ويقال بان المال حتى صار المال قدر كبير اسبب التقلب
 ثم بعد ذلك حصلت المتخاضة بين المدين والمدينين من ذلك ثم ساق له قليلا حتى اوفاه اياه ثم
 توفي في الدين الى رحمة الله تعالى وخلف ورثة فخا والى المدينين وطلبوا
 منه قدرا معلوما مستنديين لما ائنه باقى دين عليه لورثتهم المذكور فلم
 يصادقهم على ذلك فاطهر واجبة بذلك ولم يثبت شرعا بذلك فاراد
 المدين السفر الى بلد اخرى فمعه من السفر وقالوا لا بد من تسليم
 الدين الذي بقي عنه فموتوا ويربوه بالحبس والمنع عن السفر وهم
 قادرين على ذلك والمدين عاجز عن دفعهم ومحتاج الى السفر ولو جسدوا
 انقطع عنه الرفقة وانظر ضرر اشديدا فاقدموها بكلام يسكتهم
 فقال اسافروا رجوع وارضيكم فهل يلزمه ما ادعوه بكم الاقرار
 المذكور ام لا افتونا ما جورين **اجاب** رحمه الله تعالى لا يلزمه
 ما ادعاه بصورة لفتله المذكور كما ذكر لان قوله ارجع وارضيكم ان
 شاء الله تعالى يجوز ان يريد به الوعد بما يرضيهم بعد رجوعه وقاعدته

قد اسافروا رجوعا
ارضيكم ليس باقرار

الاقرار الاحد باليقين وعلى تقدير لو نطق في ذلك ما هو صريح في الاقرار به
 حال عن الاحتمال فاقرا ان الاكراه الشرعي به يبطله لقوله صلى الله عليه وسلم
 رفع عن امتي الخطا والسيئات وما استكرهوا عليه وعلى تقدير خلو ذلك
 عن الاكراه المذكور ايضا فالاقرار لم يعلق لاغ لان الاقرار اخبار عن واقع
 سابق والواقع لا يعلق كما قالوا والله اعلم **مسئلة** في الاقرار
 بالنسب **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة تزوجا صحيحا شرعيا مستويا كشرابطه
 الغيرة شرعا ثم دخل بها وخولا صحيحا شرعيا ثم غاب عنها بعد الدخول
 بها مدة سنة اشهر ثم كسبت اليه كتاب البراءة عن المهر معلنة بشرط
 ايقاع منه عليها فطلعتا ثم بعد مقدرة سنة اشهر ادعت انها بنته فهل
 يلحق نسبها بنسبه ولا يقبل نفيه حتى مات ورثته ام لا افتونا ما جورين
اجاب رحمه الله تعالى نعم يلحق بنسب البنت المذكورة بنسبه ولا يلحق
 بمجرد نفيه لها ولم يكن يحضر قاضي بلده كما يوجد من سياق النقول
 اما لو كان مجرد نفيها انقضت عنه ولم ير له لا انه كما يوجد من العباب والرواية
 ان من لحقه ولد في نكاح صحيح لا مكان لاعتن له اقرارا ان لم يلحقه فان
 اخر بلا عذر استقر بنسبه او تعذر فلا يستقر ومن العذر كان غايبا
 كالزواج المذكور بقاءه عند قاضي بلده او حرج حتى يصل ببلده ولكن يبادر
 بالوصول ويشهد فان اخر السيرة ولم يقبل بطل حقه سواء شهد ام لا
 وان اخذ في السيرة ولم يشهد بطل حقه ايضا على الاصح وان لم يكن في موضعه
 قاض فالحكم لو كان وارادا ايضا التاخير الى بلده وجوزنا ما هو الاصح
 وهذا الزوج للمغاييب ثم نسب البنت عند قاضي بلده فوراً ولم يبادر
 بالوصول مع وجود امكان كون البنت منه والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن رجل هلك الى رحمة الله وخلف ابنا وبنتا وثلاث زوجات ثم هلك الابن
 المذكور وخلف ابنا فقط ثم هلك ابن الابن المذكور وله عصبة بنو بنو عمه
 عصبة ثبت ذلك باقرار المالك الاول الذي هو الجدم مع مصادقة ابن
 الابن المذكور للعصبة المذكورين على ما اقر به جدم المذكور فهل يعتمد
 هذا الاقرار من الجدم مع المصادقة لكون البينة انما شهدت باقرار الجدم
 مع مصادقة ابن الابن المذكور في حال صحة نكاحها اعني اكيد وابن
 الابن المذكور او لا بد من اقرار ابن الابن المذكور بما ذكرنا واشهد
 بيته عادله بان جدهم فلانا الذي يجمعهم وان لم يكن اقرب الى المتبسين اليه

الاقرار
المتبسين
بطله

الا العصبه المذكورين فهل يحكم الحاكم اصله الله ويستحق المذكورين
 التركة حققوا ذلك حقق الله رجاكم امين **اجاب** رحمه الله لا يصح
 اقرار اجد مع مصادق ابن الابن لو صدر مما ذكر كما ذكر لعدم تفسير
 العصبه المذكوره ولعدم العمل بكون المقر منها جائز الميراث
 كتنى عم العصبه المذكورين كما يثبت ذلك من فتاوى المال الرداد وشيئا
 المحقق ابن زياد فانها فقلا عن فتاوى القفال انه قال فلان عصبتي
 او داري ان ميت من غير عقب لم يكن سالان المقربة ان كان معروف
 النسب فلا فائدة في اقراره وان كان مجهول النسب فلا يصح ايضا
 ما لم يفسر لانه قد يريد بقوله انه عصبتي انه اخوه وربما يريد انه
 عه او ابن عمه ثم بعد التفسير ينظر فيه بان قال هو اخي يجب ان يكون
 جميع وارثا بنه وان كان غائبا يكون جميع وارثا حده فان كان ابن عمه
 يجب ان يكون جميع وارثا عه كصح منه الاقرار بالنسب على الطريق
 اختلافه عند ثم الميراث مبني عليه عندنا التمسك وسكت عليه الاذعن
 في التوسط والتوثيق والترك في الخادم وغيرها وهو صريح كلامهم
 كما قاله المال الرداد وقول السائل واذا شهدت البينة العادلة بان
 حدهم فلان الاخره جواب **لا** تصح شهادة البينة المذكورة بما ذكر
 كما ذكر لعدم التفسير فيها وما يؤيد ذلك ما ذكره حاشية المحققين سبدي
 المحمد احمد بن عمر المرحوم في تحرير الروايد وهو انه قال اذا ادعى انه عم
 الميت فلا بد من ذكر انه لا يورث اولاد وكذا لو شهد ان اخ الميت ذكر
 انه لا يورث اولاد او لام وكذا الشهادة انه حديثين انه لا يورث
 ونحوه اشبه باله مولى او انه وارثه قال الغزي ولا بأس باستئثار البينة
 الموافق للتقاضى في المذهب اشتهر والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن المدعى اذا ادعى على شخص ديننا فاجابه المدعى عليه بالانكار
 فطلب المدعى عليه بالانكار فطلب المدعى عليه فحلف ثم بعد ما حلف قال
 المدعى صالحي عن الدين الذي لك علي بكذا وكذا فهل يكون قوله عن الدين
 الذي علي به اقرارا ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يكون ذلك
 منه اقرارا بدين ويرجع في تفسيره اليه ان فوه بالدين المدعى قد ان
 وان فوه بغيره قبل منه لان مبنى الاقرار على النفس وليس التقرير
 المحلى بذلك موجبا لليقين بانه هو لاله فما صدر رجرجد الدعوى من المدعى

شرط الاقرار
بالنسب

شرط البينة
بالنسب

م
الاقرار بالدين
المجهول
قاعده

المذكور فاجاب المقترحوا بانكاره فلم يصدق عليه ثم اعاد القول المذكور
 اخر وهو قوله الذي لك علي فاحتمل ذلك واحتمل غيره وان حلف بغيره
 انه المذكور ما لو ان لا يحكم بها في تحذرك لانه اخبار فالمستحق باستحقاق
 للدين محتاطا له ويراعى فيه القدر قاعده الاقرار ان بقى لا سيما
 وقد صرح الامام الشافعي ايضا بان الترائين لا ينظر اليها في المعاملات
 والله سبحانه عز وجل اعلم **مسئلة** عن عتق محترم في ارض وقف لله تعالى بين
 شخصين يملكانه ويستحقانه على حكم الاشاعة بينهما لاحدهما الثلثان
 والاخر الثلث فبسط صاحب الثلثين حصته من العنا المذكور في الارض
 المذكورة شيئا اخر ليجز الارض المذكورة ويتقنع بها فهل التقسيم
 صحيح ام لا واذا رفع صاحب الثلث المذكور المتعدي المذكور الى حاكم
 الشريعة المطهره فطلب منه رفع يده عن عناية وارثه الباقية
 هل يحبس الحاكم الى ذلك ام لا ولو كان صاحب الثلث المذكور يتضرر
 من الشخص الذي بسطه صاحب الثلثين بقسطه اياه هل يميز ان الضرر منه
 ويرفع يده عن ذلك ام لا ولو ان صاحب الثلث المذكور اراد ان يبسط من
 صاحب الثلثين حصته بحكم الاجارة وتسليم ما ورد فيها لمستحقى الوقت
 هل يجب الى ذلك ويكون اولى به من الشخص الخارج ام كيف الحكم ولو امتنع
 صاحب الثلثين عن ذلك وطلب منه صاحب الثلث قسمه حصته من العنا
 المذكور في الارض المذكورة وتفرده حصته في كل قطعة بقطر هل يحبس
 الحاكم الى ذلك ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح تقسيم صاحب
 الثلثين حصته من العنا المذكور فيما ذكر من الارض المذكورة الشخص
 الاخر واذا بسط الشخص المذكور المتعدي الى حاكم الشريعة المطهره
 ووقف لله تعالى وطلب منه رفع يده عن عناية المذكور لانه محترم وقال المعمر
 ولو طلب صاحب الثلث المذكور من صاحب الثلثين ان يوجره ثلثيه
 لا يجوز شرعا واما كونه اولى من ذكر فهو كذلك لكن بوجه شرعي واذا طلب
 صاحب الثلث من صاحب الثلثين قسمه حصته من العنا المذكور في الارض
 المذكورة اجابه الى ذلك وان امتنع اجبره الحاكم على ذلك لانها اقرار الاتحاد
 كما صرح بذلك شيخنا المحقق العلامة ابن زياد تبع لشيخه العلامة
 الطنبغاوي والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل دون البلوغ معه كلب

التراين لا ينظر
اليها في المعاملات

اعراه على غنم وصناع وارسل الكلب وارفعهم وتفرقوا وما قوا بسبب ارتجائه
 لهم فهل يجب عليه الضمان في ماله حيث كان له مال فان متفقهم اكل
 يقولون ان الصبي اذا اكل شيئا لا يجب عليه الضمان فتنقلوا كسفر
 لنا فتنازع هذه المسئلة اثنا بكم الله تعالى ونفع بكم امين **الجواب**
 يجب على الصبي المذكور الضمان في ماله والصورة ما ذكر لان خوار الغنم
 المذكور بسبب اعرايه وارعاجه كقولهم لصاحبه براءة غيره او
 ثبوت سطر فيما او مهد فانت بانه جرم في العباب كغيره بانه يضمنها
 انتم هذا اذا كان فرارهم بسبب ارتجائه المذكور كما ذكر بانه ما نوا
 بسبب الجري منه مع طول سطره بذلك او هداهم بارعاجه سمع
 صار فخرهم حال الاخلان ما اذا كان فرارهم بغير ذلك كان ارتجاء اخر
 عنهم فمشتوا على حالتهم على ارتجائه فافترسهم السبع الضاري وغيره
 فانه لا ضمان فليس الوجوب هنا ايجاب تكليف بل بعين الثبوت والذمة
 كما لسفار وان كان نادرا لكن وقع ضروره ثقله في الجواهر عن ابن الصلاح
 ومما هو صريح في تضمين الصبي ما قاله الشيخان الامامان الرافعي
 في العزيز والنووي في الروضة في الباب الثالث في ضمان ثلثة اشياء
 وهو لو سقط على قارورة فتكسرت ضمن لانه للطفل فعلا انتم وتبعها
 على ذلك العباب والروض وسكت عليه الشيخ زكريا في شرحه قال الاسنوي
 في المهمات وهذا اي ماني العزيز والروضة فيشعر بان غير المهمات
 يجب عليه ضمان ما اكله وفيه كلام مستوفي اول الجانيات يتعين
 الوقوف عليه انتم وتبعه على ذلك ابو زرعه في مختصره والذي اشار
 اليه في اول الجانيات هو كما في العزيز لو امر عبد صغير له او مجنون
 صار ما قاله قصاص او الدية على السيد وفي تعلف المالك بركة العبد
 وجهان اصحهما البيع لانه كالا لانه فاشبهه اعرا البهيمة الضارية
 ولو قتل مثل هذا الصبي او المجنون او اكله ما لا من عيرت من اهل
 فهل يتعلق الضمان بما لهما عن الشيخ الى محمد محل متجه على الخلاف
 المذكور في التعلق بركة العبد لانه يشبهه اتلاف البهيمة العادية
 انتم وفي الروضة مثل ذلك قال الاسنوي وما ذكره في آخر كلامه
 في اتلافها من غير حث مقتضاه ان الراجح في هذه المسئلة انه لا شيء

فعل على ضمان الصبي
 ما اكله

في مال هذا الصبي ولا في مال المجنون وهو مردود مخالف لما سبق في كتاب الرضاع
 ان الصبي اذا دبت وارضع النفس النكاح ووجب عليه الغرم وخالف لما سبق في
 بعد ذلك في الكلام على شريك البيع انتم وفي مهمات اي زرعة مثل ذلك ولذلك
 عدل الروض عن عبارة الروضة الى قوله وما اكله غير المهر بلا امر فخطا لان
 هذا قال شاره فيتعلف الضمان بركبته ان كان عبدا او بدمته ان كان حرا
 وكلام الاصل يقتضي ترجيح انه هدر فعديل عنه المصنف الى ما قاله لقول
 الاسنوي اي المذكور انتم وكذا في ايضا تتبع الروض العباب فجزم بانه
 لو اكل احداهما مالا او قتل بلا امر احد ضمن انتم والمشار اليه في شريك البيع
 هو كما في العزيز والروضة وجوب القصاص على شريك الصبي والمجنون يتبني
 على اكله في ان عهدهما عدا وخطا ان قلنا عدم وجوب وهو الاصح وان قلنا
 خطا فلا شريك الحاطي هكذا اطلق مطلقين وعن القفال وغيره ان اكله
 في الصبي الذي يعقل عقلم مثله وفي المجنون الذي له نوع لم يميز وامان لا يميز
 له في له فعدا خطا وشريكه شريك الحاطي الاحماله وعلى هذا ما جرى عليه
 الامة انتم فقال الاسنوي والمشهور القطع في شريك المخطي انه لا قصاص
 عليه وذلك يقتضي وجوب الضمان في ماله اعني مال غير المهر لكنه قد نقل قبل
 ذلك قيل الكلام على ما يباح بالاكره خلافا انتم وفي مهمات اي زرعة
 مثل ذلك وفي مختصر المهمات للعلامة غير الفتى قوله اي في المهمات
 في ماله صوابه على قلته لان هذا احمل المخطي انتم وراد الاسنوي
 وغيره مما نقل قبل ذلك ما ذكرناه اننا من قولهم لو قتل مثل هذا الصبي او المجنون
 او اكله مالا الى اخره قال في الخادم وقد استشكل القاضى الحسين في الاسرار
 كون عدا الصبي عدا وقال لو كان كذلك لوجب عليه القصاص فاجابه القفال
 بانها عقوبة في بدنه فعدم التكليف انصب شبهه فيه ثم قال في الخادم
 فليست اي عدم التكليف بشبهه في حال الدية في ايجاب الدية في ماله كما في
 عدا الخطا واشبهه بشي مما نحن فيه الخطا فان قتال وجد قصده غير متكامل
 قال لو كان هذا كذلك لما وجبت الدية هنا اي في ماله انتم ولما قال النووي في محرمات
 الاحرام من الروضة الاظهر فيما لو قتل المجنون الذي جن بعد احرامه هذا
 عدم وجوب اكره عليه استشكل في المهمات والتوسط وقال لان الاتلاف
 لا فرق فيه بين المجنون والعاقل وهذا لما صححه في شرح المهدب قال ان
 الاتلاف خلافا قال السيد السهمودي قد عدل المصنف المحقق بان المنع

وعليه هذا

من الصيد بعد تعليل بالمكلفين اي فمن اجل ذلك خرج عن قاعق الاتلافات
وقول البليغي انه يتقضى بالصبي المميز جواب ما ادعاه من التقضى
بالصبي المميز بقول **مسألة** كونه بالمكلفين حيث قلنا عدمه وهو الاظهر
واستشكل الاذري تصحيح عدم الفدية في ازالة الثلاثة الشعر والظفر
بان الاتلافات لا فرق فيها بين العمد والخطا لضمان الاموال وقد علموا بذلك
الوجوب على الناس وجوابه ان اكلفوا وانقله ليس من قسم الاتلافات
المخض بل هما من قسم المميز ووجهه بان الاتلاف والاستماع لان فيها شبهة
من الجانبين ولهذا جرى فيها الخلاف في الناس خلاف اتلاف الاموال
ورجح في الناس ونحوه فيها تغليب الاتلاف لانه ينسب الى تقصير بخلاف
المجنون على ان كان اتلافاً محضاً في هذا الباب يقتل الصيد ليس هو كاتلاف
الاموال من كل وجه لاختصاص الاموال بلاكها والمثبه لا يقوى قوة المثبه
به ولهذا جرى القول في ذكر في قتل المجنون ونحوه الصيد وايضا فان الناس
يتحقق منه قصده الفعل بخلاف المجنون ونحوه اضرار كالأمر السهمودي قال
الاذري لو اعترض معترض وقال لم يجب على الصبي ضمان ما اتلفه
وقلتم رفع القلم عنه قلنا الاقلام ثلاثة قلتم العقاب وقلم العقاب وقلم
المتلفات فقلتم العقاب مكتوب له وقلم العقاب مرفوع عنه وقلم المتلفات
مكتوب عليه انتهى ويخصر من ذلك جمعة ان الصبي اذا اتلف شيئا من الاموال
ضمنه سواء كان مميزا او غير مميز وكذلك المجنون الذي ليس له نوع مميز
لان غاية فعل غير المميز انه لا خطأ وقد تقدم عدم الفرق بين العمد والخطا
في ضمان الاموال واما عدم وجوب اكبر افعلى المجنون كما مرفله من منعه تعبد
الى اخر ما سرون فظاهر ذلك من حيثية وجوب الضمان مع عدم شعور
من صدر منه الفعل بحال الفعل بما اقر به يستحقا المحققين في ريادة بها
للبيغوى من ان المصروع اذا سقط على مال لاخر فأتلفه ضمنه كما لو سقط
الصبي من المهد اي فانه يضمن كما مروا قاله شيخ الاسلام وخاتمة المحتقن
احمد بن عمر المزجور عبد الله تعالى من انه لو اتلف النائم برجله او غيرها شيئا في حال
نومه فانه يضمنه الضمان بالاتفاق كما قاله الامام النووي في شرح مسلم
والله عز وجل اعلم **مسألة** رجل بسط على بيت مشرك بين جماعة بغير
وجه شرعي فهل يأنه بذلك ويجب عليه اجرة مثله مدة بسطه واذا كان
لايتام فيه سهموم ويجب على الثالث تسليمها الى اليتيم المذكور **الاجاب**

متلفات الصبي

الاقلام ثلاثة
قلم العقاب
قلم المتلفات
قلم المقتات

اتلاف النائم
اذا بسط على بيت
شرك بين جماعة

رحمة الله تعالى بان الباسط المذكور بالبسط المذكور لحرمة ذلك بسبب الظلم
والعدوان ويجب عليه اجرة المثل في حصص الجماعة المشار اليه فيما ذكر
من الثلث المذكور لانهما حصص الايتام المذكورين فيجب على القيم المذكور
طلب اجرة سهمومهم المذكورة لان ذلك من المصلحة التي يجب عليه ان يقوم بها
ويجب على الباسط المذكور تسليمها الى القيم المذكور لانهما منه عا انهم بسبه والله
اعلم **مسألة** عن عناية مريض في ارض وقف لله تعالى بين شخصين يملكانه
ويستحقانه على حكم الاشاعة بينهما لاحدهما الثلثان والآخر الثلث فبسط
صاحب الثلثين حصته من العنا المذكور في الارض المذكورة شخصاً اخر
ليجرت الارض المذكورة ويمنع بها فهل التمسك المذكور غير صحيح ام لا
ولو ان الشخص المتبسط المذكور بسط على عنا صاحب الثلث المذكور
غير اذنه فعد يامنه فهل يمنع من ذلك ام لا واذا رفع صاحب الثلث المذكور
المذكور المتعدي المذكور الى حاكم الشريعة المطهرة وطلب منه رفع يده
عن عناية وارائه يد الغاصبه هل يحبس الحاكم الى ذلك ام لا ولو كان صاحب
الثلث المذكور يتضرر من الشخص الذي بسطه صاحب الثلثين ببسطه
اياه هل يزال الضرر منه ويرفع يده عن ذلك ام لا ولو ان صاحب الثلث المذكور
اراد ان يبسط من صاحب الثلثين حصته بوجه شرعاه هل له ذلك ويكون اولى به
من الشخص الكارج ام لا ولو امتنع صاحب الثلثين عن ذلك وطلب صاحب
الثلث قسمة حصته من العنا المذكور في الارض المذكورة وبقر له حصته
في كل قطعة يقتطعها هل يحبس الحاكم الى ذلك ام لا **افقونا احاب**
رحمة الله تعالى لا يصح لصاحب الثلثين من العنا المذكور حصته عما ذكر في الارض
المذكورة للشخص الاخر المذكور لانه لا يملك منفعة الارض المذكورة ولا
يملك الانتفاع حصته من العنا المذكور دون الارض المذكورة ولو بسط
الشخص المذكور على عنا صاحب الثلث المذكور بغير اذنه فله منعه
من ذلك واذا لم يمثل لمنعه ورفع يده الى حاكم الشريعة المطهرة اعرضها الله تعالى
وطلب منه ان يرفع يده الشخص المذكور عن بيته من العنا المذكور اجابه
الى ذلك ورفع يده عما ذكر لانه غاصب كحل يده على ذلك لا سيما اذا اضر به
ولا يجوز لصاحب الثلث ان يطلب من صاحب الثلثين ان يبسطه على حصته
ما ذكر لانه لا يصح تبسيطه لما سبق انفا وانما يكون صاحب الثلث اولى اذا
ارضى الناظر على الارض المذكورة ما لكى العنا المذكورين في عنايةها واذا ايجارها

على غيرها فيكون صاحب الثلث اولى اذا طلب استجارها باجرة مثلا
 واما لو اراد الناظر استجارها عليها او على احداهما وعناها المذكور باقى ملكها
 فلا يصح ذلك ولو رضى احداهما في عناية جاز استجارها على الآخر ولا يجوز على
 غيره لبنا عناية كما يوجد ذلك من فتاوى شيخنا المحقق وجيه الدين عبد
 الرحمن بن زيار رضى الله عنه واذا طلب صاحب الثلث حصة حصته
 من العنا المذكور في الارض المذكورة وزن بقر حصة في كل قطعة اجابه
 الحاكم الى ذلك كما لو كان بينهما قطعتي ارض متجاورتين فطلب احد
 الشريكين حصة كل قطعة وحدها اجيب اذا امكن ذلك وان طلب الاخر حصة
 العنا عينا بان يجعل كل عنا قطعة لواحد لم يجز الاخر كما لا رضى والله اعلم

باب العصب مسئلة عن زرع اثلاثا مشتركا
 بين اثنين احدهما يملك حصة الثلث والاخر يملك حصة الثلثين او يتبع
 ذلك مجرى من وكيل لذي الثلثين وهو من ذوي الشوكة فاحضر المجري
 اليه بعد حصاده جميع الزرع المذكور وساله ما وجه ترتيب بين عليه
 فاجاب ان شريك فيه باعته فالزم الشريك شركته بحمل قيمة حصته وباع
 الشريك المذكور ارضا يعرفها المجري المذكور ببلغ ما يحمله عنه من قيمة
 حصته ذي الثلثين فلو ان الشريك المذكور رفع المجري المذكور الى الحاكم
 الشرعي وسال منه الحكم الشرعي المتجه له على المجري المذكور فيما ذكر
 فما الحكم الشرعي المتجه له في ذلك والصورة ما ذكر بينونا ذلك واقتونا
 ما جوز بين لاعدم ملك المسلم **اجاب** رحمه الله تعالى الذي للشريك
 المذكور على المجري الخاص المذكورين اكثر قيمة لثلاثه من الزرع من
 وقت وقوع يده عليه الى وقت ثرائه هذا ان لم يكن باقيا والا يجز عليه
 رده بعينه عليه وارض ما نقص من قيمته بالحصاد المذكور وهو التفاوت
 بين قيمته قايما ومنظوعا والله اعلم **مسئلة** عن حارث ارض من ارضي
 بيت المال غرس فيها شجرة عينا ثم لازلته يد عليها حتى نقل ارضه الى حارث
 اخذ وباعه الشجرة المذكورة بثمن معلوم ثم ان المشتغل هلك وظل ذلك ارضا
 لورثته فنقلوا الارض المذكورة وباعوا الشجرة المذكورة على مكلف واستوفوا
 الثمن فهل لاحد من المتكلمين على ارضي بيت المال سارعة في الشجرة المذكورة
 ورفع يدها والصورة هذه امر لا ولو ان بعض ملتزمي بعض الجهات
 المجاورة لذلك صادر المكلف المذكور في الشجرة المذكورة بمال معلوم

فتى على استئجارها
 ما فيه عناية على
 صاحب

فتى على ضمان الزرع

فما حكم

فما الحكم في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز لاحد من المتكلمين على ما ذكر
 سارعة المكلف المذكور في الشجرة المذكورة ورفع يدها والصورة هذه
 لان هذا من الظلم المنذر عنه شرعا وقد قال صلى الله عليه وسلم المسلم
 اخو المسلم لا يظلمه واذا صادره بعض ملتزمي الجهات المذكورة في الشجرة
 المذكورة بمال معلوم فالحكم الشرعي انه يحرم عليه ذلك لانه ظلم وعدوان
 وقد نهى عن ذلك الشرع الشريف كما انظرنا لذلك انفا ويجب على المصادر ما قصه
 من المكلف المذكور اليه لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى
 ترد به والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل رجع حكر اخر عدا فاصابها
 في احد رجليها فكسرها فبقت الدابة تمشي على ثلاث من قوائمها وتسحب
 الرجل الاخرى المكسرة على الارض سعيها مشقة موتها وحال ان رجليها وقمتها
 حرقا لله ذهب فصارت الان لا يرغب فيها نصف حرق لمشفة موتتها
 وقل البيع بها فماذا يجب على الذي رجعها في حكم الشرع فاذا قلتم يجب عليه الارش
 بينونا بان رزق الله فكله فهل يجب عليه الان ام يبقا ذلك موجبا في ذمة الجاني
 الى حين كيف ما حسب وورس وهل يجب عليه اجرها ما دامت مكسرة وتكونها
 مما لها اجرة اذا كانت سالمة لما لا امر الا فتونا ما جوز بين **اجاب** رحمه الله
 الواجب على الراجل المذكور ما نقص من قيمة الدابة المذكورة قياسا على الجراد
 لكن قال الامام تقي الدين المكي والامام الاذري في شرحهما على المباح
 قال القوراني اكيون يخالفا الجراد في حكم واحد وهو لا يضمن الا بعد
 الاندمال والجراد يضمن ما نقص في الحال وان كان مساويا وهذا مطرد عند
 الاصحاب في الحيوان غير الرقيق اما الرقيق ان قلنا يضمن بالمقدر فهل
 يضمن قبل الاندمال فيه قولان كما حررنا نعم قال الشافعي يقوم صحاحا
 ومكسرا او مجروحا قد يرى من جرحه يعطى ماله ما بين القيتين ان ذكر وقال
 العلامة الكمال موسى الوداد في الكوكب التوادل في احد عشر حار لم يجز في الكال
 شئ حتى يندمل ما لم يجز ما قيمته صحيح العين ومفقودها ولو قال المالك
 لا ادويه حتى يموت اجبره الحاكم ولو قال الجاني مكن من مداواة المجرور
 لم يلزمه التمكن ذكره في الانوار وذلك لعدم المتضمن ارجائه على مكلف
 الغير لا يقتضي التصرف فيه **النار** ولا يجب على الواجد المذكور اجرها
 ما دامت مكسرة كما ذكر لان المنافع كما قال في الروضة وغيرها انما يضمن
 بالتفويت او الفوات بحسب اليد العادية فكذلك عينها منفعة يستاجر لها يضمن

ما يجب على
 المصادر
 دابة

فتى على حكم الجراد
 بخالف الجراد في
 حكم واحد

منفعة اذا بقيت تحت اليد العادية مدة لها اجرة التبر وكما قال السيد
 اليهودي في فتاويه فتاوي البغوي انه في الجناية اي بالرجم لم يستول
 عليها فلا يجب عليه الاضمان جنايته اي بالرجم اشهر والله عز وجل اعلم
مسئلة لو ادعى ان اباة حال ان ماتت والارض الفلانية محرث له ملك
 فيها عينا محتر ما قيمته كذا وانه يملك فيها سهما من ثلثة اسهم بالارث من ابيه
 واجابه المدعي عليه بانكار ذلك فاقام بيينة على ذلك فهل يجب على المدعي عليه
 حصة اجرة ما يخص المدعي من العنا الموجود في الارض المذكورة لمدة
 بسطه عليه فاذا قلتم نعم فهل الطريق في ذلك ان ينظر الى ما يملك
 اليه الوعيات في السجرا الارض المذكورة وفيها العنا المذكور فليكون القدر
 الزايد على جرها فادعه من العنا في اجريها مع وجود العنا هو اجرة العنا
 فيقتضي للمدعي ثلثه ام كيف الحكم افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى
 ان ثلث ما ادعاه المدعي المذكور مما ذكر بشهادة البيينة المقبولة شرعا
 وجب له على ابا سبط على حصته منه اجرة مثلا اعني من العنا المورث
 كما ذكره بسطه عليه بشهادة اهل الخير بذلك وثبت لدي القاضي وقد
 الله تعالى وطلب منه الحكم بذلك اجابه وحكم بذلك وجوبا والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل استاجر رجلا على رعي دواب له ويضو ويحفظهن بثوته
 عند او عناء فمات الاجير على ذلك مدة ثم انده سلم الدواب المذكورة الى رجل
 غيره بثوته في رعيها من غير اذن من مالكها المستاجر له فهل الدواب
 فهل يملك مضمونه على الاجير المذكور لتعديده فيها بتسليمها الى غيره بغير اذن
 مالكها والصورة هذه امر **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يملك مضمونها
 على الاجير المذكور لتعديده فيها كما ذكر لان المالك لم يرض ببدي غيره واما
 ولا ثم عذر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل سعى باخر الى حاكم السياسة
 سعي اجرم فيها ثم ان المسعي به قتل على الساعي ارض وقف لله تعالى بعض
 معلوم ونذر المسعي للساعي به بالعنا والزير والمنفعة في مقابلة العوض
 المذكور ودفع العوض المذكور الى حاكم السياسة ثم ان الساعي والمسعي به
 توفوا الى رحمة الله تعالى وخلفوا ورثة من بعدهم والارض تحت يد ورثة الساعي
 فهل تقبل دعوى ورثة المسعي به في الارض المذكورة وان العنا والزير باقيا
 على ملك مورثهم الى ان هللك رحمه الله تعالى وانه ارثا لهم من بعده وليس باقيا
 ورثة المسعي به العوض المذكور حيث ان صار حرمهم من مورثهم من ثلث

البيينة قسم العنا وكيفية
 تقدير اجرة دواب
 بسط عليه

اقامة بيينة لذلك وهو يجب عليهم اجرة المثل في الارض المذكورة مدة بسطهم
 على الارض المذكورة بيئونا ذلك وافتونا **اجاب** رحمه الله تعالى حيث نذر
 المسعي به للمسعي به بالعنا المذكور وغيره في مقابلة العوض المذكور فالنذر
 غير صحيح لان النذر لا يقبل العوض الا من الله تعالى كما قاله السيد اليهودي
 واقتضى شيئا المحقق ابن زياد فتقبل دعوى ورثة المسعي به ما ذكره الصواب
 ما سطر ولا يلزم ورثة المسعي به العوض المذكور حيث سلمه مورثهم المذكور
 بسبب سعاية الساعي المذكور مورث المدعين لذلك من بعد اقامة البيينة
 الشرعية بذلك لانه لو عزم المسعي به مثل ذلك من ماله بملك السعاية المذكورة
 لرجع على الساعي به لكونه السبب في غرامته لذلك وبسبب الحيلولة ايضا منه
 وبين ماله بذلك فاذا يكون هو السبب في تسليم ما ذكره ولا والمضيق له
 فهو المنفوت مما له حقيقة فلا يرجع على المسعي به اليه عما جاءه الى تسليمه
 سعاية منه ما ورد في بعض الروايات ورفع عن امير الخط والنسابة
 وما الجواب اليه وجب على ورثة الساعي اجرة مثل العنا المذكور في الارض
 المذكورة مدة بسطهم على العنا المذكور بغير وجه شرعي لبقائه على ملك
 المسعي به الى ان مات وصار تركته لورثته من بعده والله عز وجل اعلم
مسئلة فيما اذا جعل على اهل قرية من الكلف الدواني غير الشرعية
 والحال انهم اغنيا وفقرا لا يمكنهم التكلف عن تسليم ذلك واسم يعلمون
 ان ذلك جعل على كل بقدر حاله فاذا تضدى شخص لذلك ونسبته
 عليهم كل على قدر حاله من الغنى والفقير هل يتأبى على ذلك ام لا واذا
 تضدى من الاغنيا وغيرهم وجعل على احد الفقرا مجالا في ذلك فحمله
 ما لا يطيق ولا يرضى به الحاكم هل يجوز له ذلك او لا **اجاب** رحمه الله تعالى
 رحمه الله تعالى اذا تضدى شخص لذلك بعد ان علم انه لا يمكنه دفع ذلك
 وانه جعل كذلك وان غيره لا يمشى على ذلك فقسط على من ذكر كما ذكر
 انشيب على ذلك كما قاله بعضهم لما فيه من دفع المنفعة الكبرى بالصغرى
 وقطع التنازع والتغالب وسد الفتنة واذا تضد احد وجعل على ذلك
 على خلاف ما جعل كما ذكر لم يجز له وانما التحميله احدا الفقرا ما ذكره والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل اشترى من اخر ثوبا ببلغ معين من
 الساعب المتعاطية بعض ذلك حالا وبعضه موكلا الى وقت معلوم
 تسلم البائع حين عقد من المشتري المبلغ الحال ثم انصرف عنه الى هاتين
 حلول الباقي وجاه ليسم ذلك فالى ان يوفيه به وقال له انما ملازمنا

النذر لا يقبل
 العوض

حكم التصدي للفقير
 على هذا الترتيب
 ما الزموا به

دفع المنفعة
 الكبرى بالصغرى

حصارك الى ملتزم وسم البقر فاما ان تعطني الذي اريد منك واما ان
او صلتك اليه ما تريد مني فقال حمارك والاذن لي في بيعه وتسليم
قيمته وباقي دينك الى الملتزم المذكور فاجابه الى ذلك بعينه من اربابه
فهل يكون الماذون له المذكور متصرفا فيه ولا حجة في ذلك للاذن المذكور
عليه فيه **الاجاب** رحمه الله تعالى الحكيم في ذلك ان المشترك المذكور
مرتكب بذلك الحرام والانتها العظيم لما في ذلك من الاذا والحرام ولا يصح
اذن البايع صاحب الحمار المذكور في بيعه كما ذكر ولا في تسليم قيمته ولا
في تسليم باقي دينه الى من ذكر لكونه الجاه الى ذلك بالرغبة وبند التهديد
كما ذكر وعدم الرضى منه بذلك اخذ ما سطر والباقي من دينه باق في ذمة
المشتري المذكور يجب عليه تسليمه الى البايع المذكور والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل ثبت عليه بسط على شقص من تركه اخ له بعد ان قوم
ما بسط عليه بشي من الدراهم ثم سعت الدراهم عليه بنسبه وناير
وهي والحال ان الهاكك المذكور له ام وابن فهل تستحق الام السدس
السبعة التي على ابنا وتستحق ايضا سدس جميع ما خلفه ابنا الهاكك
ام لا فاذا قلتم تستحقوا لتقلنا الى رحمة الله تعالى ولم يكن لها
وارث سوى ابنا اثابت عليه ما ذكر فهل تستحق ما استحقه وستحق
عنه سدس الدين المذكور وله المطالبة بسدس ما خلفه اخوه المذكور
وله الحاسبة بسدس ماله فيما ثبت عليه القيمة على ابن الاخ اليتيم
المذكور والصورة ما ذكر **الاجاب** رحمه الله تعالى يستحق الام بسدس
الشقص المذكور لا سدس السبعة المذكورة لان التقويم المذكور
والشعير المذكور ليسا معا وصلة ولا موجبين لما ذكر من الدراهم
والدنانير المذكورة بل ان كان الشقص المذكور باقيا وجب عليه رده
لورثة اخيه الهاكك المذكور من الام والابن المذكورين والا فذلك اليهم
والقايض للابن اليتيم المذكور القيمة عليه وتستحق الام من ذلك
السدس وكذا من بقية ما خلفه ابنا الهاكك المذكور واذا توفيت
الام المذكورة الى رحمة الله تعالى ولم يكن لها وارث سوا ابناها الباسط
المذكور ورث جميع ما ورثته من خلف ابنا الهاكك المذكور فله المطالبة
بسدس ما خلفه اخوه الهاكك المذكور وما ثبت عليه للابن اليتيم
المذكور فينقل فيه القيمة ما فيه المصلحة له من الحاسبة المذكور

الابن المحرم

التقويم والتعير
ليسا معا وصلة

او غيرها لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل له محرت موقوف على جهة معينة لم يزل يستاجر بها
من ناظره في عين كل سنة مسلم الاجرة من غير مظل ولا مشقة وله في المحر
المذكور عينا محترم حتى زادت به قيمة الارض فأتى الناظر الاول وانتهى
النظر فيها الى غيره فبسط على المحر المذكور وعلى العنا فهل يحرم عليه
تأجيرها من حارثها مادام راغب فيها باجرة المثل او يرضيه في عناية ان يرغب
عنا ولو ان الحارث له على الناظر الاول وبين مات وهو في ذمته والناظر
الذي انتهى اليه النظم وارثه وخلف تركه تقي بدين الحارث وطلب دينه
هل يجب على وارثه ارضاه من تركه مورثه ام لا **الاجاب** رحمه الله
يحرم على من انتهى النظم اليه في المذكور ان يبسط على العنا المحترمة
المذكور بغير اذن مالكه ولا يجوز للناظر المذكور ان يوجر الارض المذكورة
من غير صاحب العنا المذكور قبل قام منه كما صرح بذلك الكمال
الرداد واقتى به مشيخنا المحقق بن زياد وان لم يرض مالك العنا المذكور
بذلك ولا مكنت على ذلك فليس للناظر المذكور ان يجيره على اخذ قيمة عناية
المذكور ويوجرها على غيره والحال ان صاحب العنا باذل اجرة المثل وان
رغب فيها راغب باكثر من اجرة المثل لما في ذلك من تقريب مال محقق في مقابلة
مصلحة متوقفة كما اقتى به مشيخنا فقال بنه على ذلك السراج البلقيني في نظر
ذلك المعاني الارض الموقوفة وايضا لصاحب العنا عرض صحيح في اليد
عنايه وذلك ان يكون الحق بائنتجار الارض من غيره اذا كان نسبه قلنا
باجرة المثل وغير متعلب ولا ما تطل بها ولا شئ متا بل رعا كان الا انها
اصح للوقف من تسليم الام احمد العنا الى مالكه لان العنا يزول بمضي
الزمان ويندوس بالاستقام ويسف الرياح ولا يبقى وحينئذ فلا يحتاج
الناظر الى تسليم شئ من قيمته بعد اندراسه وقول السائل لو كان الحارث
الى آخره جوابا اذا طلب الحارث المذكور دينه المذكور وجب على
وارثه المذكور ايفا وه دينه المذكور من المخلف المذكور والصورة
ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ارض وقف مسجدة ولها ما
وفيها عمارات وعنا لشخص فجاخر وعصب الما حتى تلفت كل ما في يده
ما العمارات ثم بعد ذلك عصب الارض وعمرتها لنفسه وبقيت تحت يده

وجود العنا في
حصة ناظر
الارض

المصلحة الموقوفة
لا يلتفت اليها

العنا يزول
ويندوس

مدة ستين فماذا يجب عليه من ثلث الاشجار وغصب الارض واستيفاء
 منها فاعمل وهل يجب عليه تلغ غراسه ما وقع من اكفر وغيرها في الارض
 بسبب القلع وفاتم معصيه لما ذكر وجب على ولي الامر صلحه الله تاديه
 وتعزيره ويثاب على ذلك ام لا واذا جاس شخص اخر اشترى الارض المذكورة
 وماها المذكور وما من الغراس من الغاصب مع علمه بان الارض
 معصوبة تحت يد البايع ما حكم هذا الشرا وما حكم الثمن المسلم للبايع
 اقوتنا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى يحسن الغاصب للماء والاشجار
 المذكورة اذا فسدت لمنع الغاصب المذكور لما من ان يوصله اليه لتسبيه
 في انلا فها كما رجحه البلقيني في تدربيه وفتحه على ذلك ابن شهابه
 وابن العماد وقال ابن ابى شريف انه لا وجه وقال شيخنا المحقق ابن زياد
 بتعين العمل به في هذا الاعصار **صلح** الله تعالى اهلا ورحم القائلين بذلك
 واذا غصب الارض كما ذكر وجب عليه اجرة مثله مدة بسطه عليها حيث
 عرس فيها بغير وجه شرعي وجب عليه قلعه نه وكلف تسوية ما ذكر من
 اكفر وغيرها وباتر بفعله بذلك ويؤديه ولي الامر على ذلك وينادي
 بما فيه رجع من الهتك بذلك واذا اشترى الشخص المذكور الارض
 المذكورة وما فيها من الغراس كما ذكر فشرأوه للارض والماباطل وشرأوه
 للغراس صحيح بقسطه من الثمن ولا يثبت للمشتري الخيار لعدم
 جهله بالحال فيجب على البايع ان يرد للمشتري قسط الارض والمامن
 الثمن الذي تسلم منه ويبقى له قسط الغراس وكذا بعد ان يورع الثمن
 المذكور على ما ذكر حسب القيمة وتقويم الغراس مقلوعا لانه مستحق
 القلع واذا كان المشتري عالما بالحال غصبا لمباشرته للشرا وجب عليه
 التعزير بذلك واما الاجرة فيجب اجرة مثل الارض خالية من الغراس
 المذكور مدة بسطه عليها للمسيء المذكور كما مر وجب اجرة مثل الغراس
 ان كان غصبا لما كلف المذكور وان كان اشرا محضا استوفاه بقيته فشتأوه
 اهلا الخيرة بذلك ما ذكر والله اعلم **مسئلة** في رجل هلك وخلف و
 قاصرين وخلف عنا محترما في ارض سلطانيه فما احد الورثة وهو
 القيم على القاصرين واخذت عنا في الارض المذكورة من غير اذن باقي
 الورثة ولا ضمن له ذلك شرعا فهل يكون عناوه محترما ولا افتوا
اجاب رحمه الله تعالى اذا حدثت احد الورثة القيم المذكور عنا

يضمن الاشجار
 التي يغصبها
 ما يجرى

يجب اجرة الارض
 ورجرة الغراس

في الارض

في الارض المذكورة من غير اذن من ذلك شرعا فعناوه غير محترم لكن
 هذا اذا كان اشرا كما حث فلا يرجع بقيته ولا يشارك بزيادة القيمة به
 كالغاصب اذا صبح الثوب بصيغه وكان الحاصل بموته لا يحصل منه
 بالانصباغ غير مال وان كان الغنا المذكور غينا كالتراب الجبلي الذي
 حصل في الارض بالسيل يشارك بالزيادة الحاصلة به كالغاصب اذا صبح
 الثوب بصيغه يحصل منه بالانصباغ غير مال ولم يكن فصله كما قرر ذلك
 شيخنا المحقق وجبه الدين بن زباد رحمه الله تعالى في مولده السما مزيل
 الغنا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في قوم غصبوا ارضا مملوكة وبنوا فيها
 بيوتا ومسجدا وحفروا بئرا وتركت ايديهم عليها زمانا فقام المالك
 يئس بالغصب وقضى له بها القاضي فهل يجب عليهم اجرة المثل في الزمان
 الماضي اكثر مما كانت من حين الغصب الى حين المطالبة وهل يجب عليهم
 طم البئر وقلع ما فيها من البناء وقلع المسجد وتسوية الارض او لا
اجاب رحمه الله تعالى اذا ثبت شرعا غصب الغريم المذكور
 للارض المذكورة وجب عليهم لما لك الارض اجرة المثل لها مدة جعل اديهم
 عليها بالبناء المذكور وغيره الى ردها الى مالكها او من يقوم مقامه شرعا في ذلك
 واذا طلب المالك طم البئر المذكورة وقلع ما طويت به من البنى وجب على
 المذكورين اجابته الى ذلك والزوا بذلك ارجاعا لارضه على هيئته وتغريفا
 من الالة المذكورة على الارض وكذا يجب على الغاصبين المذكورين قلع
 ما في الارض المذكورة من البناء المذكور حتى بنا المسجد المذكور لان ذلك
 وضع بغير وجه شرعي بل غصبا وعدوانا وجب عليهم ايضا تسوية الارض
 المذكورة على هيئتها حال غصبها واذا تعدد ذلك كان بغير في الارض المذكورة
 بعض وجب عليهم اربشه لوجود السبب الموجب في ذلك والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** ما قولكم في شخص منصوب على تربية وولي من اوليا الله تعالى
 ابا عن جد والشيخ المذكور فقرا ملتزمين به في قرى متعددة يسلمون شيئا
 من اراضيهم واملاكهم عن طيبة انفسهم الى المنصوب المذكور يتصرف
 فيه عام صاحب التربة وللوقود ولان يتعلق بالشيخ على نظره فانفق على ان
 بعض مشايخ البلد من قبل الدولة استاق من بعض الرعايا كان يسلم
 اليه المنصوب فقرا رعايا به بصرفه على الفقرا والمحتاجين على نظره
 وتغلب في الاخذ بغير وجه شرعي ثم توفي رحمه الله تعالى فلو ان بعض قرابة

العناث وروعين

ما يقبض منصوب
 التولي

الشيخ المذكور او غيره اذ ان يستمر على ما كان يفعل الشيخ المذكور الاخذ من
 الرعية زاعما انه وارثه او انه يستحق ذلك فكل له ذلك شرعا اولا ولا يكون
 فعله المذكور من اموال الناس بالباطل لكونه يأخذه منهم بغير رضى منهم ويكسبه
 لنفسه او يصرفه في غير المصروف المعتاد فاذا قلتم لا يجوز واتصل العلم الى ولاية
 الاموال صلحهم الله تعالى واقام بهم الدين وقطع بهم اعناق المعتدين وشيئهم اركان
 الدين هل يجب عليهم ان يمنعوا هذا المتعدي مما اراد ويتابون على ذلك الثواب
 الجزيل بالقصد الجليل وهل يجب عليه تسليم ما اخذ من الفقراء المذكورين الى
 يد المنصوب المذكور ام لا افتونا ما جوب من **اجاب** رحمه الله تعالى اذ اراد
 بعض قراة الشيخ المذكور او غيره ان يستمر على ما كان يفعل الشيخ المذكور
 من استيلاء شئ من بعض الرعايا فهاذا ما ذكره وتغلبه في الاخذ بغير وجه
 شرعي عما ذكره من ذلك ويجوز عليه قبض شئ منه بغير وجه شرعي لان الفقراء
 المذكورين انما يصحون ويصلون ذلك من اراضيهم واملاكهم عما ذكر الى يد
 المنصوب المذكور لنصرفه فيما ذكر عما ذكر فالبعض المذكور مخالفا لما ذكر
 ومنعه وباع وظالم فيها هاتك انما خاسر فيها هو سالك من قبضه لما ذكر كما ذكر
 لاخذ له لتلك بغير رضى منهم وكسبه لنفسه او صرفه في غير تصرفه واذا قبض
 شيئا من ذلك عما ذكر وكسبه لنفسه كان من اكل اموال الناس بالباطل لما ذكر واذا
 اتصل العلم بذلك لولاية الامر صلحهم الله تعالى وجب عليهم ان يمنعوه
 من التعدي امرا بالمعروف ونهيا عن المنكر ويتابون على ذلك الثواب الجزيل
 بالقصد الجليل وحب اراد الفقراء ان يسلم ذلك الى يد المنصوب المذكور فاخذ
 منهم البعض المذكور وجب عليه رد ذلك الى الذي اخذ منه الى المنصوب باذن
 الذي اخذ منه لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه والله عز وجل
 اعلم **مسألة** في رجل يوقد ناراً في بيته للطبخ والكخب وسرق فيها فوق
 حاجته ورعا نزلها بعد انقضاء غرضه منها فحرقها النور ورعا يوقد
 حال وجود النور العاصف او يوقد حال سكون النور واذا ضرب الريح يقصر
 في اطفائها والحال ان بيته وبين جيرانه خدص فكل يجوز له ذلك اولا ولولاه
 جيرانه عن ايقاد النار وقت النور وتزكها في بيته بعد انقضاء غرضه منها
 فلم يثبت بل يستمر على حاله فلورفع به الى حكام الشريعة المطهرة هل يمنع
 ويبرجر عما اعتيا ومثل ذلك ويجوز ان لم يثبت ليكون زاجرا له عن ذلك اولا
 وما الحكم لو تلف شئ بايقاده المذكور بعد ان كبر ان له وذلك بان اصرق

كل اموال الناس
 بالباطل

الاسراف في ايقاد
 النور

بيته وبيت جاره بسبب ما ذكره هل يضمنه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يجوز للرجل المذكور ان يسرق ويبريد في ايقاد النار المذكورة في بيته على العادة
 لا سيما اذا كان يتركها بعد انقضاء غرضه منها فحرقها النور وكذا لا يجوز له
 ايضا ان يوقدها في بيته حال وجود النور العاصف ولا ان يقصر في اطفائها
 فيما اذا اوقدها حال سكون النور ثم طرأت ريح عاصف وهو يوقدها لان الانسان
 لا يجوز له ان يتصرف في ملكه الا بالمعروف ولا يثبت فيه الى تقصير يودي الى ضرر
 جاره في ملكه وهذا التصرف والصورة ما ذكره خلاف ذلك كما هو صريح **شرح**
 الروض فلو يهاه جيرانه عما ذكر فلم يثبت في رفعه الى حاكم الشريعة المطهرة وانشوا
 عليه بذلك منعه من ذلك ورجعه عما هالك وهذا ما يبرجره عن عوده الى ذلك
 وان لم يثبت لذلك عذره بما يراه من انواع التعدي من الضرب الذي لا يبلغ ادنى
 حد والنفى وكذا الحبس الذي لا يبلغ امد تغريبه للزنا وغير ذلك من
 انواع التعدي الزاجر له عن ذلك واذا تلف شئ من بيت جاره بما ذكره يضمنه
 لتعديده شرعا بذلك كما صرح به في العباب تنبأ للمجواهر وقد قال صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرار والله عز وجل اعلم **مسألة** في ذلك كين موقوف لله تعالى
 على جامع ببعض البلدان جاس شخص ليس بناظر الى الدكاكين المذكورة وهذا
 ثم بناها بعد يامنه في ذلك واستمر ياخذ حراما بغير وجه شرعي فلما طلب منه
 الاجرة التي قبض قال لنا ظر انا ان يوهر شئها لنفسي العري والا لا اعطى شئاً
 ولو انه جا الى بيوت موقوفة ايضا على الجامع المذكور وقبض اجرتها
 بغير وجه فالواجب عليه في ذلك اوقف به الى حاكم الشريعة المطهرة وسائر
 احكاما صلحهم الله وطلب منه التزام المذكور بتسليم ما تفرجه للوقف من الاجرة
 ورفع يده عن ذلك لكونه مبلغا واستناده بينا الدكاكين بغير اذن شرعي
 بمثله ذلك فكل يجب على الحاكم الزام المذكور بتسليم ما هو للوقف ورفع
 يده عن ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا هدم الشخص المذكور
 الدكاكين المذكورة تغديا كما ذكر ضمن ارضها وهو ما بين قيمتها **مسألة**
 وخبر به كما يرخد من العباب وغيره ثم اذا بناها بالتمسك كما يقتضيه سياق السؤال
 تغديا منه كما ذكر فهو مشرع بذلك لا يبرجع بشئ مما تصرف لعدم ضروره
 باذن من له ذلك شرعا والصورة ما ذكره ثم اذا استمر ياخذ اجرتها كما ذكر
 بغير وجه شرعي فتجبر عليه غير صحيح لانه لا يجوز له ذلك شرعا جرد الدكاكين باعين
 علما عديين فيها وما قبضه الشخص المذكور منهم باق على ملكهم فالناظر

شرح طيفر
 الانسان

ما يضمن به
 بيت الجار

هدم البيت
 يوجب ارضه

بطلانهم بالاجرة التي عليهم بالوجه الشرعي ولهم مطالبة بما قبضه منهم ويجب
 عليه ارجاع ذلك اليهم ان كان باقيا والا فبدله ولا يحسبه التناظر الى ما جرها
 عليه لعمه القدر لانه قد ظهر منه الاجرة بالتعدي بالهدم المذكور وغيره
 وما قبضه من اجرة البيوت المذكورة فغير صحيح كما ذكرناه فاجر البيوت باقية
 في ذمهم الساكنين والسالكين مطالبة بما قبضه منهم لما ذكرناه انما واذا رجع به
 الى احكام الشرعي والى ولي الامر اصلها التناظر وجب عليها رفع يد عن ذلك
 وقصره عما هناك بصره تلحق بمنع غير التعدي والتغلب والا يستبداد
 بالبناء كما ذكره ويثاب على ذلك الثواب الجزيل بالقصد الجليل ويجب على المتعدي
 ما ذكره التعدي بتعديهم المذكور بما يراه الحاكم الشرعي لانه كما به بذلك معصية
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل يملك ارضا من درعه ويملك مشجرا رها
 الذي تسقي منه جار له هو وابن عم له فكسر المشجرا والارض المذكورة وانزلوا
 ماء في الارض التي في ملك الجار المذكور فهل يجب عليها غلة الارض
 التي تسقي بها المشجرات المذكورة ليصلها بسبب فعلها كما لو ثبت ذلك عليها
 ولو ادعى الجار ان المشجرا يملكه من دون ذي اليد وانكره واليد ذلك في استبداد
 بعمه ابي الولد الكاسر فشهد له بذلك خوفا من ان لو ثبت كسر ولده
 لما ذكر تعدي ضرر ذلك اليه فهل يكون شهادته غير مقبولة ككونه دفع
 عن نفسه مغرما ام لا ولو اقام ذوا اليد بيعة على ان المشجرا ريد وملكه
 من دون الكاسر هل يسمع دعواه وتقبل بيعة وتقدم على بيعة الجار
 والحال ما ذكره او لا افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا ثبت شرعا ان
 الجار وابن العم المذكورين كسرا مشجرا الارض المذكورة وبسبب ذلك
 لزمتها اجرة مثل الارض المذكورة فسقية بذلك مدة وسابها بسبب ما ذكر
 كما افتر بذلك خاتمة المحققين سيدي الجيد احمد بن عمر المجدد والعلامة الكمال
 الرداد وشيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى لان الكاسرين المذكورين
 بسبب ذلك حال بين ما ملك الارض وبين انتفاعه بها وشهادة الكاسر
 المذكور غير مقبولة فيما ذكر لما فيه من دفع الضرر عنه فيما ذكر وهي قضية
 ما دفعه واذا اقام ذوا اليد بيعة ان المشجرا ريد وملكه من دون الكاسر
 قدمت بيعة على بيعة الجار والحال ما ذكره لتزجها باليد والله اعلم
مسئلة في رجل يملك ارضا من درعه ويملك قبضة ونصرفه عليها

بعض

بعض

٢٠٢

اقامة البيعة
على عين الارض

ادعى عليه ثلثة نفوس انهم يملكونها ملكا صحيحا شرعيا من دونه بعد ان عرفوها
 بحدودها الاربعه وان يدعى عليه يد غصب فاجابهم بانكار ما ادعوه وان الارض
 المحددة المذكورة يده وملكه من ذمهم فالتزم منهم القاضي البيعة على دعواهم
 فقالوا انتم على عين الارض فندب القاضي رجلا عدلا امينا ركب معهم
 الارض المذكورة فاعاد الدعوى ودعواهم واعاد المدعي عليه الانكار فقال لهم المندوب
 البيعة فتمت لولا البيعة لنا الآن قتال بكم بينه فقالوا تخلف عند القاضي فرجعوا
 الى القاضي ولم يطلبوا بيعة فاستقرت الارض تحت يد كواربع سنين ثم بعد
 ذلك بسط الثلاثة الاتجار على بعض الارض المذكورة غصبا وانبعوا قوما
 ساعدوا بعض من مالها عن المضي في المزارعة قصد الاتحاق الضرر بمالكها فلو
 رفع مالكها امرهم الى القاضي اصلحه الله وسالاه قصرهم عن البسط على ارضه
 بغير وجه شرعي وعن التفرص للمزارعين الذين تنازعوا بعضا فهل يجب
 على القاضي اجابته الى ذلك لقوله تعالى وان احكم بينكم بينكم بما انزل الله ولا تتبع
 اهواهم واحذرهم ان يفتشوك عن بعض ما انزل الله اليك فان قصرهم والا
 اتهم بذلك الاثم الشديد ام لا ولولم يجب القاضي ورفع امرهم الى حاكم السياسة
 فغرمهم بسبب رفعه هل يكون غير اثم بذلك ولا يرجعون عليه بما غرموا
 لا عند اهرم عليه وعدم اجابته حاكم الشريعة الى اضافة منهم ام لا افتونا
اجاب رحمه الله تعالى اذا رفع مالكها المذكور امرا المذكور الى القاضي اصلحه
 تعالى وسالاه قصرهم عن ذلك وجب عليه اجابته الى ذلك وقصرهم عن ذلك لانه
 الشريف المذكورة ولقوله صلى الله عليه وسلم انصرأ حال ظالم او مظلوما
 فان قصرهم فذلك والا اثم كما ذكره ولولم يجب القاضي الى ذلك فرفع امرهم
 الى حاكم السياسة فقصرهم عن ذلك وغرمهم كما ذكره ياثر بذلك الاتجار
 الى من ذكره عند عدم قيام حاكم الشريعة بما هو لواجب عليه فصرروا به
 اله بذلك شرعا فصار حكمه هذا حكم الصائل بالاحسان على مال الغير الذي
 هو غير حيوان فيجوز لمالكه ولغيره دفعهم عن ذلك وحيث جاز له ولغيره
 ذلك شرعا فلا اثم ولا اسعافية محزنة موجبة التفرص بل مجرد السعاية
 جازية كدفع من هو صائل على مال الغير فلا يرجعون عليه بما ذكره لا عند اهرم
 عليه وعدم اجابة الحاكم الشرعي كما ذكره والصورة ما سطر والله عز وجل اعلم
مسئلة عن رجل يملك في ذمة اخر ثلثة وثلثون دينارا ذهبيا فباع الدينار

ما حكم حكم
الصائل

على الشخص المذكور قدر من النبل خمسة وعشرين ديناراً من عوض الدين
 المذكور وسيله اليه ثم بعد مدة صار ذو الشوكة الدارين بعشرين ديناراً
 ذهباً والمديون خمسة وعشرين ديناراً فمضى الدارين المذكور الى بعض خدم
 ذي الشوكة المذكور في ان يحضر الغريب ويكرمه على ان يقبض منه
 ابي من الدارين العشرين الدينار المصادرها ثم يقبض منه ويدفعها
 الى مخدومه بجهة الدارين المذكور وقصده ان يرجع بذلك على مديونه
 فاحضر الخادم المذكور المديون المذكور واكرهه الاكراه الشرعي على ان
 يقبض من دابته العشرين الدينار المذكور فقبضاً ثم اخذها الخادم
 من يد كرها والحال ان الدارين طامع في تسليم ما ذكر فهل يدخل المال
 المسلم المذكور على الصفة المذكورة في ضمان ويرجع به الدارين المذكور عليه
 ام لا فلو لم يعم الدارين المذكور ان العشرين المسلمة المذكورة من ثمن النبل مما
 جابه المديون من عرض دينه وان قدرها مع باقي الدين باقى في ذمة مديونه
 وانكر الغريب ذلك فهل تضح دعواه المذكورة ويتبين بقا قدر ذلك من
 الدين في ذمة الغريب ام تبرا ذمته عن قدر ثمن المبيع المذكور والحال
 ما ذكرنا فتونا ما جاوز من **اجاب** رحمه الله تعالى المال المسلم المذكور
 في ضمان المدين المذكور فلا يرجع به الدارين عليه والصورة ما ذكرنا لقوله
 عليه الصلاة والسلام رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا
 عليه مع ان الدارين المذكور هو السبب في الاكراه بسبب ذمة المذكور فكانت
 الجاهل مدين المذكور ما ذكر ان يكون وكيلاً له في تسليم ما ذكر من غير رض
 المدين ولا تعدي له في ذلك فلا تضح دعوى الدارين المذكور ان العشرين
 المسلمة المذكورة من ثمن النبل المذكور الى اخر ما ذكر ولا سبب بما قدر ذلك
 من الدين الى اخر ما ذكر السابيل بملك الدارين النبل المذكور من قبل ذلك
 ولا يتصور ان يشترطه ثانياً بما ذكر من العشرين المسلمة والصورة ما ذكر
 ولو اذع الدين عن قدر الثمن المذكور سابقاً به جه شرعي لا يبين البقا
 المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** في امرأة تملك داراً معلومة تمتد
 شامياً منها وفي الدار المذكورة من قبلها بيتاً عامراً ودعائها اجر
 وطن قسمت الدار قسمين قسم من غربي الدار المذكورة الى جد معلوم
 وفي وسط الدار المذكورة وقسم من يمين القسم القبلي المذكور الى الثاني

الدار المذكورة شامياً من مبداء الدار المذكورة من الجانب القبلي
 الى غايتها من الجانب اليماني بعد ان يمر به مجازاً من شرقي القسمين
 المذكورين المذكورين تمتد شامياً من مبداء الدار المذكورة من الجانب
 القبلي الى غايتها من الجانب اليماني وهو من شرقي البير ومقام من
 اراد ان يستقي من البير من اهل القسمين المذكورين فيه ثم ما ميز القسم
 القبلي وسهم من سهمين في البير المذكورة ودعائها وفي المجاز الممتد
 شامياً منها على رجل معلوم ووقفت القسم اليماني وسهم من سهمين في البير
 المذكورة ودعائها وفي ايجاد المذكور على قوم معلومين فاحدث بين مالك
 القسم القبلي على البير المذكورة طرح اختناياً ومن على البير المذكورة وجه
 يصعد الى علوه بنا في قسمة المذكور وحجر البير المذكور والساحة
 التي يستقيم فيها من اراد ان يستقي من البير بحدار احدته في الحجاز
 يمتد شرقاً غرباً وادخل تلك الساحة في ملكه واخذت في البير يا نا
 ثانياً غربياً غير ساع الشرقي وجعل عليه زوج وروفي ان شافته
 لاهل القسم وان شافته دونهم فهل يكون فعل ذلك غير جائز له ويجب
 عليه رفع جميع ما احدته واعارة البير والمجاز على حالها الاولى فان فعل
 والا الزمه الحاكم ذلك ان يرفع اموه اليه وثبت تقديم لديه **وان صاحب**
 القسم القبلي يدخل بالدواب في المجاز المشترك بين الملك والوقف قصد
 الحصر بنيان اهل الوقف با دخال ما يضييق عنه المجاز المذكور المشترك
 بينه وبينهم قصد بالاصرار ثم هل لهم ان يمنعوه عن ذلك فان استع
 والارفعوه الى القاضي وهو تقصيره من فعل ذلك ان ثبت لديه ام لا
اجاب رحمه الله تعالى لا يجوز لما كد القسم القبلي المذكور فعل ذلك جميعه
 لما فيه من التعدي على هو البير المشقة بينهم وبين الوقف بطرح الاختنا
 وبنا الدرجة المذكورين ولما فيه ايضاً من التعدي على البير والخصص
 بها بما ذكر من التعدي على ما يخص الوقف من الساحة با دخالها في ملكه
 فيجب عليه رفع ما احدث مما ذكر واعادة البير والمجاز على حالها
 الاولى فان فعل ذلك فذلك والا رفعه من له النظر على الوقف
 المذكور الى حاكم الشريعة المطهرة وفقه الدين تعالى واشت لديه وطلب
 منه الحاكم الشرعي في ذلك **فجب** على الحاكم ان يلزمه دفع ذلك
 جميعه لما فيه من الظلم والعدوان الموجب للانه والخسران والموقوف

الفتح لا يجوز
وكذا الاضرار

الرفع الى الناظر
لا غيره

عليهم المذكورين وناظرهم ان يمنعوا مالك القسم المذكور من الاضرار
 بالتيان المذكورة بادخال الدواب المجلدة المذكورة في الحجاز المذكور فان
 امثله فذلك والارفعه ناظر الوقف الى الحاكم المذكور وان ثبت لديه
 بذلك وطلب منه الحكم في ذلك فحينئذ تقصيره عن ذلك والصورة
 ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما يدونه مشايخ التعريف الى ذوى
 الارزراع في مزارعهم التي يملكونها في اراضيهم التي يستحقون نفعها
 شرعا فهل قول مشايخ التعريف في ذلك حجة شرعية يلزم ذوى الارزراع
 تسليمه ام لا ولو ان بعض الارزاع الرمة بعض الملتزمين تسليم شي
 معين بقول بعض المعرفين فسلم الارزاع ذلك ورفع المعرف الى حاكم
 الشريعة وادعى بين يديه على المعرف المذكور انه سعى به الى الملتزم
 المذكور ودون عليه الشئ المعين في عقب رزق ارض يزرعها فاجاب
 المعرف بالاقرار وادعى انه عين في رزق فاجاب الارزاع انه لا علم له
 بذلك ولا رزق له هناك فقال المعرف عندي بيعة فتشهد لي بذلك
 فهل تسع دعواه وبينة على ذلك ويتحقق عنه ضمان مثل ما سلمه الملتزم
 بقوله الارزاع المذكور ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل
 وفقنا الله واياك للحق المبين والمشي على سبيل الشريعة ونسنة سيد
 الاولين والاخرين صلى الله عليه وسلم ان قاضي الشريعة المطهرة
 يستفيد بالتولية الشرعية جوار سماع الدعوى الشرعية والبيعة الشرعية
 ويتقيد على ما يترتب على ذلك من الحكم بالوجه الشرعي والالزام بالحقوق
 الشرعية وغير ذلك من الامور الدينية الماخوذة من الكتاب
 والسنة البيضاء فحينئذ يجعل ذلك بين عينيه وفي نفسه ما ظن
 وظاهرا لانه الذي جعل بصدده وولي من اجله فاذا عرفت ذلك وحققته
 فالذي قاله شيخ الاسلام الملقب بسلطان العلماء الامام الصالح
 والولي الراجح عبد الله بن عبد السلام ان من سعى بشخص الى احد
 من اهل الجور فغرمه بسعائته شيئا من المال وجب عليه غرمه لانه
 السبب في ذلك وسعائته التي هي حالت بيعة وبين ماله كرجوع الشاهد
 بعد الحكم ونفعه على ذلك جماعة من العلماء الراشدين والاولياء المحققين
 والعلماء الصالحين من الشافعية مع موافقة جماعة من السادة العلماء

قول مشايخ التعريف
 ليس حجة

ما يستفيد
 بالتولية

السعاية الجرمية
 الجرمية للرجوع
 بالمال عند رجوع
 الالزام

الصالحين المحققين من الحنفية منهم الشهاب سيدي الجدا احد بربر الرشد
 والكمال موسى الرداد وابو العباس الطنبه اوى وشيخنا الوجه ابن
 زياد والشرقي ابو القسم القرشي الحنفي والروحي ابي بكر القرشي
 احنفي رحمهم الله تعالى ونفعنا بهم وهذا الشيخ المذكور في السؤال محقق
 بقوله المذكور في هذا السلك السني والحيولة القولية فاذا لا يجوز للقاضي
 سماع دعواه ما ذكر شرعا كما اننا اليه سابقا بقولنا يستفيد بالتولية الشرعية
 الخ ولا يجوز له سماع بيعة بذلك لان الدعوى الشرعية اخبار عن وجوب
 حق شرعي على غيره ونسمة البيعة بذلك لانها تبين الحق الشرعي فلهذا الذي
 هو من وظيفة قاضي الشريعة المطهرة وفق الله الجميع لرضائه فعلى
 هذا لا ينبغي عن الشيخ المذكور الخمان شرعا لما ذكرنا ذكر والله عز وجل
 وجل اعلم **مسئلة** في رجل سلم الى رجل اخر فلو ساكاسه وقال له
 هذه كرفين فقبضها في الايجاب عليه فيها هل يجب عليه ردها ان كانت
 قايمة لوعدها عروضا لعدم وجوب الايجاب والقبول منها فيها وقبضها
 ان كانت مأكلة ام ما اذا يجب عليه فيها افتونا ما جوب **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم يجب على القابض لها ردها ان كانت باقية لعدم صحة
 المعاوضة فيها بهذه الكيفية بل تكون مضروبة على القابض لها فعليه ردها
 كما ذكر وان كانت تالفة فبذلها بالوزن لكونها مثلية من جنس النحاس
 المثل والله عز وجل اعلم ولا يشك على هذا ما فكره ابن الرفعة بنوعا
 للقاضي وابن الصلاح فيما اذا غلب التعامل بالفلوس في ان اطلاق
 التصرف بنحو البيع بها يتصرف اليها كالنقد نعم قالوا ولا يحتاج
 لوزن الفلوس بل يكفي العدد فيها ولو في الذمة لان المقصود اعدادها
 لا وزنها فلم يوزن الجهل لمقداره وقال ابن حجر الهيتمي مقورا لذلك
 بانه الوجه لان الغرض ان اعدادها راحة من غير نظر الى وزنها
 وبعبارة ابن الصلاح صريحة في ذلك وهي ونصح المعاملة بها
 ولا نظر الى اختلاف الكبر والصغر والخفة والثقيل لان الجميع
 يروج رواج واحد وهو المقصود منها انتهى لان جواب الاشكال
 بالنسبة الى ما قلناه ان النظر في مسيلتنا الى كلية الوزن لمعونه عن ذلك
 ورواج فيه من حيث المثبة والعدد حتى تكون المقصود منه ما لبيته

الفصل في
 ما ذكره
 من ان
 القاضي
 لا يقبل
 الدعوى
 الشرعية
 الا اذا
 ثبت
 فيها
 ما فيه

الدعوى الشرعية
 اخبار عن وجوب
 حق شرعي على غيره

وظيفة القاضي

الفوارق
القابض

من غير نظر الى رواجه صرفا فلما انتهى عنه ذلك نظر الى اصله واذا اختلف
 القابض والمقبض في كمية ذلك فالقول قول القابض لانه غارم والله عن
 وجل اعلم **مسئلة** في ثلثة يملكون ارضا مزروعة بينهم اثلاثا اذن
 احد الثلثة لو اخذ منهم ان يسط على الارض المذكورة ويجريها ويسقيها على
 البارية ويغرسها **بسطا** وسلم ما عليه في غير حصته من اجرة المثل فقبل
 البسط وذلك وبسط على جميع الارض وجريها لم يشرك غيره معه في الارض
 المذكورة حصته وحصة شريكه الذي يسطه على باقيها على ان يغرسها
 بسطا ويكون الغرس بينهما نصفان والبارحة والالة والساقى والماء
 عليهما نصفان فعلى ذلك وغرسا الارض المذكورة فلما انتشر حصل الارض
 وبذر قشعه قال الباسط الاول لشريكه الثاني ان شريكه في الارض
 قال لا يريد ان يشرك فلانا معه في هذه الارض فاما ان يجزعه واما ان يبيع
 عليك بصلك فهل يكون قوله غير مقبول ويصح تبسطه لشريكه في حصته
 وحصة البسط الذي له ثلث الارض ولا يصح في ثلث الذي لم يسط وهو
 الشريك الثالث في نفس الارض ويصير الباسط عاصيا بحصته ويجب
 له اجرة مثل حصته وهو ثلث اجرة الارض مدة شغلها لخصته
 تفصلها والحال ما ذكر ام لا انتونا ما جاورين لا عدكم المليون **ايجاب**
 نعم قوله غير مقبول لانه انما الكلام له في حصته من الارض وقد
 بسط شريكه الثاني المذكور على نصفها مشاعا واما باقي شريكه من الثلثة
 المذكورين والافليس له الكلام في حصتها من ملكه الا ان وكلاه فيكون
 له الكلام في بيته بسبب الوكالة واما حصته الاذن له في البسط عليها
 كما ذكر اولاً فهو موجب له في ذلك اجارة فاسد نصف حصته **واجب**
 له اجرة مثله عليه مدة بسطه ولا يصح تبسطه للشريك المذكور في حصته
 البسط له لانه يبسطه له كما ذكر موجب له اجارة فاسد فلا يصح تبسطه
 لغيره الا ان شريكه المذكور عليه اجرة مثل نصف حصته مدة بسطه لا
 يسط على نصفها كما ذكر ونصف اجرة مثل نصف حصته كذلك على الواحد
 الذي يبسطه لانه يسط على ذلك وكذلك حصته الشريك الثالث الذي
 لم يسط لتعدي الباسطين المذكورين عليها ببسطها عليها بغير وجه
 شرعي والصورة ما ذكر وصير ورثها غاصبين لها بذلك كما ذكره المذاهب

مسئلة فريده

النصب

مسئلة في رجل استأجر ارضا من اخرون رها المستأجر ببذره وادرك
 الزرع وحصل بعد الحراب وعادتهم يكون الثمرة بعد اشتدادها وتناثر
 في الارض منها شيء فحصل المطر ونبت في الارض زرع مما تناثر في العام الاول
 فهل يكون على ملكه الزارع ولا يملكه مالك الارض الا اذا اعرض عنه الزارع ولا
 يكون للمالك قلعها مما نبت على ملكه صاحب الارض ولا غيره بكونه نبت
 مما تناثر في العام الاول والحالة هذه **اجاب** رحمه الله تعالى اذا
 علم ان الزرع النابت من المتناثر كما ذكر فهو للمالك الزارع المذكور كما اقر به
 القفال وسكت عليه في الكوكب الوقاد ولا يملك مالك الارض منه شيئا الا اذا
 اعرض مالكه عنه وهو نحو سابل وكسره القلة واكتفاره واخذ مالك
 الارض او غيره فانه يملكه وينفذ نحره كما ذكره في نحو الكسرة ومثل ذلك
 من حيثية الاعراض وعدمه اي اكب المتناثر واذا لم يصل عراض كما ذكر
 لم يجز للمالك قلعها لانه محترم لغير مالكه من حيثية عدم الصنع
 له في ذلك ويؤيد مالواكل الجراد وشرا الزرع المصنوع بالاجارة فثبت
 ثانيا فانهم ما ذكروا انه يبقى باجرة مثله او مجاور الى الادراك وان مضت
 مدة الاجارة كما هو صرح العباب وغيره واما ان يجعل ان الزرع المذكور منها
 تناثر فهو للمالك الارض كما اقر به شيخ الاسلام سيدي أحمد احيى
 المزج رحمه الله تعالى اي لانه لم يجعله من فروع ملكه المستأجر فيكون
 للمالك الارض لانه نبت في ملكه وصار اقرب منه من غنا ملكه والاصل
 عدم ملكه لغيره حتى يصح بوجه شرعي ولا غيره بالعادة في ذلك ولكن ينبغي
 للمالك ان يحاط ويجتهد ويعمل بما غلب على ظنه في ذلك ليحصل له
 اكروج من العهد والبراة عند الله وقد قال صلى الله عليه وسلم وع ما يربك
 الى ما لا يربك ثم وجدت ما مثاله وهو **ايجاب** ملك صاحب الارض
 ما نبت في ملكه من المتناثر المذكور فقط لا انقطاع الشريك بقسمة على الاول
 وتفرقا غير ما يتعين علم ما تناثر وخالف في ذلك فقهاء بيت حنبل
 للبعوي في قوله في فتاويه ويكون بينهما كالعام الماضي وهو محمول عندنا
 على ما اذا كان الشريك ناويا شرآ له وجد العمل في الارض فيه فيه مع يد
 المالك فيكون الثابت بينهما اما اذا لم يجد العمل فلم يبق له يد في الارض
 وقد اجاب ملك صاحب الارض لما نبت في ملكه من هذا المتناثر فقها يزيد
 يوسية وهو الطبيب المتأخر وعلى محمد ومضى الضجاعي وغيره بعد الحسن وغيرهم انه يعلم

سابل الكسادين

ما يبقى باجرة المثل

الزرع المجهول
ملك الارض

مسئلة في رجل رهن عند اخرهنا صحيجا في مبلغ معلوم واذن
 الراهن للمرتهن ان يسافر به الى مكة والى الخا وان يبيعه بمبلغ معلوم
 فعزم به المرتهن ولم يبيعه وذكر انه ليسوى القدر الذي ذكره الراهن
 والحال ان المرتهن يريد ان يشتريه بثمن خفي فلم يتوافقا على بيع الرهن
 لما علم به اصحاب الامر احد على صاحبه بغير ثمن وحصل عليه ايضا الكمال
 لكونه لم يعلم به والمرتهن يعلم ذلك ويتحققه فراح المرتهن الى اصحاب
 الامر واعلمهم به بعد ان ارجعهم **الجواب** فلما ان اعلمهم اسكوا صاحبه
 وتسدوا عليه تشديدا عظيما واخذوا الرهن منه بغير ثمن بعد ان بعثوه
 وارادوا ان يحلوه الى الجبل فهل يكون المرتهن ضامنا لذلك بسبب اعلامه
 الدولة بذلك **اولا** **الجواب** رحمه الله تعالى بيض المرتهن المذكور
 الرهن المذكور بسعائته به الى من ذكر لكونه السبب في ذلك والسبب
 كالمباشر في الضمان وذلك كما اخبر به العلم الاجلا الكمال موسى الروداد والعارفة
 ابراهيم ابن ابي القسم جعانا وبشيحا المحققين زياد رحمهم الله تعالى تبعا
 للشراخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى الملقب بسلطان العلم فانه
 قال اذا سعى الرجل باخر الى جابر فغرمه شيئا بسبب سعائته به له المطالبة
 له بما اخذ الخاير بسعائته وذلك مصلحة شرعية لوجود السبب وكما
 او جوبوا على الشاهد الغرم اذا رجع عن شراوته وكما لو قال الدار لزيد
 بل لغوي فانه يضمن الخاير للمطلوبة الفعلية وقد صرح العلامة الطنطاوي
 في فتاويه والعلامة محمد الدوالي الشهير بالمعزني بان التمام يضمن لانه
 سبب لانتلاف مال الغير ولا شك في ضمانه انما قال شيحا ابن زياد رحمه الله
 ولا يشك على ذلك بالمفعول من عدم تضييع من دل سارقا على مال فزرة
 او انسانا على انسان فقتله فان الموع في مسيلما بسعائته ونسبه اذ دواعي
 الاشرار متعقبة على السبع بالناس الى ولاية الكون اكثر من قوفها للسارق والقتل
 والسخر وجلا علم **مسئلة** في مسجد لله تعالى ثبت في رحبته تكل فاقبله
 منه بعض اهل الدور المجاورة للمسجد المذكور وغرسه في داره فافكر عليه
 ذلك باق اكبر ان يقال له من ذرت المسجد المذكور في مقابلة التكل المذكور
 بان اعلمه ان تحت باربعة الاف سليما في مناسكة التي خاضت في هذا
 الوقت انما وان من يكتسب ذلك في تركه ثم هلك بعد وخلف زوجة
 واولاد اقا صر من وتركته ودينه جزيل في ذمته فاقام الحاكم الشرعي جنيده

المسئلة المباشرة
في الضمان

رجل له جمل
قوله جملوه ففعل

والدار لا يضمن

مولى للمالك المذكور على اولاده المذكورين فباع القيم حينئذ معظم التركة وبقي
 منها دار اسكنوها وحارب يستغلونها فلوان تا طر المسجد المذكور اراد مطالبة
 الزوجة والقيم المذكور بالمبلغ المعين ودعوى ذلك عليها هل له ذلك وسمع دعواه
 وبيخته به وصورته ما ذكره ام لا والحال ان التكل المذكور موجود لكنه قد
 صار الى حالة لوقوع فيها لم يتفع به واذا ترك مكانه كانت له قيمة فالحكم
 الشرعي اللازم في ذلك والصورة هذا بيوتنا ذلك واقفنا **الجواب**
 رحمه الله تعالى النذر ما ذكر في مقابلة التكل المذكور غير صحيح كما لو قال بذرت
 عليك هذا بكذا لان النذر لا يقبل العوض مطلقا كما اخبر بذلك شيحا المحقق
 عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى ويؤيد قوله تعالى وما التفتت من نفقة او نذر
 من نذر فان الله يعلم اي جاري عليه فليس لنا طر على المسجد مطالبة
 الزوجة والقيم المذكورين بالمبلغ المعين المذكور ولا الدعوى عليها بذلك ولا
 اقامة البينة بذلك ولا يسمعها القاضي وبقية الله تعالى واما التكل المذكور
 فان كان اذا قلعه لم يتفع به القاع المذكور اكثر قيم التكل المذكور من حين القلع
 له الى يوم الطلب لان ذلك اصله وانما المسجد المذكور ونصرف ذلك
 في مصالحه والله اعلم **مسئلة** ما قولك في رجل اشترى من جماعة ارضا مزدرعة فاستمرت تحت يده زمانا
 ثم باعها على شخص اخر فاشترى اخر وادعى ان له حصه في هذه الارض بسبب
 التراب من معين فصادقه المشتري على ذلك ثم طلب يمين الحصه من الارض
 فلما ميرها له اراد ان ياخذ باقية بطريق الشفعة فهل تثبت له الشفعة
 وقد تسبقت منه المنازعة في بعض الارض بسبب الميراث من غير تعرض
 لطلب الشفعة والحالة هذه **الجواب** رحمه الله تعالى لا تثبت له
 الشفعة في ذلك والصورة ما ذكر ان كان جاهلا بان له ذلك وامكن جهله
 به عادة كما هو صريح الغياث وغيره والله اعلم **مسئلة** في رجل هلك وخلف
 ارضا والورثه بنين وبنات فادعى مدعى انه نزل من مورثهم نسبا من هذه
 الارض فاجابوا الورثه بالانكار فا حصر بيمينه بوقف ما ادعاه فادعت
 بعض الورثه من البنات انها لا تعلم ان لها الشفعة وهي من بنات مورثه فهل
 تجاب الى ذلك لكون الورثه بقا تحت ايديهم بعض الارض او لا تجاب
 او تصديق بيمينها انها لا تعلم ان لها الشفعة او لا ما الحكم في ذلك **الجواب**
 رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان المدعى المذكور اذا اثبت باسناد السهم المذكور

النذر لا يقبل
العوض

اقتلاع من المسجد
من رحمة يوجب
صالحه ونصرف
في مصالح المسجد

لا يصدق في الجمل
بان الشفعة له
اذا لم يكن جهله

كما ذكر فلا احد من ورثة الهالك المذكور شفعة فيما باعه هو حال حيوة
 لا البنت المذكورة ولا غيرها لانه حال بيع مورثة المذكور وهو ليس له
 شرعه فيما بيع منه السهم المذكور بل باحد سائله للشركة بعد موت مورث
 المذكور والله اعلم **مسئلة** في ارض مشتركة بين اثنين باع رجل نصيبه
 منها على اجنبى فشفع شريكه في ذلك عند علمه بالبيع والشرا فهل له الاخذ
 بذلك ويكون القول قوله في انه شفيع حال علمه بذلك يمينه ان لم يعرف
 فاشفع فيه والصورة هذا **اجاب** **رحمه الله تعالى** نعم الاخذ
 بذلك عند علمه بالبيع والشرا كما ذكر فيما ذكر والقول قول الشفع في انه شفيع حال
 حال علمه بذلك يمينه مطلقا هو صريح العباب لان الاصل عدم تقصيره
 في ذلك والصورة هذه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في عين مشتركة بين اثنين
 باع احدهما نصيبه من اخر يمين معلوم بسع شريكه على المشتري في ذلك عند
 الحاكم الشرعي **اجاب** المشتري المذكور ان لم يكن ذلك تحت يدي حكم الشرا
 اما هو حكم الوثيقه فهل يكون ذلك منه دفعا لحق الشفعة وجب عليه اليمين
 فلو حلف كما استكلف فهل يقبل بينة السامع المذكور بشرايه للعين المذكور
 قبل له عوى واليمين وقضى له بحق الشفعة ولا عبرة بانكاره للمشتري واليمين
 ام لا **اجاب** **رحمه الله تعالى** اذا **اجاب** المشتري المذكور بما ذكر فهو مشترك
 للشرا فله شفيع طلب البينة ويجب عليه الحلف بطلبه فاذا حلف كما ذكر اقام
 الشفع البينة بالشرا يمين معلوم كما ادعى توسلا الى ثبوت حق الشفعة له
 وحذرا من جعل المشتري لذلك طريقا استنادا حق الشافعين فاذا اثبت
 بذلك قضى له بحق الشفعة وشفيع وهو مقرب اليقين لئلا يفرط اصراري المشتري
 على الانكار يبقى الثمن بيد الشافع والاسم اليه كما يوجد ذلك من العباب والامداد
 والله اعلم **مسئلة** عن امرأة كملت ملكا سريها من اربعة اسهم مشاعا في ارض
 من ورعه فباع احد شركائها فيها حصته على غير المرأة المذكورة من ذوي
 الحخصص في الارض المذكورة يمين معلوم قبضه لنفسه من المشتري المذكور
 وعلمت المرأة بذلك ثم مكثت نحو اربعة اشهر وشفعت في الحصة المبيعة فطلب
 المشتري يمينها فقال تعلم بذلك من اصل فافقت انها علمت ذلك من حين
 عقد البيع فهل شافعت الشفعة حينئذ او كبر عليها المشتري المذكور ام لا
 ولوا انها صحت الى اقرارها انها لم تشفع لنفسها وانما شفعت فيه لفلانة بنت
 فلان ولا شركة لها في الارض المذكورة هل يقضى لها بصحة الشفعة في ذلك ام لا

لا شفعة بالشركة
اجابة

القول قول الشفع
يمينه في ذلك
قال علمه

ادعى استحقاق
الشفعة فاجاب
المشتري بانكاره
الشرا

افتونا اجاب **رحمه الله تعالى** حيث علمت المرأة بذلك وقصرت في طلب
 الشفعة او ضمت الى اقرارها بعلمها بذلك انها لم تشفع في نفسها وانما شفعت
 فيه لفلانة كما ذكر مسقطين بشفعة لعدم مبادرتها بالطلب لها والله عز وجل اعلم
باب القراض **مسئلة** في شخص كان يدين
 مال قراض لآخر فمات المالك وادعى ولده مال القراض وانه عشرة الاف
 نسليما في بعض سنة اليمن واقر العامل انه عشرة الاف كلفه مناقير وان
 المال تلف في مدة حيوة المالك ولم يبين سبب التلف بل اطلق ذلك فطلب
 المدعي المذكور من العامل المذكور تخلف له على ان المال تلف في حال حيوة والده
 فهل تسمع دعوى العامل بالتلف بعد وفاة المالك وتقبل يمينه ويبرى او لا
 تقبل يمينه ولا يبرى الا بيمينه عادلة **افتونا اجاب** **رحمه الله تعالى**
 ان القول قول العامل يمينه ان المال الذي اعطاه المالك المذكور هو عشرة
 الاف مناقير كما وانه تلف عليه من غير تقصير في حال حيوة المالك وان لم
 يبين سبب التلف بل اطلق ذلك اضافي القلوس فلما صرح به في العباب
 وغيره من انه اي العامل يصدق في حسي راس مال اي لان الاصل
 عدم قبض غيره وهو اعرف بما قبض واما في التلف كما ذكر فقياسا على ما صرح
 به في العباب وغيره من تصديق الوديع يمينه في دعوى تلف الوديع
 وان كان النزاع مع وارث المالك او لم يبين سوى التلف اي بل اطلق وذلك
 لان المالك فيها اي القراض والوديعة انتمها ولان التلف لا يتعلق بالاقتار
 فقد لا تنسأ عنه عليه البينة والله عز وجل اعلم **مسئلة** اذا باع المالك عناء من
 مال القراض بعد ظهور الزوج وادعى العامل انه باع بدون ثمن المثل فهل
 يبطل البيع في حصة العامل او يصح في الجميع ويغرم المالك قدر ما نقص
 من ثمن المثل من ماله **افتونا** ما جور من **اجاب** **رحمه الله تعالى**
 يصح بيع المالك في الجميع كما يقتضيه اطلاقهم انه لا يحصل الفسخ ببيع
 المالك بل يبيعه اعانة للعامل فاذا ادعى العامل عليه انه باع بدون ثمن المثل
 وانكر المالك فالقول قول المالك لان العامل يدعي عليه الحيانة في
 حصته والاصل عدمها حتى يثبت العامل فاذا اثبت بذلك تحريم العامل بين
 امضا البيع واخذ حصته من المالك وبين الفسخ في حصته كما لشفيع

بحسب المبادرة
بالطلب

العامل كالموديع
امينه

لا بد من اثبات
الحيانة

واذا باع المشتري الشقص على شخص آخر محبر بين الاخذ بالشفعة من الثاني وبين بعض تصرف المشتري الاول لانه لو لم يكن من ذلك لفات حق العامل بالكلية ولا يكون بيعه كاعتاقه واستيلاده لان ذلك ييسر الى حصة العامل بشرطه فهو انفاق حكمي ولهذا الواجب المشتري المبيع ثم لم يطلع على عيب فيه رجع بالارض لا بارسنه من رجوعه الى ملكه فقول من قال ان الملك علق ما اذا باعه لا يرجع بالارض لا بارسنه من رجوعه الى ملكه منقول التلغ خلاف ما اذا باعه لا يرجع بالارض لانه لم يبا من رجوعه والله اعلم **باب**

المساقاة **مسئلة** في رجل ساقى من اخر خلا معلوما سهم على اصلاح سهمين فلما ادركت الثمرة اراد رب الخلل قسمتها على روي الخلل خرضا واراد المساقى قسمتها بعد اكداد كيلها فمن **باب** بها افتونا ما جاوزين **اجاب** رحمه الله تعالى **اجاب** المساقى الى قسمتها بعد اكداد واكفاف فانه لا يقسم الثمر على شجر خرضا ولا الرطب رطبا كما جزم بذلك في العباب والله اعلم **مسئلة** في رجل يملك خلا فساقاه اجينا مدة معلومة على اصلاح سهم لسهم معين ثم سقاه ماله وساهل في تاييره للاجني حتى خوت ما طلع به ولا زال يقطع عشبه وحرر ساميه وجر اعود ادمه في الحكم الشرعي **الاجاب** له فلما ذكر حيث اقر به وقامت البينة به عليه بيننا لنا ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى يضمن الاجني المذكور حصة المالك المذكور مما فاق من الطلع بتقدير بقاءه الى اوان جدره لتقصيره فيها هو واجب عليه من ذلك وايضا يضمن ما قطعه من عشبه وحرره من ذلك ويضمن نقص ما جره من ذلك الا اعود لتعديبه بذلك والله اعلم **مسئلة** في شخص دفع الى اخر قطعة خلل مساقاة مدة معلومة معين بها فتح الله ورزق من ثمها ليقيم عليها المساقى ويعل فيها ما هو معتاد بما يحتاج اليه من السقي وغيره وبشرط صاحب الخلل عليه اياها معلومة في السقي في وقتين معينين معناه ذلك لصلاح الثمرة فقصر المساقى في العمل وفي السقي حتى انتقصت الثمرة انتقاها فاجتا بل ولم يره في البعض شي من الثمرة اصلا بسبب تقصيره فهل يلزمه ما نقص من الثمرة وقيمة ما يحتاج اليه من المصروف في العمل والسقي وغيره ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يلزم العامل ما نقص من حصة المالك من الثمرة

الانفاق الحكمي

الثمر لا يقسم على شجر خرضا ولا الرطب رطباً

صمان الطلع كما لو رزق بتقديري بقاءه الى اوان خلدته

فقط بتقدير بقاءها الى اوان اكداد ولا يلزم ما نقص من حصته اي العامل لانه لا يمكن تخصيصه اياها لانها مال نفسه وما بقي من الثمرة الظاهره فيستحق العامل تمام نصيبه منها كما هو صريح كلام الماوردي والرويان وبه افتى شيخنا المحقق ابن زياد وكلام المطلب مايل اليه ولا يلزم العامل قيمة ما يحتاج اليه من المصروف في العمل والسقي وغيره والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل ساقى على اخر خلا بسهم من سهمين يصلح السهم الاخر ثم ان المساقى المذكور ساقى من الخلل المذكور جزءا من غير اذن المالك ثم مات المساقى الاول في اثناء المساقاة فهل تصح مساقاة المساقى الاول ام لا **فتونا** **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز للمساقى المذكور ان يساقى الخلل بشخص اخر غير اذن المالك لان العامل كما لا حير المعين فاذا خالف ذلك وساقى لم تصح مساقاة والله اعلم **مسئلة** عن رجل دفع الى اخر ارضا مزارة بالثلث مدة معلومة وزرعها بصيب هور مشترك بينهما ثم جزاه واقسمها قيمته على ما اشترط ثم بعد ذلك انتقص المدة واصل اكورا المذكور فابى في الارض المذكورة فهل يملك صاحب الارض نصيب المزراع او يبقى باجرة المثل الى نهايته ام لا **فتونا** **اجاب** رحمه الله تعالى نعم لصاحب الارض ذلك اذا كان ماله بها او متوليا امرها بالوجه الشرعي وكان ذلك فيه مصلحة لمن له متحصلها **اعني** لمن ذكر الخيار بين تلك نصيب المتزارع او تنقية باجرة المثل الى نهايته بالوجه الشرعي كما ذكره الله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل ساقى من رجل قطعة ارض معلومة الا بتد او الايتها بسهم معلومة للمساقى على اصلاح سهم واحد للمساقى ثم نك المساقى للمساقى المذكور بالسهم المذكور من الثمرة وقبل التد ريث ان المساقى اراد ان يستاجر رجلا ليعمل له في الخلل ما يحصل به الاصلاح من ثم ما يوجد اليه في الثمرة فابى ذلك وقار لا الا ان يشرك في المساقاة وعلى نصيب ما يترك في الخلل مما يحتاجه من المصروف في الخيش والسقي والتاخير والتلقيح والقص وغير ذلك من العمل فاجابه الى ذلك فقصر العامل في جميع ما ذكر ولم يعمل في الخلل الا العمل التلقيح والمجراه الى ان صلت الثمرة فهل يكون له على المساقى المذكور اجرة شرعية ويكون الثمرة كلها للمساقى والصورة هذه **اجاب** رحمه الله تعالى

العامل كالاجير المعين

قوله ما فيه الخيار كالعارية

المشرك في المساقاة

اعلم ايها السائل ان الاشتراك فيما ذكر بيع فلا بد من شروط صحته
وهي غير متوفرة في ذلك فلا يصح التشديد المذكور فيما ذكره ذلك فحينئذ
تكون ان الواجب على المساقى المذكور اجرة مثل عمله ويكون الثمرة كلها
للساقى الصورة ما ذكره الله اعلم **مسئلة** عن جماعة بايديهم ارا حتى
مملوكة وموقوفة وارا حتى ليست المال ويستحقون سقيها من وادي مباح
فسقوها منه وزرعوها فاذا احتاج الزرع الى السقي فسقوه ثم احتاج الى السقي
مرة اخرى والحال انه اذا لم يسق بنفس ولم يبلغ الحب وحصل بذلك
الضرر وهو عدم وجود الغلة ونقص الضرر العظيم على احوار والملاك
وبيت وجهات الوقت فهل يجوز لهم سقيه والمبادرة الى ذلك بحسب
الضرورة ولا يجزى لاحد منهم من ذلك بغير وجه شرعي ولو تيسر
احدى الممنوع من سقي ما ذكره الحال ما ذكره قبل يا ترى بذلك ولا يجزى له
منهم ولو رفع الحال الى المحكام اصابهم الله تعالى واعانهم على القيام
بمصالح المسلمين وجب عليهم اعانة المذكورين ونصر المانع المذكور
وزجره عن ذلك ويكون من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
ويثابون على ذلك الثواب **الجزيل** بالقصد الجليل **اجابنا**
رحمه الله تعالى على ذلك الشيخ الصالح العلامة جمال الدين مفتي الحنفية
بالديار اليمنية محمد بن الصديق الخا ص رضى الله عنه ما صورته نعم
يجوز للمذكورين سقي زرعهم والمبادرة الى ذلك مرة بعد اخرى بحسب
الضرورة ولا يجزى لاحد منهم عن ذلك ولا سبب المانع المستحق
من سقي زرعهم وتعرض له وادخل عليه الا اذا والضرر فهو ان يقول
تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
بهتانا وامانا مينا ولقوله صلى الله عليه وسلم من اذا مسلما فقد اذني
ومن اذا نى فقد اذى الله تعالى رواه الطبراني **واعلم** ان الما
والخطر من مواهب الله الجليله وعطاياه الجزيلة لا قد رة المحلوق
على تحصيله ولا لدفعه عند نزوله فينبغي للمسلمين ان لا ينظروا
وان يتضرعوا ويستهلوا ويكثر من الدعاء والاستغفار قال الله تعالى
استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا واذنوا
احدكم المستحقين والتضرع ذلك سماع اهل الامرو وجب عليهم زجر

المال

فانما هو
قوله تعالى
واعلم ان الما

المانع ونصر المظلومين ويثابون على ذلك الثواب الجزيل بالقصد
الجميل والله اعلم ان جوابه بحروفه وصح على ذلك القاضي العلامة
جمال الدين ابو الفتح بن حسين المزجدر رضى الله عنهم ما صورته
الجواب صحيح من حوز ذلك مرة بعد اخرى بحسب الضرورة
وذلك ان الاما من الماوردى والمتولى والايقدر حوز السقي بالحاجة
على حكم العادة والحاجة تختلف باختلاف الارض وباختلاف ما فيها من
زرع وشجر وبوقت الزراعة وبوقت السقي انظر وهذا كما قال الامام
المجتهد تقي الدين السبكي والاذرعى وى وانتهى وانكر ان المذكور اما
يحصل حاجة للجماعة المذكورين على عاداتهم في زراعتهم به واستقرار
الزمان بذلك لهم الذي لا يعرف له اول غير له اليد الشرعية واليد
حجة كما قال الامام السبكي وغيره فيكون لهم تكرر سقي ارضهم على حكم
عادتهم التي لا يبلغ زرعهم بتلفها او بعضها البين عن عاداتها وقد قال
صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في ديننا ويجرم منعهم من ذلك
والغشيب فيه بغير وجه شرعي لما فيه من منع الحق والضرر فيجب على
كل من له قدره لا سيما اولى الامور ايده الله تعالى فضا المانع لهم عن ذلك
ورجحه لان ذلك من الامور المعروفة والنهي عن المنكر والقيام بذلك
ثاب عليه الثواب الجزيل بالقصد الجليل والسبب **مسئلة**
في حكم المزارعة التي حدثت عادة الناس بتسليمها مشاركة وقد تكون
على الثلث وهو الغالب وقد تكون على اكثر اوقاقل فتارة تكون على البدر
من المالك وتارة من العامل وتارة منهما معا ولكل صورة من الصور حكم
يخصها وكل ذلك استسنا بشروطه معينة على المشركين بل وعلى المتوسط
بينها للعقد وقد احاط علم ساداتنا رضى الله عنهم انهم بشرط لصحة روية
الالات والدواب التي يكرت بها والعامل وغير ذلك مما سبق احصاؤه
بحسب العقد ولم يزلوا العلماء رضى الله عنهم وكثر هم اذا سئلوا عن صورة
المشاركة قالوا ما سده يرجع كل واحد من المشركين على صاحبه صاحب
الارض باجرة مثل ارضه وصاحب الالات الحرت باجرة حريته
وصرفه وربوا على ذلك حكم الدنان كان من احدهما اخر واقبه حكمه
وان كان من احدهما اخر واقبه حكمه فالمسبول من تفضله ثم صيغة صحيحة

قال ابن الرقعة في الطلب
ان الاول اذا احتاج
الى السقي بعد
فقد الاول سقى
الى الثالث الا فيما
لاقت للثالث حاجة
فصل عن حاجة
الاول والثاني
وتيسر هذا
ان الاول لو احتاج
اليه بعد رساله
لثالث وقبل وصوله
للمعين ان له
ان تقطع ذلك
ويستحق ارضه
من كل ريق
الاولى
من المطلب
لا بد الرقعة
رحمه الله

لذلك تكون قربية الميسول يستحق فيها كل واحد من المشركين ما شرب له
 في عقد الشركة بحسب ما اعتد عليه وهذا الصواب في عقد الشركة لفظا
 المزارعة او لفظ الاجارة وقول صاحب العباب رحمه الله تعالى **فصر**
 حرث الارض والله الحرث وتقويتها بالزبل المعتاد والحصاد والرياس
 في المزارعة على العامل يوخذ من قوله المعتاد ان كل صاحب عمل على عرفها
 الغالب ام كيف الحكم فتونا ما جرين **اجا** رحمه الله تعالى اعلم
 ايها السائل وقتنا الله واينس للحق منه امين ان العلامة ابا العباس
 الطنيد اوى رحمه الله تعالى قال في فتاويه ان الاولى للمحتاج ان يسلك
 مسلك المزارعة بالوجه الذي ذكره الشيخان وهو ان يستاجر المالك العامل
 بنصف البذر ونصف منفع الارض ليزرع النصف الاخر في النصف الاخر
 وهو باقى الارض وهذا امر اربعة صحيحة باتفاق الكل واما بفعله
 في الجهة الاخرى من قوله مائة الارض اجرتك هذه الارض سنة
 نصف على قوام نصف وهذه اجارة فاسية بغير شبه لعدم معرفة التاجر
 حيث قدر بالزمن ولان لفظ قوام يدخل تحته اشيا من حيث ان يسكن
فصر ان قدرنا العمل هذه الارض ليزرع معرفة الالة كما ذكره من الرخصة
 والاصفوى والروض ولا بد من معرفة الارض بالاتفاق لا خلا فيها
 صلاية ورعاوه وقال الامام السبكي في شرح المنهاج ان كل من يدع زرا
 ببدرة فالغلة له الا ان يكون فلا حيا يزرع ببدرة بالمقاسمة بينه وبين
 صاحب الارض كعادة اهل الشام فان الغلة تكون بينه وبين صاحب
 الارض **التم** وهذا مشكل قد استشكله الارزقي الا اذا امر الفلاح
 فيه اشكال اخر لانه وال ملكه في الظاهر لا يملكه في الباطن **فصواب**
 اجواب عن الاشكال ان يقال اذا نذر العامل للمالك بنصف الغلة ان
 بنصف البذر ولا تحسب يكون على المقاسمة واما الاقرار فانما هو اقرار
 عن حق فان ترقب على اصل صادق هذا المقربة للمقر له واللام يحمل
 وان كان ملكه في الظاهر من اخذة للمقر وافق العلامة ابراهيم ربن ابي
 القسم جمان فيما اذا زرع رجل ارضا على اخر بنصف ما يجزى من اهل
 ونشر كما ان الضيب منها معا فبادر المستاجر الى الارض وزرعها
 بنصيب نفسه على **فصدا** ان المغل بينهما بانه يستحق الجوزب **التم**
 من الغلة **التم** وهذا انما ياتي على قول السبكي المذكور ان صح عن ابراهيم

ان ذلك وقد علمت ان ما قاله السبكي فيه نظر والاوى للمنا لا ما ذكر
 اولاعن الشيخان **التم** قول الطنيد اوى وفي الروضة والعباب
 في الاجارة ان لا بد من معرفة الدابة ان كانت الاجارة عينا وان كانت
 في الذمة فكل ذلك ان قدر بالذمة لان العمل يختلف باختلاف الدابة وان قدر
 بالارض المحروقة وللحاجة الى معرفتها اي فلا يجب معرفتها كما قاله زكريا
 وحمل على الحرث بالدواب اللاتي اطردت العادة الحرث بها في موضع الاستجار
 فيما يظهر كما قاله في الروضة في اجارة الذمة في الحياطة اذ المبيين واطردت
 العادة بنوع منها فعلى هذا كالمذي فظهر لي في تحوذه انه متصور فيه
 صيغة نصص في اجارة الذمة في ذلك وذلك بان يقول مائة الارض
 للشريك الوست ذمتك حجر عودين لسهين من ثلثة اسهم من الارض
 ويعينها ويقاسمها ويسقيها ويرويها ويلاهما ونسبة الزرع لمنفعها يسهم
 الثالث منها مدة سنة ثم يبدل لما لك ان كان الشريك على ثلث الطعم
 ونصف العجر والنسب سددس ما يتحصل له من عمل الارض المذكورة
 نظير ما حصيه من الزرع والسا والدجر ولكن يستحق الشريك الصغير
 صاحب الثلث ايضا سددس ما للشريك الكثير الاجر من العجر والدجر
 بطريق البذر المذكور فيستقر في ذلك للشريك الصغير ثلث الطعام
 ونصف العجر والدجر وللشريك الكثير ما سوى ذلك بحكم ما ذكر فيكم
 تسمية هذا الشريك بالاجارة اوى من تسميتها بالمزارعة فهذا في الشريك
 ان من كان ذلك واسما ذكره في العباب من المعتاد فيما ذكره فماده
 ما اطرد العرف به في موضع المزارعة مع المساقاة اذ هو المرجع فيما
 لا يصح له شرعا ولا لغة اخذنا ما قاله ابن حجر الهيتمي فقال في شرحه
 على قول الارشاد في الاجارة وصيغ وذور العرف اي العرف المطرد
 في موضع الاجارة اذ هو المرجع فيما لا يصح له شرعا ولا لغة ويكون
 دخول هذه الاعيان حيث اقتضى العرف انها على الاجير في العقد بدليل
 التسع لا القصد **التم** واما فيه فاموضع المزارعة مع المساقاة
 لان الذي في الفرع المذكور انما هو في ذلك اي المزارعة مع المساقاة
 كما يقتضيه سياق الروضة والتقى في ذلك بالعرف المطرد لان المزارعة
 هي التي بخلاف المزارعة المستقلة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر

صيغة صحيحة

في المستقل والله عز وجل اعلم وصح على هذه المسئلة الفقه عباس بن محمد
 المذهب وصورة نصيحة الجواب صحيح والحال ما ذكر والله عز
 وجل اعلم **مسئلة** عن رجل كامل اذان معاخر دينيا معلوما ورهنة
 به سهما من سهمين مشاعا غير منقسم في قطعة ارض وتخل مساقاه ما وقع
 عليه عقد الوهن مدة معلومة على اصلاح سهم للراهن باسم للرهن ثم نذر له
 الراهن بسهمه المعين له في المساقاة ثم ساقاه ايضا السهم الثاني في التخل
 المذكور لمدة المذكورة على اصلاح سهم لما ذكر التخل المذكور فيما سهم المساقاة
 ذلك والتزم بطريق النذر الصحيح سقي التخل المذكور في المدة المذكورة
 والقيام بما يزيد في ثمايه فلوانه اصناع التخل ولم يسق في المدة المذكورة
 حتى صار لا قيمة له حين انقضاء المدة ولم ينف التخل بسهمه المعين له
 في المساقاة ثم طلب منه مبلغ الدين ورتا تعالى الى الحاكم الشرعي وحصلها
 الاقرار لديه بما ذكر وقامت به البينة وسالاه منه الفصل بينهما في ذلك
 الحكم الشرعي فما الحكم الشرعي لكلهما في ذلك وصورتها ما ذكر بسنننا ذلك
 افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا اصناع وقصر العامل التاجر
 المذكور في التخل المذكور ولم يسق كما ذكر ضمن ما نقص من ذلك لعدم
 قيامه بما هو واجب عليه في ذلك وخيانتة فيما هنالك بل لو صار لا قيمة له
 كما ذكر ضمنه واذا لم ينف العامل لما لك التخل بسهمه الذي وقعت يد عليه
 المعين كما ذكر ضمنه ببذله شرعا ان لم يكن باقيا والا خلا بينه وبينه
 ولنا اذا طلب الدين المذكور من المدين المذكور دينه المذكور وهو حال
 وجب على المدين توقيته اياه هذا هو الحكم الشرعي والصورة ما ذكر والله عز
 وجل اعلم **مسئلة** لو دفع المزارع الى المزارع من حصته من بذر
 الارض التي بينهما وكله في استرا حصته من البذر وبذره مع حصه
 رب الارض فانبت واكمله بعضه الجراد هل تندفع دعوى المزارع ولا يرجع
 بشي **اجاب** رحمه الله تعالى اذا **اجاب** رب الارض بأنه يثبت
 في الارض بعد ان بذره واكمل بعضه الجراد فالقول قوله في ذلك لانه امين
 وقد استأمنه المزارع في ذلك والاصل سلامة البذر من الضعف والله اعلم
كتاب الاجارة **مسئلة** في امارة هلكت
 الى رحمة الله وخلفت بيتا ورجلين ثمالين من بني عجم من اقرب العجم

العاملا من

اليها وولدي اخت لاب فهل يفوزان الرجلان المذكوران بالبيت المذكور ولا يشي
 لولدي الاخت من الاب افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يفوزان
 اي الرجلان المذكوران بالبيت المذكور لانها عصبه ولا يشي لولد الاخت
 المذكورين لانها ارحام والصورة ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في رجل استاجر اخر على خدمته جملين معينين الى موضع معين فلما بلغا الى
 بعض المواضع خرج الاجير المذكور بالجمال لبعض مصالحها تخلف الاخر
 المذكور جلا من الجمال في بعض القفار المخوفة ورجع بالجل الاخر الى محل
 صاحب الجمال فلما ساله ما كمل الجل عن الجل المخلف قال اني تركته في المحل
 المذكور اولا والحال ان الجل صحيح لم يكن به مرض ولا شي من الاعذار
 الشرعية فلما التزمه صاحب الجل المذكور هرب ذلك الاجير فبث المالك
 عنه الى ان وجد الجمال فذهب المالك والاجير المذكور الى الموضع المعين
 ولم يجد فيه شيئا والحال ان الاجير المذكور مقر بأنه خلفه شيء وهو يحتاج
 هل يلزم الاجير المذكور تحصيل الجل المذكور او يستدعه اذا اصناع افتونا
 ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى يضمن الاجير المذكور الجل المذكور
 بتضيعة بتخليفه للجل المذكور كما ذكر فيلزمه تحصيل الجل المذكور
 ان امثله ذلك والا فغرم قيمته لان التضييع كالانلاف كما صرحوا به والله
 اعلم **مسئلة** في شخص اجر ارضا من درعه بن ونظر على المتاجر بخدمة
 معينة من الساقى والخدمة والشرحه وما يتعلق بالشجر المذكور والخدمة كلها
 اجارة صحيحة بشرطها بخضرة شهود ثمان المتاجر المذكور فرط
 ولم يوف الشروط حتى يبيع الشجر ونقص الثمر فبقا المتاجر يلزم
 في اجارته فهل يستحق اجرة المثل بتفريطه ام يكون بالتفريط لا يستحق
 الاجرة افتونا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى اذا كانت الاجارة المذكورة
 اجارة صحيحة بشرطها كما ذكر باجرة معلومة من غير التفريط لا فطر المتاجر
 فلم يوف بالشروط التي شرطت عليه حتى يبيع الشجر ونقص الثمر كما ذكر ضمن
 المتاجر ما فات من الثمر ونقص بتقدير بنفسه لتقصير المودي الى ذلك
 لانه بالاجارة كما ذكر وجب الحفظ والتمية بالسقي ونحوه فحينئذ وجب
 عليه بدل ما فوته من الثمن كما ذكر اخذ ما قالوه في المساقاة والمزارعة واما
 الاجرة فيجب للمتاجر بقسط ما عمل مما استوجر عليه من الاجرة المسماة

التضييع كالانلاف

المتاجر يضمن ما ذكر
 في المساقاة والمزارعة

لانه الذي اتى به مما شرط عليه وما لم يات به فلا اجرة له فلا يستحق
 في مقابلته شيئا مما ذكر اخذنا مما ذكره في العباب في المساقاة فما لم يعمل
 العامل الا بعض الاعمال والله اعلم **مسئلة** في رجل تحت يد ارض
 من درعه من اراضي بيت المال يشتجرها من يستحق تأجيرها في كل سنة
 وبيل اجرتها من غير مطلق ولا مشقة انتهت مدة استيجارها للارض المذكورة
 فاراد من يستحق تأجيرها ان يجرها من غيره فما ذلك الغير الى المستاجر
 الاول وقال له ان فلا تايريد ان يجر ارضه الفلانية عليه وانت ادلى بها
 لقدم يدك فيها فقال لا رغبة لي فيها يجرها علي من احب ويعطيني دين فاستأجرها
 الرجل الاجنبى من المجر مدة سنة ووضع في بعض اعناقها قاذي الاول ان له
 في الارض المذكورة عينا محترما فحل رجل بارضائه في عناية ان ثبت مع جوار
 عقد الاجارة حيث وقع بعد رغبته عن الارض وادانه في تأجيرها على غيره
 ان ثبت صدور ذلك منه والحال ما ذكرنا لا افقنا ما جاورين **اجاب**
 رحمه الله تعالى حيث ثبت للمستاجر الاول عناية محترما في الارض المذكورة وجب
 ارضائه فيه وتبين عدم صحة عقد الاجارة المذكورة لصدوره حال وجود
 المانع وما صدر من رغبة المستاجر الاول عنها وادانه في تأجيرها على غيره
 ان ثبت يحمل على ما هو جائز شرعا لانه ليس فيه تصرح باحالة الانتفاع
 بعناه مع احتمال نيانه له وكون ذلك التاجر بعد ارضائه فيه لانه سالت
 عنه حين صدر منه الاذن ولا ينسب الى سالت قول فيما هو سالت عنه
 والله اعلم **مسئلة** في رجل اكثر دابة من اخر من العدين الى حيث
 دهايا واياها الى العدين فجاوز بها من حيث الى الجا ومكث فيه قد راسوع
 وعاد بها الى حيث ثم الى العدين فانت بشعب النعيم افتونا ماذا يجب
 على ملكي المذكور لا عموما للمسلمون **اجاب** رحمه الله تعالى بضمن المذكور
 المذكور الدابة فيجب عليه اقصى قيمتها من حين جاوز قد والاياب
 الى العدين الى موطنها بالشعب المذكور هذا اذا لم يكن مأكلا معها كابقضيه
 سياق السؤال واذا كان مأكلا معها فان تلفت تحتته ستر الى التعبد لزمه
 القسط وان جاوزها وقد زال التعب او تلفت بسبب اخر هن الكل
 اعني جميع الدابة المذكورة واما منفعة الدابة المذكورة فيضمن المكثر
 اجرة المثل من حين جاوز به قد والاياب الى موطنها وذلك جميعه لانه

يجب ارضاء المستاجر بعنايه

المكثر ضامن

بذلك والله اعلم **مسئلة** في رجل ارث من ارضه معروفة معها
 ثم استأجرها الميرث من المذكور مدة معلومة باجرة معلومة ثم ان الميرث
 المذكور شرط له قبل الاجارة انه اذا اعطاه حقه انه يفسخ له الاجارة
 ثم ان المستاجر المذكور قبل الارض وزرعها مدة سنين ثم ادعى رجل
 اخر ان الميرث على المذكور انتقلت اليه قبل الاجارة المذكورة بوجه صحيح
 شرعي والراد ان يقيم بينه فهل تقدم بينته او تقدم بينته صاحب
 البذر فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يلزم الوفاء بالشرط المذكور
 لان الشرط انما يلزم الوفاء به ويحصل به التأثير في العقد اذا صرح
 به المتعاقدان او احدهما وساعده الاخر عليه في صلب العقد ولهذا
 صرح الاصحاب رضي الله عنهم بان كلما لشرطاه في العقد ابطله اذا
 نواه في حال العقد كان ملكها كواحدة مائة على الاصح في صورة السؤال
 ان الميرث شرط له قبل الاجارة اي قبل عقدها وايضا الشرط يكون
 موسيا لا موكدا وقد يكون موكدا وعلى كليهما لا يحصل التأسيس والتوكيد
 الا اذا كان في صلب العقد لا قبله ولا بعده في غير هاتهما واما اذا ادعى
 رجل خارج الارض المذكورة انها انتقلت اليه بالاجارة المذكورة
 فوجه صحيح شرعي من كوي بيع ثلث الارض تحت يد فتقدم بينة الخارج
 لانها ناقلة فمعها زيادة علم بالانتقال المذكور ومن شرط التقدم اي الترجيح
 ان يعين سبب النقل من شر او هبة او كونه كذا كذا شرنا اليه والله اعلم
مسئلة في رجل استأجر من اخر ثورين والة الحوت انه ليحرق على الثورين
 المذكورين من مدة عشرة ايام في بلد عينها باجرة مبلغا ثلثون سلما نيا
 وشرط ان يوم الذهاب بهما ويوم الرجوع غير داخلين في مدة الاجارة
 فذهب بهما المستاجر الى البلد المذكور فلما ابتد المستاجر في الحرق
 عجز احد الثورين عن العمل في اليوم الاول من مدة الاجارة ثم في اليوم
 الثاني حرق عليهما الى نصف النهار ثم عجز الثور في بقية النهار ثم عجز
 عن العمل في اليوم الثالث ايضا ففسخ المستاجر الاجارة واستمر عجز الثور
 المذكور بعد ذلك يومين في البلد المذكورة فرجع بهما المستاجر الى بلد
 المالك فوصل بها اليوم السادس الى بيت المالك ولم يجد واعلم اهل بيته
 بعجز الثور المذكور وفسخ الاجاره وسلمما اليهم ثم لقي المالك في اليوم

قوله شرط تأخير الشرط لان وفاء البذر لا يحصل ذلك الا اذا كان في صلب العقد

الشرط موسي وموكده

عجز الثور المستاجر عن العمل

فاعله بالفسخ المذكور فما اذا يجب على المستاجر المذكور في يوم الفسخ واليومين
 اللذين قبله وما اذا يجب عليه فيما بعد الفسخ الى ان علم المالك بذلك والحال
 انه قد سئل اليه من الاجرة المسماة سبعة عشر كبر في ذلك والحال
 ايضا ان احد الثورين لم يعمل بدون الاخر ولو ان ذلك البلد كان من عادة
 ان يأخذ في اليوم الغريب ما لا معلوما فربما على المستاجر واخذ منه ثلاثة عشر
 سليما في سبب الثورين المذكورين فهل له الرجوع مما سله على مالكها
 من غير اذن منه له في ذلك او لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى الاجابة
 للثورين المذكورين على الكيفية المذكورة غير صحيحة لانها اجارة لزمن
 مستقبل في عبته وسبب ذلك شرط عدم دخول يوم الذهاب في مدة الاجارة
 فيكون كما لو قال اجرك هذه الدابة للركوب الى موضع كذا على ان تجز عدا
 فانه صرح في الرخصة بعدم صحة ذلك وان كانت غير صحيحة في ما ذكره ومضى
 للثورين مدة بقاها تحت يده فيسقط عن المجرى بذلك قدر اجرة مثلها
 من التسعة عشر الكبر المسئلة المذكورة ويرجع الباقي الى المستاجر
 المذكور والله عز وجل اعلم **مسئلة** لو دفع مالك الارض المزروعة ارضه
 الى رجل مزارعة بالنصف ولم يضر بالزراعة مدة هل تكون الاجارة
 فاسدة او لا وسلمها حورا على ظن صحة الزراعة فانت ومضت له مدة
 سنة ثم بدأ مالك الارض ان يملك حصته المزارع من اصول اكور
 وفروعه بالقيمة هل يكون له ذلك والحال ما ذكر ام لا فتونا وان يبي مالك
 الارض التملك واراد اجرة القلع هل يكون له ذلك ام لا فتونا ذلك
اجاب رحمه الله تعالى نعم الاجارة المذكورة فاسدة وتكون للمالك
 المذكور التحجير بين ان يملك حصته المزارع بقيمة مثله يوم التملك وبين
 القلع لها بالارض وبين البقية لها باجرة المثل فاذا اختار مالك التملك كما ذكر
 فاباها المزارع كلف القلع مجانا لرد الارض كما اجرها فاذا اراد المزارع القلع
 فله ذلك لكن شجر اكور المذكور مشترك فلا يجوز له ان يقلع الا باذن
 مالك الارض فاذا اختلفا فطلب المالك التملك كما ذكر وطلب المزارع القلع
 فيوقف الامر حتى يصطحا القول صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار
 ولا يجب على المالك الا بقباضه باخذه مثلها لان منفعة الارض ملكه
 فلا يكلف التعوض فيها بغير موجب شرعي بل اذا مضت مدة لها اجرة في القلع

يجوز للمالك

وجب على المزارع اجرة مثل حصة مدة المضى المذكور وسبب التوقف المذكور ان
 التملك لما امتنع بتحويلهم القلع له حينئذ وامتنع القلع بسبب ضرر المالك
 في حصته حصل التمايع ولا يخرج شرعي والله اعلم **مسئلة** في رجل
 استاجر من امرأة قطعة ارض مزروعة مدة سنة كاملة للزراعة من سنة
 كل معاد ثنتين طعام فزرع فيها زرعاً ولم ينبت الزرع فغرس المستاجر في
 الارض المذكورة عطبا صيب بشجر العطب وسقى من مدة السنة خمسة
 اشهر فهل تستحق اجرة في شجر العطب قبل مضى الحصة الاشهر ام لا
اجاب رحمه الله تعالى اذا غرس المستاجر فيها ذكر بالعطب ومضت
 له مدة في الارض لاجرة استحقها عليه المدة المذكورة اجرة مثل ارضه المذكورة
 مدة بقاها فيها حصة الشجر او اقل ثم لها طلب قلعه منها لتصرفه فيها لا لا
 تستحقه والله اعلم **مسئلة** في شخص ضمن لآخر سقى ارضه من ماء
 شرج مباح مع ان الارض المذكورة تستحق السقي من الشرج المذكور غير صحيح
 لبقائها من ارض ايضا من المذكور فهل يكون الضمان المذكور غير صحيح
 حتى لو حكم حاكم بصحة الضمان المذكور نقض حكمه بذلك ولو امتنع الضامن
 المذكور من ارسال الماء الى الارض المذكورة لا ياتى بذلك ولا يصير ضامنا
 لاجرة الارض المذكور والحال ما ذكر او لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم
 الضمان المذكور غير صحيح لانها ليست بدین ثابت لازم واذ حكم الحاكم المذكور
 بصحة الضمان المذكور نقض حكمه لبنائه على غير الصحة واذا امتنع المذكور
 مما ذكر ياتى بذلك ولا يضمن اجرة الارض المذكورة بل اذا بيبس في عدم سقى الارض
 المذكور منع لها من ذلك مالا وسبب بسبب ذلك انما وجبت عليه اجرة مثلها
 ليشبهه في ذلك بخلاف الامتناع المذكور او لان الضمانه غير صحيح ولا يجب
 عليه سقى ارض غيره والحال ما ذكر والله اعلم **مسئلة** في مطلق التصرف
 بينهما ثور مشترك منا حصة فطلب احدهما من الاخر ان يتهايا في الثور كل
 منهما حث عليه اياها معلومة فقال الآخر لا اسلم اليك الثور بطريق المهاداة
 الا اذا سلست مثل رعيه ونصف قيمة علفه الي فهل يجب عليه ذلك له
 وان لم يوجد شريكه المذكور على رعي نصيبه من الثور ولا التزم تسليم نصف
 قيمة علفه او لا فاذا قلتم بعد م وجوب ذلك فاراد هذا الرجل ان يجلس
 الثور منه مثل مدة ما جلس مع شريكه ويرعاه مثل ما علفه ورعاه فهل
 يجب الي ذلك ولا اجرة عليه او لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجب

غرس المشاجر
المزروعة

ضمان سقى
الارض لا يصح

تعطيل السقي

المهاداة في الثور

على الشريك المذكور تسليم مثل رعيه ولا نصف قيمة علفه اذا لم يرعه باجارة
 من مالكة اي سهم الشريك ولا ذكر لما يقتضي الاجرة في ذلك كارج سهمي من الثور
 وانا ارضيك مثلاً ولا علفه باذنه اي شريكه المذكور واما اذا رعاها باجارة
 لزمه المسمى في الصحبة او اتي بلفظ مقتضى للاجارة كارجعها وانا
 ارضيك فله اجرة المثل في رعي سهمه او علفه باذنه رجع عليه بنصف
 قيمة العلف لما في ذلك من تحصيل عرض الاذن وحصول النفع العايد
 اليه ولو اراد هذا الرجل ان يحبس الثور معه في ما ذكره السائل لا يجاب
 الى ذلك بل انما يجوز برضى شريكه المذكور وان كان قد تعدى شريكه
 من فعل وفعل ذلك فلو خالف وفعل ذلك بغير اذنه صار عاصياً لحصة شريكه
 فعليه اجرتها مدة الاستيلاء عليه ان كان لها اجرة وكذلك شريكه المذكور
 اذا كان فعل ذلك من قبل لما ذكر عليه اجرة حصة شريكه كما ذكر والله اعلم
مسئلة في رجل استأجر ارضاً من اخيه باجرة معلومة مدة اربع سنين وبني
 فيها بستان ثم انتقصت المدة والبناء موجوداً فادار مالك الارض ان يزيد
 عليه على اجرة المثل او يبيع عليه بستانه ببلد ارضي فهل يجاب الى ذلك ام لا
 افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل انه حيث انتقصت
 مدة الاجارة فالخبرة في التأخر الى مالك الارض زاد على اجرتها سابقاً او على
 اجرة المثل ام لا لكن حيث كانت الارض مستغولة ببيان المستأجر المذكور
 لم يقلعها المورج مجافاً فلا يجاب الى قلعه ببلد ارضي لان مالك الارض مخير
 بين القلع مع ضمان الارض والتملك للبيان بقيتها حتى التملك مع ملاحظة
 كونها مستحقة الاخذ والتقية للبيان بالاجرة كما افق به شيخنا المحقق
 ابن زياد تبعاً لغيره من المحققين رحمهم الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن رجل اجر على اخيه سجين ليكرث بها مدة سنة كاملة باجرة مبلغها
 اربعة اثمان طعام ذرة بيني وقبضها المستأجر وانتفع بها السنة التي
 وقع عليها العقد واستمروا تحت يده بعد ذلك نحو ست سنين او اكثر فطالبه
 المورج بعد مضي هذا المدة بالسجين وباجرتها في باقي السنين فادعى
 المستأجر على ان احد السجين صانع عليه منذ اربع سنين وان السجين
 الاخر انكر عليه فماذا يجب عليه للمستأجر وكيف الحكم في ذلك افتونا
اجاب رحمه الله تعالى لا يلزم للمستأجر المذكور اجرة السجين
 المذكورين المدة التي لم ينتفع بها فيها بعد انتضاء مدة الاجارة والحال ان مالك

لم يطلبها منه قاله شيخنا العلامة عبد الرحمن ابن زباد نفع الله به امين واما
 اذا ادعى المستأجر ان احد السجين صانع عليه منذ اربع سنين وان السجين
 الاخر انكر عليه فعلم ان بيد المستأجر يد امانته ولو بعد المدة اذا لا يلزم
 حينئذ رد ما بل عليه التحلية بطلب المالك كما قاله في العباب وغيره فحيث
 فيصدق بيمينه في صياح احد السجين وان لم يبين سبب الضياع او يبين
 وهو في كسرة وعصب او ظواهر كوت ونهب وخطف وعاره ويصدق
 بيمينه في انكسار السجين الاخر وان لم يبين سبب الانكسار او يبين ان
 سببه الاستعمال له فلا يجب على المستأجر المذكور بذلك شي والله اعلم
مسئلة عن رجل كامل التصرف اجر على مثله ضمه ثبته ليكرث به مدة
 معلومة باجرة معلومة فلما مضت مدة الاجارة استمرت يد المستأجر على
 الثبته ثلاثة عشر يوماً والحال ان المورج شرط عليه انه متى مضت مدة الاجارة
 يرجعها الى المحل الفلاني فلما مضت المدة لم يرجعها الى المحل المذكور
 واستمرت به عليه المدة المذكورة فهل يلزمه الاجرة في هذه المدة سواء انتفع
 بها او لا افتونا ما جوب من **اجاب** رضي الله عنه نعم يلزمه اجرة المثل
 فيما زاد على مدة الاجارة سواء انتفع بها ام لا لان مالك الثبته لم يرجع
 الثبته تحت يده في غير مدة الاجارة لاستمراره ارجاعها الى المحل المذكور
 كما ذكر وكان من حقه التحلية بها بين يدي مالكها او وكيله في قبضة في بلد
 الاجارة ان امكنه ذلك والافقاضي البله لانه بالصورة المذكورة الطالب
 لارجاعها اليه بعد مدة الاجارة فيبقاها في يده اي المستأجر المذكور والصورة
 ما ذكر يصير متعدياً عليه بذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن سلف استأجر
 اخيراً له عن امه حجة الاسلام ويزور عنه قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ويبلغه عليه افضل الصلاة والسلام من المستأجر المذكور وابيه السلام
 وسأل لهما منه صلى الله عليه وسلم الشفاعة في يوم القيمة والخلود في دار
 السلام باجرة مبلغها عشرة دنانير ذهب فادى المستأجر المذكور الى
 مستأجره حجة الاسلام وحجز عن السير الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 واستأجره مطلقاً يودي عن المستأجر المذكور وابيه الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وسأل لهما منه صلى الله عليه وسلم الشفاعة لمن ذكر عليه الصلاة والسلام فهل
 يجب على المستأجر المذكور ايضاً الاجير المذكور جميع اجرته المذكورة بالطريق الشرعي

اما اذا طلب
 او شرط ارجاعها
 في المدة فحيث
 بعد ذلك

والصورة ما ذكره لا ينوبنا ذلك واقفونا **باب** رحمه الله تعالى اعلم ايها
 السائل ان الاجارة لزيرة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لا تصح كسائر
 العبادات كما نقله الامام النووي في المجموع عن الماوردي وجرم به في العبادات
 فثبت الاستحجار المذكور جمع فيه بين ما يصح الاستحجار له كالحج المذكور
 وبين ما لا يصح كلزيرة المذكورة فيصح الحج بقسطه من المسكن المذكور
 فيجب على المستاجر المذكور ايضا الاجير المذكور بالقسط المذكور بالطريق
 الشرعي والصورة ما ذكرناه اي الاجير قد حصل مقصود المستاجر من
 الحج المذكور واستقر قسطه باستهلاكه منافعه في ذلك بمصيره بمنزلة
 فتحه المستاجر فاذا اخير للمستاجر المذكور والحال ما ذكرناه امتا استتابة
 الاجير فيما ذكر فلا يصح لانه ليس معاوون له في ذلك فلا يستحق عليه
 في مقابلته شيئا ولا من استتابة في ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل
 استقرض من رجل اخر دراهم معلومة القدر واجر عليه ارضاً مزدرة
 معلومة الابتداء والانتها مزارعة صحيحة فبسط المستاجر المذكور
 على الارض المذكورة واصلاحها اصلاحاً مثلاً ونسقاها ثم ان المجر المذكر
 بسط عليها وزرعها من غير فسح جرى بينه وبين مستاجرها ولا رضا له
 فيما اضربه في اصلاحها فماذا عليه اقفونا **باب** رحمه الله تعالى ونفع به
 ما لفظه الواجب على المجر بذلك اجرة مثل ما استبد به واستوفاه نفعه
 بعد ما انما اصلاح المستاجر وسقيه كما ذكرناه حق واجب الاحترام للكونية
 جرى على وجه الحرمة والله اعلم **مسئلة** في شخص خلق قطعة ارض
 وهي اثني عشر معاداً ولها شريح يخرج المان الوادي فاقفها على ورثته
 بطناً بعد بطن ثم ان الارض المذكورة تعطل شريحها التي تستقر منه فهل
 المستحقون جميعهم فبما منهم شخص واحد من البطن الاول وهو رجل فقير
 فوصل اليه حاكم الشريعة المطهرة فقال للحاكم اذن لي ان اجز هذه المنطقة
 المذكورة مدة اربعين سنة واقطع حلوق المستحقين من بعدي بما غايه
 ريمه منها اربعاً الى يد المجر واربعاً بية عمرة للارض فاذن له الحاكم
 المذكور بالاجارة فاحصرها واقطع المستحقين عن منفعة الوقت فأت
 المجر والمستاجر فبسط على الارض اولاد المستاجر فهل الاجارة صحيحة
 على ما اذن له الحاكم ام لا **باب** رحمه الله تعالى اذا حارب الارض

لا تصح الاجارة
 لها للزيرة
 ولا الاستتابة

على الحاكم اجرة المثل
 او البسط على ما جاز

المذكورة واحتاجت الى العمارة وثبت له المذكر ورأى المصلحة في اجارتها
 مدة تكون اجرتها كما فيه في عمارة ما ذكرها فاجرها الشخص المذكور باذنه بعد ثبوت
 كون ما اجريه اجرة مثلاً في وقت الاجارة مدة تحتاج لاجرتها لعمارتها
 كما ذكر صحت الاجارة وان زاد على ما يحتاج لذلك فالزائد ايضا ان لم يكن في
 شرط الواقف ما يمنع صحته لكونه باذنه الحاكم الشرعي صلى الله عليه وسلم
 والحاكم ناظر للجميع لا يختص بقربه ويل ببعض الوقوف عليهم والموجر المذكور
 يعمر به في ذلك باذنه كما هو صريح كلام الماوردي والامام وغيرهما وحكامهم
 للاتفاق في جواز ذلك كما نقل ذلك الكمال الراد في كوكبه والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل اشترى من اخر ارضاً مزدرة في جهة معينة بثمن معلوم
 بشرا صحيحاً شرعياً وسلطه البائع على قبضها قبضاً تاماً ان البائع بسط على
 قطعة من الارض المذكورة وزرعها شخصاً اخر بجزا من مما يخرج من
 غلة الارض المذكورة كل ذلك بغير اذن المشتري فزرعها واستفلاها
 مدة بسطها عليها فماذا يجب على الباسط والذي زارعه اقفونا **باب**
 رحمه الله تعالى يجب على كل من اجرة مثل ما هو بسط عليه من القطعة المذكورة
 وذلك مثلاً لو زرع الباسط المذكور الشخص على ثلث ما يخرج من الغلة
 نصيب الباسط المذكور الثلثين منها مثلاً بصيبه والشخص المذكور نصيب
 منها الثلث الباقي نصيبه فعلى الاول اجرة الثلثين منها وللآخر اجرة مثل الثلث
 الباقي منها لكون الاول باسطة ومتفع بالثلثين والاخر بالثلث الباقي والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** في شخصين لا حد لها على الاخر دين معلوم حال توافق
 بينهما فقيه على ان يوجر المدين ارضاً له الدائن المذكور باجرة دون اجرة المثل
 على ان يجهله الدائن بدينه ويسقط عنه الطلب مدة عشر سنين فاجر المدين
 الدائن الارض المذكورة بالاجرة المذكورة فظنا منه لزوم الامهال لذلك وسقوط
 الطلب عنه به والحال ان المدين عامي يظن خفا ذلك عليه ثم بعد ذلك بسط
 جاً الدائن وطلب بدينه المذكور والزمته بتسليمه فهل تصح هذه الاجارة من
 هذا العاقي المذكور وان متى عندها على ظن ذلك ام لا وهذا اذا صحت
 الصورة كما ذكر سعاد المتعافدين او ثبوت ذلك لدى حاكم شرعي يكون
 انكسار قول المدين المذكور من ذلك يمينه ويثبت عدم صحة ذلك ام لا
 وهذا اذا حضر بينهما النقيض ووافق بينهما على ذلك ولكن المدين الاجارة
 كما ذكر ولم يلقن الدائن النذر بالامهال بالدائن المذكور كما ذكر يكون بخلافه

منه للعامة المدين المذكور في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى نعم
 يكون القول قول المدين العامي المذكور في ذلك يمينه اذا اتصل باجرة الارض
 المذكورة كما ذكر عقيب اتفاقهما المذكور كما ذكر للقرينة الدالة على انه انما بين
 الاجارة المذكورة على الظاهر من لزوم الاموال واستقانا الطلب المذكورين
 ولعذرهما بما كان خفا ذلك عليه لعامة ما ذكر كما يوخذ ذلك مما ذكره في الكتابة
 واذا اختلفا العامي المدين المذكور تبين عدم صحة الاجارة المذكورة والصورة
 ما ذكره واما الفقيه المذكور فهو مخالف للمدين المذكور بذلك واثبت به والحال ما ذكر
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ارض موقوفة على جهة معينة عليها يد حارث
 مرتب وهو ما طرأ بجرتها متغلب على تسليمها وعلى الجهة تالط من جهة الحاكم
 فهل له تاجير الارض من غير الحارث المذكور من هو غنى ملي غير ما طرأ
 بالاجرة ولو ان الحارث المذكور له بذور موجودة في الارض المذكورة
 هل يكون وجودها فيه ما يغا للناظر المذكور من تاجير من الغنى الملي
 غير المماطل ومقرر الحارث المذكور عليه وصفت ما ذكره ام لا فتوى
اجاب رحمه الله تعالى **مسئلة** ان تاجير الارض المذكورة
 من الغنى الملي غير المماطل اولى بالصورة في الحارث ما ذكره من
 شرط صحة الاجارة لما ذكره روية الارض المذكورة للمتعاقدين المذكورين
 وعدم شغل الارض بما لا يمكن نقله او يملك في زمن مقابل باجرة فعلى هذا
 اذا كانت الارض المذكورة مشغولة بالبدور المذكورة والحال انما وضعت
 في وجه شرعي فلا يصح تاجير الارض المذكورة لمن ذكر ما دام مشغولة
 ببدور الحارث المذكور وعلى الناظر بقاءها باجرة المثل الى الحصاد
 ان كان ورعا لا يقطعها والى ما هي مصلحة غيره من كواكبر ودخول
 وان قلعه كما افق به **مسئلة** المحققين سيدي الخد احمد بن محمد المرشد رحمه الله تعالى
 وان كانت البدور المذكورة وضعت في الارض بغير وجه شرعي والحال
 ان المستاجر الغنى المذكور قد راي الارض المذكورة لعدم ثبت البدور
 المذكورة او كانت قد تقهت له روية معتبرة له سابقا على حوزة ثبت البدور
 المذكورة او يمكن تغير الارض من ذلك في الحال اي في زمن ليس له اجرة
 فتجب الاجارة على الغنى المذكور والا فلا كما افق بها الحال التاخر
 تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** في مطلق النصف استاجر من مثله ربحا
 يجرث به مدة سنة اجارة صحيحة ويحصل السحب المذكور فلا معنى للمدة المذكورة

فتعالي الاجارة
 على الظاهر
 المحاذرة المحمية

شروط الاجارة

شهران سرق السحب المذكور من بيت الساجر وسرقت لدا متعة معه فهل
 يضمنه اولا وهل يلزمه من الاجرة بقسط ما مضى من المدة اوجبه الاجرة
 واذا اختلفا في قدر المدة الماضية قبل ان يسرق السحب المذكور فهل القول
 قول المستاجر في قدرها اولا بد من البينة ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يضمن المستاجر السحب المذكور كما ذكر لانه امين عليه فالقول قوله يمينه
 في سرقة السحب ولكن اذا اختلف المستاجر المذكور والموجر عليه فيما ذكر من
 المدة فالقول قول الموجر لان الاصل عدم براءة المستاجر عما يدعيه الموجر
 المذكور في ذلك لاستناده الى عقد الاجارة اللازم للمعتمد لزمه المستاجر
 بالاجرة جميعها حتى يثبت المسقط لشي منها فلا بد من البينة من المستاجر
 على ما يدعيه من ذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل له محرت من ارض
 بيت المال يملك فيه غنما محترما له فيه رادون الرغبة به في استيجار المحرت
 المذكور فقرر هذا المحرت سنة من الناظر في ارض بيت المال ثم اجر
 المحرت المذكور على رجل اخر السنة المذكورة من الاخذ الى الاتهابا جرة مبلغها
 ثلثون غنما طعاما بيضا الى اجل معلوم ثم بعد لزوم العقد نذر المستاجر المذكور
 لله تعالى للموجر ان يحمل عنه جميع ما فاته من نوايب الارض المذكورة في السنة
 المذكورة من كايين الطعام وبعدوا لساقى والوحش والتفود والربيع وغير ذلك
 نذرا صحيحا شرعيا نذر قر به معلقا بصفة قر به وجدت من الناذر المذكور حال
 النذر وقبل النذر ورله النذر المذكور فهل للمندور له ان يطالب الناذر المذكور
 بما ار الاجرة المذكورة اولا وبالوفاء ما نذر به ويرفع به الى القاضي صلى الله
 تعالى ان امتنع عن تسليم ذلك ان ثبت لديه بالوجه الشرعي ام لا **اجاب**
 رحمه الله تعالى للمندور المطالبة للمستاجر المذكور بالاجرة المذكورة عند النذر
 الاجل المذكور اولا وبالوفاء ما نذر به له كالصورة المذكورة وان امتنع من التسليم
 لما ذكر له الرفع به الى القاضي صلى الله تعالى ليلزمه بالتسليم جميع ذلك ان ثبت
 ذلك لديه بالطريق الشرعي لكن بمسئلة النذر عند وقوع المطالبة بالمندور ربه
 مما ذكره والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل وقف ارضا يملكها فجعل الثلث على قاري
 يقر في كل يوم جبرامن القرآن العظيم على قيه وجعل النذر في ذلك الى رجل سماه
 بآلى اولاده واولاده واولاده ما تناسلوا والثلثين على بنته لصلبه هما فلانة
 وفلانة ثم على اولادها واولادها ما بقوا وتناسلوا بطحا بعد بطن فاذا
 انشروا في حكم الشريعة المطهرة وحكم بذلك من يرى ذلك فلم يزل يد البين

الاختلاف
 في قدر المدة
 الماضية

النذر بنوايب
 الارض محتر
 عليه كل في وقت

على الارض الموقوفة حرثا واستغلا لا يريد الناظر على الثلث المعين له
 ثم بعد موت الموقوف عليه ما والناظر المذكور تلقا ورثته عنهم ذلك حتى انتهى
 الى البطل الثالث من ذرية الواقف وقد احدث الورثة المذكورون ومورثهم
 قبلهم في الارض المذكورة عناء محترماله قيمة نفيسة فاراد من انتم اليه النظر
 ان يوجر الارض جميعها من غيرهم فهل له ان يسلم له ذلك قبل ان يرضاهم في غايهم
 ولو اراد المستاجر والناظر ان يسلم لهم فحجة عنائهم واستمعوا عن قول ذلك
 هل يكون ذلك لهم الامتناع ولا يجبرون على ملك عنائهم لغيرهم لا بوجه تدر
 ولا بوجه غير ذلك ام لا فتقنا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز لمن انتم اليه
 النظر على الارض الموقوفة المذكورة ان يوجرها جميعا على غير الورثة
 المذكورين اذ كان لهم فيها عناء محترماله كما ذكر قبل ان يرضاهم فيه كما افتى بذلك
 اعلما الاجل الكمال الرداد والشهاب الطنبلي اوى وشيخنا المحقق عبد
 الرحمن زباد رحمه الله تعالى ولو اراد الناظر ان يسلم للورثة المذكورين
 قيمة عنائهم ويوجرهما على غيرهم جاز لهم الامتناع من قبولها ولم يجبروا على
 اخذها اذ كانوا باذلين اجرة المثل للارض المذكورة وان رغب فيها رغب
 بالثمن اجرة المثل كما افتى بذلك شيخنا المحقق ابن زباد وقررت في مولفه
 الملفت لمزيد العنا وقال لما في ذلك من تفويت مال محقق في مقابلة مصلحة
 متوقفة بنبه على ذلك السراج البليغ في نظير ذلك من تلك البنا في الارض
 الموقوفة واخذ من فتوى الكمال الرداد انتم واما لو اراد المستاجر للارض
 المذكورة ان يسلم القيمة المذكورة الى الورثة المذكورين من باب اولى
 ان لهم الامتناع من قبولها وانهم لا يجبرون على اخذها منه فحينئذ الجبر
 الورثة المذكورون على ملك عنائهم لغيرهم لا بوجه تدر ولا بغيره والله عز وجل
 اعلم **مسئله** في رجل دفع ولده الى معلم ليعلّم القرآن العظيم باجرة معلومة
 فشرع يعلّمه حروف النسخي بكما لها حتى ادرکها وادرک الشك والخطا
 والنصل وغير ذلك فاخذ يعلّم القرآن العظيم حتى بلغ الى سورة يس
 واتقن الكتابة ولم يفته شئ مما ذكر فعند ذلك اخرج به الرجل المذكور من
 المعلم المذكور وقد اجرت ما ذكر فما يستحقه الرجل المذكور على المعلم
 المذكور من الاجرة في مقابلة ما ذكرناه **اجاب** رحمه الله تعالى
 الذي يستحقه المعلم المذكور على الرجل المذكور من الاجرة المذكورة في مقابلة
 ما عمله الولد مما ذكر تستأ ذلك من الاجرة المسماة المذكورة لاستقرار اجرة

لا تضع الاجارة مع العنا

قد علمت هذا

ما يستحقه المعلم بالثمن

ذلك على الرجل المذكور بتعليم الولد المذكور ذلك والتوزيع يكون على قيمة الله
 بالمنفعة وهي اجرة المثل فان كانت اجرة المثل لما على الولد من ذلك مثل اجرة
 تعليم ما لم يعلمه من سورة يس الى تمام القرآن العظيم استحق نصف الاجرة
 المذكورة كما افتى بذلك العلامة الكمال الرداد رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم
مسئله في رجل كامل يملك ارضا من درعه ارضا حرمنا صفة بينهما مدة سنة
 كاملة فسقاها الله تعالى في المدة وبذر فيها زراعا وغرسها عطا منا صفة
 بينهما ثم استغلا حاصل الزرع الى منتهاه واستغل الشريك باستغلا جميع
 العطب مدة تعدى يامنه فهل يكون مصدقا على ما حصل من سهم شريكه مدة
 بسطه عليه ام يكون الملازم له اقصى قيمة ذلك بما قدر اهل الكبرة فيه وهل
 لصاحب الارض ان يقوم جميع العطب مدة بقاياه في ارضه بقيمة مثله وله
 بيع نصيبه فيه على من رغب في شرايه لذلك اولا **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا استغل الشريك استغلا جميع العطب تعدى يامنه مدة كما ذكر فرض
 عما صلب لما بسط عليه من سهم شريكه الاخر من ذلك لكن القول قوله فيما بسط
 عليه من سهم شريكه يمينه لان الاصل عدم وقوعه على الزايد على ما اقر به وان
 كان ما بسط عليه من ذلك باقيا وجب عليه رده وان كان تالفا وجب عليه اقصى
 قيم ما وقعت يده عليه من ذلك من يوم وقوع يده عليه الى وقت تلفه لانه اذا كان
 العطب في اجور وهو الذي سمره في الثمن بالعطب بضم الجيم وفتح العين المهملة
 يكون متقوما لعدم صحة السلم فيه وبهذا اجزم في العباب بانه لا يجوز السلم
 في العطب في جوره ولو بعد تشققه يحمل عليه ما قاله ابن الرفعة من انه الذي
 يظهر القطع به ونقله الكمال الرداد في كوكبه عنه وقال وبه صرح الرويان
 في الحلية فانه قبل العطب المثل بالمخلوج ولصاحب الارض بيع نصيبه
 العطب على من رغب في شرايه ما انفق عليه سواء كان بعد تقويم او غير ذلك
 لانه لا حجر عليه في ذلك والله اعلم **مسئله** في رجل له شجر عطب في بعض ارض
 موقوفة على جهة جاليه ناظر المدرسة بعد انقضاء مدة اجارته وطلب منه
 التخليع ليسلم الارض من ماله لامن يحصل الوقف تكونه رأى تقريره فيما ذكر
 غير مصلحة للوقف فما الحكم في ذلك افتونا ما جوبين السؤال **اجاب** فاذ امتنع
 الشخص المذكور من التخليع والحال انه ما حط في تسليم الاجرة غير ملي بها
 بل هو متغلب وشخص اخر باذل الاجرة مثل ما ذكر عنى ملي وشيها هل يجبر
 الشخص الاول المذكور على تخليع ما ذكر افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى حيث

فعل على صدق الغاصب

شجر العطب

اختار الناظر المذكور التقليل لما ذكره وطلبه من الشخص المذكور جاز
 اذ اراد اصلاح من تبقى ذلك باجرة مثله ويلزم الشخص اجابته الى ذلك فان
 ابنى ذلك كلف القلع كذلك مجانا ليرد الارض لا اخذها لاسيما اذا كان الشخص
 المذكور مما حطلا او متعللا مما ذكر غير ملى به وشخص اخر باذل لما ذكر وهو
 ذكر بل لا يجوز لناظر تعبير الشخص المذكور والباذل المذكور موجود كما ذكر
 في تعبير الشخص المذكور من الضرر له لجهة الوقف مع وجود من هو اصلاح
 والله اعلم **مسئلة** عن رجل دفع الى اخر حجلة بعد ان قوما بها مال معلوم واستأجره
 على مر عتباتها الى ان تظهر مصلحتها بسهم منها على اصلاح السهم الاخر فهل
 الاجارة المذكورة فاسدة ام لا ولوان المدفوع قام عليها ورعاها ثلاث سنين
 ثم انهم لم تعشروا لم تظهر المصلحة التي ارادها المذكور فدفعها الى المذكور فقوموا
 فزادت على القيمة الاولى ثلثا فهل يجب للاخذ المذكور على مالك الاجرة المثل
 للمدة المذكورة ام نصف ما زاد على القيمة الاولى افتونا ما جازين لاعدكم المسلمين
اجاب رحمه الله تعالى نعم الاجارة المذكورة فاسدة والصورة ما ذكر
 لان الاجرة ليست في عقد حال عند الاجارة بالهبة المشروطة فهي غير مفقودة
 عليها وللجمل بها حينئذ فلورعاها اي الحجلة المذكورة المدة المذكورة كما ذكر
 المدفوع اليه المذكور وجب له على مالك الاجرة مثل المدة المذكورة والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في رجل دفع ارضا مملوكة له الى رجل مؤجرة مدة معلومة
 لا ابتداء ولا انتهاء بسهم عينه للمزارع على اصلاح اسهم للدافع المذكور ثم ان
 غرس فيها شجر اعطيا وحورا وانقضت المدة فهل يجبر مالك الارض بين امير
 المزارع بقلع نصيبه من العطب واكوره وبين تلك القيمة مستحقا للقلع
 وبين تثبيته بالاجرة ام يحكم عليه بتثبيته بالاجرة بعد انقضاء مدة المزارعة
 افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا انقضت المدة المذكورة فالمالك
 بالخيار بين ان يبيع سهمه من الشجر المذكور باجرة المثل او يملكه بالقيمة
 او يقلعه ان لم يرد ويغرم للمزارع ارش قيمته وهو ما بين قيمته
 قايما ومقلوعا كما افق بذلك شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن ابن زياد
 رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن ارض فضاء وقفها مالكها على
 درسه يتبعون بها كيدشا وما كتبوا وتساووا بطنا بعد بطن وشرك
 النظر في ذلك الى الاصل الارشد منهم فلوان مستحق النظر اذن الاجاب
 في بناء ساكن يسكنها في الارض المذكورة فبنا المادون له ساكن لنفسه وبنا

يفعل الناظر
 في الارض

في المدعى
 رجة المثل

تخير المأجور في
 العطب والحق

فلوانه في بعض الاوقات ينتقل منها الى محل له ويترك السباية فيها للآذن المذكور
 او احد الموقوف عليهم تا حير مساكن المادون له على غيره والزمه ان لم يجبه
 الى ذلك قلع بنايه من الارض المذكورة مجانا ويجبره الحاكم الشرعي على ذلك
 والصورة ما ذكره ام لا بينونا الحكم الشرعي في ذلك افتونا ما جازين لاعدكم
 المسلمين **اجاب** رحمه الله تعالى اما اذن الناظر المذكور للاجنس المذكور
 في البناء المذكور من غير اجارة صحيحة شرعية فغير صحيح لانه خلاف النظم
 فالمصلحة للوقف التي يجب عليه في التصرف فيه كولي الشيم واما تاجير الناظر
 المذكور وغيره من احد الموقوف عليهم لمساكن المادون له على غيره فغير صحيح
 واما الزام المادون له المذكور بالتقليل لبنائه من الارض المذكورة في مجازير لكن
 اذا قلع بناءه استحق ارش ذلك وهو ما بين قيمته قايما وقيمته مقلوعا على
 الناظر الا ان له المذكور لشروعه في البناء المذكور على ظن السلامة من ذلك
 والضرر اما جاز به بتقرير الاذن المذكور كما لغاصب اذا غصب ارضا وبيعها
 على اخر فبنا فيها بقلع الجامع تقرير كل منها للاخر وعصيانه بذلك والله عز وجل اعلم
مسئلة في ارضين عليا وسفلى كل منهما وقف لله تعالى على جهة معينة وعليها
 ناظر من جهة الحاكم فانتقل العليارجل اثنا لا يعرفيا من كان حارثا لها قبل
 بحقوقها كلها وموافقاتها ومساقية وماعرق لها ونسب اليها محدوده من الحيات
 الاربع وحكم الحاكم الشرعي له بصحة ذلك وقوله اننا ظرنا المذكور عليها فثبتت
 بذلك يده عليها وصار حارثا لها مستأجرها عين كل سنة ويؤدي مائة اخرها الى
 ناظرها سنين ثم انتقل السفلى حارثا اخر بعد دني الارضين او تادسبون
 ربرها من احتياج السيل ليزبرها حتى يعطها ذلك عن الارزاع فان انتقل
 السفلى ان يزور كل بعض الاوان فتنازع في ذلك حارث العليكون اشد
 الضرر بذلك يكون عليه في ربر ارضه التي صار حارثا لها وترافعا في ذلك الى
 الحاكم الشرعي فاصح بينهما على ان لا يبطش احد منهما بازارع محل ذلك الاوتاد
 دفعا للضرر وتاد بينهما على ذلك وحكم عليها بذلك وقوله اننا ظرنا المذكور عليه
 فتعد داراد حات السفلى ان دراع ذلك محتاجا بانه استأجره بعد من الناظر
 المذكور فهل لناظر المذكور بالطريق الشرعي تا حير ذلك مع كونه منضرا بالارض
 العليا كما ذكر سابقا ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز لناظر بالطريق
 الشرعي تا حير ذلك مع كونه منضرا بالارض العليا كما ذكر لان ذلك فيه مصلحة
 للوقف تا حير مضرة له فهو بذلك مخالف للواجب عليه في ذلك وهو انظر في ذلك

اذن الناظر في البناء
 بلا اجاره

حكم بنا المأجور
 من الغاصب

من يجب عليه النظر في المصلحة

بالمصلحة كما وليا الحاجير والوكلا فاذا اجر والحال ما سطر فاجارة غير
 صحيحة ولا يجوز كحارث السفلى المستاجر منه ما ذكر فاعلم ذلك الارزاق
 ولا يجبره باحتجاجة بالبطل من استجاره من الناظر كما ذكر والحال ما ذكر
 والله اعلم **مسئلة** في دار موقوفه على مسجد معلوم والمسجد باوقافه
 ناظر اجر الدار المذكورة على مستاجر مدة معلومة الا ابتداء والانتها لا يجزى
 المستاجر مقايمة باجرة مثلاً زماناً ومكاناً فهل يوجرها الناظر منه وليس له
 ان يوجرها من غيره مادام رغباً في استجارها باجرة المثل ولو زاد رجل
 في اجرة الدار المذكورة وكان متعنتاً في الزيادة فهل يكون زيادة المتعنت غير
 مقبولة الا ان يظهر فيها زيادة رغبة وهي ان يرغب كل واحد في استجارها
 مثل هذه الزيادة فينبذ يقال المستاجر ان تستاجرها بهذه الزيادة او
 تقبل ببياتك والحال ما ذكر ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يوجرها
 الناظر منه ويكون تاجرها منه او من غيره اذا كان داعياً فيها سلباً لاجرتها
 من غير مطلق ولا تقصر ملياً بها واذا زاد رجل على ما بذله المستاجر لها من اجرة
 مثلاً بقصد التعت والمصادرة لم يثبت اليه في ذلك ككونه غير مقبول
 شرعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار الا ان يرغب بها واذا ابر
 برض مستاجرها فالناظر ينظر بالمصلحة التي لا تنافي شرطاً الواقف
 من التملك والتقية للساكن اذا كان ذلك لا يتغير به مقصود الواقف او القلع
 والارض من ماله او من مال الواقف اذا كان اصلياً له من التقية بدون
 الاجرة المذكورة والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل تحت يده ارض
 وقف يستاجرها كل سنة ممن له ذلك شرعاً ويزارها على غيره يسهم على
 اصلاح سامين فزارها بعض السامين على شخص وزارها حورا وانقضت
 المدة واصلا كور باق في الارض ومضت مدة بعد ذلك فطالب المستاجر
 المذكور المزارع المذكور باجرة المثل لثلث الارض فهل يجاب الي ذلك
 ام لا ولو ادعى المزارع المذكور على المستاجر المذكور انك بسطت هذه
 الارض المذكورة مدة سنتين بالثلث وقد مضت سنة وبقي سنة
 فانكرا المدعى عليه ذلك فاقام المدعى المذكور وهو المزارع المذكور بينة
 شهدت بسط المدعى عليه له على الارض المذكورة مدة سنتين سهم على
 اصلاح سامين وقد مضت سنة وبقيت سنة فهل يكون البسط المذكور
 لمازلة عند المزارعة ام لا وهل يسقط عنه اجرة المثل عند بثوث البسط

الزيادة في اجرة
ارض الوقف
تعت

المذكور ويطلبه ويلزمه ما يلزم المزارع او لا افتقار **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا طالب المستاجر المذكور المزارع المذكور باجرة مثل ثلث الارض المذكورة
 والحال انه يملك منفعة ذلك فيجوز الاجارة المذكورة او لا اجارة ذلك للملك لمنفعة
 ذلك واجبا اليه واما البسط المذكور على الكيفية المذكورة فهو اجارة قاسية
 فاذا ثبت به المدعى المذكور وهو المزارع المذكور قال الواجب عليه المدعى
 عليه اجرة المثل لثلث الارض المذكورة فيما مضى من السنة المذكورة اي مدة
 بسطه فيها على الثلث المذكور وان كان قد احرقت في الارض المذكورة ما فيه
 اصلاح بها من حرق ونحوه فله في مقابلته فان اذن رقبته الارض المذكورة
 لانه عنا حرقه لا يقاوم اياه فيها باذن مالكه منفعتهما حينئذ الذي يقضه عند
 الاجارة القاسية المذكورة والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل تحت يده
 ارض موقوفه ولم ير يستاجر بها من ناظرها ويعرها وينفقها وينفق بها
 انتفاع بها في الدار المذكورة بحيث انه يستهلك ما أحدث فيها من العناب والورع
 عليه فهل يكون بعد الزراعة المذكورة مشاركا بالعناب المذكور حتى لا يصح تاجر
 الناظرها من عبوه وان كان اصلياً ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا احدث
 المستاجر المذكور في الارض المذكورة العناب المحتاج اليه للزراعة فيها كعم
 حفظ الماء الذي يسقي به ويحصل الانتفاع به في زراعتها لا يكون شريكاً له لا اشتراك
 بالزراعة عليه فاذا احدث ذلك فقول اذا انقضت مدة الاجارة التي للمستاجر
 المذكور واذا حال الناظر باجير الارض المذكورة من غير المستاجر الذي يعتاد استجارها
 وكان العرفه بان كان ثقة ملياً باذلا لاجرة مثل الارض المذكورة وغير متعلت
 ولا مماطل بها ولا بشئ منها فله ان يوجرها منه ولا يجاب الذي يعتاد استجارها
 الى بيع الناظر من ذلك والصورة ما ذكر والله اعلم **مسئلة** في شخص استاجر
 ارضاً منه درعه فعرها المستاجر المذكور بعره يقف سقي الارض المذكورة عليها
 فلما انقضت المدة تعينت العرم المذكور فهل يكون المستاجر المذكور شريكاً
 بها او لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا انتفع المستاجر المذكور بالعره المذكورة
 انتفاع مثلاً بحيث صار الانتفاع المذكور مساوياً للزيادة الحاصلة بالعره
 المذكور فلا يبقى له زيادة وان لم يكن الانتفاع مساوياً لها فيبقى له زيادة
 والمرجع في ذلك الى الثقات من اهل الخبرة به كما قال شيخنا المحقق
 وجيه الدين عبد الرحمن ابن زيار رحمه الله تعالى وهو التحقيق والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل كاد له ولد قاصد عن ورجة الكال قد كان

الناظر

شك في زيادة
العناب
ما يرجع فيه لاهل
الخبرة

تعليم القرآن ابتداء حتى ختمه ولم يستظهره فاجابه المعلم الى ذلك وعلم الولد القرآن حتى ختمه واعماله استظهارا وكان ابوه مدة تعليم العلم المذكور له يعطى العلم في كل شهر درهمين وراهم الوقت ونصف درهم فلو ان المعلم طلب الرجل بما اعتاده المعلمون جايئة بعد الحتم فكل الرجل المذكور عن ذلك واطلق لسانه بسبب المعلم المذكور ورفع العلم الى الحاكم الشرعي وسال منه الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى اذا طلب المعلم المذكور الرجل المذكور فالواجب عليه اجرة المثل لما ذكرنا واشترط له الاجرة على ما عكس الناس او برصيه بمقابلة ذلك بما يقتضيه الاجرة وليس ما رغباه المعلم المذكور بما ذكره حق المعلم فيما ذكرنا حقه اجرة المثل كما افق بذلك العلامة موسى الوداد في نظير ذلك واما وقبلة الرجل المذكور في العلم المذكور باطلاق لسانه بما ذكره فهو محرم كغيره مستطعة لعدم ذلك لنسبه احترام جملة القرآن كما صرحوا به ويجب على الرجل المذكور بذلك التعديل الزاجر له عن ذلك واساله فاذا رفع العلم المذكور الرجل المذكور الى الحاكم الشرعي واشتد لديه بذلك وسال منه الحكم الشرعي في ذلك وجب عليه ان يحكم عليه بما ذكرنا الصورة فاسطر والسعر وجل اعلم **مسئلة** في ارض مؤدرة مشتركة بين ثلثة اراد ان ياتيهم دفعا الى اجنبى مزارعة صحيحة مدة معلومة ليقوم بمصالحها ويستقيمها ويتفق هو واهل الارض النية فتعهم الثالث وقال على اقامة مصالحها وسقيها وانا احق بسهم المزارع الاجنبى فاجابوه الى ذلك فوالا بالارض المذكورة ولم يعرفوا عدة نصيب سقيها ولم يتعرض لسقيها فهل يلزمه اجرة سهمها من اجرة المثل في مدة سنة والصورة هذه **اولا اجاب** رحمه الله نعم يلزم من المزارع الثالث المذكور للمزارعين له اجرة مثل سهمها من اجرة مثل المزارعين فيه من الارض المذكورة والصورة ما ذكرنا لتقصيره عما هو واجب عليه حكم المزارعة الصحيحة كما هو صريح العباد في المساقاة والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل استأجر من اخر ارضا معلومة مدة معلومة باجرة معروفة اجارة صحيحة ثم ان رجلا اخر ادعى ان الارض المذكورة ملكه كلها او بعضها فعلى من يكون الدعوى على ملك الارض ام على المستأجر فلو ان المستأجر نسي الاجارة وقبل منه المجير النسيخ قبل ان يسطر المستأجر على الارض او جرة ولم يفتحت يد مدة لها اجرة وطلب المدعى منه يمين على الارض المذكورة فهل يجب اولا **اجاب** رحمه الله تعالى تكون الدعوى على ملك الارض لا المستأجر

ما يعطاه العلم

القيمة كماله القرآن محرم

المسئلة في تناوب سقيها

ما يلزم المزارع اذا عطل الارض

واذا طلب المدعى اليه فحق على ملك الارض لا المستأجر سواء استمر بقا عقد الاجارة او حصل فسخ في اجارتهما كما ذكرنا هو صريح كلام الشافعي وغيرهما بقولهم ان المستأجر لا يملك الارض ولا الدعوى في حق ملكه انما تكون على ملك الرقبة او نايبه بوكالة او ولاية والمستأجر المذكور ليس كذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل تزارع من رجل ارضا بملكه مدة معلومة الا ابتداء والانتها بربعة اسهم للمزارع المذكور على اصلاح سهم واحد لما ملك الارض المذكورة ثم بعد ذلك لقيه رجل اخر فقال له انك في نصف المزارعة المذكورة كل واحد منها بضمين ثم انقضت المدة ولم يسو الارض المذكورة فيها ومات مالكها فتمت ارضها المزارع المذكور او لا من وارثه مدة معلومة الا ابتداء والانتها على حكم المزارعة الاولى فسقاها ورزعا فاجاه الرجل المذكور وقال له اننا شريك في المزارعة فقال نعم فرفع به الى القاضي وادعى انه شريك في المزارعة فانكروا حضرا المدعى رجلين قال لا تشهد على اقرارك انك قلت هذا دخيلي فهل تكون هذه الكلمة غير مبينة للمدعى شركة في المزارعة ولا في الزرع الذي زرعه المزارع فيها والصورة هذه **املا اجاب** رحمه الله تعالى لا يثبت للمدعى المذكور بهذه الكلمة مشاركة بحكم المزارعة في الارض المذكورة ولا شركة في الزرع المذكور لانه لا يحصل بها علمه بغير ذلك والاقرار مبني على ما يتفق والله عز وجل **مسئلة** في دنة عرصه كان موقوفة على مسجد له ناظر بنى فيها رجل دكانا وضع بنيانه حتى ووقف البنيان على جهة معينة وجعل للجهة المذكورة ناظرا يوجر العرصه والبنيان ويتبض الاجرة ويدفع اجرة العرصه الى ناظرها ويصرف اجرة البنيان مضافا طلب ناظر المسجد المسجد من مستأجر الدكان والعرصه اجرة العرصه يستغرق اجرة الكل او يستغرق بتعظيم الاجرة فالى ذلك فالزم ناظر البنيان بقلعها عن العرصه فهل يكون هذا غير لازم لناظر البنيان بل اللازم ان يوجر العرصه والبنيان بما يرغب في استئجارها زمانا ومكانا لا بما يرغب على ذلك افقونا ما جوبى **اجاب** رحمه الله تعالى حيث يدل ناظر البنيان اجرة مثل العرصه المذكورة زمانا ومكانا وهي ما يشرى اليها الرغبات في دينة شهاوة من جهة بذكره بالبيع لما ذكرناه لان ذلك لا يصلح من التقليل من حيثية يدل ما هو الواجب من قيمة المنفعة والسلامة من غرم الارش

الدعوى بالتاجر على المورجى المستأجر

فدعوى الرجل هذا دخيلي

مبنى الاقرار

عرصة دكان موقوفة

اجرة المثل ثبت بشهادة اهل الخبرة

من ربع الوقت ولا على الناظر على البيان المذكور الزام بما ذكر من تاجر
 العريضة والبيان كما ذكر لان الذي هو الواجب للمسلم في العريضة هو اجرة
 مثلاً على من هو مستوف لمنفعة وليس الزام من هذا القليل والله عز وجل
 اعلم **مسألة** في رجل يبيع الكفاف كان يدفع الى امراة بئرا له فحقه له دقيقتا
 لعمل الكفاف وذلك في مدة ثلثة اشهر وخمسة ايام بشهران من ذلك في كل يوم
 ثلثين ربيعه بر ومدة شهر وخمسة ايام كل يوم ثمن بر وسلم اجرة التفحيف
 الى ايدي الفقهاء وهي ثمنه منهم وتغريبه وتغزل السمد على حده والتخالة
 على حده وتسلم اليه البر الصالح لعمل الكفاف وتجد السمد والتخالة فلو
 ادعى الواقع اليها قدر ما تحصل من بره المدفوع اليها في المدة المذكورة للقدرة
 المذكور من البر بسبب ما ذكره واقام على دفع ذلك اليها بسنة عاولة فثبت
 بوجه ما ادعاه وثبت بشهادتهم دفع ما ذكر اليها في المدة المذكورة بسبب ما ذكر
 فهل يرجع فيما يحصل من القدر المدفوع اليها بر من السمد والتخالة
 بعد خريتها لذلك الى قول اهل الخبرة من اهل الفن المذكور ونقصا
 عليها مما قد رواه تحصله من السمد والتخالة ويلزم تسليمه اولا يلزمها
 والصورة هذه **اجاب** رحمه الله تعالى اذا ثبت ما ادعاه المدعي المذكور
 بسبب ما ذكر من البر المذكور على المتكبر المذكور واختلفنا في الحصول
 من ذلك قطعاً **سما** ونحوه ويرجع في ذلك الى قول اهل الخبرة بذلك
 من اهل فيه ونقصا بشهادة الشاهدين منهم بما قدره من ذلك لان ذلك
 راجع الى الوصف المختلف فيه كالشقوقات وكالاوصاف المختلف فيها هل هي
 عيب لان ذلك راجع الى الوصف المختلف ام لا لو كان الموصوف المحق وغير ذلك من
 الذي يرجع فيه الى قول اهل الخبرة به والله عز وجل اعلم **مسألة** ما قولكم في الارض
 الموقوفة اذا كانت لها اجرة معلومة على اجرة مثلاً اجرتها الناظر من صاحب
 اليد ليستاجر منه بمثل الاجرة التي كان يستاجرها من الناظر الاول فانتفع
 من ذلك الا باجرتها المعلومة الاصلية فادعى المستاجر ان تلك الاجرة قد
 نقص منها ما نقص بوجه شرعي باطلاق الناظر الاول فهل يقبل قوله من
 غير ان يظفر فيه ما يوجب حط بعض الاجرة من خراب وغيره ويؤدي عليها
 وبشهر وثبت بالوجه الشرعي انه لا يرغب في استجارها الا ما ورا القدر
 المخط اولاً ولوان المستاجر المذكور اظهر مسطوراً محضاً ان اجرة ذلك

ما يرجع فيه الى قول
اهل الخبرة

قد علم ما يرجع فيه
لاهل الخبرة

مبلغ معلوم من الطعام فهل يكون دافعا لدعوى الزيادة اولا ولو طلب الناظر
 من الحاكم الشرعي ان يعين له شخصين خبيرين باحوال الارض لينظر اهل
 اجرتها الاجرة الاصلية حال المنازعة او الاجرة الثانية ويؤيد ما حصل له
 من التقابن في الاجرة فهل يجيبه الى ذلك اولا **اجاب** رحمه الله تعالى
 اذا اجر الناظر المذكور الارض المذكورة بدون اجرة مثلاً واستمر على ذلك
 كما ذكره تصح لانه خلاف الخط والمصلحة فادعى غير الناظر المذكور
 شخص اخر ينظر الوقف المذكور فلا يجوز له تاجر الارض الا باجرة مثلاً فان
 طلب استجارها واليد المذكور منه بدون ذلك لم يجز له تاجرها عليه
 بذلك واذا ادعى المذكور ان تلك الاجرة قد نقص منها ما طوع عليه سابق بوجه
 شرعي لحظ او غيره فلا يقبل منه ذلك بمجرد دعواه الا ان يثبت ذلك له لدى
 الحاكم الشرعي وفقه الله تعالى على الطريق الشرعي وراى التاجر عليه
 بدون ذلك بسبب مصلحة الوقف فيجوز التاجر عليه بما ذكر من دون المذكور
 لما ذكره ولو اظهر المستاجر المذكور المسطور المذكور المتضمن لما ذكره لم يكن
 دافعا لذلك لان اجرة المثل انما تكون نقداً لانه قيم الامساك لا طعاما كما يوقف
 من قناري العالم الصالح الولي الشهير سيدي الفقيه احمد بن احمد بن موسى
 عجيل والعلامة الطنيد اوى ونسبنا المحقق ابن رباب وغيرهم رحمهم الله تعالى
 واذا طلب الناظر من الحاكم الشرعي وفقه الله تعالى ان يعين له شخصين
 كما ذكره اجابه الى ذلك لمقدم على العقد الصحيح يتيقن واحتياطاً لما هو صالح
 للوقف وهذا من المعاونية على البر والتقوى وقد قال الله تعالى وتعاونوا
 على البر والتقوى والله عز وجل اعلم **مسألة** في شخص يملك عينا محترماً
 في ارض موقوفة واجر العنا الذي يملكه على شخص سنة باجرة معلومة
 فلما تمت المدة استمر المستاجر المذكور باسطة على العنا مدة ثلث سنين بغير
 اجرة فماذا يلزمه لما ذكره العنا في المدة التي بسط فيها على ما ذكره بغير اجرة **اجاب**
 رحمه الله تعالى حيث كان العنا المذكور عينا وبسط عليه المستاجر المذكور كما ذكر
 بغير وجه شرعي وجب عليه اجرة مثله مدة بسطه عليه بعد انشاؤه من له
 خبره بذلك وان لم يكن عينا بل اثراً فقيمتها وهي ما زادت به قيمة الارض ان ذلك
 بسطه عليه والانتفاع به ارسه وان لم يزل بالكلية بل حصل نقص فيها فقيمة
 ما نقص منه وان بقيت حقيقة فاجرة مثله ان كان له اجرة مدة البسط المذكور
 بشهادة من ذكره والله عز وجل اعلم **مسألة** عن رجل استاجر من اخر ارضاً موقوفة

شرط تاجر
الناظر

اجرة المثل
نقد لا طعام

العنا عينا واثراً

مدة معلومة الا ابتداء ولا انتهاء جرة مبلغا لكل معاد ثمن طعام ثم بعد تمام العقد
 ثم رالموجر لله تعالى المستاجر ان يركب له مباشرة وما قدره من صائب
 الارض فليمن عليه ان يبري ذمته عنه من قدر الاجرة فزرعها المستاجر
 حتى اذا انتا زرعها ركب عليها منده وبقدر صالها وما نقصته المضرة
 من زرعها وذلك بغير اذن الموجر المذكور ثم بعد حصاد الصالح من
 الزرع المذكور قبض عليه اعلم الموجر بذلك فلم يصادقه على ذلك فهل يكفي
 في ذلك شهادة المندوب الذي ركب الارض وقدر صالها وما نقصته
 المضرة من زرعها ام لا يكفي ولو كان الزرع الذي نقصته المضرة
 باقيا لم يحصر والصالب مشاهد لم يسهل مسحب هذا تركنا سند وبالاعتد به
 ومن معرفة قدره يعرف قدر الصالح والصورة هذه ام لا فتونا **اجاب**
 رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان النادر المذكور باركاب المباشرة المذكور
 يجب عليه الاجابة الى ذلك وقت مباشرة الزرع المذكور فاذا انقضت ذلك الوقت
 وامتنع تلاحق ذلك ببقا الزرع الذي نقصته المضرة كما ذكر وجب عليه
 اركاب المباشرة العارف بذلك وما قدره في مقابلته ذلك وجب عليه ان
 يبري المندوب له عن ذلك من عرض الاجرة المذكورة والصورة ما ذكر
 وان لم يكن ذلك وقام المندوب المقبول مشرعا شاهد بذلك وحلف عليه
 بيمين السبب وجب عليه اجابته الى حطب ما قدره المندوب في مقابلته
 ذلك واتم حجة بيمينه لذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل تزارع من
 رجل مدة معلومة تزارعه صحبة وعنايه عاودت به قيمة وامتنعت
 اعناق الناس بالوعودات فيها ثم انه زرعها وصحت المدة والزرع باق
 فيها فاجرها مزارعة على رجل اخر قبل ارضنا الاول فيما بقي من عنايته
 فهل الاجارة غير صحيحة فاذا قلتم الاجارة القائمة غير صحيحة
 قبل ارضنا الاول وطلب المستاجر الاول استجارها ولم يجرها منه
 هل يبقى زرعها الموجود فيها باجرة المثل الى ان ينتهي ام يجبر صاحب
 الارض في الوجوه الثلاثة افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى الاجارة على
 الرجل المذكور الاخر غير صحيحة حيث كان انتفاع الاول بما خصه من ما
 احده من العنا المذكور بالمزارعة المذكورة دون انتفاع مثله بنحو ذلك
 لانه يبقى له زيادة الاية بالتعيين كما قاله شيخنا الحق ابن زبارة رحمه
 الله تعالى في مولفه من ذيل العنا واذا اراد يجر الارض الى اخره الما

النداء بالخبر

لا يصح الاجارة مع العنا المحترمة

بقي

بقي زرعها الموجود فيها باجرة مثله الى ان ينتهي والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في رجل تحت يده ارض من ارضي بيت المال يملك فيها عنايته ما فسطها
 رجل باجرة معلومة من الطعام في مقابلته عناية مدة معلومة ومضيا
 على ذلك نحو ثلثين سنة يسلم الباسط اليه القدر المعلوم في كل سنة يزرعها
 فيها فغرس الباسط فيها في بعض السنين شجر عطب وقد كان احد ث
 فيها اعني ظاهرة صلت بها الارض المذكورة وظهر بها ثمرها فلوان
 الارض المذكورة تغذ رقيقها في بعض السنين والشجر المذكور موجود فيها
 فهل يكون لصاحب الارض المذكورة حصة في الشجر المذكور ام ليس له
 الاجرة مثل عناية في الارض المذكورة في مقابلته وهل لصاحب الارض
 مثل رفع اليد الباسط المذكور مع وجود عناية فيها ولا **اجاب** رحمه الله
 لصاحب الارض المذكورة اجرة مثل عناية في الارض المذكورة في مقابلته
 بقا شجر عطبه فيها وليس له رفع اليد الباسط المذكور عن عناية المحترمة
 ولا عن الارض المذكورة بغير وجه شرعي والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في رجل زارع على اخر مدة معلومة فحرق المزارع واما مكانها ومجاعتها وغير
 صاحب الارض زبورها وحسب على المزارع السكور على ما هو العرف بين
 الربايات ان الارض المذكورة لم تسق الا في اخر المدة فبذرا فيه صيب حور
 ثم جراه واقسمه قسمته على شرا فلوان الارض المذكورة تسقى بعد مضي
 المدة واصل اكور باق فيها فهل يستحق المزارع سهمه على ما شرط اهل
 بيت باجرة المثل الى نهايته ام لا ولان صاحب الارض قام على الاصل المذكور
 وحرق عليه واقام مكانها وفتح المزارع سهمه في ذلك فما الحكم في ذلك
اجاب رحمه الله تعالى يستحق المزارع المذكور سهمه في اصل اكور المذكور
 على قدر حصته من صيب اكور الذي صيب او ملكا يهدر مع الرجل المذكور
 والموجر المزارع المذكور مخير في حصة المزارع ففتح البرام ان يبيته
 باجرة مثلا وبين ان يملكها بقيمة مثلا وبين ان يبيعها مع ضمان الارض وهو
 ما بين قيمته قايما ومقلوعا كما افق بذلك شيخنا ابن زبارة ولا يجوز
 لصاحب الارض المذكورة ان يمنع المزارع المذكور عن سهمه في ذلك فان
 منع اياه فهو ظلم وعدوان موجب للائم والخسران وقد قال صلى الله عليه وسلم
 المسلم اذا اخطأ لا يخطئ الله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل ملك سهما من
 سهمين في عناية محترمة في ارض مؤدرة ويستاجر منفعة السهم الثاني من مالكه

العنا المحترمة

تخير المالك في اصدار اكور

في كل سنة منذ سنين كثيرة وير في الاجرة مكافا الى المجر فاجروا حب السهم
 الثاني سهمه من اجنبي غير المتاجر الاول بزيادة على مكان يستاجرها الاول
 مصادرة الاول فهل تصح الاجارة على الاجنبي والصورة هذه امر لا يكون
 الشريك احق باجارة السهم الثاني المذكور افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا تصح اجارة العناد ولا السهم المذكور منه لا على الاجنبي ولا على الشريك كما افترى بذلك
 شيخنا المحقق بن زياد وغيره وانما الجملة الصحيحة في ذلك ان يندرج
 مالكة السهم المذكور الذي يترجح له تقريره من المذكورين بفتح السهم
 المذكور مدة معلومة وندرجه المذكور له الاجر بقدر معلوم من الطعام
 او الثمن او غير ذلك والاولى له تقرير مالكة السهم الثاني بالصورة المذكورة
 ان كان فلانما يلزمه بالندرج غير ما طل به سهم الوقا به والله عز وجل اعلم
مسئلة ما قرى ذكر رضي الله عنه في شخص ذي شوكة ترتبت يد على ارض
 موقوفة على جهة معينة واستمرت يد على مدة مديدة يكرها ويستغلها بغير
 وجه شرعي مدة حياته حتى مات واستمرت يد وارثه من بعده ايضا
 لذلك مدة حتى مات فجا من نزل في نظارة الجهة المذكورة ارفع الارض الى تقويم
 غلتها بمصلحة الوقف واستمرت على ذلك سنة ثم غاب الناظر فجا وارث الوارث
 واراد ان يبسط على الارض المذكورة فمنعه الناظر من ذلك لكونه لم يستاجر منه
 هو ولا مورثه فهل لنا ظر منعه واجارها لمن يصلح او لا فلو ادعى هذا
 الذي هو وارث الوارث بان مورث مورثه يملك فيها عنا محترما واراد ان
 يثبت ذلك بالطريق الشرعي فهل يجب **اجاب** الى ذلك مجرد وضع يد مورثه
 على الارض المذكورة او لا بد من اقامة السنة بمقدار ما يملكه من العناد انه
 وضعه بوجه شرعي وهل يحتاج في الشهادة الى بقا العناد في الارض المذكورة
 الى حال الشهادة واذا شهدت الشهود بذلك فهل يكون الناظر بوضع يده
 عليه في السنة السابقة مستهلكا لاكد ويظهر بطلان الشهادة ام كيف الحكم فيه
 اذا حصلت المرافعة الى حاكم الشريعة المطهرة وما الذي يجب على الحاكم
 من النظر في مصلحة الوقف افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى للناظر
 منع وارث الوارث المذكور من الارض المذكورة وله اجرتها من يصلح حيث
 كانت خالية من عنا محترما للوارث المذكور واذا ادعى الوارث المذكور
 عنا في الارض المذكورة فلا يجب **اجاب** الى ذلك مجرد ما ذكره من ان لا يملك

صليحية

الناظر صحيح

لا بد من اقامة
سنة بقا العناد

شرعا في وجه الناظر المذكور او وكيل من قبله او ثبوت شرعي بذلك وذلك بان
 يدعي ان له في عنا محترما احدته او احد مورثه وان نقل اليه منه بالاث الشرعي
 وكان احداثة من ذكر بالاذن الجاين شرعا من له ذلك شرعا ولا بد ان يذكر
 في دعواه قيمة له معلومة لعدم ارتباطها الا ان تكون عمرة المكس معلوم وان
 شار به معلوم وكانت الدعوى على عينه واشير اليه حال الدعوى فيمكن ذلك
 لان الاشارة هنا اقوى من العبارة والقصد ما ذكر حصول شرط وهو العلم
 بالمدة وهو حاصل بذكر ترقية السنة على ذلك ويجب على الحاكم ان يثبت
 وحده في ذلك ويستفصل السهم بما هناك فانه وما قال شيخنا ابن زياد يقول
 الشاهدان في شها دهما يملك الحارث في الارض المذكورة كذا وكذا هذا مدته سنين
 متقدمة فتشهد الحال باندراس ذلك ودها به مع ما بعينه الحادث ويؤثر به
 من زيادة الغلة في تلك السنين بسبب ذلك فلهذا الشهادة لا تسمع وكذا كذا
 فيصرح الشاهد بان الحارث يملك هذا الزبر فلا يجوز سماع شهادته والا صفا
 وعلى تقدير ان يكون في الارض المذكورة ثمن من التراب الجبلي للثاني ساقه
 الما اليها فمن اين للشاهد ثبوت شها دته بان هذا التراب الجبلي فانه
 يقطع بكذب من ثبت شها دته بذلك اذ لا يمكن فيما شاهد يميز التراب الجبلي
 من تراب الارض لا اختلافه به فالواجب على الحاكم ان لا يباور واعل اثبات
 دين على الوقف مجرد هذه الشهادة الفاسدة التي تقطع بعدم استناد الشاهد
 فيها الى يقين من شها دته الله اعلم **مسئلة** في رجل اجبر ارضا معلومة
 بغير من فيها استجارا فلما انقضت مدة الاجارة طلب المجر من المستاجر قلع
 اشجاره من الارض المذكورة فهل له ذلك او لا اذا اراد المستاجر المذكور
 بنفسه استجاره مع تسليم اجرة المثل للمجر وامنع المجر من ذلك فهل يجبر
 المجر المذكور على ذلك او لا فاذا قلع اشجاره فهل يلزمه تسليم نسوية الارض
 ولو مضت مدة بعد انقضاء الاجارة والارض مشغولة بصيب المستاجر اجرة الارض
 للمجر في هذه المدة افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل انه اذا
 مضت مدة الاجارة وطلب المجر قلع الاشجار المذكورة مختارا للقلع من الارض
 مع ذلك وهو جاز له فيجب على المستاجر قلع الاشجار بسند ويبدل نسوية
 الارض فليس غها فاذ لم يجبر فاذا قلع اشجاره جسد لم يلزمه نسوية
 الارض من ربح الارض وغيره ونز مضت مدة انقضاء الاجارة وبعد طلب

شرط دعوى العنا

الاشارة هنا اقوى
من العبارة

شرط الدعوى
ما يجب على الحاكم
من الاستفصال

ما يجب على الحاكم
في الشهادة التي
تقطع فيها بعدم
الاستناد اليه

القلع المذكور والارض مشغولة بشجر المستاجر المذكور فعليه اجرة مثل
 مدة شغل الارض بذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل نقل على اخر
 ارضا سلطانية انتقا لا عرفيا ونذر له بجميع ما يستحقه ويملكه من العنا
 فيها والناقل المذكور في الارض شجر عطب بعينه الناقل ويد من مرتبة عليه
 وقد صارت الارض مشغولة من مدة بعيدة فاذا انتقل اصلاح الارض بالزهر
 والحجر وغير ذلك لينتفع بها فهل له مطالبة الناقل بقلع الشجر المذكور
 وهل له مطالبة باجرة المثل في ترتب يد على الشجر المذكور في هذه المدة
 ام ليس له ذلك افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى ليس للمشتغل المذكور مطالبة الناقل
 المذكور بقلع الشجر المذكور لانه ليس له ولاية على الارض شرعا ولا نايب من
 قبل من له ذلك بل له مطالبة له باجرة مثل مدة بسطه على عناية با بقا شجره
 المذكور عليه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص له شجر عطب في بعض
 ارض موقوفة على مدرسة جالية ناظر المدرسه بعد انقضاء مدة اجارته
 وطلب منه التخليع لتسليم الارض من ماله لا من متحصل الوقت ككونه والسرير
 فيما ذكر غير مصلحة للوقت فالحكم في ذلك افتونا ما جوبين لا عدمكم **المسألون**
السؤال بحاله فاذا امتنع الشخص المذكور من التخليع والحال انه
 ما اطل في تسليم الاجرة غير ملي بها بل هو مشغول وشخص اخر با ذل الاجرة
 مثل ما ذكر غنى ملي وفي بها هل يجبر الشخص الاول المذكور على تخليع
 ما ذكر افتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى حيث اختار الناظر المذكور
 التخليع لما ذكر كما ذكر وطلبه من الشخص المذكور حاز اذ اراد اصله من
 ببقية ذلك باجرة مثل ويلزم الشخص اجابته الى ذلك فان ادى ذلك كله التخليع
 لذلك بما لا يرد الارض كما اخذها **سما** اذا كان الشخص المذكور ما طلا
 او متغلبا فيما ذكر غير ملي به وشخص اخر با ذل لما ذكر وهو كما ذكر بل لا يجوز
 لنا نظر تقرير الشخص المذكور والبا ذل المذكور موجود من هو اصله والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** ما فوكم رضي الله عنكم في رجل غر شخص اخر في اجارة
 ارض مزروعة ولم يكن الرجل المغرور قد حثرت من قبلها شئ باجرة معلومة
 في مدة معلومة ولم يشترط له اكلواج السماويه لعدم معرفة المستاجر بشروط
 الحثرت فاذا طلب المستاجر المذكور من حاكم الشريعة الماهرة بتعيين اهل الاجرة
 ان يقدروا اجرة الارض المذكورة في المدة المذكورة لكون ان المزرعة

التقليد ليس له ولاية
 على الارض

لنا نظر قلع
 شجرة

عز المستاجر فيجب عليه الحاكم الى ذلك بطريق الغرة ويكون عدم معرفة المستاجر
 بالارض افتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم السائل ان
 الارض المذكورة حيث كانت وقفا او لمحجور عليه وراى الحاكم الشرعي المذكور
 وفقه الله تعالى ان في الاجابة الى المحيط من الاجرة في متابلة اكلواج السماويه
 مصلحة لمن ذكر **اجاب** المستاجر الى ذلك وذلك بان يستحب خيرا بذلك
 ليحرق ما حصل به النقص من ذلك ويحيط بقدره بعد الاحتياط اذا لم
 يفعل المتولى لذلك شرعا ما ذكر لما في ذلك من توفير الرغبات في الارض وان
 عدم الاجابة الى ذلك من تقليل الرغبات والتقصير عن استجارها وقد يردى
 الى تعطيلها كما افق شيخنا المحقق ابن زيار رحمه الله تعالى تعالى في غير ذلك في الوقت
 وكذلك ارض المحجور والجامع وجوب النظر في ذلك بالمصلحة واما الارض المملوكة
 لغير المحجور في ذلك فالنظر فيه لما لا الكمال غير المحجور عليه من حيثية تقصير
 المستاجر بعلمه من عدمه والله عز وجل اعلم **مسئلة** في مطلق التصرف
 استاجر من ارض مزروعة من اربعة بالربع المستاجر على اصلاح ثلثة
 ارباع للمزور بعد ذكر ابتداء المدة وانتهائها فحجها المستاجر واصلح مساقها
 فلم يقدر الله تعالى سقيها في المدة التي عقد عليها المزارعة ثم بعد انتهاء المدة
 سقيت الارض المذكورة فخاف مستاجر المدة لما فيه فوات سقيها وسبقها عالم
 مالكها بذلك فقال ان تريد ان تبسط عليها فقال لاحاجة لي بها ففعل المالك عن ارضه
 حق فانت رايتهما ثم اراد بعد ذلك ان يدعي على مستاجرها المدة الماضية قبل سقيها
 والزمامه عليها فهل تكون دعواه باطله لا تقام مدة المزارعة التي انقضت ولم تسق
 الارض فيها ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى الاجارة المذكورة غير صحيحة
 كما افق به شيخنا المحقق ابن زيار رحمه الله تعالى تعالى في غير ذلك ان يدعي
 على المستاجر المذكور اجرة المدة الماضية كما ذكر والحال ان المستاجر لم يعلم بفساد
 الاجارة او علم ولم تتلف المنفعة اي منفعة الارض تحت يده لم تسمع دعواه لعدم
 وجوب اجرة المثل عليه والاممت لانه اذا علم حال كونها تحت يده ولم يعلم المالك
 فهو مقصود وقد تلت منفعة الارض تحت يده قد استقرت عليه اجرة المثل
 في الربع المستاجر له بتلفها تحت يده كما يوجد ذلك من الكوكب (وقاد المالك المزارع)
 رحمه الله تعالى فاذا علم المالك بفساد عقد الاجارة فلا اجرة له وان دعيت تحريم
 المستاجر لان علمه بالفساد يخر الواقع كان لا عقد الاجارة فيبقى يد المستاجر
 على اصل الامانة لانه انما تجب عليه التكملة للعين المستاجرة اذا طلبها
 مالكها فلا تقصير منه كما يوجد ذلك من شرح الروض فيما اذا اشخت الاجارة

المحجور في الوقت
 المحجور في متابلة
 اكلواج سماويه
 الشرعي

الشرك مع العلم
 بالفساد وعدمه

فندت ولم يعلم المالك بالفساد واعلم بالله اعلم **مسئلة** في رجل استاجر من رجل
 اخر قطعة ارض بجزء مما يخرج من غلاتها وقيل بجزء ذلك للحاجة اليه وقصر
 المستاجر فلم يزرع الارض فهل يلزمه المالك باجرة الجزء المعلوم فذلك
 وان قل لم يلزمه باجرة مطلقا مكانا وزمانا ولو شاعت وذاعت وحكم
 بها الحاكم بحريان العادة والعرف بذلك ولو غرم فيه شيئا الى حاكم السياسة
 واشتهد على تسليمه بذلك زعماءه يرجع على المالك بما غرمه فهل يرجع بذلك
 اولا يرجع بشئ كمن ادعى دين غيره بلاء ضمان ولا اذن في الادى افتونا ما جرين
 رحمة الله تعالى لا يجوز الاجارة المذكورة بجزء مما يخرج من
 غلاتها لما فيه من الغرر كما يؤخذ من كلام فتح الباري فانه قال عند الكلام على قول
 البخاري يا ابا كرا الارض بالذهب والفضة كما انه اراد بهذا الترجمة الاشارة
 الى ان المراد على الارض محمول على ما اذا اكرت بشئ محمول وهو قول الجمهور
 او شئ مما يخرج منها ولو كان معلوما ان المراد بهذه الاجارة المذكورة
 لما ذكره ولا الحكمة بها وان جرت العادة والعرف بذلك وان قصر المستاجر
 الارض المذكورة وتلفت منفعتها تحت يده وجب عليه اجرة مطلقا وادرا
 غرم فيه شيئا الى حاكم السياسة كما ذكر لم يرجع به على المالك والصورة هذه لما ذكره
 السائل واداه الله تعالى نقلا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل استاجر من اخر
 ارضا مدة مائة سنة وقد مضى من مدته ما ذكر فهل هذه الاجارة الاخرى
 صحيحة ام لا مع علمكم بحفظكم الله تعالى ان شيخ المذهب والاسلام الوجيه
 زياد اجاب في مثل هذه الصورة ببطلان الاجارة في جميع المدة
 وجعل ذلك نظيرا اذا اجر الواهن العين المرهونة مدة تزيد على محل الدين
 فان الاصحاب صرحوا ببطلان في الجميع وقال رضي الله عنه هذا الذي يظهر
 ولا يتجه تخريجه على ما اذا اشترط الواقف ان لا يوجر اكثر من سنة فاجره
 اكثر من سنتين فانه يبطل في الزايد كما جرى عليه شيئا المزجد في عيابه
 واعتمد جماعة لظهور العرف بان الحاجة قد تدعو الى ذلك في اجارة الوقت
 هذا احاصل جوابه فهل ذلك يعتمد في الافتاء ام لا سنونا ذكر بياننا فيها
 لا عمدتكم المسلمين **اجاب** رحمه الله تعالى اما الاجارة فتصح فيما ينسب
 للمستاجر المذكور وهو مخي ثمانين سنة وما زاد على ذلك فالاجارة فيه غير
 صحيحة لانها زائدة على ما هو له من مدة الاجارة الاولى واما الاجارة
 الاولى فصحيحة ايضا كما اشار الى ذلك السابقين وفيه ان الله تعالى قد
 قال الشيخان في المذهب الرافعي والنووي في العزيز والروضة

تقصير المستر
وعمره

الشرك

اذا في قاضي ابراهيم
بن محمد بن محمد بن
هذا في نظره

٦

ق
ر

ب

ونهر

وتوجر الارض مائة سنة واكثر وحكم الوقف في مدة الاجارة حكم المطلق قال
 المتولي الا ان الحكم اصطلاحا على بيع اجارته اكثر من ثلاث سنين ليللا
 يندرس الوقف وهذا الاصطلاح غير مطرد وفي مال السرخر الله الى
 بيع اجارة الوقف اكثر من سنة اذا المرئس الحاجة اليه لغارة وغيرها اشتر
 وكان شيئا المحقق ابن زياد المشار اليه افتى بمقالة المتولي اي وغيره ثم
 ظهر منه الندم على ذلك لمخالفة نص الشيخين في ذلك وايضا صرحا
 في باب الوقف من العزيز والروضة بانه اذا اجر الموقوف عليه فزادت الاجرة
 في المدة او ظهر طالب بزيادة لم يتاثر العقد به كالواجر المطلق ولو اجر المتولي
 حكم التولية ثم حدث ذلك كذلك الحكم على الاصح لان العقد جري بالغبطة في
 وقته فان شبه ما اذا باع الولي مال الطفل ثم رفعت القيمة في الاسواق او ظهر
 طالب بالزيادة والثاني يتبع العقد والثالث ان كانت الاجارة سنة فما
 دونه لم يتاثر العقد وان كان اثر بالزيادة من ادونه انتهى والاعتماد في القضا
 على ما قاله الشيخان في الغالب كما قاله شيخنا ابن زياد والسيد السهروردي
 وشيخنا ابن زياد فبما صورهما رجل اجر من اخر ارضا من مائة سنة معلومة
 كسنتين سنة ثم اجرها المستاجر من اخر مدة اطول من المدة التي استاجرها
 فهل تبطل الاجارة الثانية في الجميع ام تتحقق الصفقة فتصح في قدر مده
 وتبطل فيما زاد عليها **اجاب** الحكم في ذلك انه تتحقق الصفقة
 فتصح في قدر مده وتبطل فيما زاد على ذلك وفي فتاوى الكمال الرداد انه ما يؤخذ
 منه ذلك انتهى وهذه الفتيا الاخيرة هي الموافقة للمعتمد في الفتاوى الذي قد
 الشان في تقرير الصفقة من البيوع فتكون هي العتق في الاجارة في قوله
 المسئلة المسبوق عن صاحب فيما بقي له كما مر ولا يقع الاجارة فيما زاد على ذلك
 كما في مسئلة ما اذا اشترط الواقف ان لا يوجر اكثر من سنة فاجره اكثر في السؤال
 فان المسائلين في الحكم سواء هذا هو المعتمد في حكم الاجان الاخيرة كما انق به شيئا
 المشار اليه اخر ارحه الله تعالى وهو الحقير الحسن يعقده عليه والله عز وجل اعلم
مسئلة في الاجارة هل بشرط العقد المتاحرين ان كانا على منافع دار ارض
 ولا بد من ذكر الدار والارض والمدة المعقود واذا كان على عمل معلوم فلا بد من
 ذكر ذلك العمل العتد عليه ويعين ان الاجرة وذكر حلوله او تبطله او تأجيله
 حتى لو لم يذكر ذلك لا يصح الاستيجار حتى عمل الاخير من غير استيجار لا يكون
 له الاجر وماذا يلزم على من سلم شيئا الى معلم لتعلم القرآن العظيم ولم يشترط

اصطلاح
الحكام

الندم على الافتاء
المخالفة لفتوى
الشيخين

تقرير الصفقة

العلم على الافتاء
المناجزة

المعلم على الدافع اجرا معلوما بل كان يسلم اليه ما جرى به العرف واستمرت
 به العادة لاهل البلد من المشاهدة في كل شهر والاعباد في كل عياد والمتعارفين
 فيما يسلم للفسح في كل سورة من القرآن من غير شرط من المعلم على الصبي ولا
 طلب من المعلم لذلك ثم بعد مدة رأى ابوا الصبي نقله الى مكتب آخر نحو الفساد
 لا سراج به ذلك بالمكتب الاول فهل عليه التقاد في ذلك امر فليحتم اجرة للمعلم المذكور
 في مدة مكتب وذلك في معلومة من غير عقد اجارة مع تسليم ما يفوز وتسلية
 امر لا يلحقه شيء واذا ارسل المعلم في طلب الصبي وادعى انه قد انتفع معه
 في معلومته فوعده ابى الصبي ذلك المعلم بشئ الى مدة فهل يكون الوعد له وما عليه
 يجب عليه تسليمه ام لا افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل
 ان من اراد ان الاجارة فها يجوز فيه الاجارة الصيغة كالبيع وهي **اجاب**
 كاجرتك وقبول فري كقبليت ولا بد من ذكر المجر كالدار والحيثيين
 المتاجرين ككاف الخطاب وكذلك لا بد من ذكر العمل المتاجر لا جله
 كما متاجرته لحياطة هذ الثوب مثلاً او اما الاجرة فلا في الاجارة العينية
 كاجارة العقار حكم الثمن فيجوز فيه الحول والتاجيل والتقسيم ولها في اجارة
 الدمة حكم راس مال السلم من الحول وقبضها في مجلس العقد فاذ احل احد
 هذين بطلت الاجارة ولو عمل الاجير من غير استيجار ولا مقتضا للاجرة
 كما قصده وان ارضيك لم يستحق في مقابلته ذلك اجرة واذا سلم الصبي المذكور
 وابى المعلم المذكور وقال ان سلمه الى لم تجز بينه وبين المعلم المذكور
 صورة اجارة في تعليم المذكور ولا ذكولة الولى ما يقتضى الاجرة في ذلك كما
 ارضيك فيها عليه من القرآن وكفى ذلك بل سلمه ساكتا وقال علمه وكفى ذلك
 فلا اجرة له وان اعتاد العمل بها ما اكرم به المعلم المذكور من تسليم ما جرى به
 العرف من الشهور والاعباد وغير ذلك فلا يقوم عن الاجرة ولكن لا يستحق
 ولا جرة الا بما ذكرنا انفا واذا اخرج لولي الصبي نقله الى معلم اخر فله ذلك وان
 لم يكن ثم لذلك فانه والله ناظر في امره بالمصلحة بالامانة التي قلدها عليه
 فلا للمعلم المذكور اعتراض عليه في ذلك ولا التقاد ولا يجب على ابى الصبي المذكور
 الوفاء بما وعده به المعلم المذكور والصورة ما ذكر لان الوعد غير لازم
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** لو شرط الاجير على كسب الكسب بعد تمام عقد
 الاجارة فتأبى الاجير بالاحرام باج عن المتاجر عنه واتي بجميع اركان الحج
 وواجباته وسجاته ثم تخلف منه وتلبس بالاحرام بالعمرة ثم فرغ منها فهل

العتار للمعلم في التحسين والعياد

الصيغة من اركان الاجارة

الوعد غير لازم

يستحق الكسب المشروط له ويجب على المتاجر الوفاء به ام لا **اجاب** لا يستحق
 الاجير المذكور الكسب المذكور ولا يجب على المتاجر الوفاء به والصورة ما ذكر
 اذ ليس ذلك بشرط صحيح بل وعد والوعد لا يجب الوفاء به بل يستحب الوفاء به
 فيستحب للمتاجر الوفاء للاجير بالكسب المذكور لذلك والسد عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن رجل يملك أرضاً مزدة رعاها من اجرة معلومة باجرة معلومة فأتت
 الموجر في اثنا المدة عن ورثة جازين لميراثه فهل يجب للدورث المذكورين على
 المتاجر المذكور اجرة باقية المدة ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يتفصح عقد
 الاجارة بموت الموجر المذكور والصورة ما ذكر والاجرة تملك بالاعتد ويستحق
 قبضاً بتسليم العين الموجرة فحيث كانت الارض المذكورة في قبض المتاجر
 وجب للدورث المذكورين عليه اجرة الباقية من المدة كما ذكرنا استحقاق قبضهم
 قبضهم بذلك والسد عز وجل اعلم **سؤال** اخر عن ما ياخذ من نظار او قاف
 الكهات من ريف العجور ومنفعة الطعام خارجاً عن واجب مسهم الاجرة
 هل ذلك حق لازم للحراث بالطريق الشرعي وللنظار مطالبتهم به وعلمهم
 الوفاء بذلك وهل يكون الاخذ له من النظار ما جوراً وهل يكون فعله بذلك حجة
 لمن بعده ام لا ولان حراثا نسي من ذلك في محض العادة لهم وتسلفهم انهم لا
 يودون شيئاً من ذلك واراد بعض النظار والمتاجرين الزامهم فله ذلك محققاً
 عليهم بما ياخذ من ذلك من غيرهم هل يكون ذلك حجة عليهم فيما ذكرنا لطريق
 الشرعي وتسمع دعواه لذلك ويجاب عليه بياض مخالفاً للصورة هذه ام لا
 بينونا الحكم الشرعي فيها ذكرنا افتونا ما جورين لا عد ملك المسلمين **اجاب**
 رحمه الله تعالى اتنا على الحراث للاراضي المذكورين الاجرة المسماة في عقد الاجارة
 الشرعية اذا كان ثم عقد وان لم يكن عقد فاجرة المثل لمدة بسطهم عليه وما
 يطلبه النظار خارجاً عن ذلك من ريف العجور ومنفعة الطعام لا يجوز شرعاً
 لانه ليس بحق على الحراث سوا نفود وذلك ام لا واذا اخذه بعض النظار
 من الحراث لا يكون حجة لمن بعده فلا تسمع دعواه بذلك ولا يجاب عليها
 باجاً وما لم يجب شرعاً لان ذلك زيادة على الاجرة المسماة في عقد الاجارة ان
 كان ثم عقد وعلى اجرة المثل ان لم يكن وسوا كان من جنس الاجرة ام لا وسوا
 كان طعاماً وعجوراً ام لا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل نصب على ثياب
 نصبه عليهم من له ذكر شرعاً والحق ان لهم ارضي تزوج فبسط عليها خوقان

ما ياخذ من نظار او قاف الكهات من ريف العجور ومنفعة الطعام

ريف العجور ومنفعة الطعام

الظلمة عليها او المتغلبين عن تسليم اجرة المثل او كسب المتاجرين لها خوفا منهم
 انهم بسطوا عليها وطلب منهم اجرة المثل تسبوا في ايديهم وايدى الايتام المذكورين
 بوصف اراضيهم للظلمة والحال انهم يصحون المتغلبين واركب صاحب
 الشريعة المطهرة اعزها الله تعالى عليها رجلين خبيرين يزارعه تلك الارض
 فقدر فيها اجرة المثل مدة بسطه عليها وشهدا بذلك وثبت ذلك كله لدى نائب
 الشريعة المطهرة اعزها الله تعالى وحكم بذلك ثم بعد ذلك انفق عليهم ذلك
 وغيره من موجودهم على الوجه الشرعي ثم اختار من بعد ذلك ما لا معلوما بطريق
 الشرعي بعد ان استغرق الاتفاق وغيره ما يحصل لهم من الاجرة المذكورة
 وموجودهم ما يحتاج اليه لنفقتهم وكسوتهم اللائقة لهم وبما مثلهم رجا حصول
 غلة تخدم لهم ثم انفق المال المتراض وحاسب عليه ما دون له شرعا
 عن الايتام المذكورين فيما ذكر فهل رجع المنصوب المذكور فيما يصدق
 فيه من المال المتراض على الوجه الشرعي على تركه الايتام المذكورين وهل
 يجب الى ذلك ام لا **اجاب** وجهه تعالى اذا بسط المنصوب المذكور
 على الارض المذكورة خوفا مما ذكر كما ذكر جاز ذلك له بل قام بواجب شرعي لظهور
 مصلحة ذلك وكونه الاحسن وقد قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز ولا تقربوا
 مال اليتيم الا بالتي هي احسن واري احسن مما فعله المنصوب المذكور في نحو ذلك
 فاذا مضى المنصوب مدة بسطها عليها لما ذكر فاركب حاكم الشريعة المطهرة
 اصلحه الله تعالى الخبيرين المذكورين وقدر فيها اجرة المثل في المدة المذكورة
 ولو في كل سنة على حريتها وشهدا بذلك لديه وثبت به الثبوت الشرعي
 وحكم به الحكم الشرعي صح ذلك على الطريق الشرعي ثم اذا انفق عليهم ذلك وغيره
 وكساهم مما ذكر على الطريق الشرعي وانفذه برى من ذلك جميعه ثم اذا
 استغرق الاتفاق والكسوة ما ذكر واحتاجوا الى النفقة والكسوة وراى
 المصلحة في الاقتراض لهم لاجل ذلك فاقتراض رجا حصول غلة كما ذكر
 جاز له ذلكا ثم اذا انفق ذلك عليهم وكساهم به ولم يزد لهم من الغلة ما يفي
 بذلك اولم يتحصل لهم منها ما يفي بذلك **فطلب** رب الدين بدنيه ولازم عليه
 فضى من تركه الايتام المذكورين فاذا بلغوا وانفك الخرج عنهم وجب عليهم
 قضاؤه لتعلقه بينهم وحلفهم من حيشة قيام الولي المنصوب المذكور
 مقامهم في تدبير ذلك لاقامة الشرع له كذلك لا سيما اذا حاسب المنصوب
 المذكور ما دون له شرعا فانه زيادة في تأكيد ذلك وتقريب ما هناك والى ذلك

مسئلة في رجل له مخرج من الاملاك السلطانية يملك فيها عتاقا وما له قيمة
 مات وترك العتاق ثلثه من بعده وهو ثلثة ذكور واثاث فهل يكون
 قسمته على اربعة اسهم لكل رجل سهم ولكل بنتين سهم وتكون قسمته وسيلته الى
 قسمه العتاق المشترك بينهم فاذا قلتم نعم وبسط على الارض المذكورة احد
 الذكور وسقاها وبذر فيها بذرا من غلات يملكه من دون اخوته حتى استغنت
 غلته وسلم جميع ما سوب فيها من الساقى والعمود والكايين وغيره من الكوا والارضية
 فهل يجب على الباسط اجرة حصص اخوته من العتاق المملوك لهم وهل طريق
 معرفة ذلك ان يقوم اجرة مثل الارض المذكورة مع وجود العتاق المحترم المشترك
 بينهم فيها وتقوم اجرة مثله وهي فارغة من العتاق المذكور فيكون الفرق بين الاخيرين
 حصة العتاق الموجود في الارض المذكورة فسلم اليهم الباسط ورثته ان كان قد
 مات ثلثه اربعة والحال ما ذكر والله عز وجل اعلم **اجاب** وجهه تعالى
 يكون قسمته العتاق المذكور بعد ثبوت وجوده في الارض المذكورة ملكا للورثة
 المذكورين سبب الارث ممن ذكر على اربعة اسهم كما ذكرتم اذا بسط على
 جميع العتاق المذكور احد الذكور كما ذكر وجب عليه اجرة حصص اخوته منه
 لهم مدة بسطه وهي ما تنتم اليه الرغبات فيما ذكر بشهادة عدلين من اهل
 الخبرة بذلك كما اني بذلك العلامة الطنيد اوى رحمه الله تعالى والى **مسئلة**
 عن رجل كان له دار ومعه للاستقلال وقفا على جهة فعسنة وترك لها
 مستقلا لها في حال حيوتها رجلا كاملا هو ابنه في الواقع فقام المستقل للدار
 المذكورة فيها مستغلا لها ياد وانقضا مدة حيوتها ثم لما انتقل الى واسع رحمه الله
 تعالى اشجارها المستغل المذكور باجرة مثله من له ذلك شرعا ولا يزال
 مستغلا على ذلك مور ياتجه اجرة المثل الى مستحقها وعامرا ما شعث في الدار
 المذكورة من النيران صلة منه للواقف المذكور كونه عصبته الورثة له فلو
 نازعه في الدار المذكورة اجنبي وزاد في اجرتها مصادرة للاجير فيها هل يجب
 الاجنبي الى ذلك ويذهب يد ابن عم الواقف لها غنة ام تكون هي اولى به من
 الاجنبي باجرة مثله بينونا الحكم الشرعي في ذلك وافقنا ما جوب **اجاب**
 رحمه الله تعالى يحرم على الاجنبي منازعة المستاجر المذكور في الدار المذكورة
 والا ذينة والمصادرة له فيها بالزيادة عليه في اجرتها التي هي غير مقبولة شرعا
 والصورة ما ذكره يات بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اي
 في ديننا ولقوله صلى الله عليه وسلم من اذى مسلما فقه اذاني ومن اذى فقه اذى الله تعالى

اذا بسط بعض
الورثة

قسم العتاق

المصادرة لزيادة
الاجرة حرام لهدم
الحديثين

رواه الطبراني ولا يكلف المتاجر المذكور بالزيادة المذكورة ولا يجل اجابة
 الاجنبى المذكور الى ذلك ولا رفع يد المتاجر المذكور عن الدار المذكورة
 واذا انقضت مدة اجارة المتاجر المذكور فيما ذكر كان اولى باستيجارها
 باجرة مثلاً من غير الزيادة المبدولة على وجه المضاررة كما قاله شيخنا
 المحقق وجيه الدين عبد الرحمن زيارحه الله تعالى واسعد وجهه العلم **مسئلة**
 فيما طردت عادة اهل الجبل فيه وهو انهم يوجرون السكوب الجديد حق
 الحوت باجرة معلومة وان المتاجر يكرث بالسكوب حتى يستحق بحيث انه
 يستعمله وهو ثلثه ارطال فيذهب رطلين فهل يجب النقص او لا يجب
 ككونه ما استاجره الا بثلث الاستعمال ويكون مثل المتعار اشتراط الانتفاع
 مع بقا العين او لا يضمن المتاجر النقص كونه ما به باقية فتقصوا بيوتها
 لنا ذلك وكذا كذا سيدي من اجل البيع الفاسد اذا انفق المشتري على
 البهيمة والعبد او غيرها فهل يرجع بما انفق ام لا وهل لا فرق بين كونه
 عالم بفساده ام لا وكذلك اذا انفق على زوجته بطن انها حامل فبانت غير
 حامل فقالوا يرجع وهذا فرقا بين العلم والجهر والمسئلة الطاهرة انهما
 من واحد اختلفا ما جاز من بالدلائل والنفوس **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يضمن نقص السكوب المذكور حيث كان النقص بالاستعمال للمتاجر له
 لانه ما ذون فيه كالمستعار والنقص حصل سنة فاشبهه ما لو قال اخ
 اقتل عبدي فقتله فانه يهدر وقول السائل زاده الله تعالى عليا وكذلك
 يا سيدي من اجل البيع الفاسد اخ انه لا يرجع المشتري المذكور على بايعه
 بما انفق على المبيع الذي فسد عقده البيع فيه كالعبد والبهيمة وغيرها
 وان جهله الفساد وكما جزم به في العباب والروض بتعالى صحة الامام
 المروي في زيادته من الروضة لانه شرع في العقد على ان يضمنها فهو كالموكل
 فاسدا وانفق ثم فوق بينهما لا يرجع بشئ وكذلك في الزوجة المبانة الحامل
 يجب عليه نفقة بسبب الحمل سواء علم به او جهل ولهذا كومت مدة لم
 ينفقها فيه يصير ديناً عليه ولا يستحق بضمها كما صرحوا به لعموم الآية وهي
 قوله تعالى وان كن اولات حمل ولانها مشغولة بماهة فهو يستمتع برحمها فصار
 كما لا ستمتع بها في حال الزوجية اذ النسل مقصود بالزواج كما ان الود مقصود
 به واما لو انفق عليها بطن الحمل لبان خلافه فانه يرجع عليها بما انفق كما صرح
 به الامام زكريا في شرح الروض بتعالى لروضة لان السبب الموجب لذلك لم يوجب

لا يضمن نقص
السكوب

المشتري فاسد
لا يرجع بالنفقة

ولا عبرة بالظن المتبين خطاؤه فالماخذ في هذه غير المأخذ في عدم الرجوع بنفقة
 المبيع الفاسد كما يعلم ذلك مما ذكرناه فظهر بذلك انها ليس من واحد
 والله اعلم **مسئلة** في رجل اكترى من اخر من بلد الى بلد اخر ذهابا وايابا
 فذهب به الماكترى الى البلد التي اكترى الجبل اليها فجاوز به الى بلد اخر بينه
 وبين البلد الذي اكراه اليه مثل ما بين البلدة وبين البلدة التي انشا السفر
 منها افتونا ما جزم من ما ذاب على الماكترى المذكور ولو انه عاد بالجبل المذكور الى
 بعض الطريق فمات ما ذاب عليه افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجب
 على الماكترى المذكور شئ لان يده يد امانه وانما جاوز به الى بلد اخر بينه وبين
 البلد الذي اكراه اليه مثل ما بين البلد الذي ذهب به من بلد وبين البلد الذي جاوز
 به من بلد وهو قدر الاياب وقد جزم في العباب بتعالى روضه بان الماكترى اذا جاوز
 قدر الاياب لم يضمن الدابة التي استاجرها الى مكان ذهابا وايابا ولا يلزمه كما جاوز
 اجرة لانه يستحق قدر تلك المسافة ذهابا وايابا على انه يجوز العدول الى
 مثل الطريق المعين قاله الامام زكريا في شرح الروض والله اعلم **مسئلة**
 عن رجل ارث من ارضين معلوم وتاجر من افعها وهي مغروسة بنا وتبعض
 ثمره التي في مقابلة الاجارة مدة سنين افتونا هل يصح ذلك او لا فاذ اقل
 بعدم الصحة كونه الارض مشغولة بالنفوس البن هل يجب عليه رد ما قبض
 من ثمره البن وماله الا دية ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى انما ارثان الرجل
 المذكور للارض المذكورة فصح وانما تاجر لها والحال انها مغروسة بنا
 كما ذكره في غير صحيح واما قبض الرجل المذكور لثمن البن المذكور فغير جائز له
 لعدم صحة الاجارة كما ذكر فيجب عليه رد ما قبضه من ثمن البن المذكور وبن
 كانت باقية وان لم تكن باقية قبضها ولا يستحق على الراهن الا دية الذي ارث
 به ما ذكره الله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل استاجر من اخر ارضاً معلومة
 مدة معلومة وجعل فيها حورا فانتهت مدة الاجارة ونشجر اكور باقى في الارض
 فهل للموخر المذكور رفع يده المتاجر وطلب قطع الشجر المذكور ام سقى يد
 المتاجر على الارض وعليه اجرة المثل ام على الموخر قيمة صيب الحور المذكور افتونا
اجاب رحمه الله تعالى اذا انتهت الاجارة والشجر المذكور باقى في الارض كما
 ذكر غير الموخر المذكور بين ثلثة امور اما القطع مع ضمانه للارض وهو
 قدر التفاوت بين قيمته قايما ومقتوعا او التمسك بالقيمة عند الملك وبما على
 فيها كونه يستحق القطع او التمسك له باجرة مثله كما اقتضى ذلك كلام الشيخين في الصحيح

ليس من واحد

شرح الاجارة

وغيره قال ذكر يا وهوقياس نظاره اي كالشفعة والشفعة انما هي واقف به شيئا
المحقق ابن زياد واعتمده وقرره والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل تحت يده
ارض من قوفة على جهة معينة يملك فيها عينا محترما له قيمة وضعه فيها
حتى هل يكون احق باستيجارها من غيره حتى لا يكون لنا ظر الجهة المذكورة
تاجيرها من غيره قبل ارضنا به في عناية ولا يجب على الرجل المالك للعنا
في الارض المذكورة والآن له في البسط عليها واقامة مصالحها وسلبها
على السيل العادة فبسط عليها اعتمادا على اذنه ثم ان لنا ظر اجرها من غيره
هل يكون تاجيرها من الغير غير صحيح حتى لو ثبت ذلك عند الحاكم وطلب ما كان
العنا من القاضى اصله الله تعالى رفع يده المتاجر الثاني عن الارض المذكورة
يجب الى ذلك والصورة هذه امر لا افتقرا ما جاورين **اجاب** رحمه الله تعالى
فغير الرجل المذكور او لا باستيجارها من غيره لما ظهر فيها من المصلحة باحدث
العنا المحترمة المذكورة ولا يجوز لنا ظر عليها تاجيرها من غيره قبل ارضنا به
في عناية ولا يجب عليه ان يملك عناه غيره ولا يجبر على ذلك ولو اجبرها لنا ظر
من غيره قبل ارضنا به في عناية لم يصح تاجيرها فاذا عاند لنا ظر واجرها
وانتبت صاحب العنا بعنايه فيها كما ذكر لدي حاكم الشريعة المطهرة وطلب
منه رفع يده المتاجر الثاني عن عناية الموجود في الارض المذكورة اجابه
والصورة ما ذكره الزمعي المتاجر الثاني ان يرفع يده عن ذلك فان ائتمل
فذلك والا عذره بما راه قاصدا له عن ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم انصر
اخال ظالم او مظلوما والله عز وجل **مسئلة** في شخص استاجر جماعة
كل واحد على انفراد على قراءة شيء معين من كتاب الله العزيز ففاضلت
الاجرة على فاضل الحيات فقرأ شيئا من القرآن واهداه ورفع الي من استاجر
عنهم فهل يكتفيه ذلك في الكرج عما الزم امر لا فاذا قلتم بانه يكتفيه فهل
يجب باشتراك المهدي لهم في ذلك على المتاجر المذكور اجرة في باقي المدة
او لا **اجاب** رحمه الله تعالى لا ينبغي عقد الاجاره بموت الماجر المذكور
والصورة ما ذكره الاجرة يملك بالاعتد ويستحق قبضه بتسليم العين المجره
فثبت كانت الارض المذكورة في قبض المتاجر وجب للورثة المذكورين
عليه اجرة الباقي من المدة كما ذكر لا يستحق قبضهم بذلك والله عز وجل
اعلم **مسئلة** في مكلفين يملكان منفعة الارض من ذرعه فزارها احبها
مدة معلومة منفعة سهم معلوم منها له في المدة المذكورة ثم مضى على ذلك حتى

والاستيغار القارة

استغفروا وانقصت المدة فلا حرجها المزارع في ذمتها دين فرض فطلبها به
حيث فاحد هذان ارضه سهمه عام ما قبالا كعامه الماضي والآخر اذن له في اثاره
سهمه فبسط ما ذكر على الارض المذكورة وحجها ثم لما تم حجرها فاجاه رجل
من الناس بغير برها راعيا انه يزار عها من الاذن للاجنبي في البسط عليها
فساله الاجنبي عن ذلك فامره بما الحكم الشرعي في ذلك اللازم لما ذكره والصورة
هذه **اجاب** رحمه الله تعالى اذا حجر الاجنبي المالك الارض المذكورة
حكم المزارعة المذكورة من احد المكلفين المذكورين وحكم الاذن من الآخر
صار حجره محترما بحكمه ما ذكره فاذا زرع الآذن المذكور شيئا اخر على حصته
من منفعة الارض المذكورة فزار عته غير صحيحه لانه لا ساق الا انتفاع
بالارض المذكورة دون عنا الحجر المحترم المذكور فلا يجوز للرجل المفاجي
المذكور البسط على الحجر المذكور ولا يعتبر كونه محترما كما يوجد ذلك من
مولد شيئا المحقق الوجيب بن زياد الملقب بيزيد العنا والله سبحانه وتعالى
اعلم **مسئلة** في رجل استاجر رجلا على الحج عن مورث له سماء في الشهر
الحج على ان يحرم بالحج عنه من الميقات الشرعي وينوي الحج عنه ثم ياتي بجميع افعال
الحج بعد الاحرام بال مبلغه عشرة دنانير ذهب احمر وفي الوزن منها خمسة
دنانير بالصفة المذكورة بحكم الكلول وخمسة دنانير بالصفة المذكورة يسلمها
اليه عند مقته من الحج وتم العقد على ذلك ثم بعد كزومه طلب الاجير
من المتاجر الخمسة الدنانير الحالة فقال ابيع بها سكر او اسلمها فشكر على رجل
في بلد اخر فقال له المشتكى عليه الكتب كذا في وكيل ان يقرض المسافر
المبلغ من المتاجر واسلم اليك الخمسة الدنانير ان جيتني بكتاب من الوكيل
المكتوب اليه انه وصل من الاخر سكر الخمسة دنانير ذهب فلما وقف الوكيل
على الكتاب سئل المتاجر ان يوصله السكر المسافر المبلغ المذكور فقال الكتب
الي موكلك انه قد وصله السكر وانا او صله اليك فكتب الوكيل الى موكله
بذلك فكتب الموكل الاخر كتابا الى رجل في بلدة اخرى تسلم اليه الخمسة الدنانير
فلم يسلمها اليه فحج الاجير ورجع وطلب المتاجر بتسليم العشرة الدنانير الذهب
الذي استاجر بهما فهل يجب عليه تسليمها اليه لكونه لم يحصل بينه وبين الاجير
عقد على سكر معين ولا راه ولا شاهدة والصورة هذه **اجاب**
رحمه الله تعالى يجوز في هذه الاجارة قولنا تفريق الصفة على يساوي سانه
فيصح فيها هو مقابل الخمسة الذهب الحالة التي هي بحكم الكلول كما ذكره ويسد

الحجر المحترم

في مقابلة الجهة المجهولة الاجل وهي التزامه الى عند مقدمه من الحج
 وذلك بناء على ان الاجرة في الاجارة المذكورة حكم الثمن وان الثمن يجري
 فيه حكم تفريق الصفقة وهو المعتبر بناء على ان الاجارة تجري فيها حكم تفريق
 الصفقة وهو العمل لصدق الضابط في تفريق الصفقة على ذلك وهو
 كما قال ابن حجر في شرح العياد والاسيوطي في الاشباه والنظائر في عقد
 يشمل على ما يقبله وما لا يقبله ولصدق بشرط الضابط المذكور على ذلك ايضا
 وهو كما قال الاسيوطي في الاشباه من شروط تصوره تفريق الصفقة
 ان يكون الذي يبطل فيه العقد معينا بالشخص والحريه انتم وهذه الجهة
 المجهولة الاجل مما يبطل العقد فيه وهو معين بالحريه وهما هو حريه
 فيما قلنا فما قاله الاسيوطي في الاشباه وهو كما تفريق الصفقة في الثمن
 تفريق في الثمن ومن ذلك اذا شرط الواقف ان لا يورث الوقف اكثر من سنة
 مثلا فزاد لنا شرط على ما شرط في مدة الاجارة وهي سنة كان راد على نفسه وانفق
 الشيخ ولي الدين الغزالي بالجلال بالكل قيا ساعلى مسئلة الرهن وهي ان
 يورث الرهن مدة تزيد على محل الدين فيبطل في الكل على الصحيح وافق
 قاضي القضاة جلال الدين البلقيني بالصحة في القدر الذي شرطه
 الواقف انتم وجزم به في العياد وذكر المسئلة الزركشي في قواعد وقال
 لم ارفه في نقلها والظاهر انها على خلاف تفريق الصفقة حتى يصح في الشرط
 وحده وقال الغزالي ايضا والمخج التخرج على تفريق الصفقة انتم وهو
 انتم لان الاجارة بيع للمنفعة بالاجرة كما قال بذلك العلامة السمعيل المقرئ
 رضي الله عنه وغيره وما ذكره السائل وقته الله تعالى من اتفاق الاجير والمؤجر
 والوكيل والمستاجر على كيفية ما ذكر في السكر فذلك جميعه ليس فيه عقد
 شرعي ملزم على ما ذكرناه في جريان حكم تفريق الصفقة في ذلك بسبب الجار
 في ذلك ولا جبر فان فسخ الاجارة رجوع على المستاجر المذكور باجرة مثل حجة
 المذكور فاذا طالب الاجير المستاجر بذلك جميعه وجب عليه ايضاه لذلك
 لما ذكرناه من عدم وجود عقد شرعي في السكر منع عن ذلك والله اعلم
مسئلة عما يستحقه ارباب الوصايف بالمساجد على حرات الارض
 الموقوفة عليها اهل حراتها من القسور التي يعقد لهم بها النظائر احدها
 امر ما يجعله طائفة المندوبين كايضا بن عمر في امر اجرة المثل مدة بسط
 الحرات عليها وهما من الطعام او من النقد الغلب وهما متعلقة بغير

ضابط تفريق
الصفقة

ما يستحقه ارباب
الوصايف
والاجار

الحرات امر بد معهم وهل للنظر ابر الحرات عن شئ من مسمى ما عقدوا
 به اجرتها للحارثيين او للمندوب فعل ذلك ويكون على ذلك شايين وتجبر على
 قبول فعلهم ارباب الوصايف اجمعون وليس لهم الامتناع عن قبول ذلك
 فان اصرروا على عدم القبول لما ذكره عصوا وكما بنا ائمين وهاتين ومن الحرات
 يفعل المندوب عن المسمى اذا عتدت به الاجرة واجرة المثل حيث لم
 يكونوا للاراضي من نظارها او مستحقين منفعة مستاجرين بينون الحكم
 الفرضي المخج فيما ذكره المذكورين وعليهم اجرة **اجاب** رحمه الله تعالى
 اعلم ايها السائل ان الحرات المذكورين اذا بسطوا على الاراضي الموقوفة المذكورة
 بغير اجارة صحيحة شرعية وجب عليهم اجرة مثل ما بسطوا عليها من مدة بسطهم
 عليها اعلاها منفعة من نقد البلد الغالب وهو ما شتمه ائمة الربعات
 في المدة المذكورة بشرطه من الحريه بذلك لا الضرايب المسماة بالقسور ولا
 ما يجعله طائفة المندوبين كايضا بن عمر في امر الاجرة بسطوا عليها من مدة بسطهم
 عليها باجرة مسماة في عقد صحيح ولو ضاربة المسماة بالقسور اذا كانت اجرة
 اجرة المثل قالوا يجب المسماة كما في فتاوى شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن
 ابن زباد رحمه الله تعالى فانه قال فيها الذي يمتثل على قواعده الشريعة المطهرة
 انه ان كان الحرات للارض مستاجر الارض الموقوفة من ناظرها باجرة
 مسماة لمدة مسماة فعليه المسماة الذي استاجر به وان كان لا يستاجر بها من
 الناظر وانما هو بسط عليها كغالب حرات اراضي الواقف المستولين عليها
 استبلا المال فيجب عليهم لكل مدة بسط عليها من غير استيجار اجرة مثل
 اعلاها منفعة اذا كانت الارض يتفع بها لمنافع متعددة واما الاقتصار
 على الضرايب التي هي دون اجرة المثل فذلك بعيد عن القواعد الشرع واما
 تعين النقد في اجرة المثل فن افق ببيعة الامام الجليل احدث بن موسى عجل
 رضي الله عنه وقال لانها من المثلقات التي لا مثل لها فتضمن بالقيمة والامام
 الارزقي وقال وقد غلط في هذه بعض الحكماء فقال يلزم من الشئ المعتاد
 انتم وتبعها على ذلك العلامة الكمال الورداد والعلامة الطنبك اوى شيخنا
 المحقق ابن زباد رحمه الله تعالى واما يجعله طائفة المندوبين من غير
 نذر موجب لذلك ضمن له ذلك شرعا فانما يجعله على طريق الاصلاح بين الحرات
 وصاحب الارض كما قاله خاتمة المحققين سيدي الحد اجد المرجد اي فلا
 يلزم احدها قبول قسور ولا العمل به ولا يجوز الحكم به ولا الزام به لانه كما قال

في البسط لا عقد
اجرة المثل

الاقتصار
على الضرايب

غلب بعض
الحكام

مشبهه في شحه الكبير لغة القول بغير علم بل بالحذر والظن انما فلا يجوز
 ولا نفع الشدة به وهذا اقل العلامة بحم الدين يوسف المقدسي باله اذا
 طلب المتولي من بعض النضاه ان يعين له خا رصا من الناس بعد له
 في ذلك ويعلم معرفته بذلك فله ان يتدبر في ذلك ولكن ليس هو حكمه
 عليهم ولا هو ملزم ولا قوله لازم لهم انما ويبعد قول من قال ان
 المباشرة بقدر حصه اجرة المثل للارض لانه انما ينظر عا لبا الى الزرع
 الموجود فيه وما تحمله من الطعام او الى ما فيه من صالب فيقدر ما تحتمل
 ذلك من الطعام لا يسقا طه او الى ما يحصل في الزرع من المحنة بخلاف
 اجرة المثل فانها كما نقله العلامة الطنطاوي في فتاويه عند الكمال موسى
 الرداد فحمة المنفعة والاصح انها اي القيمة المذكورة ما تنسب اليه
 رغبات الراغبين في انبثا عها اي المنفعة بالنقد وكما قال العلامة الطنطاوي
 في فتاويه ايضا بعد ذلك اجرة المثل هي ان تقدم منفعة الارض بما
 يرغب به الراغب فيها من نقد البلد لا لما عند الاجارة به انما يشترط في
 ذلك وما وجب من الاجرة المستحقة او اجرة المثل فهو متعلق بزم الحراث
 لا بتدويرهم لانه جهة الوقف عليهم ليس للنظار ولا للمأذونين ابر الحراث
 عن شئ من ذلك والصورة ما ذكره اذا فعلوا شيا من ذلك لم يوجروا عليه
 بل بما يؤان عليهم ان ذلك باطل ولا يجبر ارباب الوظائف على قبول فعلهم
 المذكور بل لهم الامتناع عن ذلك ولا يعصون ولا يأمرون بالامتناع عن ذلك
 اذا نحن لهم ولا نثم موجب لذلك ولا يبر الحراث عن شئ مما وجب عليهم ما ذكر
 او لا لا يقبل المأذونين المذكورين لعدم جواز ذلك لهم هذا هو الحكم
 الشرعي فيما ذكره المذكورين وعليهم اجمعين والله الموافق للصواب
 والله اعلم **مسئلة** فيمن اجرا رضة بعشر فامدة معلومة الا ابتدا
 والائتيا باجرة معلومة القدر والخص والصفة والاجل فاستغناها
 المستاجر في المدة فهل عثرها على المستاجر على مقتضى مذهب الامام
 الشافعي رضي الله عنه كما قال صاحب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
 خلا لما قاله المذكور وخجته في ذلك ان العثر في الخارج وهو المستاجر
 كما تقرر وفي المزارعة عنده هي رطل عشر حصه المزارع على المزارع
 في حصته والحجة في ذلك ما قد ساه امر لا واذا كان لرجل ارض في بلدة
 جرت عادة اهلها ان يسطروها وحروا سفلها سلم الى مالكها قد را معلوما
 من الغلة جرة بذلك العادة المطردة فماذا يكون حكم العثر فيها هل يكون

يجب انقاضي
 الخارج ليس

ين

على حسب احر الخارج فكون عثر ب الارض من العثر بقدر ما يتحصل له من
 غلها وعلى الباسط منها بقدر ما يتحصل به من غلها امر لا سوا كان العثر
 يو جد في تلك الحرة طعاما او نقدا او الصورة هذه افتقنا ما جرين **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم عثرها على المستاجر في بقا به فيها كساب المالك لها فيجب عليه
 ذلك مع الاجرة كما عليه اكثر العلماء لعدم الاجار ولا انها حقان اختلفت سببها
 في جبا كما في قيمة الصيد وجزا ئه وهذا هو الموافق لقول صاحب الانام
 كما ذكر وجب العثر على المزارعين معا ان كان الحب المتحصل لهما نصابا
 ووجبت شروط الخلطة فيه ووجب الزكوة ايضا فيما يحصل للباسط على
 الباسط فيما يحصل له بما بذره فيها ان كان نصابا لا على صاحب الارض
 لانه المالك العين للخارج من ذلك وعلى يد اجرة المثل الارض لما كذا ولا يجب
 عليه فيها عثر لان كلا من ذلك له سبب في جبا ولا فرق في ذلك بين ان يوجد
 العثر في الجهة المذكورة طعاما او نقدا او الصورة هذه والله عز وجل اعلم
مسئلة في ارض موقوفة لله تعالى على مسجد لله تعالى وفيها بيوت سكنى
 ودكاكين والبناء الاعلى مملوك والساحة وقف للمسجد المذكور وبسط
 جماعة محصورون على ارض الوقف وجعلوا فيها ابنية علوية بغير اجرة
 من المذكور والحال ان المسجد المذكور له ناظرها ضر من له ذلك شرعا
 ولم يبطل اجرة لناظر المذكور ومعنى لهم مدة من السنين المذكور
 البسط والتعدي على ارض الوقف فهل يلزمهم اجرة المثل مدة بسطهم
 على ما ذكره المدة المذكورة وهل يلزم الناظر المذكور رفع المذكورين
 الى حاكم الشريعة لمطهرة ويلزمهم الحاكم المذكور اصلحه الله تعالى
 اجرة المثل حيث ثبت ذلك بالطريق الشرعي ويثاب على ذلك **وجب**
 على الناظر المذكور السعي والقيام بمصلحة الوقف بكل ممكن من الوجوه
 الشرعية والرفع والسعي الى حاكم المسلمين وولاية الامور صلحهم الله تعالى
 ويأثم بالسكوت على ذلك وهل يلزم من سكوت الناظر المتقيد من
 عن المطالبة المذكورة لمن ذكر سكوت الناظر للاخرا م لا يلزمه ذلك الثواب
 الجزيل بالنقد الجميل افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يلزم الباسطين
 المذكورين اجرة مثل ما بسطوا عليه من ارض الوقف المذكور مدة بسطهم
 عليها مع ما قد حصل عليهم من الاثم بسطهم على ذلك لتخريب تعديهم المذكور

علم ما ذكره غير اذن من له ذلك شرعا فيا مروه الناظر يرفع بنائهم عن ذلك ابيهم
 عما هناك فاذالم يفتلوا لقل له وجب عليه ان يرفع امره الى حاكم الشريعة
 المطهرة وفقه الله تعالى واذ اصح ذلك لدي الحاكم المذكور باقراره والشك
 الشرعي وجب عليه الزامهم السليع عن الارض المذكورة ورفع ايديهم عنها
 لتعديهم وظلمهم بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق
 وحب بسطهم عليها من السنين المذكورة ويشاب الحاكم على ذلك الثواب
 الجزيل بالقصد الجليل وجب على الناظر على الارض المذكورة السعي والقيام
 بصلوات الوقت من المسجد المذكور وما هو موقوف عليه من الارض المذكورة
 وغيرها بكل وجه ممكن غا ذكره وغيره وبالله التوفيق والباسطين
 المذكورين والسكوت عنهم فيما بسطوا عليه من الارض المذكورة لانه ما دام
 باقيا على ولاية النظر على ذلك مختارا للتعاقد فهو ملزم لدفع التعدي
 عليه وغيره من المفسد كما قاله ابن حجر الهيتمي في نحو ذلك فيما يتعلق بالبيت
 ومن الرفع المذكور السعي في رفع المتعديين المذكورين كما ذكره وطلب
 اجرة المثل منهم كما ذكر ولا يلزم من مفسدة النظر المتقدمين بالسكوت
 كما ذكر من غير مانع ان يرتكب الناظر الاجر بللك المفسدة بالسكوت المذكور
 فان ذلك غير جائز وايضا في ذلك مدهاهة وساعة على الظلم والعدوان
 الذي عنهما شر عامع ما في ذلك من التادية الى اندراس الوقت باستمرار القلب
 عليه مع طول مدة المودي الى ذلك جهالة الوقت فيجب على الناظر القيام
 في ذلك جميع كما ذكر لئلا يترك الاجر الجزيل بالقصد الجليل والله اعلم شرعا
 كما ذكر او ذاك معصية منه والله عز وجل اعلم وصحح على ذلك الفتوة من سبي
 ابن ابراهيم الضجاعي بما صورته **اكياب** صحيح والصورة ما ذكر من ان
 المولى للمذكور كجهل حاله والافتات احكامه فيما وافق الشرع للحاجة لئلا تعطل
 مصالح الناس كما نقله الشبان النووي والرافعي عن الامام الغزالي واسمائه
 والله عز وجل اعلم **فهر** رخص السائل التصحيح المذكور على المحجب او لا
 فكتب ما صورته قول المصحح ولا بعد احكامه الخ خلاف اداب المفتي المحجب
 فضلا عن المصحح الذي يطلب منه التقرير والتأييد فانهم كما قالوا لا
 رضى الله عنهم يكتب اكياب صحيح او هذا اجواب صحيح او جوابي مثل هذا
 او هذا اقول اي فقط اللهم الا ان يحتاج الى الحاق قيد او شرط

المداينة

اداب المصحح

بكتب

فالحاجة ضروري ليس شافيا لذلك بانه قالوا في المتصدر للفتا انه يكتب جواب
 ما في الرفع وايضا قوله اذا علم حاله نفذت احكامه للصورة مفهوم من
 الجواب نصرا للحاق ذلك من يحصل الحاصل وهو ما يستلزم في الكلام ومنها
 سواله في التشكك او ضعف الافهام وفقنا الله واياه لزوم طريقة الحق والسلام
 وحجت الجهر والاعلام والله سبحانه وعالي اعلم **مسئلة** في اهل بلدة لم يهاجروا
 بعد ادخال الاطعمه فيها بغير ما يعلمه لكل عن يدخل فيها وعند استئجار
 ذلك بغير المتعاقدان مدة السنة كاملة وجوب العادة لهم هناك وان المستاجر
 اذا اراد اخراج طعامه قبل انقضاء المدة سلم السعي فيها كما وان استرقاها
 فذلك ان وان بقي في البيت الذي استأجره ما اذله فيه من الطعام سنة اخرى
 لزمه فيها المجر فوق سمي الاجرة نصفها ايضا فلوان سافر الشئ من ذلك
 اخرج طعامه المستاجر المدي لا يخله في البيت المستاجر لئلا يترك حرجا على حاجته
 اهل البلد المذكور ويلزم المستاجر منه قيل انقضاء السنة هل للمدعي مطالبة
 المستاجر بجميع اجرة السنة في جميع طعام المستاجر الذي دخله البيت المستاجر
 لذلك جريا على عادة اهل البلد المذكور ويلزم المستاجر ايضا المخرج جميع ذلك
 والصورة هذه **اكياب** رجه الله تعالى البيوت المدة لما ذكر ان كان الاستجار
 صادرا على ما يتعارفه غالب اهل البلاد من قوله لصاحب البيت ساجعل طعامي
 في البيت معك او مدي بعتك او محضتك او بيتك وانا على ما الناس عليه او على ما
 الناس عليه او يعطيك ما يعطيك الناس وما اشبه ذلك والحال ان عادتهم ضارب
 معلومة في كل حين يدخل ما ذكر في مدة سنة او بغير المتعاقدان مدة سنة
 كاملة فهو اجارة فاسده ولكن ذكر المستاجر ما ينقض الاجرة كالوقال ادخل هذا
 الطعام بيتك وانا ارضيك فلصاحب البيت اجرة مثل مدة بقا الطعام فيه
 سواء بقي في كل المدة المعينة او اكثر او دونها او لم يكن غير مدة وان كان الاجارة
 لا كالمبيت اجارة صحيحة مستوفية للشروط وقد رث المدة سنة مثلا وسلم المجر
 البيت او نحو الى المستاجر ومضت السنة وهوت يد تقرررت عليه الاجرة
 المسماة كلاً استعمال كوال بيت بجعل الطعام فيه ام لم يستعمل بذلك المدة المذكورة
 او استعماله بعضا دون بعض فان مضت المدة المعينة كالسنة المذكورة
 واستمر الطعام المذكور او بعضه في ذلك مدة سنة اخرى ففيه اجرة
 مثل مدة بقائه في ذلك لا تنقاه بذلك في المدة المذكورة بغير اذن مستحقة والله اعلم

التقار

شر الاجم

مسئلة في جماعة حصل بينهم وبين غريم لهم الصلح والاتفاق بعد التنازع والشقاق صورته اقرار الغريم المذكور للجماعة المذكورين انه ليس له عليهم دعوى ولا مطالبة لا بعين ولا بدنه ولا بدنه في ذمتهم ولا بشئ من منافع الاراضي والاعينة المذكورة تنفعها منهم ولا بالنذور ولا بغيره واقر له الجماعة المذكورون ايضا انهم ليس لهم عليه دعوى ولا مطالبة لا بعين في يده ولا بدنه في ذمته ولا باجرة ولا بفيل ولا بكتير والحال ان الغريم المذكور تحت يده ذمته يسكن هي ملك للجماعة المذكورين يستحق تنفعها الغريم المذكور بطريق صحيح شرعي حال كونه تنفعها مطلقا مستثنى من ملكها شرعا فاستاجر بعض الجماعة المذكورين الغريم المذكور على نحو نصف الامنة ومنعه الانتفاع بها وبني فيها بغير رضى المندور له بنفعها فهل يحصل بذلك بعض المبادرة المذكورة بين الغريم المذكور والجماعة المذكورين كلهم ام بينه وبين المتعدي بالمنع والبناء فقط بعد ما ذكره ام لا يبينوننا حكم ذلك جزا كماله حيا واحسن اليكم

السؤال بحاله ولو ان المتعدي بالبناء المذكور سد باب الذممة المعقودة واحد بابا غيره في سعة الغريم المذكور بحيث يطلع على عوراته بغير رضاه فهل يجبر على سد ما أحدثه وعلوق الباب المعقود ام لا يبينوننا ذلك **اجاب** رضى الله عنه اذا بسط بعض الجماعة المذكورين على نحو نصف الذممة المذكورة التي يستحق الغريم تنفعها بالطريق الصحيح الشرعي مطلقا ومنع الغريم الانتفاع بذلك وبني فيها بغير اذن المستحق للمنفعة المذكورة ولا يحصل بذلك بعض المقاررة المذكورة بل يجب عليه اجرة مثل ما تعدى عليه مدة بسطه بغير وجه شرعي ان كان لمدة بسطه اجرة واذا سدد المتعدي بالبناء المذكور من الذممة المذكورة المعقود بغير اذن الغريم واحدث بابا غيره في سعة الغريم المذكور بغير اذنه ايضا ورضاه وجب عليه فتح الباب الذي سده وعليه ارضى ما يتصل من سعة المستحق للمنفعة المذكورة بفتح الباب الذي تعدى بفتحها والله عز وجل اعلم **السؤال** بحاله فلو كان قد ثبت شرعا سابقا لاقرار المذكور او لا ان الباسط المذكور او لا ان الباسط للغريم المذكور بجميع ما ثبت له في ذمته فلا بد من غيره بغيره شرعا وقيل المندور له ذلك فلو حال كونه نذرا مطلقا فهل النذر المذكور صحيح باق على اطلاقه ولا يحصل بطلان الثبوت به المذكور بمجرد الاقرار المذكور او لا اذا ثبت بعد ذلك للنذور العلوم دينيا معلوما على احد الجماعة المذكورين

٢٤١

اول السؤال اد غيرهم مثلا فهل المندور له المذكور المطالبة بالدين المذكور ويستحقه ويحكم له به وليس للنذور منه شئ حيث اقر له النذور المذكور وصادق على بقا النذور المذكور بعد صدور التنازع المذكور قبل ثبوت الدين المذكور والحال ان النذور المذكور نذر لله ايضا للمندور له المذكور بان يتحمل عنه جميع ما ثبت عليه من الحقوق اللازمة من الدين والاجرة وحقوق الزوج من النفقة والكسوة والسكنى من قبل الجماعة المذكورين فهل النذر بالتحمل صحيح وهل للمندور له المطالبة بكل ما ثبت للنذور المذكور سابقا لاقرار المذكور على العين بعد استئثار النذور المذكور او لا ويستحقه ويحكم له به بالطريق الشرعي له ام لا **افقنا اجاب** رحمه الله تعالى النذور المذكور صحيح باق على اطلاقه ولا يبطل الثبوت به المذكور الاقرار المذكور اذا اقر له النذور المذكور وصادق على بقا النذور المذكور بعد صدور التقارر المذكور ولا فاذا ثبت بعد انشاء النذر المذكور للنذور المذكور دينيا معلوما على احد الجماعة المذكورين او لا وغيرهم مثلا استحقته المندور له المذكور فله المطالبة به ويحكم له به وليس للنذور منه شئ سواء في ذلك قبل التقارر المذكور وما ثبت بعد واذا نذر لله تعالى النذور المذكور للمندور له المذكور بان يتحمل عنه جميع ما ثبت عليه من الحقوق المذكورة من قبل الجماعة المذكورين فالنذر صحيح كما افتر به شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن ابن زيار رحمه الله تعالى فيها لو نذر يتحمل ما ثبت على فلان من الدين قليلة كانت وكثيرة والله عز وجل اعلم

مسئلة عن حارث ارض وقف لله تعالى يده عليه مترتبة بنقلة عرفية واجرة شرعية فمن له ذلك فزارعها بالثلث انسانا مدة سنة كما مله ثم غرسها فيها عطبا فلما انقضت مدة المزارعة اذرع الارض المذكورة حارثا المذكور بنفسه بعد ان حجرها وسقاها وحده وفروع عطبا كون ذلك يزيد في ثمانية فلما بدا صلاح العطب بعد حصاد الزرع اراد الحارث مطالبة شريكه فيه ثلث اجرة مثل الارض التي سلمها الى مستحق منفعة الارض في السنة التي اذرعها فيها فهل له مطالبة الشريك بذلك بالطريق الشرعي ويجب على ثمانية بها والصورة هذه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى ليس للحارث المذكور المطالبة للشريك المذكور بما ذكر بل اذا انقضت مدة اجارة الحارث المذكور فعلى الشريك اجرة مثل حصته من العطب المذكور في الارض المذكورة لمستحق منفعتها واذا لم ينقص مدة اجارة الحارث المذكور فله اجرة المثل في الحصة المذكورة

نذر يتحمل ما ثبت من الحقوق صحيح

لا التلث المذكور بخصوصه من غير زيادة ولا نقصان والله عز وجل اعلم
مسئلة عن شخص له النخل على ارض موقوفه استاذن حارثا في تقدير
 اجرتها منه فاذا انشاظر لعدل من عدلا المسلمين في ذلك فقد ركب اجرة
 مثلها فكلوا النخل ذلك وطلب ان يقاسمه في ملكه من الاصول والفروع
 فهل له ذلك بينونا ما يجب على الحارث المذكور بعد بذل اجرة المثل لاعدله
 المسلمين **اجاب** وحده الله تعالى اعلم ايها السائل ان تقدير العدل المذكور
 الذي من قبل الناظر المذكور لما ذكره كذا ذكر ليس بواجب الاتباع ولا يلزم
 الناظر ذلك لانه ليس بشئ شرعي ولا حكم به حاكم شرعي بل تقور على
 جهة الاصلاح بين الحارث والناظر وانما التقدير المعتبر في اجرة المثل
 في الارض المذكورة هو ان يشهد عدلان حريان مقبولان شرعا باقرب
 به وتتناهي الرغبات فيه من اجرة المثل في الارض المذكورة لذي حاكم شرعي
 وثبت ذلك لديه فحينئذ يلزم اتباع المذكورين لذلك وحكم الحاكم المذكور
 علمه بذلك تقويم لمنفعة الارض المذكورة كتقويم الاعيان فتصح
 التثابة به وحكمه به وجب على الناظر العمل به ولا يجوز للحارث التخلف
 عنه واما المقاسمة فيما ذكر فعرفيه ليس بلام شرعا بل يجوز بالمرضاة على
 الوجه الشرعي اذ كان فيه منفعة لجهة الوقف ولا يجبر الحارث عليه
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** هل يجوز استخدام الشريف او لا وهل سدان
 الحر يحضن سائس وهل في قوله تعالى لم يطعمهن انش قبلهم ولا جان
 دليل على انهن يحضن ام لا افتونا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى الاولى
 عدم استخدام الشريف اجلا لاله واحتراما لاصله الطيب وصيابة عن
 الارل لانه اعلم **مسئلة** في رجل استدان من رجل اخر ستة الاف
 سلما في من الدراهم التي كانت رايحة ثم كسرت فزمنه يوم استدانته
 بذلك قطعة ارض مزروعة معلومة عندها العلم الشرعي واجرها عليه
 مدة ست سنين معلومة الابتداء والافتاء ثم مات الراهن وانقضت مدة
 الاجارة فبسط المستاجر المذكور بعد ذلك مدة سبع سنين غصبا فهل
 يلزمه اجرة مثله في مدة بسطه عليها وما جابوا الوارث بها من عرض دينه
 فاذا قلتم نعم وادعى المستاجر المذكور انه استاجرها من المورث
 حال حيوته مدة سبع سنين غير المدة الاولى واجابه الوارث بالانكار
 واحضر المدعي مسطور الدين المذكور فيه اجارة السنة السنين الاولى وفيه
 الحاق صورة واجر المورث على المستاجر المذكور الارض المذكورة

تقدير العدل لا يجب
 اتباعه ولا يثبت
 على جهة الاصلاح
 بين الناظر والحارث

استخدام الشريف

سبع سنين من غير ذكر ابتداء ولا انتهاء هل يكون غير كاف في ثبوت ذلك المالم
 يتم المدعي بيينة عادلة تشهد ان المورث المذكور اخذها بملكه مدة سبع سنين
 بعد انتهاء المدة الاولى ابتداء وهاكذا وانتهى وهاكذا باجرة مبلغا كذا فلوعجز
 المستاجر عن اقامة البيينة على ذلك وادعى ان المورث قد ركب له منفعة الارض
 مدة بقا الدين في ذمته وانكر الوارث هل يكفي احصاء المذكور في ثبوت ذلك
 ام لا يكفي وهل يبقى النذر بعد موت الناذر كما افق به الكمال الرداد ام لا يبقى
 ويتبين موت الناذر على ما قضى به نبيخ الاسلام احرين عمر المرحوم رحمه الله تعالى
 وتقع به ولو طلب الدين دينه هل يجب على الورث رد مثله ان كان باقيا او قيمته
 من الذهب في اخر يوم كانت فيه رايحة افتونا ما جرين لا عديكم المسلمين
اجاب رحمه الله تعالى اذا بسط المستاجر المذكور على الارض المذكور بعد ذلك مدة
 سبع سنين غصبا لزمه اجرة مثله في مدة بسطه عليها كذا ذكر ولا يحاسبه الوارث
 كذا ذكر بل على كل تسليم ما هو الواجب عليه مما ذكر لا ختلاف واجبهما لان الدين
 المعرض الواجب رد مثله ان كان موجودا ولو كان قد ابطله السلطان فالواجب
 في البسطية كذا ذكر اجرة مثل كل مدة من بعدها من سنين البسط كذا ذكر واذا
 انقطع بعد التقويم من ذلك وجبت قيمته ذهبا في وقته كما يوجد ذلك من العباب
 وغيره واما الصورة الملحقة فلا تكون كافيته في ثبوت ذلك الا ان يدعى ويقيم
 بيينة المدعي المذكور في مدة معلومة الابتداء والانتها باجرة معلومة وانه
 سمع منه ذلك سوا كان ذلك مدة بسطه كذا ذكر او وقف ذلك او زيد من ذلك
 لان القصد علم المدعي اي تكون الدعوى معلومة للمدعي والحاكم الذي لديه
 الدعوى والمدعي عليه ويصح تصوير كل من املك كورين لما ذكر وما يترتب
 على ذلك من الاحكام فيما يجري من اقرار او ثبوت او غير ذلك واذا ادعى
 استاجاره مدة السبع المذكورة باجرة معلومة او ثبت بذلك شرعا يتبين عدم
 وجوب اجرة المثل واذا عجز عن البيينة بذلك فادعى ان المورث المذكور
 نذر له منفعة الارض المذكورة كذا ذكر لم تسمع لنا قضية الدعوى الثانية
 للاولى وعلى تقدير صحته بان كان ادعاه او لا وثبت به شرعا وما **الناظر**
 فقيه اختلاف بين المتأخرين من الاماميين المذكورين وغيرهما من قبلها
 وبعدها والذي اعتمدناه وافق به تبع العلامة الشريف حسين بن عبد الرحمن
 الاهد رحمه الله تعالى انه لا يبطل النذر بموت الناذر لان المندور به يملكه
 المندور له بالنذر قبل القبض ويستقر الملك فيه بالقبول اللفظي او ما

شروط الدعوى

عدم المناقضة

لا يبطل النذر
 بموت الناذر

يشعر بالرضى به فاذا استقر لم يبطل بالرد واداء المستقر يبطل بالرد
 بالاعراض كما قال بعض المحققين وايضا اذا رخص منه ذلك في حال
 الاعراض للشرع عليه فيا كاهو واضح واذا طلب الدائن دينه المذكور
 وجب على الورثة قضاء وهو رد مثله ان كان موجودا وان لم يوجد قيمته
 ذهبا وقت الطلب لانه وقت استحقاقه والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 في مكلف يستحق دينه معلوما في ذمة فريضة يرضى من ردة معلومة
 لديها العلم الشرعي ما دونها في قبضه مقبوضه فبعض مثلها عن جهة الرهن
 ثم اجرها رهنها مدة معلومة باجرة سلمة في مجلس العقد الى الرهن
 المذكور فزرعها مرفعتها في بعض مدة الاجارة فنادى في ذلك الموجه المذكور
 وذكر بعض الدين وعقد الرهن والاجارة ولا يثبت بينهما ثم حلف على انكاره
 واراد مطالبة الباسط المذكور باجرة مثل الارض المذكورة مدة بسطه
 عليه فهل تكون الاجرة فيها له من نقد البلد الغالب في انهم وقت من المدة
 ام يكون ذلك من انفس النقد المتعامل به في بعض المدة افتونا **اجاب**
 رحمه الله تعالى تكون اجرة المثل في ذلك من نقد البلد الغالب وقت الطلب
 لانه وقت استحقاقها وهي للفصول كما ذكرنا ذلك فيما اذا غاب كل من
 المعارض والمعارض منه عن محل الاقراض وكان للعرض مونة وقت الطلب
 لما ذكرنا الله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل استاجر ارضا مودعة مدة معلومة
 باجرة معلومة من مالكها ثم ادناه مسمى الاجرة حينئذ ثم زرعا بعد في ماضي
 الارزمنة واجرة مثل كل معاد منها في ذلك الزمن خمسة دراهم من النقد السابق
 فلوان الموجه لذلك انكر عقد الاجارة ولا يثبت عليه واراد اجرة مثل ارضه
 في الوقت من الباسط عليه في الزمن الماضي هل يكون له في كل معاد خمسة
 دراهم من دراهم الوقت عوضا عن الدراهم السابقة ام تكون له قيمة
 الدراهم السابقة ذهبا حتى يطلب والصورة ما ذكر بينونا الحكم الشرعي
 واقنونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان العبرة
 في اجرة المثل فيما ذكر ونحوه لما تنشا في الرغبات في الزمن الماضي
 فاذا كانت اجرة مثل كل معاد من الارض المذكورة في الزمن الماضي
 المذكور خمسة دراهم من النقد ان يوفيه مثلا كانت هي الواجبة الان
 وذلك ان العبرة في الاجرة المذكورة بحالة استئجارها من الارض وقت
 المذكورة لانه وقت وجوب القيمة العينية المثلثة فان العبرة في قيمة ما

اجرة المثل نقد من نقد
 البلد الغالب وقت
 الطلب

اتلافها من النقد الغالب فيه لانه وجب وجوبها على مبلغها فان كان ذلك النقد موجودا
 وجب على الباسط الايفاء له لصاحب الارض المذكورة وان ابطله السلطان
 لما ذكرنا ان لم يوجد النقد المذكور فقيمتها ذهبا وفيه طلب الاجرة المذكورة
 لانه وقت الاستحقاق وهي للفصول والله اعلم **مسئلة** عن رجل قيم على
 يتيم من قبل القاضي لرجل في ذمة القيم المذكور دينا مبلغه ثلثون مثاقيل طعام
 بيتي سالم العيوب حاله في ذمته بسط هذا القيم المذكور الدائن المذكور
 على محرت اليتيم المذكور من ارض بيت المال مدت ثلاث سنين بثلثين مثاقيل
 طعام ليتنع بذلك وبما فيه من العنا في المدة المذكورة وعليه تسليم كوافها الدوايه
 في المدة المذكورة بتسطا عرفيا وقبل الباسط المذكور ثم احال المتسبط
 المذكور لليتيم المذكور وقبل القيم الحوالة لليتيم على ذمة القيم المذكور
 بالثلثين الثمن الطعام التي يستحقها عليه وذلك في مقابلة اجرة عتد اليتيم المذكور
 وقبل القيم الحوالة لليتيم المذكور بما ذكرنا على نفسه من جهة ما ذكرنا بعد
 ذلك مات القيم المذكور فهل يبقى المحرث تحت يد الباسط يحكم البسيط المذكور
 المدة المذكورة ويستحق اليتيم الثلاثين الثمن في تركه القيم يحكم احواله ام سطر
 البسيط ويرجع الدائن بدينه في التركة ويتفسخ احواله لئن ذكرنا عن جهة ما ذكرنا
 افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ونقنا الله وبارك
 للصواب ان البسيط المذكور من القيم المذكور للرجل الدائن المذكور
 عما ذكرنا غير صحيح لانه اجارة فاسدة فاحوالها هو في مقابلة البسيط المذكور
 على كيفية ما ذكرنا غير صحيحه فاذا بسط الرجل المذكور على عتد اليتيم المحرث
 المذكور مدة اجارة وجب عليه اجرة مثل مدة بسطه عليه ويرفع به
 عنه وجوبه ولا يستحق اليتيم المذكور الثلاثين الثمن المذكورة في تركه القيم
 المذكور لما ذكرناه من عدم صحة الحوالة المذكورة ودين الرجل الدائن المذكور
 اعني الثلثين الثمن المذكورة باق في ذمة القيم المذكور يتعلق بتركته من بعد
 وفاته والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل تحت يده ارض سلطانيه بحرثها
 والى جانبها مشرحة فحرت الرجل المذكور بطن الشرح المذكور ورزعه
 فلهو بكون له ذلك ام لا ولو ان السيل جعل فاي بالتراب ويحبس بسبب
 الزراعة المذكورة حتى ارتفع بطن الشرح المذكور وخيف عليه الخراب
 بسبب ذلك واحتاج الى عمرة جانبها المذكور وتعليته فهل يجب على الرجل
 عمرة المحل المذكور ونسف ما احبس من التراب في بطن الشرح بسبب

قيمة النقد المتفق
 ذهبا

البسيط من القيم
 غير صحيح لانه
 اجارة فاسدة

عام

حريته المذكور وجب على ولي الامر اصلحه الله تعالى وقصره عن زراعة الشجر
 المذكور ورجعه عن ذلك ام ما حكم في ذلك افتونا ماجورين **اجاب**
 رحمه الله تعالى حيث كان بطن الشجر اصله من الارض السلطانية المذكورة
 واستاجر الرجل المذكور ذلك مع الارض ممن له ذلك شرعا جاز له ذلك
 وان لم يستاجر ذلك البطن لم يجز له ذلك وان كان البطن المذكور من شجر
 هو من الارض التي من الحقوق العامة للمسلمين لم يجز له ذلك لما روي
 من القيس بن بك في انتفاع من له حق في ذلك واذا زرع الرجل في البطن
 المذكور فحصل بسببه احتباس التراب كما ذكر وخيف منه ما ذكر وجب عليه
 اي الرجل عمدة المحل المذكور الزراعة في ذلك وادون وانته فرفع به من له
 ذلك شجرها المذكور ان حصل جوابه بسببه وجب عليه ايضا نفس ما احتبس
 من التراب كما ذكر وحيث لم يجز للرجل المذكور الزراعة في ذلك وادون راعته فرفع به
 من له ذلك شرعا الى ولي الامر اصلحه الله تعالى وطلب قصره عنه ورجعه لرجل
 ذلك عليه بالطلب وكذا يجب عليه اذا علم بذلك من غير رفع عامه من القيام
 بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل ضمن على
 اخرا رضاء من الضاحي بشي معلوم وشترط عليه اكرها فلم يفعل شيئا فيها اشترطه
 عليه فحصل فيها المطر فبذر الضامن فيها البذر من عادة تلك الارض ان لا يرى
 فيها الزرع الا بالمطر فلم يحصل المطر فيها بلغ الزرع مبلغا يمتنع به منه بطعام
 فهل يلزم الضامن الاجرة الموعنة او لا وهل يرجع على صاحب الارض
 ما اكره فيها او لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا اجر الرجل المذكور الارض
 المذكورة من الضاحي المذكور مدة معلومة بشي معلوم وشترط عليه ما ذكر
 فلم يفعل ذلك فلا يحصل المطر فبذر المستاجر فيها البذر وكان في العادة
 في تلك الارض ما ذكر فلم يحصل المطر في او ان عادة يثبت للمستاجر الخمار
 فان اختار الفسخ تقدر عليه فسطا مضي من المدة من المسمى فان لم
 يختار الفسخ بل مضى على اجارته فعليه المسمى بتقدير مضي مدة الاجارة
 المذكورة وان لم يفعل شيئا منها شرطه مما ذكر لتقرر الاجرة بمضي تلك المدة
 واما ما شرطه من اكرها فان فعله وانتفع به في الزراعة انتفاع مثله
 فلا يرجع به وان كان لم ينتفع به كما ذكر رجوع بما زاد على ما انتفع به على الرجل
 المذكور كما قاله شيخنا في فتاويه ومعنى اكرها حرثها قال ابن الاثير والراجح
 يقال اكره الارض اي حرثها والاكره الحفر به الا كراي الزارع

الانها من الحقوق العامة

اكره اذا انتفع به لا يرجع به وان لم يرجع

شرطه

لاحتار الارض التي راعها **مسئلة** لو ان صاحب عتامة مزم في اراض
 موقوفة امتنع من الاستيجار باجرة المثل وانما يريد الاستيجار بالاجرة
 التي كان يستاجر بها او لا التي هي دون اجرة المثل والحال ان الرغبات قد
 زادت في الارض المذكورة فهل يجبر صاحب العتامة على اخذ قيمة عتامة من
 الناظر ويوجرها على الراغب المذكور البازل لاجرة المثل او لا افتونا ماجورين
اجاب رحمه الله تعالى اذا امتنع صاحب العتامة من استيجارها باجرة
 مثلا واراد استيجارها به ونهاك ذكره والحال ان الرغبات قد زادت في الارض
 اجبر صاحب العتامة على اخذ قيمته من الناظر حال كونه مسلما ذلك من غلة الوقت
 او من قرض متفق منه باذن القاضي ليرجع به عليه ليكون وقفا على الجمهور بطريق
 التبعية للارض اذا كان ذلك مصلحة للوقت لم يوجرها على الراغب المذكور
 البازل لما ذكر من اجرة المثل التي تنهت الرغبات اليها في الزمان والمكان
 التي صارت حينئذ قيمة متفق عليها ولا يكون حدوث العتامة المذكور سببا في تعطيلها
 ونقصها عن ذلك لان مبني اهل حرره غالبا على الاحسان فلا يكون سببا
 في الضرر والحرمان وهذا مصلحة للوقت وهي واجبة حينئذ والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في رجل يستاجر ارضا موقوفة على مسجد لله تعالى من ناظرها
 باجرة مثلا ويحرثها ويوزعها ويؤدي الاجرة المعلومة الى الناظر المذكور
 وله على ذلك مدة تسنين متواليه فلو ان ناظر الارض المذكورة
 اراد رفع يد المستاجر المذكور من غير وجه شرعي والحال ان الواقف شرطا تقدير
 الحارث المذكور فهل يجوز للناظر المذكور رفع يده عن الارض المذكورة او لا
اجاب رحمه الله تعالى اذا كانت يد الرجل المذكور على الارض المذكورة بوجه
 شرعي من اجارة او شرط الواقف في جلب الوقف اعلم بتقدير الحارث
 المذكور عليه بوجه شرعي لم يجز للناظر المذكور رفع يده عن الارض المذكورة
 لما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل استاجر من اخرا رضاء معلومة
 مدة ثلاث سنين مزارعة والحال ان الارض المذكورة وامره تحتاج الى
 عماره فاذن صاحبها للمستاجر المذكور في عمارتها اذنا صحيحا شرعا فعهد
 المستاجر المذكور الى الارض المذكورة وعمرها واصرف في عمارتها ما لا
 كثيرا فهل يرجع المستاجر المذكور على مالك الارض المذكورة بما اصرفه فيها
 حيث انقضت مدة الاجارة واراد لما ذكر رفع يده عنها بمجرد الاذن الصحيح
 او لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا عمر المستاجر المذكور الارض المذكورة

يجر صاحب العتامة على اخذ عتامة

لا يغير شرط الواقف

يرجع صاحب
العقار المأذون
في زيادة القيمة

رجع المستاجر على مالكها بزيادة القيمة في الارض الحاصلة بسبب عمارة
لا بما صرفه فيها كما هو صريح موقوف شيخنا الملقب بزيل العناد ما اذا كانت
الارض موقوفة فلا يرجع الا اذا عدا بادن القاضى كاجرى عليه الشيطان
وجزم به في العباب وقرره غير فيسحق الرجوع لما زادت به قيمة
الارض بسبب عمارة على رافع الوقت واما اذن صاحب الارض فلا يلقى
معا كان ناظرا عليها او حارثا لها او مستقلا لها واستحقاق الرجوع بذلك في الارض
المملوكة والموقوفة اذا صدرت العمارة فيهما على الوجه المقتضى للرجوع
شرا لا يتوقف على القضاة الاجارة وعلى رفع يد عنها لكن لا يجوز الاستماع
بالارض الا بعد ارضائه في عناية الذي احده بالوجه الشرعي ولا يصح تاجر
الا بعد ذلك والله عز وجل اعلم **مسألة** عن رجل له عمارت في ارض
مردوعة موقوفة يستاجرها من الناظر عليها باجرة معلومة فجاء رغب
ان يستاجر الارض المذكورة بالكثر من الاجرة التي كان يستاجرها صاحب العنا
فهل لناظر التاجر على الثاني بعد ارضاء صاحب العنا بعنايه ام لا واذا اراد
صاحب العنا ان يستاجرها بالاجرة الزايدة فهل هو اخق من غيره ام لا واذا اشاع
صاحب العنا من الاستيجار بالاجرة التي كان يستاجرها فهل يجبر على قبول
عنايه لكون الاجرة الزايدة في مصلحة الموقوف ام لا كيف الحكم افتونا بما جرين
اجاب رحمه الله تعالى ليس لناظر ان يجبر صاحب العنا على اخذ قيمة
العنا ويوجرها على غيره والحال ان صاحب العنا باذل اجرة المثل وان رغب
في الواجب المذكور بالكثر من اجرة المثل الذي كان يستاجرها صاحب العنا
لماني ذلك من تفويت مال محقق في مقابلته متى قد افتقر بذلك شيخنا
المحقق ابن زباد رحمه الله تعالى وقال فيه على ذلك السراج البليغ في نظير ذلك
من ملك الباقي الارض الموقوفة واخذ من قول العلامة الكمال الراد في فتاويه
وليس لناظر تاجرها من غيره قبل ارضائه في عناية فمفهوم ذلك ان الارض
لا يكلف ذلك وايضا فلصاحب العنا غرض صحيح في ايفاء عناية وهو كونه
اخق باستيجار الارض من غيره بسببه اذا كان ثقة مليا باذلا الاجرة الارض
غير متقلب ولا مما ظن بها ولا شئ منها وانما يكون الاينا صالح للموقف من تسليم
الناظر قيمته الى صاحب العنا لانه يزول بعض الزمان ويبدل بعض الاستعمال
ويسف الترخع فلا يبقى فلا يحتاج الناظر الى تسليم شئ من قيمته بعد زواله
اشكال واما اذا رضى صاحب العنا باخذ عوض عناية ورغب غيره المذكور

عن
ابن زباد
في العمارة

العنا مع الاتفاق
والتاجر

ابن زباد

بالزيادة التي ليس فيها ضرر وكانت المصلحة للموقف في التاجر عليه جاز
لناظر تاجر الارض على باذنها بعد ارضائه في عناية والله عز وجل اعلم
مسألة في رجل استاجر دمنه موقوفة على مسجد معلوم من ناظر ذلك المسجد
باجرة معلومة وبني فيها واستمرت تلك الاجارة فتقدم العهد ومضى ذلك
الناظر وجافا ظاهرا وطلب من المستاجر المذكور قد رازا ايداع الاجرة
الاولى او يطلع بنيانه الذي فيها والحال انه لو قطع بنيانه الذي فيها
قد لا يرغب في استيجارها بالقدرا الذي نقله المستاجر المذكور فهل يكون
ابقا بنيانه فيها بالاجرة المتقدمة او لم ينال من القلق لاني ذلك من قيام
المصلحة للجهة التي هي وقف عليها اذ الوقت ومال التيمم يراعي في المصلحة
ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى حيث انقضت مدة الاجارة المذكورة
وتقدم العهد كما ذكرنا فنقضت المصلحة ببقية البنا المذكور باجرة
المثل ما يتساوى الرغبات اليها في الدمنة المذكورة زمانا ومكانا فقد اشهد
اهل الخبرة بذلك **وجب** على الناظر ايفاءه باجرة المثل اصلح للمسجد
المذكور كما افق بذلك شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن ابن زباد رحمه
الله تعالى والله عز وجل اعلم **باب** **الحالة**
مسألة

هذا مقتضى المصلحة
بالموقف ببقية البنا
استمع له

باب احياء الموات مسيلة في رجل له قطعة

ارض من ذرعة يمتدح السقي من قطعة ارض لرجل اخر حرت قطعة لرجل
 الاخر التي اذا صحت الماتر من الى قطعة الرجل المستحقة للسقي فحان
 مالك القطعة المستحقة للسقي من الاخرى ان ياتي المابغة والقطعة العليا
 حزاب فصب قطعتة بسبب ذلك فرفع به الى القاضي وادعى عليه ان في
 قطعة سفلى تستحق السقي من قطعة لهذا العليا وان قطعة دامة
 لا يضمن الماء واخاف ان تصلب قطعتي بسبب ذلك واسال منك الزامه
 ان الة مسقة حزاب قطعتة تجلب مصلحة سقي قطعتي السفلى منها
 فلم يحبه القاضي الى ذلك فلوجا الماء وغل القطعة العليا وخرج منها حزابها
 فغطل على صاحب السفلى منفعة ارضه سنة بسبب ذلك هل يلزمه باجرها
 ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يلزمه اجرة مثلهما والصورة ما ذكر
 لان تركه ما هو واجب عليه صار سببا لوسا ب ارضه وفوات النفع
 بها فيما ينفع بها فيه اخذ لرجوب ذلك من العباب وشركة وغيرهما والله
 عز وجل اعلم **مسيلة** في رجل واثر كاملين لها حرت من اراضي بيت المال
 ما صلة بينهما ارضاه اجنيا بسهم معلوم مدة معلومة واذا ناله في ان يجر
 دامر الحزاب بما احتاج اليه من ماله ليرجع بذلك عليها ففعل ذلك حتى
 جاسيل الوادي الذي سقيته فدخل فيه حرت فحرم ما شئت فيه من الحزاب
 المزارع المذكور واستند عاما الوادي اليه فسقاه الله تعالى فبعد باعت الاثر
 عنها على اجني مبلغ من الطعام الموصوف موجلا الى انها مدة المزارعة
 فاؤتت له ان ينفع فيها بسهمها في الحرت المذكور وانكرت ما اذنت فيه
 لمزارعها ومن ارضها له فتشهد عليها منا صفها في ذلك بالاذن والمزارعة
 فلوان مزارعها رفعها الى الحاكم الشرعي وادعى عليها ما ذكر واستشهد عليها
 به منا صفها المذكور وشهد له عليها لا ذلك وسال الحاكم الشرعي فيه الواجب له
 وعليه فما الحكم الشرعي في ذلك والصورة ما ذكرنا **اجاب** رحمه
 الله تعالى اذا رفع بالمرأة المذكورة مزارعها المذكور الى الحاكم الشرعي وفقه
 الله تعالى وادعى عليها انها اذنت مع ان الذكر المذكور كما ذكر ليرجع عليها
 كما ذكر وانته فعل ذلك واستشهد عليها منا صفها المذكور وشهد له بذلك
 والحال انه مقبول الشهادة قبلت بشا دته لعدم ثبوتها في ذلك ثم اذا سال
 الحاكم الشرعي بعد تمام الثبوت لديه الحكم الشرعي عليها بذلك يكون الحكم عليها

تغيب السقي
 واجاب العزم
 فيه ما فيه
 تراجع شرح
 العباب حقا

في حق الميراث

فصل في الوالي

الميراث

قاف

بنصف مثل ما صوفه ان كان مثليا او نصف قيمته ان كان متقوما ويعتبر
 وقت العدة لما ذكر لم يضمن قتلها المذكور التزام ما ذكر لغرض صحيح
 واما المزارعة المذكورة من المذكورين لمن ذكر فان كان المزارعان يستحقان
 منفعة الميراث المحرث المذكور بوجه شرعي كاجارة فتصح اي المزارعة
 اذا كان مستوفية شروطا صحيحة واما اذن الميراث المذكورة للاجنبي الاخر
 ان يتفع بهما في المحرث المذكور فلا يصح الا اذا كانت تلك منفعة
 سهمها بوجه شرعي ولم يصح مزارعتها فيه فيصح اي الاذن والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في شخص ملك عنا محترما في ارض سلطانيه فتصدق ولي
 الامر على شخص اخر بنصف ما كونه الميراث في الارض المذكورة واستمر
 على ذلك سنين ثم توفي مالك العنا المذكور وخلفه لولدين قاصرين وامهما
 فاجرت ام الايتام والقيم عليهم الارض المذكورة على اخر بعد ان اجر عليهم
 المنكلم على الاراضي السلطانية من قبل ولي الامر الارض المذكورة وقرهم
 على عادة مورثهم فبسط المتصدق عليه على الارض المذكورة بغير اذن
 من الورثة ولا من المنكلم عليها ومحررها فهل له ذلك ام لا فلو طلب المستاجر
 والموجر المذكور ان اعنى القيم رفع اليد الباسط المذكور على الارض المذكورة
 فهل يجابون الى ذلك ام لا وهل يرجع الباسط المذكور عليهم بما صرفه
 في محجرا الارض المذكورة ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى حيث كان في الارض
 المذكورة عنا محترم للولدين القاصرين المذكورين وامهما المذكورة بالارث
 من الرجل المتوفى المذكور واجرها وكيل ام اليتيم القيم عليها عنهم على الاجر
 بعد ان يستاجرهما اي الارض المذكورة من المنكلم عليها المذكور لا يجوز
 للمتصدق عليه المذكور البسط عليها بغير اذن من ذكر ولا محررها
 فاذا طلب المذكور ان رفع يده عن الارض المذكورة اجيبا ولا يرجع
 الباسط المذكور على المذكورين بما صرفه في حجرها والصورة ما ذكر والله اعلم
مسئلة عما يستند عليه ذرا الارز دراع من سبيل الاودية المباحة على حافة
 من التراب الجلي هل يكون ذلك ملكا لمن استند عاه وله ان يجر اليه مما يليه
 شعبة من ما الوادي المباح بسفينة وليس لاحد منعه من ذلك ولا منازعة
 فيه ورث وريثة مستند عليه ولهم كيف شاؤوا التصرف فيه ام لا بينونا ذلك
اجاب رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان حافات الانهار من
 الحقوق العامة التي لا تملك بالاجبا كما قال الامام البلقيني في تهذيبه

ولهذا قال الكمال الروادي في شرح الارشاد عمت البلوى بسلطانا ببيع سيلة
 الوادي المباح بعد ان يعمرها ويهيئها مزرعة ويكتب بذلك حكام العصر
 من غير دليل شرعي انتهى فاذا استند عاه والارز دراع ما ذكر او ما من موجود
 في ذلك من التراب الجلي كما ذكر السائل لا يسمع دعواه واذا اراد احد ان
 يملكه بالاستئجار عليه ويجري لما اليه ليجزله ذلك ولكل احد منعه
 حيث له قدرة على ذلك واذا استولى عليه احد ثم مات لا يرث وارثه ذلك
 ولا لغيره التصرف فيه اما ما هو مملوك مما هو مجاور للانهار على جانب حافة
 الانهار فاذا احرته ما الوادي او الانهار النازعة منه حيث اراد ان يملكه
 واظهر حجره فلا يزال ملك ما كنه عنه بذلك بل سقى على ملكه ولهم من
 وارجاعه كما كان بل ان يريد من غير ضرر لاحد وله ايضا التصرف بما يري
 وجه يمكن شرعا ويورث عنه ولورثته دعواه كسائر الاملاك والله
 عز وجل اعلم **مسئلة** عن جماعة يملكون ارضا مشاعا مجاور الوادي على بعض
 وذهب نوابها ثم ميراث نصيب احدهم من الباقي فباع المميز له ما يميز له
 على اجنبى ثم ان المشتري عمرها وذهب الوادي تراب من غير اذن من البايع
 وشركاؤه حتى صلح ورثى فيه التراب فطلب البايع وشركاؤه رفع
 يدي المشتري عن الذي عمره فقال المشتري انما ربيته لنفسى ولا شئ لك
 فيه فهل يجابون الى حوزة عن ذلك ورفع يده عنه والحال انه مقرر ملكهم
 لذلك ولم يدخل في حدود المبيع ام لا افتونا ما جوب من **اجاب** رحمه الله
 تجاب الجماعة المذكورة الى حوزة المشتري المذكور بسبب ما يملكونه من
 اصل الارض التي جاور الوادي عليها المذكور ورفع يده كمن تملك التراب
 المذكور ينتزيع المشتري المذكور اما الوادي المذكور فيجب حصول منه
 فيه تراب غريب جلي يعمرها به حيز التراب المعين ربه المذكور ملكه
 لا نه بيع للماء في الاباحة فيملكه بالاستئجار عليه فلا يجوز له الانتفاع به
 ولا تاجير الارض المذكورة حتى يرضوه فيه وان كان وقع يده على الارض
 المذكورة بغير اذنه لان التراب المذكور كما مر صار بذلك عين مال له انضم
 الى ملكهم المتعدي عليه كما قرر ذلك شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن
 ابن زباد رحمه الله تعالى في مولفه ميراث العنا وفي بعض فتاويه والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجل له مزرعة يستحق السقي من شربح يترجح المامن الوادي
 المباح استحقاقا بوجه شرعي وذلك ان الما اذا نزل في الشربح دخل فيه

التراب الجلي

المستطعة فيه الى ان يبقيا بيننا ذكرا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يلزم
 الا سفلين المذكورين شي من عدة الشرح المذكور لا الى المحل القديم المذكور
 ولا الى غير ذلك كما صرح بذلك الا صاحب رضى الله عنه لان الممتنع منهم اذ كلف
 بذلك فضرر فالصور لا يزال بالضرر لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر
 ولا ضرار واما العبرة في المترك وفيما هو من حقوق المترك كالشرح المذكور
 بالتواخي بين الشركا فاذا اعمد احد فيهم فهو شرع بغيره الا اذا قال له الشرك
 له اعمده وترجع علينا فانه يرجع بحصته كل عليه والله اعلم **مسئلة** في شرح
 نادع الما من الوادي الكبير المباح وعلى الشرح المذكور اراضي تستحق السقي
 من الشرح المذكور والحال ان بعض اراضي في اعمار الشرح يبطل عليها
 السقي وموت وقت تلامها فاقضي نظرا هل الامر اهل الله تعالى
 احداث شرح اخر اسفل من الشرح المذكور باحد ما من الوادي الكبير المباح
 سقي ما يحجر من الاراضي المذكورة من السقي على الشرح الاعلى فهل
 يستحقون السقي من الشرح المذكور الاعلى فالاعلى من غير ضرر احد ام لا
 اتونا ما جوبين **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم اولان جوار الاحداث
 المذكور مشروط بعدم حصول ضرر على الغير بسبب الاحداث المذكور كما
 قاله شيخنا المحقق وجيه الدين عبد الرحمن بن بابا رحمه الله تعالى وحيث
 جاز ما ذكر من الاحداث استحق اهل الاراضي التي سقيها كدونها في اعمار
 الشرح المذكور ولا سقي اراضيهم المذكورة من الشرح المذكور
 اخر ايقدر عاينهم السابقة من ما الوادي المذكور لانه ليس في ذلك والصورة
 ما ذكر اضرار بالغير ولا يضر ولا يضر على غيرهم من مستحق السقي على
 الشرح المذكور اولا والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل يملك ارضا مزروعة
 يستحق السقي بعادة قديمة من شريح ابريق الما اليها من وادي مباح هل احد
 منعه من تلك العادة باحداث زبير في الشرح المذكور بجميع وصول الما منه
 الى الارض المذكورة ام لا فلو تعدى احد من الناس باحداث الزبير المذكور فهل
 لما ذكر الارض المذكورة كسره وسقي ارضه من ما الشرح المذكور وليس لاحد
 منعه من ذلك ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز لاحد منع المستحق
 المذكور عما هو مستحق له باحداث الزبير الما منع المذكور اذ لو تعدى احد من
 الناس باحداث الزبير المذكور جاز لما ذكر الارض المذكورة كسره ان لم يخاف فتنة

عامة الشرح
 لا يجب وانما هي
 بالتراضي

شرح جوار الاحداث
 شريح ارضه

سرس الزبير

اجبا المدا

وسق ارضه من ما الشرح المذكور وليس لاحد منعه من ذلك والصورة ما ذكر
 اما اذا خاف من كسره فتنة فيلزم منه الرفع الى الحاكم الشرعي والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في قرية من قري المسلمين سبع اليه انسان فبشر فيها عشائنا
 سكن في بعضا ويخزف في بعضا وبرت فيها يبرأتم ارسى الله اليه ثارا بعدة
 فاحترق بعض ما بناه الانسان المذكور وبقي بعضه فغاب بعد سعي
 من فضل الله تعالى ما يعبر به عشائنا المحترق فجار رجل في غيبته وتعدى على
 محل الغايب وزال بعض الموجود من ابنية وبين هذا الرجل لنفسه بنا في بعض
 محل الغايب المذكور فلما نه رفع الرجل المذكور الى حاكم الشريعة المطهرة
 وابنت عليه بتعدي به فيما سبقه هذا الانسان اليه وسال من الحاكم الشرعي حكم
 الله على الرجل المذكور في حكم الله الواجب للانسان المذكور عليه والصورة
 هذه **اجاب** رحمه الله تعالى الحكم الشرعي في ذلك انه اذا ثبت ذلك عليه
 شرعا انه يلزم الحاكم الشرعي من الرجل المذكور ان يرفع يده عما تعدى عليه مما
 ذكر لان الانسان السابق المذكور صار احق من الرجل المذكور لسبقه الى ذلك
 وفي فتاوي العلامة الطنيد اوي ما هو صرح في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 من سبق الى ما لم ييسر مسلم فهو احق به واما ان التما ذكر من ابقته لقوله
 السابق المذكور فعليه ان يرض ما اراد الله من ان كانت باقية وان تلت قبل
 ان يتصل بها الانسان المذكور فعليه فية لا يستلها به عليه بذلك واما بنا
 الرجل المذكور المتعدي به فهو ظالم به الانسان فتور برفعه لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق رواه الترمذي وحسنه والله عز وجل اعلم
مسئلة في شخص يملك ارضا لها شرب معلوم باستحقاق شرعي فجزا
 ذلك في قصبة نزع الما من الشريح النازع الما من الوادي المباح ومهر هذه
 القصبة في ارض مملوكة لاخوه هي تلي حافة الشريح والحال ان الارض
 المستحقة للشرب اذا نزل الما اليها في القصبة المذكورة لسقي الارض المذكورة
 فكان الما كثيرا اخذ بعضه وارسل المذكورة واخذت زبير في حافة الشريح
 المذكور فلهذا احداث ما ذكر في حافة الشريح والحال انه بعض صاحب
 الارض وجيرانه اريد له ذلك واذا رفع به الى حاكم الشريعة المطهرة
 وطلب منه الزام المذكور بارالة ما حدث في حافة الشريح المضرب بحجر انه
 فلهذا جبر على ذلك والحال ما ذكر ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز

من سبق الى مباح
 لانه قد يحصل
 ما يستحق حقه

لصاحب القصة المذكورة احداث الزبير المذكور لاضراره بذلك صاحب الارض المذكورة والجيران المذكورين كما ذكر وقد ذكر وان المالك يمنع مما يضر بملك الجار وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فاذا رفع صاحب الارض بالمحدث للزبير الى حاكم الشرع بعد المظهرة وفتح الله تعالى وطلب منه الزام المحدث المذكور ان الة ما ضرر باحداته من الزبير في حافة الشريح المذكور اجابه وامر المحدث المذكور ان الة ما ذكر والصورة ما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل يملك قطعة ارض مزروعة وعلى عرسها قطعة ارض من الاملاك السعيدة خربت الارض العليا في السفلى وجرى الى شيئا كثيرا من تراب الارض العليا الى الارض السفلى فبعد هذه اراد صاحب الارض العليا ان يعمر ما خرب من ارضه فهل له ان ياخذ من تراب الارض السفلى على سببه لحرما خرب منها كما هو العادة بين الرعايا وليس لحارث الارض السفلى منه من ذلك ام كمن اكلم في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى اذا خربت الارض العليا في السفلى كما ذكر واخلط تراب ما خرب من العليا بتراب السفلى ولم يكن ثم يميز ولا كان الخلط يسيرا كما هو الغالب فهو كما لو اخلطت حنطة بحنطة غيره فاذا طلب صاحب العليا صاحب السفلى بذلك لم يملكه بملكه من مثله ارجا الما من تراب العليا الى السفلى ولا يلزمه ان الة ذلك قبل المطالبة بل يتوقف الحال هنا على ان ذلك قد صار مشتركا فلا بد من القسمة بعد الاتفاق على المقدار كما بين هذا ذلك من فتاوي السيد السمرهوي ومزيل الغنا لشيخنا المحقق وجيه الدين ابن زباد رحمه الله تعالى والله اعلم **مسئلة** في رجل يملك عدينتي ارض يستحقان السقي من شريح معلوم بعادة قديمة والى جانب العدينتين ارض يملكها مستحق السقي القناعة من شريح اخر فعند الى الزبير الخايل بين قتي وبين الارض الاخرى فاهله ولم يعلم حتى صار لا يضمن الما من ان يفيض من العدينتين الى ارضه الاخرى فبذلك يسقط من الشريح الذي لا يستحق السقي منه فهل لاهل الشريح المذكور ان يرفعوا به الى القاضي ليلزمه مفعلة الزبير الخايل بين العديتين وبين الارض التي لا يستحق السقي منها ويحييهم القاضي الى ما طلبوه ان الة للضرر عنهم اولا فاقونا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم لاهل الشريح المذكور ان يرفعوا به الى القاضي

الارض ربحه
والجيران منعوا

حكم اقلاد
المثاليين

شرح
لا يفيض من العدينتين
الذي لا يستحق السقي منه
ليلزمه مفعلة الزبير
السقي منها ويحييهم
تقديم الزبير

وقفه الله تعالى ليلزمه بما به يحصل ان الة الضرر عنهم في ما الشريح المذكور من احداث المستحقين ويعود لسقي الارض الاخرى من غير ان يكون لها ذلك من قبل لعدم جواز ذلك وذلك بخبر عمرة الزبير الخايل المذكور او غير ذلك مما يحصل لهم به السلامة من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فاذا طلبوا ذلك من القاضي المذكور وجب عليه اجابته الى ذلك وادعاه بما هناك والله اعلم **مسئلة** في ارضي مزروعات على حافتين واد مباح ولها شعب يزرع الما اليها ممدثة بعادة قديمة فولى اموالوا دي المذكور رجل جابز وعين ترتيب تلك العادة بترتيب احده ثم هلك فلوراد ذوال الارض سقي اراضيهم بترتيب ثم عادتها هل لهم ذلك بالطريق الشرعي ويجابون الى زوال ما احده في ذلك الرجل المذكور ويجبروا ذوال الايدي عليه ان يزيلوه ويثابوا بحره على ذلك والصورة ما ذكر **اجاب** رحمه الله تعالى اذا عثرنا الى اموالوا دي المذكور الترتيب المعتاد المتقدم المذكور بغير وجه شرعي واحداث ترتيبا اخر كما ذكر تعديا منه وذلك منه غير جابز فاذا اراد ذوال الارض سقي اراضيهم على الترتيب المعتاد المتقدم جاز لهم ذلك ويجابون الى ان الة ما احده الوالي الرجل المذكور بغير وجه شرعي ويجبر ذوال الايدي عليه على ان الله ان امشعوا ويثاب مجبرهم على ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم انصر احوال ظالمنا ومظلوما رواه البخاري رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل كامل التصرف اقام في تلك المعقما يستقي منه جميع ارضه وبعد ان يتم سقيها كسرة يستقي به موكليه وذلك بجملة ارضه الشرعي لكونه اعلانه احداثا وادعي مدعي اخر انه يستحق كسرا المعقم قبل تمام سقي ارض المدعي عليه والحال ان المدعي المذكور لا يستحق سقي ارضه الا من بعد سقي ارض مزيل المدعي عليه المذكور فهل تسمع دعواه او لا وله ادعي مزيل المدعي عليه ذلك وهو كسره المعقم قبل تمام سقي ارضه ما لكه ام لا تستحق بينونا ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى اذا ادعي الاخر انه يستحق كسرا المعقم قبل تمام سقي ارض المدعي وانه يستحق سقي ارضه قبل البعض المتاخر وبعد مزيل المدعي عليه ارضه وبين البعض المتاخر من ارض المدعي عليه سمعت دعواه لذلك لانه له حقا في ذلك وهو ارضه اوقع من البعض المتاخر ولو ادعي مزيل المدعي عليه ذلك كذا ذكر وبين البعض كاسطر وان ثبت بذلك يستحق كسره قبل البعض المذكور لما ذكره الله عز وجل اعلم **مسئلة**

قايده
في فتاوي الزبير
ما نفعه وليس له ان
يرفع الخايل بينه
وبين الارض التي
لا تستحق ويجوزها
ارض واحد لانه
يستلزم سقي
الاخرى من هذا
الما الذي لا يضر
لها وهو منع

وقفه على سماع
الدعوى وان
كانت تروا السلطة

قف هذه النوب
لازمه في الشرح
المذكور
بنوب

عن جماعة بايديهم شريح يدعون انه تحت يد هرو وفي ملكهم من زمان قد يهر
بتوارثه من قبله فسل بعد نسل يستقون بالماء الجاري فيه من الوادي المباح اراضهم
على جهة الاستحقاق المذكور بنوب معلومة بينهم من وقت تا سيس
الشريح المذكور مستقرين على ذلك من غير منافع لهم في ذلك جميعه فاراد
احدهم ان يخلق النوب المذكور هل يجوز له ذلك ام لا ولو اراد احد من غير
ملاك الشريح المذكور ان يقيم معقلا في الشريح المذكور تكون ارضه اقرب
الى الشريح المذكور من ارضهم او بعضا يستق به على الملاك المذكورين هل
يجوز له ذلك ام لا ولو اراد احد الاستحقاق من الشريح المذكور لنفسه اولاد
فهل له ذلك ام لا وهل يجوز لاحد الملاك المذكورين بيع حصته في المحراة
المذكورة او ما يستحقه من الماني نوبته او هبتها او تاجيرها ام لا افتونا
اجاب رحمه الله تعالى حيث كان الشريح المذكور تحت ايدي الجماعة
المذكورين مع دعواهم المذكورة والتوارث المذكور من قديم الزمان الى اخره
ما ذكره السرايل زاده الله علما لا يجوز لاحدهم ان يخلق النوب المذكورة
والصورة ما ذكره لا يستقر ارايديهم على ذلك على الكيفية المذكورة كما ذكر لان
البدعة شرعية حيث لا يجوز لاحد المذكورين تغييرها الا بحجة اقوى
منها وهي الثبوت الشرعي بالحجة الشرعية وحمل ما استمر واعليه من الكيفية
المذكورة على انه بحق لازم حتى تقوم حجة بخلافه ايضا ولا يجوز ايضا
لاحد الذي هو من غير الملاك للشريح المذكور ان يقيم العقيم المذكور فاقية
من التعدي على حق الغير الممنوع منه شرعا ويجوز للاخذ المذكور الاستحقاق
من الشريح المذكور لنفسه ودوابه والاستعمال منه ولو بالبدل كما يوجد
من العباب والروض ويجوز لاحد الملاك المذكورين ان يبيع حصته
من المحراة المذكورة كما صرح بذلك الكال موسى الرداد في فتاويه وابن حجر
الهيتمي في شرح العباب ومثل ذلك في الصحة هبة الحصة كما يبيع
والاجارة ايضا لا يبيع لمنفعة الحصة والحصة تاجر السهم المشاع
واذا ملكه كمن المشتري الحصة المذكورة والمتاجر لها منفعة كان احق
بقدر الحصة المذكورة من الماء الجاري في الشريح المذكور كما نقله ابن حجر
في شرح العباب وبيع القاضي والعمداني وغيرهما وما يبيع احدا لملاك
لا يستحقه من الماء الجاري فيما ذكره اي يضيئه منه ولا يصح كما جزم به

البدعة فلا يصح
الا بافتوى

بيع حصته في محرى
الاصحاح

والعباب

في العباب قال شارحه بن حجر الهيتمي من عن بيع الماء رواه مسلم وهو محمول
على ذلك وللمحمل بقدر النوب ولان الماء الجاري ان كان غير مملوك في ذلك
والا فلا يملك تسليمه لاختلاف غير المبيع به انتهى وكذلك لا تصح هبتها
ايضا لا يستحقه من الماء الجاري كما يبيع ولا تاجيره لانه ليس لمنفعة بل عين
ولا اجارة لا تصح على الاعلى المنفعة والله اعلم وصح على ذلك الفقيه ابو القاسم
ابن محمد المذهب نفع الله به امين **مسئلة** في شريح فلتد شرقا وغربا
يقيم شخص معقلا في وسطه يسقى ارضه من قبل الشريح المذكور والصورة
ان الماء اذا دخل من الشريح المذكور الى جهة الارض المذكورة يزل في قصبة
مستد شرقا وغربا على حافة الشريح الى ارض الشخص المذكور والقصة
المذكورة بينهما وبين الشريح هل من متطلب فيه بعض ارتفاع على
القصة المذكورة بحيث ان الماء اذا مر فيها يسقى من فوق الحاش الى الشريح
المذكور كحما من الماء الجاري في القصة المذكورة وبذلك يدفع الضرر
عن ارض الشخص المذكور في شخص اخر واقام من يبرأ على المجلس المذكور
تعد ياومضارية لصاحب الارض المذكورة ففعل يجوز له ذلك ام لا فلو اقام
على الزبير بيعة شهدت له بان الاقامة للزبير المذكور بعادة قديمة واقام
صاحب الارض المذكورة بيعة شهدت بتعدي المقيم المذكور الاقامة وبالمضارعة
المذكورة فاي البيعتين تقدم افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز للمضارعة
المذكورة ان يقيم الزبير المذكور على المجلس المذكور بطريق التعدي والمضارعة
كما ذكر ولا نه ظلم وبغى وعدوان موجب للائمه والخيران وقد قال صلى الله
عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وقال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فاذا
اقام مقيم الزبير بيعة شهدت له بما ذكر من العادة القديمة واقام صاحب
الارض المذكورة بيعة شهدت له بما ذكر من التعدي والمضارعة فبرح بيعة
صاحب الارض وتقدم بيعة الاخر لما معها من زيادة العلم بالتعدي بالاخذ
بما ذكر مع المضارعة والله اعلم **مسئلة** في جماعة ادعوا على اخرين انهم يستحقون
سقى ارضهم قبل ارض الاخرين وان الاخرين متعديون بسقى ارضهم قبل
ارضنا وانكر المدعى عليهم ذلك واقام المدعون بيعة عادية فشهد لهم بما ادعوه
فلواقام الاخرين المدعى عليهم بيعة تشهد انهم يستحقون السقى قبل ارض
وان يدعوا على ذلك ثابته بحق فيبيته من تقدم بيعة صاحب اليد واليد الخارجة
اجاب رحمه الله تعالى نعم تقدم البيعة التي شهدت انهم يستحقون

بيع الماء
وهبت
لا تصح

الستى قبل ارض المدعين المذكورين وان يدور على ذلك ثابتة بحق على البينة
 التي شهدت بالتعدي كما اتي بذلك شيخنا المحقق عبد الرحمن بن زيار رحمه الله تعالى
 والى ذلك وحل على **مسئلة** عن صاحب حجة تخرج من اعلاه الى اسفله يترج
 الما منه لستى راضى على حاقى كل شريح بقادة قد يله هذا الحكم الشرعى في ذلك ان
 فم كل شريح يكون دوا ما مفتوحا متلقيا ما فتح الله به من سبل الوادي المذكور
 فيه لستى راضيه وليس لاحد سد شى من افواه الشريح المذكور او لارباب
 الاراضى المقترين بالتحاه والمالسد ما شاؤا من ذلك ليتمكنوا به من لستى
 ما في ايديهم من الاراضى علت ام سفلت مع اصوارهم لمن سدوا عليه بصرى
 ما يبنى به اراضيه ولو ان جماعة من الجارين في ماضى الارض منه اجعوا على ان
 يكون ذلك بينهم نوبا لكل شريح منها فصل من فصول السنة يجرى ما الوادي
 فيه لستى ما هو من الاراضى على حاقته ومضى الامر بينهم على ذلك كذا ليكن
 حتى يصنف السبل لهم وصارت الاراضى المذكورة الى غيرهم هل يكون
 ذلك بالطريق الشرعى لا رما للغير وليس له سواه ان فتح الله سبل ما الوادي
 في فوطة كل شريح او لم يفتح الله به بينونا الحكم الشرعى اللازم في ذلك
 والصورة كذلك وما الواجب فيه على الجارين اجمعين وعلى ولاية امر المسلمين
 ايد الله بهم الدين امين افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل
 وقتنا الله وياك للحق بمنه امين ان العلم ارضى الله عنهم قالوا المياة المباحة
 التي لا تصنع للاديين في اجرائها كالادوية والانهار والعيون وسبيل
 الامطار الناس قبل سوا لا يختص بها احد دون احد وقوله صلى الله
 عليه وسلم الناس شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار رواه ابن ماجه
 باسناد جيد ولم يزا احرا الناس في الماء المذكور لا جل سقى اراضيه وضاق
 عنهم قد مت الاراضى التي اجيبت اولاً ثم التي اجيبت بعدها وهكذا
 وان اجبوا دفعه او جهل السابق قدم الاقرب الى النهر وان سقى من يستحق
 او لا ارضه حسب الما بقدر حاجته لا ارضه في العادة لانها تختلف باختلاف
 الارض وباختلاف ما فيها من زرع وشجر وبوقت الزراعة ووقت السقى
 ثم بعد ذلك تمام ذلك يرسله الى من بعده وهكذا كما قالوه رحمهم الله تعالى
 فحينئذ ما الوادي المذكور كما ذكر الحكم الشرعى فيه ان في كل شريح مما ذكر
 ليس لاحد سد شى عا بحسب ما ذكر من اقدار سبل من له جاه او مال
 يوصله الى فعل ذلك مع الاضرار بمن ذكر لنقله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار

وام

الستى بقدر الحاجة

بصرف هذا الذي يرسله
 بالعدل وفي المعنى
 ولا يضر من الذي
 على الاعلى

اي في ديتنا بل يكون دوا ما مفتوحا متلقيا ما فتح الله تعالى به فيه لستى راضيه
 من ما الوادي المذكور كاسطرو ومن كان له ارض سابقة الاحيا متقدمة
 الاستحقاق لستى على غير ما حصر الما صاحبها فيها عن بعده ممن ذكر بقدر
 حاجته لها كما ذكره ثم ارسله كاسطرو اذا اجمع جماعة كما ذكر وانفقوا ان
 يكون لكل شريح فصل كما ذكر ومضى الامر بينهم على ذلك كما ذكر وصارت
 الى غيرهم لا يكون ذلك بالطريق الشرعى لا رما للغير كما ذكر ولو لم يجر الما
 في تلك المدة في شريح مما ذكر ولم يفتح الله تعالى فيه بالما فيه كان استحقاق
 اراضيه للستى باقيا مستمرا على حكا عاوة لا يجوز لاحد منعه من ذلك لما نقلناه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم سابقا وعن العلي لاحقا والله الموفق للصواب
 وهو اعلم واليه المرجع والمآب وصح عليه جماعة من الفقهاء من الشافعية والفقهاء
 الطاهرين بن القتيبة الى القسم جهمان والفقهاء سعادات العطار والفقهاء قيس
 ابن القتيبة احمد الصجاعي ومن الحنفية القتيبي محمد بن الصديق الخاض والفقهاء
 طلبة بن عبد الرحمن الفقيه والاعلم **مسئلة** في شخص يملك شريحا قناعة
 شريح جماعة مستحقين عليه ولصاحب القناعة ارض متعددة فاذا سقى ارض
 الما الى من بعده من المستحقين ولشخص عيّن مقترحة في الشريح القناعة
 يستحق السقى لا ارضه يصل اليه الما من تسبب في طلبه بل الما يصل الى العين
 المذكورة ولاسد العين ثم ان صاحب القناعة وصاحب العين انقضا على سد العين
 واخراج ساقية في ارض صاحب القناعة وصاحب السقى صاحب العين ارضه قبل
 المستحقين بعد القناعة ويعم الشريح قبلهم فهل يصح الصلح بينهما بغير اذن
 المستحقين من بعدهما او لا يكون صاحب العين لا يسقى ارضه الا بما يصل اليه
 وربما يسقى الارض التي بعد القناعة قبل صاحب العين ارضه لكونه لا تسبب
 في وصول الما الى ارضه افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا حصل الصلح
 بين صاحب القناعة وصاحب العين على سد العين المذكورة واخراج ساقية
 كما ذكر وسقى صاحب العين قبل المستحقين بعد القناعة وتقيم الشريح قبلهم
 لم يصح ذلك بينهما بغير اذن المستحقين من بعدهم لما في ذلك من ابطال حق لهم
 والاضرار بهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وقد فهم السائل ذلك بقوله
 يكون صاحب العين لا يسقى ارضه الا بما يصل اليه اي فيه اقل مما يحصل
 في الساقية المحدث لها بسبب الصلح فيحصل له ريادة سقى السقى لا ارضه
 قبل المستحق من المذكورين فيحصل له التقدم الكلي ويتأخر سقى المستحقين

المهايا

تصالح اهل العليا
 ما يضر المستحقين
 لا يجوز بل لا رضى

الذين كانوا على خلاف ذلك أخذوا من قول السائل ونما سقى الارض التي بعد
 الفئاعة قبل صاحب العبيد ارضه لما ذكره والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخصين
 متخاوران ارضهما وقيمتان من شئ واحد وكان لاحدهما ساقية تخاذل
 ارض جاره ثم ان صاحب الساقية المذكورة احدث ساقية في ارض جاره
 يمر بالماء في ارضه المذكورة وترأصا على ذلك من غير معاقد ولا متابع
 فهل يلزم ذلك على الوجه المذكور ام لا فكونه لم يجد عقدا بينهما مما يقتضي
 لزومه ذلك فاذا قلتم لا يلزم ذلك فلو ان كل من المتخاورين باع ارضه
 على اخر فخلع كل من المشتريين محل من التقل منه اليه وتكون لكل منها الرجوع
 عن اخراج الساقية ام لا فتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يصح ذلك على الوجه
 المذكور ولا يلزم لما ذكره لعدم الصيغة التي ركن في ذلك فاذا باع الذي
 احدث الساقية من ارضه كما ذكر جميع ما يملكه من ارضه المذكورة على شخص
 اخر ملكه المشتري منه جميع ارضه حتى ما اخرج منها من الساقية كما ذكر
 لا يباعها على ملكه وضع بيعة فيها فيحل المشتري منه محله فيما ذكر وان باع
 القطعة الخارجة عن الساقية المذكورة صح البيع فيها ولا تدقل الساقية
 مراعاة لعبارة ولفظه والساقية ساكت عنها ولا ينبغي ان يساكت قول
 كما هو المذهب واما الاحدك فيه كما ذكر فلا يملكها ولا يصح بيعه لها
 فاذا باع ارضه فقط والامر ظاهر انه يصح فيها واما اذا ادخلها في الساقية
 في البيع ففي ذلك تنبيه حكم الصفة فيصنع في ملكه بما يقابل من الثمن
 ولا يصح في الساقية المذكورة كونه باع ما لا يملك والمشتري منه الخار
 والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ارض موقوفة على جهة معينة وللجهة
 الموقوفة عليها ناظر وللارض المذكورة حارث يد عليها بطريق شرعي
 جار الوادي العام المباح على الارض المذكورة باحد بعضا ونسب تربية
 حتى صير حجارا فهل يبتى عامرها ودامرها وقفا على الجهة المذكورة كما
 كان ليس لاحد ان يتعدى عليه فاذا قلتم نعم فمرة هذا الحارث
 وعمر بعضه حتى اعاده كما كان هل يكون احق به من غيره فاذا قلتم
 نعم وادعى قومه لهم ارضه تسقى على نهر سلطان في يزرع الماء من الوادي
 المباح ان بعض دامر الارض الموقوفة من نهرهم السلطان الذي يزرع
 الماء من الوادي المباح الى ارضهم فهل يسمع هذه الدعوى منهم ام لا
 تسمع وتكون الدعوى في ذلك لناظر على ارضي بيت المال من قبل السلطان

تفريق الصفة

٢٨٧

الا ان يوكلمه النايب او يوكلم احد من في الدعوى واذا استقام وكيل عنه
 في ذلك فهل تكون الدعوى على ناظر الجهة المذكورة او على الحارث الا ان يوكلم
 الناظر في سماع الدعوى فاذا اوكلم الناظر في سماع الدعوى والاجابة على من
 تكون البينة على المدعي ولا يمين على المكلان فابية الاكثار القضا بالتكليف ولا
 يقضى في هذه المسئلة بتكليف المدعي عليه والصورة هذه ام لا فتونا **اجاب**
 رحمه الله تعالى نعم يبتى الارض المذكورة وقفا على الجهة المذكورة عامرها
 ودامرها كما كانت وان جار الوادي عليها كما ذكر فاذا عمر الحارث المذكور دامرها
 وعامرها كما ذكر بالحارث والزم برونه بان من له ذلك شرعا شارك بما زادت به
 قيمتها وكذا اذا استجر شيئا من التراب الغريب بما الوادي المباح المذكور من
 الارض المذكورة وزادت به قيمة فانه شارك بما زادت في قيمتها وان لم يزد
 له ناظرها في ذلك كما هو صريح ما قلنا له شيخنا المحقق بن زيار رحمه الله تعالى
 في مولفه من قبل العناد قول السائل ان ارضه تقضى فافاذا قلتم
 نعم وادعى قومه الى اخره **جواب** نعم تكون الدعوى في ذلك للمتكلم من قبل
 ولي الامر اذ الله تعالى على الوادي المباح والشرع انما منع لما منه الى ارضهم
 المذكورة ولئن توكلم المتكلم المذكور في ذلك من اصحاب الارض المذكورة
 او غيره واذا استقام وكيل من قبله في ذلك فتكون دعواه على ناظر الجهة
 المذكورة لا على الحارث الا ان يوكلم الناظر في سماع الدعوى فيجوز له سماعها
 بحكم الوكالة عنه وتكون البينة على المدعي المتكلم المذكور او وكيله والقول
 قول الناظر المذكور ولا يمين عليه في ذلك لانه ناظر لا يعتبر اقراره بذلك
 في اليمين ما يكون كما قالوا من توجهت عليه دعوى لولا قومه مطلقا لزمه ذلك
 وهذا هو المطلوب في ذلك لم يلزمه والصورة ما ذكره الله عز وجل اعلم
مسئلة في رجلين لهما ارض من درعه بالقرب من الوادي المباح ولهما
 الارض المذكورة نهران يترعان الماء لسقيهما من الوادي المباح فملكوا
 لهما كونهما لارضهما من بطن الوادي المباح الى ان تقضى بارضهما المذكورة
 وصار يستقاهما احد النهرين قبلي والاخر عما في بينهما بياض من الارض
 فجار رجل اخر واحد في البياض الذي بين النهرين المذكورين تربيته حتى انه
 لم يترك من البياض المذكور ما يسع لبايطين النهرين المذكورين عند
 حفرها فهل له ذلك ام لا يجوز وتومات بحديث التربيته المذكورة وارا
 درسته ان يجد قوما في كل نهر من النهرين المذكورين حذله بصر لونهما

الدعوى عليه من قبل ولي الامر على ناظر الوادي ولا يخلت

الناظر لا يخلف

عن الارض المستحق له ويسوقونه الى اراضيهم فكل لما ملكي الارضين المذكورين
 منعها عن ذلك هذا مع ان ورثة المحدث للتربية المذكورة مقررون ان ما
 النهر المذكور مستحق لارض الرجلين المذكورين بعادة قديمة امر لا يتنازع
 ملك الارض القديس وورثته محدث التربية في ملك قرار النهرين في حال عدم
 جريان المافية مع قرار ورثته محدث التربية ان ما النهرين مستحق
 لارض الرجلين المذكورين من دونها بعادة قديمة فاقا ما البيعة على ذلك فيسنة
 من منها تقدم افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز احداث الرجل
 المذكور التربية المذكورة اذا كان البياض المذكور ملكا للرجلين المذكورين
 صاحب الارض المذكورة واذا كان البياض مواتا جاز للرجل المذكور احداث
 التربية المذكورة بشرط عدم الاضرار بالنهرين المذكورين وعدم التعدي
 على حافتهما فان كان في الاحداث المذكور ضرر عليهما كاحداث ما يمنع تمام
 الانتفاع بهما على عادتهما من قبل او غير ذلك كان لم يترك من البياض ما يبيع
 الا الباقي من النهرين المذكورين كما ذكر منع الرجل من ذلك اي مما فيه
 ضرر على النهرين او منع لتمام الانتفاع المذكور فاذا كان البياض المذكور
 من الوادي المباح لم يجز للرجل المذكور جعل التربية فيه كما قال شيخنا
 المحقق ابن زياد تبعا للعلامة موسى الرضا دانه لا يجوز احكاما واضح السيل
 وتبعا للعلامة في اليد ريب بان حاخات الانهار من المحقق العامة
 التي لا تملك بالاحكام التي ولما ملكي الارض والنهرين منع الورثة المذكورين
 من احداث جديده في كل من النهرين المذكورين او واحد منهما لاجل صرف
 الما لما في ذكر الما في ذلك من التصرف في حقها من ذلك بغير اذنها لا سيما
 اذا كانت الورثة مقررين بان ما النهرين مستحق لارض الرجلين ولو تنازع
 ما كذا الارض والورثة المذكورون في ملك قرار النهرين واقام كل فريق
 منهم بيعة قدمت بيعة ما ملكي الارض لكون اليد لها على النهرين لا سيما
 وقد صلا قوا اي الورثة على ان ما النهرين مستحق لارض الرجلين المذكورين
 كما ذكر والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل اتى الى الوادي المباح وربا شجر
 وجوز حتى صار له ضا صالحة واستقرت يد على ذلك الارض تسعين
 متواليات فاتي رجل اخر ادعى على الذي باسطا على الارض بانها ورثة من مورثة
 وان السيل درس عنهما وورثها واثبت عند حاكم الشريعة المطهرة بانها

شرح التربية

لا يجوز احكاما واضح السيل

اليد لا تزال ارباقا

ارثه من مورثه فكل من رفع يد صاحب اليد ولورثي بها بالتراب الغريب
اجاب رحمه الله تعالى اذا ثبت الرجل الاخر الشئ الشرعي ان الارض
 المذكورة فكلما انتقلت اليها الارث الصحيح الشرعي من مورثه وان السيل زال
 ربرها وعناها كما ذكر رفعت يد الواضع يده عليها لظهور انها ملك من ذكر الميت
 المذكور ويستحق الذي رباها بالتراب ذكره كما ذكر زيادة قيمة الارض المذكورة
 التي ظهرت بالتربية المذكورة كما يوجد ذلك مما ذكره شيخنا المحقق ابن زياد
 رحمه الله تعالى في مولفه الملقب بمزيل الغنا والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن قطعة
 ارض من درعة مقسومة قسمة مميزة لاقسامها بين المالكين لها وهي شعبة
 من واد مباح يترع اليها الما منه لستيا بد فعه واحدة بعادة قديمة فبعض الاقسام
 دمرت مريه وفتقرت الى العرة حتى حصل لها سقي الارض المذكورة عرة لا سقي
 نقل جميع الارض بدونها فلو امتنع مالك القسم المذكور عن عرة دامت هذه اهل
 القسم ان يحد ثواب ارض بينهم يضمن لهم سقيهم دون القسم المذكور
 والصورة ما ذكرنا افتونا **اجاب** رحمه الله لا يجوز لاهل القسم الاخرين ان الزبير
 المذكور لارضهم منعهم بذلك ما كذا القسم المذكور كما هو مستحق كذا من سقي
 قسمة مع قسومهم المذكورة الماخوذة من استحقاق سقي القطعة المذكورة
 دفعة واحدة كما ذكر اوله والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن قطعة ارض مشتركة بين
 ثلاثة فمير احداهم حصته من القطعة المذكورة من الجانب القبلي بقدر شرفا
 وغربا ومير الثاني حصته من الجانب اليماني منها مما يلي حصته المشترك الاول
 من الجانب اليماني منها ومير الثالث حصته من القطعة المذكورة مما يلي القسم
 اليماني من الجانب الغربي وبلي القسم القبلي من الجانب اليماني وال حال ان
 القسم الثلاثة تسقي بد فعة واحدة قد مر بين القسم اليماني من الجانب
 الايمن شرقا وغربا الى انتهاء مما يلي القسم الذي من غربيه ويماني
 القسم القبلي وصار لا يضمن الما تصرف بذلك صاحب القبلي وصاحب
 القسم الغربي فكل من يجب على صاحب اليماني عرة زبيره عرة تضمن الما فان
 امتنع فكل يلزمه القاضى ذلك فان لم يمتثل فكل يلزمه القاضى ليركبه في احدى
 زبير بينهما وبين قسمة ام ياذن لهما في عرة زبيره ولهما الرجوع عليه
 لما صرفاه عن ذلك افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم على صاحب اليماني
 المذكور عرة زبيره عرة يرجع بها على هيبته التي كان عليها حال القسمة والصورة
 ما ذكرنا فلهما يجب الى ذلك ورفع يد الاخران او احدهما الى القاضى الزم ذلك فان لم

زيادة القيمة للمزني

العره واجبه

فمن منع من سقي الارضين المذكورتين فلهما الرجوع عليه

ما قولكم دام فضلكم ونفع المسلمين بعلومكم
 فيما اذا وقف رجل اسمه زويد وقفا وقال في كتابه قد اقر واعترف باقرار صحيح شرعي بانه
 قد اوقف وجس ونصدق على ولديه الزائر ودخيل اولاد زويد اصل البلاد المعروفة عند
 ارباب البلد المسماة السريول وقف عليهم اي على الزائر ودخيل وعلى ذريتهم الذكور دون الاناث
 نسل بعد نسل على الذكور من ذريتهم اي من ذرية الزائر ودخيل الذكور من دون الاناث وقفا
 لوجه الله تعالى الكريم فاذا انقرضوا يكون للادوية من العداية هذه صورة ما فيه ثم ان بعض الورثة
 جاء الى القاضي واظهر صورة الوقفية فبعد ما اطلع القاضي على ذلك حكم بطلان الوقف المذكور
 وامر بقمته بين ورثة الواقف فهل والحال ما ذكر هذا الوقف صحيح الا ان على مذهب امامنا
 الشافعي رضي الله عنه ام هو باطل ويجب قمته بين ورثة الواقف على مذهب امامنا الشافعي
 رضي الله عنه افيدونا الجواب ولكم الثواب

لا يجوز
مواضع

البيدات
الاباء

صاحب البلد ولورثي بها بالتراب الغريب
 ت الرجل الاخر الميثوث الشرعي ان الارض
 فتح الشرعي من مورثه وان السيل انزال
 ع يده عليه الظهور انها ملك من ذكوات البلد
 ذكر كما ذكرنا زيادة قيمة الارض المذكورة
 ذلك مما ذكره شيخنا المحقق ابن زياد
 العنا والله عز وجل عليه **سبله** عن قطعة
 لا قسمها بين المالكين لها وهي شعبة
 فعه واحدة بعادة قديمة فبعض الامام
 عمل لها سقي الارض المذكورة بحرة لا سقي
 القسم المذكور عن عمرة وامره هار اهل
 ايضن لهم سقي لادون القسم المذكور
 لا يجوز لاهل القسم الاخرين ان الزبير
 قسم المذكور كما هو مستحق كذا من سقي
 من استحقاق سقي القطعة المذكورة
 لم **سبله** عن قطعة ارض مشتركة بين
 لة المذكورة من الجانب القبلي عند شرقا
 اليها في منها مهابلي حصته الشريك الاول
 حصته من القطعة المذكورة مهابلي القسم
 القبلي من الجانب اليماني والحال ان
 قد يرد بين القسم اليماني من الجانب
 الى القسم الذي من غربية ويماني
 ضرر بذلك صاحب القبلي وصاحب
 اليماني عمرة زبيره عمرة تضمن الما فان
 لم يسل فكل ياذن القاضي ليرتكبه في احد
 صافي عمرة زبيره ولهما الرجوع عليه
 رحمة الله تعالى نعم على صاحب اليماني
 هيبه ان كان عليه حال القسم والصورة
 الاخران اواحدهما الى القاضي الزمة ذلك فان لم

زيادة القيمة
للزبير

العمرة واجبة

فمن نفعه على ان لا يضر
عائلته ولا غيره ولا يضر
هذه في الرضا الاضطر
فراجعه كذا في

الابصال الى تمام
الساق واجب عليه

يقتل له عزه ما يراه راجع الى من عناده ومجباله الى امثاله وذلك لان
الابصال الى تمام ساقى القسمين الآخرين الذي كان حال القسم واجب عليه
لاستحقاق كل منهما سقي حقه على ربيعه فعليه ان يوصله الى حقه بعمرته كما ذكر
واما كانت العرة المذكورة خاصة به لتعلق اللزوم بعين مملكته وليس للآخرين
فيها ملك وانما وجب لهما ذلك في الزبير لا يجب ابصارهما الى حقهما
وهو لا يحصل الا بذلك ومما يوجب ذلك ما ذكره شيخنا المحقق رحمه الله
عبد الرحمن ابن زيار رحمه الله تعالى في فتاويه وهي مسئلة في ارض موقوفة
يستحق فيها اجر المامن الوادي المباح الى ارض مملوكة وهذا الاستحقاق
المذكور من قبل ان توقف الارض فاستحقا ظرا وتوقف وهو موقوف على عمر
الوقت العارية الموصلة النفع الى الارض المملوكة المستحقة اجرا المافي الوقت
المذكور اليها هذا هو الظاهر على عارفتها عارية تفصل النفع الى الارض
المملوكة فاجاب بما لفظه في فتاوي العلامة الكمال الرداد ان كانت ارض
سفلى تستحق السقي على ارض عليا فحصل في العليا حراب فلم يحصل صاحب
السفلى الى سقي ارضه الا بعارة العليا انه يجب على صاحب العليا عارية الزامه
اي صاحب العليا بالعارة واحدة ان كان يتقصيره في الخراب وان كان يغير
تقصيره فيحتمل ان يكون الحكم كذلك لان كل واحد يستحق السقي على ملكه صاحبه
وعليه ان يوصل صاحبه الى حقه ويحتمل خلافه والوجه الاول انه
ما في فتاوي الكمال الرداد قال شيخنا واظهاره وجوب العارة على ناظر
الوقت من غلة الوقف انتهى ومما يوجب ذلك ايضا ما ذكره خاتمة المحققين
شيخ الاسلام احمد بن عمر المرحوم في العباب وابن حجر في شرحه من ان من له اجرا
ما في قناة بعضها او كلها في ارض غيره ولو بن رايها هكذا ولو بدراصلها قدمت
تلك القناة مثلا ولو غير فعل ما لك الارض لزم مالكها اي الارض ومن له النظر
عليها ان كانت موقوفة والموصى له بمنفعة فيما يظهر اصلاح القناة بان يعيدها
الى مالكها قبل التنازع وان لم يكن اصلاحا كاملا فيما يظهر ايضا لان
هذا هو المتفق به وما زاد عليه مستلوك فيه ولا يلزمه اي من له الاجرا المذكور
المشاركة في العارة وان كان التهدم بسبب الما لان التهدم بسبب تولد
من يستحق على ان العارة اما لتعلق بالات وهي ملكه فلتعلق به حق لازم
فلزمه الوفا به هذا اذا كان الاجرا حقا عليه لا رما انتهى واذا قيل قد قالوا اذا
انهدم الجدار المشترك بين اثنين وطلب احدهما من الاخر ان يعمره او يعمره

قد علم هذا الفرق

الفرق هنا فيه نظر

فامنع الآخر لم يجبر اليه الاخر مطلقا وهذا امثل ذلك قلنا الفرق بينهما ظاهر وهو
كما قال ابن حجر الهيتمي في شرح العباب ان الغالب في الشركة في حقل واحد
الشريكين يقصد اضرار صاحبه بالاغراض عن العارة معه فاقصت الضرورة
فلكل الشريكين من ان يبادر الى البناء لئلا ينفسه وانفسه بالاستفاعة ليعلم الشريك
انه اذا جاز له ذلك يبادر الى البناء معه ولم يجزه بالاغراض عنه انتهى بخلاف الزبير
الخاص المذكور اولافانه يتعذر على الآخرين المذكورين اقامته بغيرهما الخاص
بهما وانفرادهما بالاستفاعة به فالجأت الحالة الى ما يحصل به زوال الضرر عما وقطع
بقصد الشريك ذلك غالبا وهو الزام صاحب الزبير بذلك وحده ما ذكرناه سابقا
ولا يجوز للمقاضي ان ياذن لشريكه صاحب اليما في احدث زبير بينهما وبين
قسمه كما لو اذن منع ذلك العلامة الكمال الرداد وشيخة العلامة غير الفتى
وجرى عليه شيخ الاسلام القاضي الطيب الثاني وان في منع شيخنا المحقق
ابن زيار رحمه الله تعالى ما في ذلك من منع استحقاق سقي القطعة المذكورة دفعة
واحدة ولا يجوز للمقاضي ان ياذن لهما في عرة زبير المذكور ما ذكره في الجدار
المشترك اذا انهدما مشترك بين اثنين فطلبت احدهما من الاخر ان يعمره او يعمره
فامنع الآخر لم يجبر اليه الاخر مطلقا وهذا امثل ذلك من ان للشريك منع شريكه
من ذلك والله عز وجل اعلم مسئلة في رجل تحت يد قطع ارض موقوفة
على جهة واحد سقي واحدة بعد واحدة ثم يرسل الما بعد ذلك الى ارض
جيرانه من احدى القطع المذكورة ولا يحصل عليهم بذلك ضرر ثم انه جعل
القطع المذكورات قطعة واحدة وما في عرتها ورفع زبيرها تحت انها توعى
من الماشيا كثيرا فلو انه سقاها واخرج الما من معناه الى ارضي الجيران
ثم حمل ذلك لكثرة الما ورما يجزب خرابا فاحشا والحال انه يترك السقي من
عانه لا يمكنهم السقي من غيرها وان سقوا منها خربت اراضيهم خرابا فاحشا
فهل يجب على صاحب الارض العليا المذكور ان يرفع المضرة عنهم وذلك
بان يرجع الارض المذكورة التي كانوا يسقون منها على عادتها ويرسله الما منها
اليهم ام لا واذا قلتم بالوجوب فلم يفعل ذلك وملا ارضه المذكورة من الما
وارسله على جيرانه من المعتاد هل يضمن ما حدث من الضرر عليهم بكثرة
الما واسترساله ام لا ولوا انه اخرج الما على عادته السابقة فنزل في اخري
القطع السفلى من ارضي الجيران التي هي مجاورة له ويسبب على حكم عادته
فتكاثرا لما عليها من غير سبب منه ونزل الى ارض سفلى فخرت من ذلك فهل

يضمن صاحب السفلى ما خرب من تحت ارضه ام لا افتونا **باب**
 رحمه الله تعالى **اعلموا** السابيل وفقنا الله وابقا للصواب وجنبنا الزلل والزلزل
 والارتباب ان الانسان لا يجوز له التصرف في ملكه بما يضر ملك غيره او لا يكثر
 ارضه في جهة ما يضر ارضا من وقف جهة اخرى وان كان في تصرفه
 مصلحة للارض التي يتصرف فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار
 ولان المانع مقدم على المقتضى كما قاله الاصوليون ومن ذلك ترك منسدة
 المصير تقدم على تحصيل المصلحة اذا علمت ذلك فعمل الرجل المذكور
 القطع المذكور قطع على الوصف المذكور فيه مضر لان ارضي الجيران
 المذكورين يقدم حصول ساقية على عوايد هاهنا المذكورة الكسرية فيحصل
 الخراب الفاضل كما ذكر ويقدّم امكان سقي اراضيهم من غير هاهنا ان تركوا
 السقي من عادتهم من القطعة المذكورة فيحصل بغير حصول القطع
 المذكورة قطعة واحدة على الكيفية المذكورة المحلولة بين ارضي الجيران
 وما هو جوارها من السقي الميعود لها وان تجسم الجيران المذكورون وارتكبوا
 حظر السقي لاراضيهم كان في ذلك خراب لها فيجب ازالة المانع الذي حال
 بين الجيران وبين حقهم من السقي المعتاد من غير مضرة وذلك بارجاع القطعة
 التي كانوا يعتادون السقي بها على هيئتها وهبة المخرج المعتاد على الهيئتها
 او هبة يحصل بها عادة الجيران المذكورين من السقي لاراضيهم المذكورة ورواها
 ما يضرهم فيها ليتصلوا بغيرهم المعتاد لاراضيهم المذكورة من السقي لان بذلك
 ترتفع المضرة عنهم المحرمة المذمومة ويرد المانع من الحق والظلم عنهم
 الذي هو حرام على فاعله وعلى المستفع به والمنفعل به كبريه لقوله صلى الله عليه
 وسلم المسلم احرام على المسلم لا يظلم فاذ اخرج اصحاب الاراضي المجاورة للارض
 المجعولة كما ذكر امرهم الى ولاية الامر وطلبوا منهم رد الاراضي واصل
 به الظلم عليهم من اجعلها المذكور للقطع المذكورة كما ذكر الذي حصل به مضرهم
 ومنع اتصالهم بغيرهم من السقي على عادتهم المستمرة وجب عليهم اجابتهم
 الى ذلك واتصالهم الى حقهم من العوايد في اراضيهم المذكورة من السقي
 على حكم ما ذكره اولاد ذلك بالزاد الذي جعل ذلك ان كان موجودا والا فتركه
 بل من ذلك بالارجاع المذكور سابقا لقوله صلى الله عليه وسلم انصر
 اقل ظالما او مظلوما خذ حجة البخاري والترمذي واذا حصل ما في القطعة
 المذكورة وهي على الحالة المضرة لاراضي الجيران من الجعل المذكور

المانع تقدم على
المقتضى

اولا ودعت من المالك الكثير على خلاف العادة فنزل المانع الى ارضي الجيران فاحترقها
 وجب على الذي سقاها وقصر على الكيفية المذكورة ضمان الخراب المذكور جميعه
 كما جزم به في العباب لانه سبب في ذلك والسبب حكم المباشرة فاذا نزل المانع النقطه
 المذكورة الى قطعة من ارضي الجيران على حكم العادة وسقيت على عادتها فيكثر
 المانع ونزل المانع الى ارض غير من الجيران من غير سبب منه في ذلك فحرق
 فلا يضمن شيئا من الخراب المذكور لانه تصرف في ارضه على حكم عادتها من السقي
 ولا له سبب في ذلك ومما يوجب ما قرناه من وجوب دفع المضرة باعادة الارض
 المجعولة كما ذكر في العباب تبعا للامام في الدابة وابن الصلاح وهو ما حاصله
 قال شارحه ابن حجر الهيتمي ان من له اجراما في قناة بعضه او كلها في ارض غيره
 فتهدمت تلك القناة مثلا لم يلزم مستحق الارض من مالكا او ناطقا او موصولا
 اصلاح ما هو في حله من الارض ولو كان التهدم من غير فعله وذكره بادي عبيد
 الى ما كان عليه قبل التهدم المذكور وان لم يكن اصلاحا كاملا كما قاله في شرحه
 ثم قال فيه ايضا لان هذا هو المتيقن وما زاد عليه مشكوك فيه ولا يلزم من له
 الاجرا المذكور مشاركة المستحق المذكور في العبرة وان كان التهدم سبب المانع
 لان التهدم امر تولد من مستحق التهدم كما يالك بصورة السؤال الذي هو فيها
 متعديا يجعل المذكور على الكيفية المذكورة المنوع منه شرعا ومما هو الصريح
 في الحكم المذكور ما في فتاوي العلامة موسى الرداد وهو لو كان ارض واحد
 بين شخصين لواحد علوها والاخر سفلا والياد في علوها ويحرق في سفلا
 فاحترق الما علوها واصحبه مالكة لكنه بقي مكتفيا باخذ اكثر من حقه لا يجز
 او الاسفل الا بزيادة فطلب صاحب الاسفل حقه من صاحب العلو اجبر
 صاحب العلو على تسويتها بالراب حتى يصير في الارتفاع كالسفلى وان
 تغذر وقف الامر حتى يصلح الى السيل الى ابطال حق الارض السفلى
 وكذا فيما لو انعكس الامر في الارض المذكورة فحرب الاسفل دون الاعلى
 والترمذي كل واحد عذرة ملكه ان كان بتقصيره في خراب السيل لارضه فواضع
 وان كان بتقصيره في حقه ان يكون الحكم كذلك لان كلا يستحق السقي على ملكه
 صاحبه فعليه ان يوصل صاحبه الى حقه ويحتمل خلافه والاول اوجه التمسك
 واعتراضه تلمينه الطنيد اوي فقال انما ياتي هذا على قول من يقول من اصحابنا
 ان العبرة على صاحب السيل حيث كان لواحد العلو والاخر السفلى فانهدما
 واما على المشهور انه لا يجب على صاحب السفلى عارة لسله لصاحب اقل

قاعدة
للسبب حكم المباشرة

اعتراض الطنيد اوي

العلو الوفاة

الى علوه ولا يتاخر ذلك انتهى **قلت** هذا تتبع فيه الطين اوي العلامة
 حمزة الناصري فانه قال المعتمد او الزبير اذا هدمه احد تعدى بالما يجب عليه الارش
 كهدم الجدار ثديا ومال اليه الطين اوي وخالفه شيخنا المحقق ابن زياد
 رحمه الله تعالى في فتاويه فقال تبعنا لجمال العامري لما في الروضة مما هو صريح
 موافقته انه يجب عليه ان يعيد ذلك كما كان بخلاف ذلك في اعادة اكدار
 ومما يؤيد ذلك ايضا من جبهة الوجوب الاعادة ما في فتاوي شيخنا المحقق
 ابن زياد وهو لو اتى رجل الى ارض موقوفة على صورة خديعة صالحة بحالها
 وهي قطع متجاورة سقي بعض قبل بعض ولا يتضرر شيء منها لعله ما حرم به
 من الماء واحد في شيئا بخلاف شرعي ممن له ذلك شرعا وهو انه الى تلك
 القطع المتجاورة وجعلها قطعة واحدة فجعلت قبل من الماشي كثيرا
 فاذا حوت الماء الكثير زعمنا حرمنا لا يمكن حره وورد على صورته
 القديله وصار ما احده في سببا من اسباب خرابها وبعضها عينا
 وقيمة فافق شيخنا بوجوب اعادتها كما كانت على المحرم المذكور كما قاله
 العامري وفي الروضة ما يصرح بان كلام العامري هو المنقول انتهى
 فان قابل فتوى شيخنا فيما يتعلق بتقسيم الارض لاخذ ازالة ما هو بصريها
 بارجاعها على هيئتها قلنا لما كان ذلك ممنوعا منه شرعا للضرر المحرم المنع عنه
 كان مثل ذلك فيما في السؤال بين الجعل المذكور على الكيفية المذكورة فوجب
 ازالة الضرر بالاعادة المذكورة سابقا فيما احدث من الجعل المذكور
 فيما ذكره الجامع بينهما وجوب ازالة الضرر الممنوع منه شرعا والله عز وجل
 اعلم **مسئلة** في جاعة حفر وارض ليمر والماء المباح فيها ويستحقه
 بينهم على سبب اعلاه لهم فهل يصير الماء مملوكا حال صيرورته
 في الارض المحفورة او لا واذا صار مملوكا هل يورث من بعدهم
 تلك النسبة او لا وهل اذا كان بينهم مشاعا ونجب بعضه ينفذ
 الغصب على كل حصته او على البعض دون البعض فما الحكم في ذلك كله
اجاب رحمه الله تعالى اذا احقر الجماعة المذكورون نصرا في ملكهم
 لما ذكر فدخله الماء المذكور فمما حفر به على قدر ملكهم ونورث الاحقية
 فيه من بعدهم تلك النسبة والا احذا اجنى بعضه بقى البعض الباقي
 بينهم على النسبة المذكورة في الاحقية وهذا اذا دخله الماء من غير اخذ والا لكان

ان ازالة الضرر واجب

الحاق في الشرح مستحق لا مملوك

واد خالي منهم

منهم له كما ذكر وما اذا اخذوه وادخلوه فيه فيملكونه كما قال زكريا في الاخذ ويرث
 الملكية فيه من بعدهم بتلك النسبة واذا غصب بعد الغصب على كل حصته
 وبقي ملكهم في الباقي مشاعا على النسبة المذكورة والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن رجل تحت يده ارض موروثة تستحق السقي لها من شرج نارع الما من الوادي
 المباح وجرت العادة انها اذا وصل اليها الماء واستقر فيه وامثالات حرج ماوها
 الدابة على قدر الحاجة في ارض اخرى يلبسها حاره صوبها لها عن العرب واستقر
 الامر كذلك من مدة قديلة لا يعلم لها ابتداء فاحتمل صاحب الارض الاخرى
 في سقي ارضه من جهة اخرى ومنع الرجل المذكور من الشرج والحال ان عدم
 الشرج يضرب الارض المذكورة ضررا فاحتمل الرجل المذكور حرج الما بغير
 رضا جاره وليس للحار المذكور منعه من ذلك امر لا افتقنا **اجاب**
 رحمه الله تعالى للرجل المذكور حرج الما في ارض جاره كما ذكر على عادتها المذكورة
 لان ذلك حق له والصورة ما ذكره لا سيما وعليه في ترك ذلك ضرر في ارضه
 احدا مما قرره الاذرع في اجرا الما في ملكه الغير على ملكه نفسه وما حرم به
 في العباب تبعا للفقوى في اجرا ما قبل دار شخص الى ساحة باعها من ثلثا
 حق ارسال الما فيها له والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن شخص ترك ارضا صالحة
 وحجور ثلثة من بعده فبسط احد الورثة على الارض المذكورة مدة
 معلومة ورعا في الحجر طين غريب من الوادي المباح باستحلاب الشجر والحجور
 حتى صارت الارض صالحة باستحلابه المذكور من الوادي المذكور بغير
 اذن شرعي كما به فهل يكون شركا في الاستحلاب بشي وهل يلزمه اجرة جميع
 الارض الصالحة وغير ذلك اختونا ما جازين **اجاب** رحمه الله تعالى اذا
 بسط احد الورثة المذكور على الارض المذكورة المدة المذكورة ورعى في الارض
 الحجري التي تحاصم وحجرا كما ذكر واستحلب الما المباح اليها مستوليا اليه عليه
 وعلى ما للحديث صحة من التراب الجبلي مثلا ويرعى فيه غيب صارت صالحة
 للحراثة وزادت كذلك قيمتها ملكه وان كانت يده غير حصته منها بغير
 وجه شرعي لاستحلابه عليه اي التراب المذكور ومن استولى على مباح
 كالتراب المذكور ملكه ولا يبايع فيه شركا ولا المذكورون لعدم مشاركتهم
 له في الاستحلاب او ما بسطه على حصصهم من الارض المذكورة الصالح وغير
 بغير اذنتهم قالوا يجب عليه اجرة المثل ما بسط عليه مما ذكر مدة بسطه ان كان
 له اجرة والله عز وجل اعلم ونسأله التوفيق **باب الوقف**

الخرج في ملك الغير اذا كان بعادة لا يمنع

مسئلة في ناظر اثبت في وظيفة شاعره كدروسه مثلا شاعرا لاسماع
 الحديث النبوي محل واجراه على معلومه مدة طويلة مع ما شرته ثم بعد هذا
 عزله واثبت غيره فها قد جحد هذا الناظر لكونه يدخل ويجزج من شاعره مسوغ
 ولو ادعى عدم الاهلية فيه فهل يسمع وما حقيقة اهلية الدرسى وهل ذكر هذه
 المسئلة احد من العلماء **اجاب** رحمه الله تعالى لا يجوز لناظر المذكور عزل
 الشخص المذكور من وظيفته التي قد روي فيها بغير حجة شرعية كما افق بذلك شيخنا
 المحقق ابن زياد نعم الامام البلقيني رحمه الله تعالى ولا ينبغي عزله ولو يفسق
 الناظر باقدامه على ذلك بغير سبب شرعي **انظر** لاسما اذا كان يدخل ويجزج
 من شاعره مسوغ شرعي وتكرره منه ذلك وعليت صغايه او استت
 طاعته ومعاصيه فانه ينبغي عزل من نظره شرعا وما اذا ادعى عدم الاهلية
 بعد التقرير كما ذكر فلا يقبل منه ولا يبينه بعد اظهار عذر في عدم عمله حينئذ
 لان الظاهر تقريره على الصحة والاهلية وما حقيقة اهلية الدرسى لاسماع
 سماع الشخص حال تغييره بان يفهم الخطاب ويرد الجواب فاذا كان كذلك يسمع سماعه
 وان كان ابن اقل من خمسين وان لم يكن كذلك لم يسمع سماعه وان زاد على الخمس
 والاقول الثاني ذهب اليه الجمهور وهو ان الوقت الذي يسمع السماع فيه اقله
 خمس سنين وحجته ما رواه البخاري في صحيحه والنسائي وابن ماجه من حديث
 محمد بن ابراهيم قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجبي
 من ذكره وانما ابن خمس سنين ليس فيه سبب متبوعه اذ لا يلزم منه ان يعتل
 مثل ذلك كل احد وهو في سنة بل قد يعتل مثل ذلك من سنة اقل من ذلك
 وايضا لا يلزم من عقلت المجز ان يعتل غير ذلك مما يسمع به وفي قولنا ان
 يكون له خمس عشر سنة وفي قولنا ان يفرق بين البقرة والحمار والمعتل
 ما ذكرناه اول اعراض اول زمان يسمع فيه سماع الشخص والاستعمال
 بكتب الحديث وظيفته وتخصيله وتقييده هو من قاهله لذلك واستعداده
 له وذلك يختلف باختلاف الاشخاص وليد يخص في سن مخصوص فالضابط
 له كما ذكرناه انما التمييز ومما يدل لذلك قول احمد رحمه الله تعالى وقد قيل
 متى يسمع سماع الصبي للحديث فقال اذا عقلت وضبط انتم والله عز وجل اعلم
مسئلة اذا فرز ولي الامرا صلحه الله تعالى شخص على وظيفه من
 الرضايف متاهلا بها وعلو قدرها **المختص** بها ليجزته ويرارعه بنفسه

العزل لا سبب

لا تقبل دعوى عدم الاهلية بعد التقرير

وقد يسمع تقريره في سماعه
 الحديث وان كان
 ابن اربع سنين

الدفا تر المعتقد

العنا بتقويم
 اهلا خيرة

نقل العنا

كل جرت به عادة المتوظفين لذلك الوظيفة من قبله كما تحكيه الدفا تر المعتقد
 فلوان شخصنا اثبت بعنا في الارض المذكورة واراد ان ينقل ذلك العنا على
 شخص اخر غير المتوظف المتقرر المذكور هل له ذلك ام لا ولوان المتوظف
 المذكور اراد ان يعطي صاحب العنا قيمة عما به الذي يقفه اهل الجيرة العدل
 هل يجوز صاحب العنا على اخذ القيمة من المتوظف المذكور ام لا ولوان صاحب
 العنا اراد ان يجزث الارض المذكورة بغير رض المتوظف هل له ذلك ام لا
 بينولنا ذلك واقتونا **اجاب** رحمه الله تعالى للشخص المذكور المقتضى
 بالعنا المذكور ان ينقل العنا المذكور بالندرا الصحيح الشرعي على شخص
 اخر غير المتوظف المذكور فانه قال العلامة الطنيد اوى رحمه الله تعالى
 في فتاويه اذ اذكر مالك العنا للناظر او جهة الوقت او غيرها صحت بغير شك
 لانه ملك له انتقل وليس لصاحب الوظيفة المذكورة ان يجز صاحب
 العنا المذكور على اخذ قيمة العنا المذكور لانه ملك له ولا انه موجب للاجاء
 شرعا كما بينه على ذلك في الناظر السراج البلقيني في نظير ذلك من ملك البنا
 في الارض الموقوفة ويوجد ذلك من قول العلامة الكمال موسى الراد في فتاويه
 ليس لناظر تأخيرها من غيره قبل ارضائه فمفهوم ذلك انه اذا لم يرض
 لا يكلف ذلك كما قاله شيخنا المحقق بن زياد رحمه الله تعالى في مولفه الملقب
 بقريل العنا والله عز وجل **مسئلة** في شخص اوقف ارضا مزرعة
 على ورثته ما بقوا وتناسلوا بطن بعد بطن وجعل النظر الى الاكبر
 من الموقوف عليهم فاستحق ذلك بطن من البطون فاجرا لنا طر من ذلك
 البطن الارض المذكورة على شخص مدة معلومة واستخرا المستاجر باسط
 على الارض المذكورة يودي ما اتته عليه من الاجرة في عين كل سنة الى ناظرها
 فوات الناظر قبل تمام مدة الاجرة بعد موته اظهر المستاجر المذكور ملكها
 يقتضى انه انتقل الارض المذكورة من حارثها الذي هو الناظر وانه نذر
 له بالزبر والعنا الموجود فيها فهل يقبل ذلك والصورة ما ذكرناه ولو ادعى
 المستاجر المذكور ان الناظر المذكور اذن له في عمرة الارض ليرجع به
 في علة فها ينبغي اذن الناظر في العمرة ولا يحتاج الى اذن القاضي حيث
 لم يوجد شرطا لواقف بينولنا ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى اذا نقل
 الناظر المذكور العنا الموجود في الارض المذكورة من الزبر وغيره ونذر به

القول قول الموقوف
عليه في عدم
استحقاق الناظر
الغناه

للمستقل المذكور والحال انه لا يستحق ذلك في الارض المذكورة فذلك منه غير
صحيح ولا يقبل منه والقول قول الموقوف عليهم الارض المذكورة في عدم استحقاق
الناظر المذكور والمستقل منه ما ذكر وان كان الناظر المذكور يستحق في الارض
المذكورة عما يحترق من زبر وغيره بوجه شرعي فنذكر به على المستقل المذكور
فندره به صحيح واما اذا اذن الناظر المذكور في عمرة الارض المذكورة
كما ذكر فلا يعني اذنه عن اذن القاضي لانه لا بد من اذنه في ذلك كما جزم به
في العباب تبعا لتصریح الشيخين لان ذلك كما قاله في الخادم محل نظره واجتهاد
وهو من وظيفة الحاكم لكن هذا ان لم يوجد شرط للواقف اما اذا كان في شرط
الواقف ان الناظر يغترض للعمرة الارض المذكورة فلا يحتاج الى اذن القاضي
كما جزم به في العباب تبعا للخادم فانه صرح له فيه وقال كلام العبادي في فتاويه
بالتيسر اليه والاذن في العمرة المذكورة من قبيل الاقراض المذكور والله عز وجل اعلم
مسئلة عن ارض موقوفة على مسجد لله تعالى وفيها بنا موقوف على المسجد ايضا
في شخص وبسط على الارض المذكورة دعويا من البنا من غير وجه
شرعي مدة معلومة ويعلب على الارض وعلى ما فيها من البنا فماذا يجب عليه
في ذلك فاذا احدث هذا البسط بنافي بنا الوقت المذكور فماذا يجب عليه وهل
يجب على هذا البسط اجرة الثل والبنا الموقوف فيها مدة بسطه عليه واذا اراد
هذا البسط قلع البنا الذي احدثه وكان في قلعه حراب بنا الوقت المذكور
هل يمكن من ذلك ام لا يمكن وما حكم بنايه هذا واذا ادعى هذا البسط انه استاجر
من الناظر العام مع وجود الناظر الخاص **هذا الاجابة** صحيحة ام لا افتونا
اجابة رحمه الله تعالى نعم يجب على البسط المذكور اجرة مثل ما بسط عليه
بغير وجه شرعي من الوقف المذكور الارض والبنا مدة بسطه على ذلك سواء كان
بسطه باحداث بنا كما ذكر او غير ذلك واذا اراد البسط المذكور قلع البنا الذي
احدثه وكان في قلعه حراب بنافي بنا الوقت المذكور جاز له قلعه ولا يمنع
لكن يجب عليه ارض ما تنقص من الوقف بالقلع المذكور كما هو مقتضى عبارة
شرح الروض وغيره في الغصب وعبارة الشرح ولوارداي الغاصب القلع
لبنايه وعراسه لم يكن لما لم ينعه لانه عين ماله صرح به الاصل يعني
الروضه وفي موضع اخر من الروض وشرحه ايضا والغاصب فصله اي القلع
عن الثوب ان امكن ولو نقص به الثوب ورضي المالك بانفايه وعليه الارش
للمنقص اشر واما الاجارة لغير الارض المذكورة وهي للناظر الخاص

لا ينبغي اذن الناظر
في الجمع بل لا بد
من الحاكم شرطا

مسئلة

لا ينظر للناظر
العام مع وجود
الخاص

كما افتى بذلك شيخنا المحقق ابن زيات رحمه الله تعالى فلا تسمع دعوى المالك المذكورة
استاجر الارض المذكورة من الناظر العام مع وجود الخاص لانه لا يجوز
الاتفاق بالارض المذكورة وبسطا عليها الا بعد استئجار لها من الناظر
الخاص لكونه الاجارة فيها اليه كما هو والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل هلك الى
رحمة الله تعالى مصر عن مائة نفقة وظيفه طلب علم مسجد معلوم فقصر
الناظر على المسجد المذكور عوضه من هو متاهل لذلك ثم ان الحاكم الشرعي في رجل
احرز على الوظيفة المذكورة من هو متاهل ايضا والزم الحاكم الشرعي الناظر المذكور
ان يقره فقصره الناظر المذكور خوفا من الفتنة فهل يكون تقصير الاول صحيح
ام لا الثاني وسواء اعتضد تقصير احد هما بتقصير حاكم شرعي ام لا **اجابة**
رحمة الله تعالى نعم تقصير الاول الصحيح لتقرير الناظر الذي اليه التقدير له
على الوظيفة المذكورة وفي شاعة لموت من كان فيها سابقا فيستحقها ويستحق
معلومها لمباشرته لها وليس للمقرر ثانيا كما ذكرنا ولا يجوز تقصيره لانه
قرر فيها ليس بشاعر مستغول المتوظف لها شرعا كما يجوز ذلك من خناوي شيخنا
المحقق ابن زيات رحمه الله تعالى والله اعلم **مسئلة** في وقف تقادم عهدها
ومات شهدوها هل السبيل فيها ان يجري على الرسوم ان كان لها رسوم وان لم
يكن لها رسوم يرجع فيها الى ما هو في دواوين القضاة ودقات الاما اذا تنازع
اقلها فيها فان لم يوجد شيء في دقات الاما ودواوين القضاة هل يحملون على التثبت
من ان ثبت منهم خلافها بطريق شرعي قضى له به الا ان يصطحا على شيء
فانهم يقرؤا على ما اصطحاوا عليه ولو لم يصطحا ولم يثبت للوقف مصرفا
يكون موقفا على نظرا القاضي ام لا ولوان احدهما اظهر ورقة تحمل مصرفا
ليس عليها خط قاص ولا شهود هل تكون غير معتبرة والصورة هذه
ام لا افتونا **اجابة** رحمه الله تعالى اعلم ان الوقف المذكورة يعمل في تقادير
الاستحقاق والترتيب فيها اذا جهل ذلك او لا بالبينة المقبولة شرعا اذا اعلنت
ذلك بالاستفاضة وجوزت فبشهادتها مع شهادة بالوقف المذكور لا منفردا
كما جزم به في العباب تبعا لغيره في الشهادات وان لم توجد بينة بذلك عمل
بقول وارث الواقف ان كان موجودا فاقلم يبرج عمل بقول ناظر الوقف
المذكور ان كان من جهة الواقف الا ان كان منصوبا من قبل القاضي فان
وجد الوارث والناظر المذكوروا **خاتمة** عمل بقول الناظر كما رخصه الاذني
وسكت عليه ركريا في شرح الروض وان لم يوجد ذلك جميعه والحال المستحسني

اذا قرر الثاني
في وظيفة فالصحيح
الاول

فعله

العمل بالدافس
شوط

مسئلة التسوية
ملخص العباد والروض
والنكاح

المدارة
مصلحة

متنازعين في ذلك ولا حجة بيد صدق ذوال اليد يمينه لا اعتقاد دعواه باليد
فان لم يكن ذلك جميعه عمل بالدافس المتقدمة المعتمد من النظائر العتدين
لان الظاهر استنادهم في تصرفهم الى اصل صحيح لاسيما الدفاتر التي
علم وضعها كحضر العلماء ان لم يكن ذلك جميعه عمل بالعادة المستمرة في الدفاتر
كتنزيل المدرس على المعبد ثم ان لم يكن ذلك جميعه وكان الوقف بايديهم اولم
يكن بيد واحد منهم عليه سوى بينهم بعد حلهم وهذا اذا عرف المستحقون للوقف
المذكور كما يعلمه سياق السؤال اما اذا جهل المستحقون له ولم يعرفوا صرف
لاقربا الواقف ثم للمصالح هذا ما يخصه من العباد والروض وشرحه لتركوا يدافس
شخصا رجعهم الله والله عز وجل اعلم **مسئلة** في ناظر علي وقف جهة معينة
اضطر الى دفع شيء من غلة الوقف بسبب المدارة عن جهة الوقف وكان
ذلك مصلحة للوقف ولم يكن له الا بدفع ذلك حيث تعين ذلك فهل له ان يدفع
تقدر ما يمكنه المدارة به من راس الغلة ويجوز له الا قد امر عليه لمصلحة
الوقف والحال ما ذكرنا فتونا **اجاب** رجه الله تعالى نعم له بشرط ما اذا
حشي على اكثر ما بذله لو لم يبدله ويدفعه على قدر ما يمكنه من ذلك واما
اذا تحقق الاستيلاء او غلب على ظنه انه يستولي على اكثر من ذلك وجب عليه
ذلك حفظا للباقي ونظرا بالمصلحة المأمور بها شرعا وبهذا البعض لاجل
حفظ الاكثر احسن احدها قرع الشهاب ابن جحج الهيتمى في شرح المحرر
فيما يتعلق بحق اليتيم والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى ارضا مزروعة
بحقة معلومة ثم وقف سمانتها من اصل ستمين اثنين على خدم تربية ولي
لله تعالى مقبور بتلك الجهة وعلى سليلها سراجها والمعين باسراجها
وجعل النظر في ذلك الى ولد صاحب اللب المذكور حال حيوته ثم الى اولاده
واولاد اولاده ما تناسلوا فوات الشروط المذكور حال حيوته ثم الى اولاده
يتنقل النظر الى القاضي فيستيب عنهم الى ان يبلغ احد هم درجة الصلابة
لينظر ويتنقل النظر ان ثبت صلاحيته فاذا قلتم نعم وكان قد تولى
نظر الوقف المذكور رجل من عصبة الناظر المذكور من غير تولية من قاض
ولا غيره فهل يكون حكمه حكم الغاصب ويكون تصرفه غير صحيح ويجب عليه
عزم ما فيه وتصرف فيه اولاد الوصف مصرفه المشرط هاهنا بعد فيه
شرعا ام لا ولو ثبت اهلية احد اولاد المشرط هاهنا النظر المذكور اول الواقف
هل يتنقل النظر اليه والصورة هذه امر لا فتونا **اجاب** رجه الله تعالى

الاستنباب
عن الطفل

نعم اذا مات المشرط طالما النظر في الوقف المذكور عن اولاد اطفال كذا
النتقل النظر فيه الى القاضي كاجرم به في العباد تبعاً للسكن والزركشني
فانهما قال لا بدك وقالوا انه كالمو غاب الناظر الاهل وعن نصر الشافعي
وغيره انه لو كان مستحق الولاية ليس باهل لصغر او غيره ان الحاكم يتولى
توزيع المعتقة لا غيره مما يتنقل اليه الولاية لموت المستحق له فهناك كذا
انتم فعلى هذا القاضي ان يستيب عنه الى ان يبلغ احد هم درجة الصلابة
ينظر فيه وينظر هو واولاده ايضا فيه او يستيب معه فيه ثانيا لان النظر
بعد موته الى اولاده المذكورين ان تاهلوا بحكم شرط الواقف المذكور فلما عرفت
اهليتهم قام القاضي عنهم في ذلك فاذا تاهلوا جميعهم كان النظر اليهم بحكم الشرط
المذكور فاذا تاهل البعض قام فيه عن نفسه والقاضي على الذي لم تاهل
واما اذا تولى الرجل الذي هو من العصبة المذكور على الوقف من غير استنباب
من القاضي في ذلك فهو متعدي غاصب بكونه لا استنبابه عن حق الغير ظل
فتصرفه فيه غير صحيح ويجب عليه ارجاع ما قبضه من ريع الوقف المذكور الى القاضي
ان كان باقيا وان لم يكن باقيا فبذل له اليه وما صرفه في مصرف الوقف المشرط
فهو غير صحيح لعدم وقوعه على شرطه الواقف والله عز وجل اعلم **مسئلة**
اذا كان مسجد في محلة قد حُرِّب وصارت من الاماكن المحوفة وكان في حرم
المسجد شجرة موحيت بحيث انها لا تصلح للاختباء او للوقوف كحشيشة
قيمة والحال انه لم يعلم انه بنى المسجد قبلها ام بعدها وهل هي موقوفة او لا
للقادم الزمان عليها بالمشاهدة ولا يعلم شيئا من ذلك هل يكون حكم الشجر
المذكورة حكم المسجد اذا حُرِّب وحُرِّب المحلة التي هو فيها وحكمه الاسد اذا بلغت
وامشقت على القنف وخيف على الجميع لاجل الخراب حتى يحرق بيعة ونقلها الى
اقرب مكان الى المحلة الخراب كما هو الحال من الاربعه الواجهة التي ذكرها اولاً
لان الشجر كراهم جوا في حكم الشجرة على كلام اكبرهم ومن تبعهم وافق به
ذكر ذلك في شرح الروض وغيره ولد لك صاحب العباد جري على كلام الجمهور
وقال ظاهراً للشيخين فالراجح من ذلك الذي تعمدونته واذا قلتم يجوز البيع
والنقل الى اقرب مكان الى المحلة الخراب وصرفه الى جهة مثله فهل ذلك الى الحاكم
الشرعي اصلي ربه تعالى فاذا لم يكن في البلد حاكم شرعي وكان بها احد مشايخ العرب
من يسمع كلامه هل طريقته في ذلك الاذن من الحاكم الشرعي حيث امكن اوله ان يستقل
بذلك افتونا **اجاب** رجه الله تعالى الاولى بيع الشجرة المذكورة بثمن مثلاً

جعل الشجرة انها
قبل المسجد او بعد

وصرف ثمنها في عمدة مسجد خراب اقرب الى المحل الخراب المذكور لاحتمال انها بنت
 من نفسها بعد بناء المسجد المذكور وخوفا من امتداد ايدي من الاستيلاء
 من المفسدين اليها وتكون المتبقي في بيعها وصرقها فيما ذكر القاضي او ما فوض
 لاحتياجه ذلك الى النظر في المصلحة وذلك لان حكم خريم المسجد المذكور
 حكمه في الوقف ما ذكر ان الحريم للعمور ملكه كالعمور لانه من مرقته
 فكذا حريم المسجد تابع في الوقف لانه من مرقته واما الشجرة
 المذكورة فيظهر ان يكون حكمها حكم المذكور لكن وجدت في الشجرة التي
 وجدت في مسجد وجهل الحال فيها جزر في العباب وغيرها بان ثمرتها مباحة
 وان للامام قلع الشجرة المذكورة منه خرمنا يعلم من ذلك خلاف ما قررناه
 لكن بعد ذلك وجدت في مجموع العلامة حمزة الناشري عن القاضي ابي بكر
 ابن علي الناشري انه افق فيما اذا كان عودا في مسجد بنت من غير ان
 يستتد وان شئنا به تصرف ثمرته في المسجد ثم وجدت ايضا في العباب
 وغيره بان ثمره الشجرة النابت بالمقبرة المباحة مباحة وصرقها لمصالحها
 اولى ان تنثر وفي فتاوي ابن الحيات كما نقله حمزة الناشري في مجرده ان الاولى
 ان تباع الشجرة التي في المقبرة وتصرف في مصالح المقبرة فيبذل منه ما قرناه
 فتكون الشجرة المذكورة في السؤال والصورة ما ذكر اولى بما ذكرناه فيها
 اولا والا ما ذكره في العباب وغيرها في ثمره شجرة المقبرة من الاولى صرف
 ثمنها في مصالح المقبرة ومما افق به الحيات ايضا من الاولوية بيع الشجرة
 التي في المقبرة وصرف ثمنها في مصالحها وقد جزم في العباب بان ثمره لو حيف على
 الة المسجد الخراب من المفسدين جاز للقاضي ان يعصه ويحفظ اليه
 او يبيع بها مسجد اخر خرابا ان راي وما قرب من المسجد الخراب اولى
 ان يبيع ولعل هذا اذا لم يخف خوفا يوجب الخطر على الة من المفسدين فان
 خاف كذلك عليها كان الاولى ان يبيعها ذلك ولا يحفظها كما قال الاذرع في مال
 من لم يبرح معرفته الاحوط في هذه الاعصار للقاضي صرفه في المصالح لا
 حفظه لانه يعرضه للنهب وقد ايدى الظلة عليه التمس وتجرى هذه
 الاولوية في العمرة بالالة المذكورة على الوجة لان الجامع بين هاتين
 المسلمين التطور والعمل في ذلك بالمصلحة وهذا بما يوقد ما قرناه في الشجرة المسوغة
 وما نقله السائل زاده الله تعالى عن علماء شرح الروض والعباب وهو في الشجرة الموقوفة
 اذا حفت لاجل الجلا فيها كالمسجول عينا واما الشيخ المذكور فلا يجوز له ان يستعمل اذكر

شيخ المسجد

حريم المسجد

قد علمنا في مجموع
حما

حكمه في الوقف
مقتضى

ولا يجوز له ذلك الا باذن القاضي بشرط ان يكون عدلا امينا لان ذلك من
 الاموال الدينية التي امرها الى القاضي ولا يحتاج ذلك الى الخطر كما ذكرناه
 وكما ان البناء بالالة المذكورة الى القاضي والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن ارباب الوظائف في المدارس الموقوفة عليها مثل المدرسين والدرسة
 والائمة والمؤذنين والفقراء وغيرهم اذا كان لهم معاليم معينة في كل شهر
 مثلا وكانوا لا يعطون من معاليمهم الا البعض هل يجب عليهم مباشرة الوظائف
 في جميع السنة ام لا يجب عليهم الا بقدر ما يعطون اقترنا **اجاب** رحمه الله تعالى
 لا يجب على اهل الوظائف المذكورين بالمباشرة لوظائفهم المذكورة الا بقدر
 ما يعطون من المعاليم التي هي في مقابل ما ذكر كما افق به شيخنا المحقق
 وخيه الدين ابن زيار رحمه الله تعالى واذا استولى احد على الغلات الناضر
 او غيره ولم يعطوا المذكورين جميع معاليمهم كان عذرا في المباشرة في ايام
 الميع حيث انه لا يجوز عزلهم عن وظائفهم بذلك كما قاله شيخنا المحقق
 ابن زيار رحمه الله تعالى في الناضر والله عز وجل اعلم **مسئلة** في شخص يبيع
 وظيفة معلومة بمدرسة معلومة وله في مقابلتها معلوم معين بشرط الواقف
 من وقف المدرسة المذكورة وهو مقرر عليه ممن له ذلك شرعا فادعا عليه
 شخص اخر انه نزل له عن نصف الوظيفة المذكورة فهل هذه الدعوى غير
 صحيحة لكون الواقف شرطا في بصيرة وقفه ان الوظيفة المذكورة لشخص واحد
 فهل تكون منارعتة في نصف الوظيفة مخالفا لشرط الواقف فلا يلتفت اليه
 وسوا قرر على النصف اولا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم الدعوى المذكورة غير
 صحيحة والصورة ما ذكر لانها غير تامة الشروط وذلك ان الوظيفة اذا قرر لها
 الواقف بالوجه الشرعي وجعل في مقابلتها معلوما لشخص هو من يعين ان يقوم
 بها شخص مرعاة لظا هر لفظه وما يظهر منه من قصد ارفاق القاييد لها
 جميع المعلوم فاذا نزل القاييد عن نصفها لاخر وقرره من له ذلك شرعا
 على ذلك جاز فاذا ادعا المزدول له ذلك دعوى مستوفية الشروط في ذلك سمعت
 دعواه والله عز وجل اعلم **مسئلة** فيما لو اخصر نظرو وقف معلوم في رجل من ورثة الواقف بشرط
 الواقف فغرم من الناصر في ارض الواقف عطبا ومات ولم يبين انه غرمه
 من مال الوقف او من مال نفسه فهل يكون موروثا عنه ويجب فيه اجرة المثل
 للارض المذكورة مدة شغله لها بهذا العطب المذكور ويسلم الى من استقر اليه

ما امره الى القاضي
لا الى شيخ العرب

المباشرة بقدر
العطاة

العذر

شروط الدعوى

يجوز النزول
عن نصف الوظيفة

جهل الغرماء
من ملا الوقف او
للقارس

بعد نظر الوقف المذكور بشرط الواقف المذكور ويكون له حق المطالبة
بها واستقامتها وصرفها في وجهها التي شرطها الواقف ان يكون جهة
الوقف بتبع الارض ولو اقام الورثة بيعة ان مورثهم غرس ذلك من ماله
هل يعرف الحال بين كونه فعل ذلك باموال قاضي وادنه في ذلك وبين كونه
فعل ذلك من غير الاستئذان القاضي في ذلك افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى
اعلم ايها السائل وفقنا الله وياكل ان الناظر لما يتصرف في الوقف
بالمصلحة ولا يجوز تعدد المصلحة كالولي في مال اليتيم فغرس الناظر
المذكور للعطب المذكور ان كان فعل ذلك من متحصل الوقف والحال انه
قد كان راي في ذلك مصلحة للوقف فهو جهة الوقف المذكور وان كان
الناظر فعل ذلك من ماله فليس هو من المصلحة بل انما هو مجرد انتفاع
منه بالارض المذكورة بما ذكر ولا يجوز له ذلك الا باجارة شرعية بان يتاجر
الارض المذكورة من القاضي وفقه الله تعالى اما لو اراد ان يستاجرها من
نفسه فلا يجوز له ذلك لانه يصير بذلك مقولا للطرفين في ذلك باستيجار
ذلك من نفسه وذلك غير جائز منه في ذلك كما هو قضية كلام الاصحاب
رحمهم الله تعالى فعلى هذا اذا مات الناظر المذكور وقد غرس في الارض المذكورة
العطب المذكور ولم يعرف من اين صيبه من مال الوقف او من مال الناظر
فيجعل له من مال الناظر المذكور حتى يعرف بطريق شرعي انه جعله
من مال الوقف وان ذلك مصلحة للوقف لان الاصل عدم ذلك اي ان يعلم
ذلك بالطريق الشرعي وحال ان وضع الصيب في ذلك وهو تحت يده
في قبضه فيكون مورثا منه ويجب عليه في ذلك اجرة مثل الارض المذكورة
مدة شغلها بذلك الى ان مات في تركته وبعد موته على ورثته لا يتقال الملك
في ذلك اليهم وما وجب في ذلك من اجرة المثل يسلم الى من صار ناظرا على ذلك
بعد موت الناظر الاول المذكور ولو اقام الورثة المذكورون بيعة بما ذكر
ان ذلك قد ظهر وصحة لانه من مخلف الناظر الهاكذ المذكور والافرق
في ذلك بين ان يكون وضعه باذن القاضي او غير اذنه والله عز وجل اعلم
مسئلة في مكلف وقف دارا يملكها على ولده وولد له موحدين **جيب**
للمسكن من صفة بينهما وعلى ورثتهما كذلك ما بقوا وتناسلوا بطناء بعد بعض
وسوى في النظر بين المذكورين فعاشا مدة ثم هلك الولد وخلف ابنا له

شرط تصرف
الناظر

حكم الناظر
انتفاع واستيجار

جهل الصيب
المندور والوقف